

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران - السانية -

قسم العلوم الإسلامية

كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية

اختيارات الإمام الشوكاني الأصولية

في كتابه :

"إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول"

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية
تخصص: فقه وأصول

إعداد الباحث :

مفلاح بن عودة

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د. لخضاري لخضر	أستاذ	رئيسا	جامعة وهران
د. يوسي الهواري	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا	جامعة وهران
د. محامي مختار	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا	جامعة وهران
د. حوالف عكاشة	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا	جامعة وهران

السنة الجامعية: 1431-1432هـ / 2011-2012م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: « وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا »

سورة طه

و قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

﴿ من سلك طريقًا يلتمس فيه علما

سهل الله له طريقًا إلى الجنة ﴾

رواه الترمذي

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الغاليين، وإلى
الزوجة الفاضلة، وإلى كل من ساعدني في إتمام هذا البحث،
وأخص بالذكر شقيقي الذي تعلمت على يديه، وكان له الفضل
على في سلوك طريق العلم الشرعي بعد فضل الله أولاً
"أبا عبد الإله الحسين".

كما لا أنسى الإخوة الفضلاء بن عجيلة الميلود، وبن عدة محمد،
ولمجداني رضوان، وبلخدام بخدة وبلشير مراد، وعيسى آسيا
محمد، وبن زينب علي وإلى أهل زمرة عموما ومسجد
حمزة بن عبد المطلب خصوصا.

شكر وتقدير

عرفانا مني بالجميل فإنني أتوجه بالشكر الجزيل والثناء
الجميل لله أولاً وآخراً على نعمة العلم والتوفيق لإنهاء

هذا البحث، ثم الشكر موصول ثانياً إلى :

1- الوالدين "معدة" و"الغانية" اللذين لهما علي من الفضل الكبير

في تعليمي بعد فضل الله عز وجل .

2- أستاذي الكريم فضيلة الدكتور "يوسي الصواري" الذي تولى
الإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما قدمه من نصائح وإرشادات .

3- وإلى الدكاترة الفضلاء الذين كان لي الشرف في أن

يوافقوا على الإشراف على مناقشة الرسالة وأخص بالذكر

الأستاذ الدكتور "لخضاري لخضر" والدكتور "حمادي مختار"

والدكتور "حوالفه عكاشة".

4- وإلى كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية وعلى

رأسها السيد المدير التي تخرجت منها بشهادة الليسانس

في العلوم الإسلامية، ومنحتني الفرصة للدراسات

العليا لنيل درجة التخصّص.

5- وإلى كل من مدّ لي يد العون والمساعدة،

فإنه "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد فإن أشرف شيء يشتغل به الإنسان في حياته هو تعلم العلم الشرعي، وتعليمه للناس، قال نبينا صلى الله عليه وسلم "من سلك طريقا يلتمس فيه علما، سهل الله له به طريقا إلى الجنة"¹.

ولقد سبق لي - والله الحمد - الحصول على شهادة الليسانس "من كلية الحضارة والعلوم الإنسانية بـ"وهران"، ثم يسر الله لي النجاح في امتحان الماجستير، وبعد الدراسة النظرية بحثت عن موضوع ليكون محل دراسة لي لنيل درجة التخصص "الماجستير" في أصول الفقه، فوقع اختياري على كتاب "إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول" للإمام الشوكاني رحمه الله تعالى.

ولما كنت من المعجبين بهذا الإمام الذي بلغ الغاية في تحقيق مسائل العلوم، وبخاصة علم الأصول وبدعوته الإصلاحية، وذلك من خلال محاربته للتقليد، والتعصب المذهبي، وتحريره الصواب، وتمسكه بالدليل².

¹ أخرجه الإمام أحمد تحت رقم 8299، وأبو داود تحت رقم 3463، والترمذي تحت رقم 266، وابن ماجه تحت رقم 223، من حديث أبي الدرداء وغيره، وقال الترمذي حديث حسن، وصححه الألباني.

² قال الدكتور عبد الغني قاسم الشرجي نقلا عن صديق حسن خان أنه قال في كتابه "التاج المكلل" "ولقد فتح رب العالمين سبحانه وتعالى من بحر فضل كرمه الواسع، على القاضي الإمام بثلاثة أمور لا أعلم أنها في هذا الزمان الأخير جمعت لغيره.

الأول: سعة التبحر في العلوم على إختلاف أجناسها وأنواعها وأصنافها.

الثاني: سعة التلاميذ المثقفين والنبلاء المدققين، أولى الأفهام الخارقة، والفضائل الفائقة، الحقيق أن ينشد عند حضور جمعهم الغفير، ومشاهدة غوصهم جواهر المعاني التي استخرجها من بحر الحقائق غير يسير.

الثالث: سعة التأليفات الحرة والرسائل والجوابات المحبرة، التي سامى في كثرتها الجهابذة الفحول، وبلغ من تحقيقها وتنقيحها كل غاية وسؤال.

دفعني كل ذلك إلى محاولة جمع اختياراته الأصولية من هذا الكتاب، وتدوينها في مؤلف مستقل، فعرضت الفكرة على الدكتور "يوسي الهواري"، فرحب بها، وشجعني على ذلك فشددت عليها العزم متوكلا على الله، ولضخامة المشروع اختار بعض الباحثين تخصيص بعض الأبواب بالدراسة، واستخراج اختيارات هذا الإمام منها، إلا أنني أردت أن يكون بحثي شاملا، فشرعت في جمع اختيارات هذا الإمام من الكتاب كله، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمني ومن الشيطان، والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم.

أسباب اختيار الموضوع

والأسباب التي دفعني الى اختيار هذا الموضوع هي:

- 1- تأثري بالمنهج الإصلاحى لهذا الإمام، وبآرائه الأصولية واختياراته الفقهية، وتحقيقاته العلمية.
- 2- عدم وجود البحث الشامل لجميع اختيارات الشوكاني من هذا الكتاب فيما أعلم.
- 3- حصر الشوكاني لأغلب مسائل الخلاف لكونه من المتأخرين.
- 4- حاجة المكتبة الأصولية لمثل هذا النوع من الدراسة بهذه الكيفية.
- 5- توسيع معرفتي بهذا العلم، وبكيفية تحرير مسائله، وتقرير دلائله ومناقشتها، ومعرفة الحق فيها، واكتساب الدربة على ذلك.

إشكالية البحث

إن أي عالم من العلماء إلا وله أصول وقواعد في مختلف العلوم يسير عليها يختارها ويتبناها ويدافع عنها، ويعتقد أنها راجحة، وتكون استنباطاته وترجيحاته على وفقها.

وقال أيضا: وسارت مصنفاته في جميع المذاهب اليمينية، وانتشرت إلى الحرمين، ومصر، والشام، وإلى الهند، وشرها الطالبون لها من أهل الديار القاصية بأبلغ الأثمان، وهذا هو التحدث بنعمة الله عز وجل "وأما بنعمة ربك فحدث" — أنظر الشوكاني حياته وفكره للدكتور عبد الغني قاسم الشرجي ص 229-231 ط مؤسسة الرسالة بيروت.

والشوكاني واحد من هؤلاء العلماء المجتهدين الذين كانت لهم اختيارات وترجيحات في مختلف العلوم، ومنها علم الأصول، وقد أبرز ذلك في كتابه إرشاد الفحول. فما هي اختيارات الشوكاني الأصولية في كتابه إرشاد الفحول، وهل كانت توافق الجمهور أم تخالفه .

أهمية الموضوع

إن الكتابة في اختيارات الإمام الشوكاني الأصولية تسهل على الطلبة الرجوع الى المسألة، ومعرفة الراجح من المرجوح فيها دون الرجوع الى المطولات، والتخبط بين آراء الأصوليين ومذاهبهم المختلفة

الهدف من البحث

إن المقصود من وراء هذا البحث والمتمثل في استخراج الاختيارات الأصولية للإمام الشوكاني هو:

- إبراز آراء هذا الإمام في أصول الفقه ليسهل الرجوع إليها.
- بيان الراجح و المرجوح في مسائل هذا العلم.
- إبراز جهود هذا الإمام في هذا الفن، وسعيه لتحقيق مسائله، وتحرير دلائله.
- النظر في ترجيحات الشوكاني وهل كانت دائما توافق الجمهور أم تخالفه.
- الوقوف على مذهب الشوكاني في الأصول لا سيما الأدلة المختلف فيها.
- التعريف بهذا الإمام وبمجهوداته في خدمة هذا العلم وتحقيقه، بعيدا عن علم الكلام والتعصب للرجال.
- المساهمة في خدمة الشريعة الإسلامية، وإثراء المكتبة الجامعية بالتأليف في هذا الباب.
- اكتساب ملكة وخبرة في هذا الفن، ومعرفة كيفية تحقيق المسائل والوقوف على مواطن التزاع.
- الولوج إلى عالم الكتابة والتأليف مع الاعتراف بالقصور وقلة البضاعة في هذا الميدان.

الدراسات السابقة

لقد سبقني إلى هذه الدراسة بعض الباحثين، إلا أن بحوثهم اقتصرت على بعض الأبواب فقط، كما أنها اتبعت نفس الطريقة المعهودة، حيث يذكرون المسألة والمذاهب فيها، ثم يعقبونها بذكر أدلة كل فريق والاعتراضات، ثم يختتمون ذلك بذكر اختيار الشوكاني، ولكن هذا العمل قام به الشوكاني، فهو تكرر لما ذكر، ولهذا أردت أن يكون عملي مخالفا لما جرت عليه عادة الباحثين.

ومن الذين سبقوني إلى هذا العمل الباحث محمد عبد الملك أحمد عرارة، حيث استخرج اختيارات الشوكاني في باب العام والخاص وهي رسالة ماجستير بكلية الشريعة بجامعة الإيمان اليمن، والباحث محمد علي الرداعي استخرج اختيارات الإمام في باب السنة وهي رسالة ماجستير بجامعة الإيمان اليمن أيضا، والباحث نجم الدين علي رشيد استخرج اختيارات الإمام في باب الحمل والمبين والظاهر والمؤول والمنطوق والمفهوم والنسخ، وهي رسالة ماجستير بجامعة الإيمان اليمن أيضا 1429هـ-2008م، والبحث الدلالي عند الإمام الشوكاني للباحث محمد عبد الله العبيدي بجامعة الإيمان اليمن، والمصطلح الأصولي عند الإمام الشوكاني وأثره في الفقه الإسلامي للباحث عبد الله علي هاجو، وهي رسالة دكتوراه بكلية الشريعة جامعة القرويين المغرب 2004م، ومنهج الإمام الشوكاني في دفع التعارض بين الأدلة الشرعية من خلال كتاب الحج في كتابه نيل الأوطار دراسة تطبيقية للباحث عامر بن عيسى اللهو مدرس في كلية المعلمية في الدمام.

فأرجوا أن أكون قد حزت السبق في استخراج جميع اختيارات هذا الإمام من هذا الكتاب بهذه الطريقة.

وهناك بحوث أخرى حول الإمام الشوكاني في غير الأصول منها الشوكاني المفسر رسالة دكتوراه بكلية أصول الدين الأزهر 1397هـ-1977م، والإمام الشوكاني حياته وفكره للباحث عبد الغني قاسم غالب، وهي رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى مكة

ومخالفات الشوكاني الفقهية للزيدية في العبادات في كتابه السيل الجرار للباحث هاشم فتحي، وهي رسالة ماجستير بجامعة صدام 1418هـ-1998م، والاختيارات الفقهية للإمام الشوكاني لصالح الظبياني، وهي رسالة دكتوراه بالمعهد العالي للقضاء بالسعودية¹

الصعوبات

في الحقيقة أن أي بحث يقوم به طالب العلم إلا وفيه صعوبات وعوائق تختلف من موضوع إلى آخر، ومن طالب إلى آخر، وهذا أمر نحتسب ثوابه وأجره على الله عز وجل، إلا أن الشيء الوحيد الذي يتعب طلبة العلم في هذه البلاد هو نقص المصادر والمراجع والمكتبات العامة في بعض الولايات، مما يؤثر سلباً على النتيجة المرجوة من البحث.

المنهجية المتبعة لصياغة هذا البحث

- استعملت المنهج الاستقرائي في صياغة البحث، حيث تتبعت مسائل الكتاب كلها والمنهج الجدلي وذلك بذكر المذاهب والمقارنة بينها، وترجيح الراجح منها، وأحياناً المنهج الاستدلالي، والمنهج الاسترجاعي في التعريف بالشوكاني وعصره ونشأة علم الأصول.
- لقد حاولت في هذه الدراسة الإيجاز وآثرت عدم التطويل، ومن أراد التوسع فعليه بالأصل "ارشاد الفحول".
- قمت بجمع المذاهب في المسألة الواحدة، ونسبتها إلى أصحابها مع تحرير محل النزاع فيها، وأختمتها باختيار الشوكاني إن كان موجوداً.
- قد أستدل للمسألة في بعض الأحيان بآية أو حديث أو مثال لتوضيح المسألة فقط.
- تقيدت بالألفاظ التي استعملها الشوكاني في اختياراته، وقد أذكر اختيار الشوكاني ابتداءً فأقول مثلاً "قال الشوكاني".
- بينت ما وافق فيه الشوكاني الجمهور بقولي مثلاً "واختار الشوكاني مذهب الجمهور".

¹ أنظر الموقع www.yamen/NIC.INFO

- قمت برد كل مسألة الى مظاهها في الكتب المعتمدة ليسهل على القارئ الرجوع إليها وافتتحت ذلك بقولي "انظر".
 - قمت في بعض الأحيان بذكر تعريفات لغوية لبعض الألفاظ المشككة، وأبين بعدها تعريفاتها الاصطلاحية.
 - تتبعت مسائل الكتاب كلها، ولم أغير شيئاً من ترتيبه غير مسألتين فقط، ذكرهما الشوكاني في آخر الكتاب، وحققهما التقديم فقدماتهما، وهما حكم الأشياء قبل البعثة، وشكر المنعم، أما التبويب للمسائل في فصول و مباحث و مطالب فهو من تصرفي.
 - قمت بعزو الآيات القرآنية التي ترد في البحث إلى سورها وأرقامها في كتاب الله تعالى.
 - قمت بتخريج الأحاديث النبوية الواردة في البحث من كتب السنة المعتمدة، مع بذل الجهد في بيان درجة الحديث من خلال أقوال المحدثين؛ إذا كان الحديث في غير الصحيحين.
 - التعليق على بعض القضايا التي وردت في البحث حسب الحاجة.
 - الترجمة لبعض الأعلام الوارد ذكرهم في البحث.
 - وضع فهرس علمية عامة.
 - أ- فهرس الآيات القرآنية.
 - ب- فهرس الأحاديث النبوية.
 - ج- فهرس الأعلام.
 - د- فهرس المصادر و المراجع.
 - هـ- فهرس الموضوعات.
- وختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج المتوصل إليها.

خطة البحث

قسمت موضوع البحث إلى مقدمة، و فصل تمهيدي وأربعة فصول، وخاتمة على النحو التالي:

المقدمة

ذكرت فيها تمهيدا للموضوع، أسباب اختيار الموضوع، إشكالية البحث، أهميته، أهمية كتاب الإرشاد، الهدف من البحث، الدراسات السابقة، الصعوبات، المنهجية المتبعة لصياغة البحث.

الفصل التمهيدي:

المبحث الأول: التعريف بالشوكاني وعصره

المبحث الثاني: التعريف بكتاب إرشاد الفحول

المبحث الثالث: تعريف الاختيارات

المبحث الرابع: نشأة علم أصول الفقه وتعريفه

الفصل الأول: اختيارات الشوكاني في الحكم الشرعي

المبحث الأول: أقسام الحكم الشرعي

المبحث الثاني: الحاكم

المبحث الثالث: المحكوم فيه

المبحث الرابع: المحكوم عليه

الفصل الثاني: اختيارات الشوكاني في دلالات الألفاظ

المبحث الأول: ماهية الكلام

المبحث الثاني: تقسيمات اللفظ

المبحث الثالث: دلالات الألفاظ

الفصل الثالث: اختيارات الشوكاني في الأدلة

المبحث الأول: الأدلة المتفق عليها

المبحث الثاني: الأدلة المختلف فيها

الفصل الرابع: اختيارات الشوكاني في الاجتهاد و التقليد و الترجيح بين الأدلة

المبحث الأول: الاجتهاد

المبحث الثاني: التقليد

المبحث الثالث: التعادل بين الأدلة و الترجيح بينها

خاتمة

الفصل التمهيدي:

المبحث الأول: التعريف بالشوكانى وعصره

المبحث الثانى: التعريف بكتاب إرشاد الفحول

المبحث الثالث: تعريف الاختيارات

المبحث الرابع: نشأة علم أصول الفقه

وتعريفه

الفصل التمهيدي:

المبحث الأول: التعريف بالشوكاني وعصره

لقد عاش الشوكاني في الفترة الممتدة ما بين 1173-1250هـ، وقد امتاز عصره بخصائص وأحداث بارزة تفاعل معها الشوكاني، فأثر فيها وتأثر بها، وعملت على تكوين شخصيته العلمية التي استطاعت أن تفيد، بل وتتجاوز بروحها التجديدية كثيراً من جوانب المنظومة المعرفية والفقهية لزمانه، وقد تكونت هذه الشخصية من خلال تفاعلها مع الجوانب الآتية:

المطلب الأول: عصر الشوكاني

الفرع الأول: الحياة السياسية

اتسمت الحياة السياسية في عصر الإمام الشوكاني بعدم الاستقرار، وكثرة الصراعات وذلك على المستويين: المحلي (اليمن) والعالمي. ففي اليمن آل الحكم بعد الانسحاب العثماني (1045هـ) للأئمة الزيديين الممثلين في أسرة آل القاسم بن محمد¹ (ت 1029هـ - 1620م)². وقد عاصر الشوكاني أربعة من الأئمة وهم: المهدي عباس، حكم من (1161هـ/1748م) إلى (1189هـ/1775م)، وابنه المنصور علي، حكم من (1189هـ/1775م) إلى (1223هـ/1809م)، وابنه المتوكل أحمد، حكم من (1224هـ/1809م) إلى (1231هـ/1816م)، وابنه المهدي عبد الله الذي حكم من (1231هـ/1816م) إلى (1251هـ/1835م)³. وقد شهدت الحياة السياسية في حكم هؤلاء الأربعة صراعات حادة على المستويين: الداخلي والخارجي.

¹ انظر التاريخ العام لليمن ل محمد يحيى الحداد ج 4 ص 89، ط1 (بيروت: دار التنوير، 1986).

² انظر المرجع نفسه، 74/4.

³ انظر الإمام الشوكاني سيرته وفكره ل محمد يحيى الحداد، ج 1 ص 1.

أما على المستوى الداخلي فقد ظهر صراع أسري على الإمامة جعل الأئمة يشتغلون بتدعيم سلطاتهم لمقاومة الطامعين في الإمامة من أقاربهم^١. كما خلد بعضهم، مثل منصور علي، إلى الدعة، وإيكال أمور الدولة إلى الوزراء^٢. واشتغل بعضهم الآخر - مثل المهدي عبد الله - بتولية الوزراء ثم عزلهم ومصادرة أموالهم، فاحتلت أمور الدولة والحكم، إذ أصبح همّ الوزراء الأول تحقيق مصلحتهم الشخصية، وعزل من دونهم من العمال، وتدرجت الطريقة حتى وصل السلب والنهب إلى القاعدة الشعبية بطرق رسمية متعارفة^٣. ومما يميز الحياة السياسية في اليمن أيضاً صراع النظام الإمامي مع الحركات الانفصالية حيث يقول حسين العمري: «كانت مشكلة القبائل اليمنية إحدى أعوص وأقدم المشاكل التي كانت تواجهها أية حكومة مركزية في صنعاء، وذلك بما تثيره من عصيان ضدها، أو الهجوم على بعض المدن، أو المناطق القريبة أو البعيدة عن العاصمة التي لم تسلم هي نفسها من الحصار أو النهب أو القتل»^٤.

هذا إضافة إلى فساد مؤسسة القضاء لاسيما خارج العاصمة صنعاء بسبب تولي عديمي الكفاءة العلمية لمنصب القضاء، فانتشرت الرشوة، وتعرض المنصب للبيع والشراء، وأصبح أداة من أدوات تنفيذ المظالم والعون عليها^٥.

أما على المستوى الخارجي، فقد كانت سيادة اليمن غير كاملة على أرجائها، إذ استولى الإنجليز في عهد المنصور على جزيرة "ميون" و"بريم" على مضيق باب المندب إثر احتلال نابليون بونابرت لمصر...^٦.

^١ انظر تاريخ اليمن الحديث لعبد الحميد بطريق ص 43 (طبعة 1969م). نقلاً عن عادل محمد علي، المرجع نفسه، 46/1؛ و الإمام الشوكاني حياته وفكره ص 139 .

^٢ انظر التاريخ العام لليمن ج 4 ص 122.

^٣ انظر من أعلام اليمن قاسم غالب وآخرون، ص 32، نقلاً عن عادل محمد علي، المرجع نفسه، ج 1 ص 56 (بتصرف).

^٤ انظر مئة عام من تاريخ اليمن الحديث لحسين عبد الله العمري ص 93، ط 2 (دمشق: دار الفكر، 1988).

^٥ نفس المرجع، ص 81-83 (بتصرف).

^٦ انظر التاريخ العام لليمن ج 4 ص 123.

والجدير بالملاحظة، أن الأحوال السياسية في بلاد اليمن لم تكن بمعزل عما يجري حولها في الأقطار الإسلامية والعالمية فالدولة العثمانية كانت تمر بأيامها الأخيرة بسبب وجود دول إسلامية مستقلة عنها، واستفحال الصراعات المذهبية، وتدخل الدول الأوروبية، مثل هولندا وفرنسا وبريطانيا، في منطقة الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط بهدف نهب خيرات البلاد الإسلامية، والسيطرة على الطريق التجاري المؤدي إلى الهند عبر المياه العربية.

والخلاصة أن العالم الإسلامي في هذا العصر شهد صراعات مختلفة، داخلية كالصراع العثماني الصفوي، والصراع العثماني مع إتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الجزيرة العربية، والصراع العثماني المصري؛ وخارجية كالصراع الإنجليزي المصري، والصراع العثماني الفرنسي. وجميع هذه الصراعات مهدت للغزو الصليبي العسكري والاقتصادي الذي استهدف اقتسام البلاد الإسلامية^١.

والجدير بالذكر -بعد هذا التلخيص للحياة السياسية في عصر الإمام الشوكاني- أن الإمام لم يكن بعيداً عن تلك الأحداث، لاسيما المحلية منها فقد تولى في عهد الإمام منصور علي سنة 1209هـ - منصب القضاء الأكبر، واستمر فيه بقية حكم المنصور، ومن بعده ابنه المتوكل أحمد، وحفيده المهدي عبد الله، حتى توفي عام 1250هـ/1834م قبل وفاة المهدي بنحو عام^٢. كما تولى في ذات الوقت منصب "كاتب الإمام" الذي يتولى كل المراسلات الداخلية والخارجية باسم الإمام^٣.

ولطول فترة تولي الإمام الشوكاني لهذين المنصبين، فقد كان له دور علمي وسياسي ذو أثر واضح في مجريات الأحداث المعاصرة له.

^١ انظر الإمام الشوكاني حياته وفكره، ص 137 وما بعدها.

^٢ انظر مئة عام من تاريخ اليمن الحديث ، ص 64.

^٣ انظر الإمام الشوكاني سيرته وفكره عادل محمد علي ج 1 ص 53 (بتصرف).

الفرع الثاني: الحياة الفكرية

لقد واكب الجمود الفكري والعلمي الاضطراب السياسي في جميع أنحاء البلاد العربية والإسلامية، لكن الدراسة التاريخية للمذهب الزيدي تؤكد تميز اليمن عن سائر البلاد بحركة فكرية وفقهية.

وعلى الرغم من الاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحروب الناشئة عن الصراعات السياسية والقبلية في اليمن، ومن طغيان عنصري التعصب والتقليد على البيئة العلمية اليمنية، فإن حركة التأليف والإنتاج الفكري كانت مزدهرة في هذا العصر¹.

وبالبحث عن الأسباب الموضوعية لهذه الحركة العلمية يجد أن عاملي: التعصب المذهبي، وتواطؤ بعض الفقهاء مع العامة لتحقيق بعض المصالح، عملاً على تحريك الحياة الفكرية والثقافية في اليمن، إذ ظهر علماء أجلاء تصدوا لتيار الفساد والبدع، فساهمت الخصومة التي كانت بين المتعصبين وهؤلاء العلماء المجتهدين في إثراء الإنتاج العلمي².

وعامل آخر ساهم في إنعاش الحياة الفكرية في اليمن وهو استمرار «نشاط المسجد - بصفته المدرسة الأولى للقضاة والعلماء والأدباء - مجالاً حيويًا ومؤثرًا في المناظرات الفقهية والاجتهادية، بل الأدبية واللغوية، وسائر شعب المعارف الإنسانية، ومن ثم فقد نبغ علماء وأدباء كبار في اليمن في حقبة تدنى فيها الفكر العربي الإسلامي»³.

والملاحظ في هذا المقام يرى أن اليمن وإن تميز عن سائر البلاد الإسلامية بحركة فكرية فقهية، إلا أن ذلك لم يمتد ليشمل بقية العلوم كالعلوم العقلية والرياضية والطبيعية، التي كانت تدرس في جامعات بغداد وقرطبة في عصر ازدهار الحضارة الإسلامية، إذ اعتزل

¹ انظر الإمام الشوكاني حياته وفكره، ص145.

² انظر الإمام الشوكاني سيرته وفكره ج1 ص70 ؛ و الإمام الشوكاني حياته وفكره ص145.

³ انظر مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ص16.

العالم الإسلامي النهضة الأوروبية الحديثة، فبعدت الشقة بينه وبين التقدم العلمي الحديث¹.

الفرع الثالث: الحياة الدينية

لقد استقر في اليمن المذهب الزيدي والشافعي²، ولكن المذهب الذي ساد في عصر الشوكاني هو المذهب الزيدي المعروف بتفتحته في العقائد على مذاهب المعتزلة، وفي الفروع على مذاهب أهل السنة³.

وتميز المذهب الزيدي عن باقي المذاهب بخاصية جوهرية وهي فتح باب الاجتهاد، وعدم المنادة بغلقه، بل جعل الاجتهاد شرطاً لمن يؤهل نفسه لمنصب الإمامة الزيدية⁴، ولكن على الرغم من كون التعصب - كما أكد حسين العمري - «أمرين بعيدين عن جوهر الفكر الزيدي وقواعده العقلية التي انفتحت على الفكر الاعتزالي من ناحية، وعلى مدرسة أهل السنة من ناحية أخرى في مختلف مراحل تطور الفكر اليمني»⁵، فقد شاع في عصر الإمام الشوكاني التقليد لأئمة المذهب، والتعصب لآرائهم، والتزام التخريج على أقوالهم.

وقد ساعد هذا الجو على نمو طبقة طفيلية من المتفقهين تجاري العامة في معتقداتهم كسباً لودهم، أو تملقاً لصاحب سلطان⁶.

ولقد كان لهذا التغير الجذري الذي مس منهج التفكير الفقهي في المذهب الزيدي أثر بالغ على واقع الحياة الدينية في اليمن، إذ أصبح المذهب الزيدي، كما قال الدكتور قاسم

¹ المصدر السابق ص 14-15.

² انظر تاريخ اليمن فرحة الموم لعبد الواسع بن يحيى الواسعي ص 292 - ط المطبعة السلفية، 1346هـ - نقلاً عن عادل محمد علي، الإمام الشوكاني: سيرته وفكره، ج 1 ص 63.

³ انظر تاريخ المذاهب الإسلامية محمد أبو زهرة ج 2 ص 495، - ط دار الفكر العربي بيروت .

⁴ انظر مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ص 17، و تاريخ المذاهب الإسلامية ج 2 ص 496-500.

⁵ انظر مقدمة كتاب ديوان الشوكاني أسلاك الجوهر لحسين عبد الله العمري ص 19 - ط دمشق دار الفكر، 1986 .

⁶ انظر البدر الطالع محمد بن علي الشوكاني - ط دار الكتاب الإسلامي القاهرة، ج 1 ص 234، و القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد لمحمد بن علي الشوكاني تحقيق عبد الرحمن عبد الخالق ص 47-48 - ط 3 دار القلم الكويت 1983.

غالب: «يُفرض على الطلبة رغبة ورهبة، ويفرض كُحُكم، فلم يستطع أي قاض أن يحكم بغيره، وكان كل طالب... يقرأ المذهب الزيدي، يشجع بالمال صغيراً، وبالحكم كبيراً، وكل طالب لا يدرسه يحارب في رزقه وأهله، ويطرد من الدراسة»¹.

ومن هنا يتبين أن البيئة الدينية التي عاش فيها الشوكاني كانت بيئة المتناقضات: أصول تبيح الاجتهاد وتقره، وواقع يفرض التقليد والتعصب المذهبي.. أصول تقوم على العلم، وواقع يُبنى على الأهواء، إذ كثيراً ما انساق العوام لتحريض بعض العلماء من خصوم أهل الاجتهاد، فيقومون بثورات جماعية ضدهم، مثلما حدث مع محمد بن إسماعيل الصنعاني²، والشوكاني³.

ولعل أهم أسباب سيطرة التعصب المذهبي على المنطق الفكري والديني اليمني في هذا العصر هو ظهور فرق وطوائف دينية مختلفة ومتصارعة منها: المعتزلة، والإسماعيلية، والصوفية، وغيرها.

ولقد سجل الإمام الشوكاني مواقف الواضحة من كل فرقة في كتب ورسائل علمية أبرز فيها جوانب الصواب والخطأ في فكرها ومعتقداتها⁴.

الفرع الرابع: الحياة الاجتماعية والاقتصادية

شهدت اليمن في هذا العصر تدهوراً رهيباً للحياة الاجتماعية، فقد كان للثورات الداخلية القبلية، كما بين الإمام الشوكاني، دور كبير في «نشر الخوف والرعب في أوساط المجتمع اليمني عن طريق الغزوات المتلاحقة التي كانت تهدف إلى الحصول على المقررات المالية ونهب المواطنين»⁵، كما عرف المجتمع اليمني في هذا العصر ظلماً اجتماعياً سببه تعفن الجهاز الإداري، وإسناد منصب القضاء لغير أهله⁶.

¹ انظر من أعلام اليمن، ص 109، نقلاً عن عادل محمد علي، الإمام الشوكاني سيرته وفكره، ج 1 ص 68.

² انظر البدر الطالع، ج 2 ص 134.

³ نفس المصدر ج 1 ص 233.

⁴ انظر الإمام الشوكاني: حياته وفكره، ص 140.

⁵ انظر البدر الطالع ج 2 ص 178.

⁶ انظر الإمام الشوكاني: حياته وفكره ص 143.

أما الحياة الاقتصادية فلقد كان لتدهور الأحوال السياسية بشكل عام أثره البالغ على الوضع الاقتصادي للدولة، التي اقتصررت إيراداتها على الضرائب، إلى جانب الزراعة التي يقوم بها أفراد الشعب والتجارة^١.

ولقد أدت الفتن التي نزلت بالبلاد إلى ضيق المعاش وتقطع كثير من أسباب الرزق وعسر المكاسب حتى ضعفت تجارة الناس ومكاسبهم، وأفضى ذلك إلى ذهاب كثير من الأملاك^٢، كما خنقت منافذ التجارة اليمنية الخارجية بسبب سعي الدول الأوروبية، وعلى رأسها بريطانيا، إلى السيطرة على كل موانئ البحر الأحمر في اليمن، وفقد بذلك اليمن مصدر دخل هام، إذ سيطر الأمريكيان والأوروبيون منذ القرن التاسع عشر الميلادي - الثاني عشر الهجري - على تجارة البن اليمني العالمي^٣.

ومما زاد الوضع الاقتصادي تأزماً لجوء بعض الأئمة لمواجهة الأزمات الاقتصادية التي تفاقمت بسبب فساد الإدارة، وضغط الاضطرابات الداخلية والأحداث الخارجية إلى زيادة الضرائب، وإحداث ضرائب جديدة، والتغيير المستمر للعملة، والتلاعب بقيمتها.

وبمثل هذا الإجراء ترتفع الأسعار، وتضعف قيمة العملة الشرائية، ويخسر الناس الكثير من الأموال النقدية التي كانت في أيديهم^٤، وكثيراً ما يخرج تحت هذا الضغط الاقتصادي الجنود الذين لم يتسلموا مرتباتهم خارج العاصمة صنعاء لقطع الطرق، وسلب المسافرين، ونهبهم^٥. ولقد انتقد الشوكاني هذه السياسة الاقتصادية في بعض قصائده الشعرية^٦، وفي كتابه "الدواء العاجل في دفع العدو الصائل" الذي درس فيه أسباب تدهور الحياة الاقتصادية

^١ انظر موسوعة التاريخ الإسلامي لأحمد شلبي ص 511 - ط مكتبة النهضة المصرية القاهرة .

^٢ انظر الدواء العاجل في دفع العدو الصائل ل محمد بن علي الشوكاني ص 28، ضمن الرسائل السلفية في إحياء سنة خير البرية ط دار الكتب العلمية بيروت 1930م .

^٣ انظر مئة عام من تاريخ اليمن الحديث ص 268.

^٤ نفس المصدر ص 150-151، 208.

^٥ نفس المصدر ص 152.

^٦ انظر أسلاك الجوهر ص 233-234.

والاجتماعية في اليمن، كما حاول رسم سياسة اقتصادية محكمة يتحقق بها العدل الاجتماعي.

المطلب الثاني: التعريف بالشوكاني

الفرع الأول: حياة الإمام الشوكاني الذاتية

1: نسبه

لا شك أن أعرف الناس بالشخص هو الشخص نفسه، ولهذا فقد أغنانا الشوكاني عن هذا فقد ترجم لنفسه في كتابه القيم "البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع" حيث ذكر نسبه ومولده ووطنه، كما لخص الأحداث البارزة التي ميزت حياته التعليمية والعلمية ودعوته الإصلاحية.

فالإمام الشوكاني هو الشيخ العلامة الفقيه الأصولي المحدث المفسر محمد بن علي بن عبد الله بن الحسن بن محمد بن صلاح بن إبراهيم بن محمد العفيف بن محمد بن مرزوق الشوكاني ثم الصنعاني¹.

2: مولده

ولد الإمام الشوكاني يوم الاثنين الثامن والعشرين من شهر ذي القعدة سنة 1173 هـ بمحل هجرة شوكان إحدى قبائل خولان، بينها وبين صنعاء دون مسافة يوم.

3: نشأته

نشأ الإمام الشوكاني في أسرة ذات علم وفضل وقضاء، لأنه حكى عن والده أنه نشأ بهجرة شوكان وحفظ بها القرآن، ثم ارتحل إلى صنعاء أين طلب العلم هناك، فدرس مختلف العلوم الدينية واللغوية، حتى بلغ درجة كبيرة في العلم مكنته من التدريس في المساجد المشهورة الكبيرة، وزاول بها الإفتاء، وتقلد منصب القضاء بخولان ثم بصنعاء².

¹ انظر البدر الطالع ج 1 ص 478.

² نفس المصدر ص 482-483.

وهذا يدل على أن الشوكاني الأب قد هياً لولده محمد بيئة تساعد على طلب العلم، فأخذ عن والده مبادئ العلم، حيث تلقى عنه "شرح الأزهار" في الفقه، و "شرح الناظري"، ثم أخذ الشوكاني ينهل من العلم عن علماء صنعاء في وقت كان فيه العلم مزدهراً، وقد خلف الشوكاني "الوالد" ولدين هما محمد موضوع الدراسة، ويحيى، وخلف الشوكاني "الابن" ولدين أيضاً هما أحمد وعلي، وقد كانا من أبرز علماء صنعاء¹.

الفرع الثاني: حياة الإمام الشوكاني العلمية

1: طلبه للعلم

لقد تعلق الشوكاني منذ نعومة أظافره بالعلم وأهله، حيث حفظ القرآن وهو صغير، وقرأ بعض المتون على والده في الفقه وغيره كشرح الناظري وشرح الأزهار، وقرأها على العلامة عبد الرحمان المداني، والعلامة أحمد بن عامر الحدائي.

وقرأ على العلامة أحمد بن محمد الحرازي وبه انتفع في الفقه، وعليه تخرج، وطالت ملازمته له نحو ثلاث عشرة سنة، وقرأ عليه البيان لابن مظفر، وشرح الناظري وحواشيه. وقرأ الملحة في النحو وشرحها على السيد العلامة إسماعيل ابن الحسن بن أحمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد، وقواعد الإعراب وشرحها للأزهري، والحواشي جميعاً على العلامة عبد الله بن إسماعيل النهمي، وقرأ شرح الحبيصي على الكافية وحواشيه على العلامة عبد الله بن إسماعيل النهمي، وشرح التهذيب للشيرازي، وشرح التلخيص المختصر للسعد وحاشيته للطف الله الغياث، وشرح الشمسية للقطب، وشرح العضد على المختصر وحاشيته للسعد، وشرح الجزرية على العلامة هادي بن حسين القارني، وقرأ البحر الزخار وحاشيته وتخرجه وضوء النهار على شرح الأزهار على السيد العلامة عبد القادر بن أحمد، وقرأ الكشف وحاشيته للسعد.

وسمع البخاري من أوله إلى آخره على العلامة علي بن إبراهيم بن علي بن إبراهيم بن أحمد بن عامر، وسمع صحيح مسلم وسنن الترمذي وبعض موطأ مالك، وبعض شفاء

¹ أنظر الإمام الشوكاني حياته وفكره ص 154-162.

القاضي عياض على السيد العلامة عبد القادر بن أحمد، وبعض جامع الأصول، وبعض سنن النسائي، وسنن بن ماجه، وجميع سنن أبي داود وتخریجهما للمنذري، وبعض المعالم للخطابي، وغيرها من الكتب والشروحات والحواشي الشيء الكثير فرحمه الله رحمة واسعة¹.

2: شيوخه

لقد قلنا سابقا بأن الشوكاني نشأ في بيئة علمية، وكان العلم مزدهرا في وقته تُعقد له الحلقات في المساجد، والبيوت، وغيرها من الأماكن في إطار المذهب الزيدي الذي كان سائدا في ذلك الوقت، والذي كان يدعو إلى فتح باب الاجتهاد وعدم غلقه. وكان من حظ الإمام الشوكاني أن وجد والدا عالما فكان أول معلم له، ثم دفعه والده إلى مواصلة الطلب على يد مشايخ عصره لينهل من علومهم ومعارفهم، فتعلم على يد الكثير من المشايخ في مختلف العلوم والفنون فمن أولئك العلماء:

- 1- العلامة أحمد بن عامر الحدائي.
- 2- العلامة أحمد بن محمد بن أحمد بن مطهر القابلي الحرازي.
- 3- العلامة إسماعيل بن الحسن المهدي بن أحمد بن الإمام القاسم بن محمد.
- 4- العلامة الحسن بن إسماعيل المغربي.
- 5- القاضي عبد الرحمان بن حسن الأكوع.
- 6- السيد عبد الرحمان بن قاسم المداني.
- 7- الإمام عبد القادر بن أحمد الكوكباني.
- 8- العلامة عبد الله بن إسماعيل النهمي.
- 9- العلامة عبد الله بن الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم.

¹ انظر مقدمة تحقيق إرشاد الفحول لأبي حفص سامي بن العربي الأثري ج1 ص 14-16 ط دار الفضيلة للنشر والتوزيع الرياض 1421هـ-2000م، والبدر الطالع ج2 ص 215-218، والإمام الشوكاني حياته وفكره للدكتور ص 160-170.

- 10- العلامة علي بن إبراهيم بن علي بن إبراهيم بن أحمد.
 - 11- العلامة القاضي علي بن محمد الشوكاني.
 - 12- علي بن هادي عرهب.
 - 13- العلامة القاسم بن يحيى الخولاني.
 - 14- الشيخ هادي بن حسين القارني الصنعاني.
 - 15- يحيى بن محمد الحوثي.
 - 16- يوسف بن محمد بن علاء الدين الزجاجي الزبيدي الحنفي.
 - 17- القاضي العلامة إبراهيم بن أحمد بن يوسف الرباعي.
 - 18- المتوكل على الله أحمد بن الإمام المنصور علي بن الإمام المهدي العباس.
 - 19- أحمد بن محمد بن علي الشوكاني وهو بن الإمام الشوكاني.
 - 20- القاضي العلامة الحسن بن محمد بن صالح السحولي.
- هؤلاء بعض شيوخه فقط، وغيرهم كثير ذكر الشوكاني بعضهم في كتابه البدر الطالع وغيرها من الكتب وذكر بعضها آخر غيره¹.
- 3: تلامذته.

كان الشوكاني دءوبا لا يفتر أبدا عن طلب العلم ونشره بين الناس، وكان محاربا للتقليد والشرك والبدع، والخرافات و بارعا في مختلف العلوم، مما جعل الطلبة يعكفون عليه لينهلوا من علمه حتى إنه قال كان له ثلاثة عشر درسا يلقيها على الطلبة في اليوم الواحد، فكان له أعدادٌ كبيرةٌ من التلاميذ فعلى سبيل التمثيل لا الحصر:

- 1- محمد بن حسن الشحي الذماري القاضي.
- 2- السيد محمد بن محمد زيادة الحسن اليمني الصنعاني.

¹ انظر مقدمة تحقيق إرشاد الفحول ص16-18، ومقدمة نيل الاوطار ص14-15 ط1 دار بن حزم بيروت لبنان 1421هـ -2000م، ورسالة الإمام لشوكاني رائد عصره لحسين بن عبد الله العمري ص31-41 ط1 دار الفكر المعاصر 1411هـ -1990م، والبدر الطالع ج1 ص96-98.

- 3- أحمد بن عبد الله الضمدي.
 - 4- علي بن أحمد هاجر الصنعاني.
 - 5- الحسن بن محمد السحولي.
 - 6- الحسن بن محمد العنسي.
 - 7- العلامة عبد الرحمان بن يحيى الأنسي ثم الصنعاني.
 - 8- السيد العلامة محمد بن الحسن المحتسب.
 - 9- القاضي العلامة الحسين بن يحيى السلفي الصنعاني.
 - 10- السيد عبد الوهاب بن حسين بن يحيى الديلمي الماري.
 - 11- السيد علي بن يحيى أبو طالب.
 - 12- الشيخ المعمر عبد الحق الهندي.
 - 13- القاضي علي بن أحمد بن عطية.
 - 14- عبد الله بن محسن الحيمي الصنعاني.
 - 15- عبد الرحمان بن حسين الريمي الزماري.
 - 16- العلامة الأديب عبد الله بن علي الجلال.
 - 17- القاضي العلامة عبد الله بن علي بن سهيل.
- فهؤلاء بعض تلامذته فقط، وغيرهم كثير لم نذكرهم خشية الإطالة¹.

4: مذهبه الفقهي

من خلال قراءة كتب الشوكاني في الفقه وغيره تجده أنه من أشد الناس محاربة للتقليد و التعصب للمذاهب، وأنه يدعو إلى الاجتهاد والتحرر من رق التقليد و العصبية المذهبية، فهو امتداد للشخصيات المحددة كابن تيمية وابن القيم وابن الأمير وغيرهم، مع أنه كان في أول حياته على المذهب الزيدي، ثم تحرر منه وأصبح مجتهدا يعتمد على الدليل في

¹ انظر الإمام الشوكاني حياته وفكره ص 237-268، ومقدمة نيل الاوطار ص 15-16، ومقدمة تحقيق الإرشاد ص 18.

ترجيحاته وأرائه حتى وإن خالفت الجمهور، سواء في الفقه أو الأصول أو غيرها من العلوم، ومن قرأ كتبه يلتمس ذلك جلياً^١.

5: تدريسه وإفتاؤه

لم يكتف الشوكاني في العلم بالطلب فقط، بل كان ييث كل ما يقرأه عن شيوخه على طلبته، وكان قد بدأ التدريس مبكراً، فكان إذا ذهب إلى أحد العلماء وسمع منه علماً أو قرأ عليه كتاباً عاد إلى تلامذته قارئاً عليهم ما سمعه وما شرحه.

قال صاحب مقدمة نيل الأوطار نقلاً عن الدكتور إبراهيم هلال في مقدمة تحقيقه لكتاب "ولاية الله والطريق إليها" "وكان في أثناء دراسته يلقي ما يأخذه من مشايخه إلى تلاميذه الذين اجتمعوا عليه وهو لا يزال في دور الطلب الأول، ولذلك كانت دروسه تبلغ في اليوم واللييلة ثلاثة عشر درساً، منها ما يأخذه عن أساتذته، ومنها ما يلقيه على تلامذته، ثم تفرغ لإفادة طلاب العلم فكانوا يأخذون عنه في كل يوم زيادة على عشرة دروس في فنون متعددة، كالتفسير، والحديث، والأصول، والبيان، والمنطق.

ولقد قام الشوكاني بوظيفة الإفتاء في سن مبكرة، وتصدر لها في نحو العشرين من عمره، وذلك لما اتصف به من سعة العلم وقوة الإدراك للعلوم الشرعية حتى قيل أن الأسئلة كانت ترد عليه من خارج صنعاء وشيوخه ما زالوا متوافرين².

6: توليه القضاء

لقد شغل الإمام الشوكاني منصب القضاء بصنعاء، ولكن ليس عن حب وإقدام؛ وإنما عن دفع وإكراه، وهذا هو حال العلماء الأتقياء يفرون من هذه المناصب خوفاً على أنفسهم، وها هو يحكي عن نفسه كيف تولى منصب القضاء فيقول "وكنت إذ ذاك مشغلاً في علوم الاجتهاد والإفتاء، والتصنيف مجتمعا عن الناس لا سيما ولاية الأمور وأرباب الدولة، فإني لا أتصل بأحد منهم كائناً من كان، فلم أشعر إلا بطلاب الخليفة

¹ انظر الإمام الشوكاني حياته وفكره ص 280-286.

² انظر مقدمة نيل الأوطار ص 12، والإمام الشوكاني حياته وفكره ص 182-185، والبدر الطالع ج 2 ص 218-219.

بعد موت القاضي يحيى بن صالح الشجري السحولي بأسبوع يطالبوني بتولي منصب القضاء، فترددت لفترة طويلة، ثم تلقيت إلحاحاً من كبار العلماء والأعيان، وأجمعوا على أن الإجابة واجبة، وأنهم يخشون أن يدخل هذا المنصب من لا يوثق بدينه وعلمه، فقبلت مستعينا بالله ومتوكلاً عليه".

وإنما قبل الشوكاني هذا المنصب لأسباب منها:

- إن الشوكاني رأى في منصب القضاء فرصة كبيرة لنشر السنة وإماتة البدعة، والدعوة إلى منهج السلف الصالح.

- إن منصب القضاء قد يقلل من الحرب التي تشن عليه من التيارات المعادية، والتي أوشكت أن تشل حركته تماماً.

- إن للسلطان قوة وجبروتاً، وقد يكون لرفضه نتائج لا تحمد عقباها.

وقد طالت مدة توليه هذا المنصب حتى شملت حياة ثلاثة من الأئمة أولهم المنصور علي بن المهدي عباس توفي سنة 1224هـ، وثانيهم ابنه المتوكل علي بن أحمد بن المنصور توفي سنة 1231هـ، وثالثهم المهدي عبد الله بن عبد الله بن المتوكل توفي سنة 1251هـ¹.

7: مصنفاته

لقد خلف الشوكاني ميراثاً واسعاً من الكتب في مختلف العلوم، منها ما هو مطبوع، ومنها ما هو مخطوط فمن هذه الكتب:

1- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول "موضوع البحث"

2- مطلع البدرين وجمع البحرين في التفسير وهو أصل كتابه فتح القدير

3- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار

4- الدراري المضية شرح الدرر البهية

5- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار

¹ انظر مقدمة نيل الأوطار ص 12-13، والإمام الشوكاني حياته وفكره ص 185-194، والبدر الطالع ج 1 ص 465.

- 6- القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد
- 7- أدب الطلب ومنتهى الأرب أو طبقات المتعلمين
- 8- تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين
- 9- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع
- 10- إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر
- 11- إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات
- 12- شرح الصدور بتحريم رفع القبور
- 13- الفوائد المجموعة على الأحاديث الموضوعة
- 14- قطر الولي على حديث الولي
- 15- إتحاف المهرة على حديث لا عدوى ولا طيرة
- 16- كشف الدين عن حديث ذي اليمين
- 17- الإثبات في التقاء أرواح الأحياء والأموات
- 18- الإيضاح لمعنى التوبة والإصلاح
- 19- التوضيح في تواتر ما جاء في المهدي المنتظر والدجال والمسيح
- 20- اطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال من الاختلال
- 21- إيضاح الدلالات لأحكام الخيارات
- 22- القول الجلي في لبس النساء للحلي
- 23- القول الصادق في حكم إمامة الفاسق
- 24- القول الواضح في صلاة المستحاضة
- 25- هفوات الأئمة الأربعة
- 26- بغية المستفيد في الرد على من أنكر الاجتهاد والتقليد
- 27- أمنية المتسوق في تحقيق علم المنطق
- 28- دفع الاعتراضات على إيضاح الدلالات

29- القول الحسن في فضائل أهل اليمن

30- إرشاد السائل إلى دليل المسائل

31- التحف في مذاهب السلف

32- الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد

فهذه بعض مؤلفاته رحمه الله وغيرها كثير، فجزاه الله خيرا على دفاعه عن الكتاب والسنة، ونشره للعلم¹.

8: وفاته

وبعد هذه الحياة الحافلة بالعلم والتعليم، والإفتاء والاجتهاد، والدعوة إلى الله ومحاربة الشرك والبدع والخرافات، توفي الإمام الشوكاني رحمه الله سنة 1250هـ - 1834م عن عمر قارب السبعة والسبعين سنة، ولكن بقي له لسان صدق في الآخرين فاللهم ارحمه رحمة واسعة².

المبحث الثاني: التعريف بكتاب إرشاد الفحول

المطلب الأول: توثيق الكتاب

الفرع الأول: عنوان الكتاب

لا أعلم خلافا فيما أعلم بين أهل العلم في تسمية هذا الكتاب "إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول".

الفرع الثاني: نسبة الكتاب إلى الإمام الشوكاني

هذا كذلك مما لا أعلم فيه خلافا بين أهل العلم فكل من ذكر هذا الكتاب في عزوه إلا وينسبه إلى الإمام الشوكاني، بالإضافة إلى ما ذكره محققوه من خلال دراستهم لمخطوطة الكتاب، حيث أثبتوا أن الكتاب بخط الشوكاني.

¹ انظر مقدمة تحقيق إرشاد الفحول ص 18-19، و الإمام الشوكاني حياته وفكره ص 179-228، ومقدمة نيل الأوطار ص 17-24.

² انظر مقدمة تحقيق إرشاد الفحول ص 21، والإمام الشوكاني حياته وفكره ص 268، ومقدمة نيل الأوطار ص 13.

كذلك نسبة الشوكاني هذا الكتاب إلى نفسه أثناء كلامه في كتبه الفقهية، أو كتابه في التفسير أو البدر الطالع، والبحث في كتبه يؤكد ذلك، ثم إن كل من ترجم للإمام الشوكاني ذكر هذا الكتاب أنه من مصنفاته، وكل من جاء بعده من الذين ألفوا في أصول الفقه نسبوه إليه، ومر أكثر من قرن على موت الشوكاني ولم يشكك أحد في هذه النسبة.

فهذه الأسباب وغيرها تدل دلالة قطعية على نسبة الكتاب إلى الإمام الشوكاني رحمه الله.

الفرع الثالث: سبب التأليف

لقد أفصح الشوكاني عن ذلك بنفسه في مقدمة كتابه حيث قال "فإن علم أصول الفقه لما كان هو العلم الذي يأوي إليه الأعلام، والملجأ الذي يلجأ إليه عند تحرير المسائل، وتقرير الدلائل في غالب الأحكام، وكانت مسائله المقررة، وقواعده المحررة تؤخذ مسلمة عند كثير من الناظرين كما تراه في مباحث الباحثين، وتصانيف المصنفين، فإن أحدهم إذا استشهد لما قاله بكلمة من كلام أهل الأصول أذعن له المنازعون، وإن كانوا من الفحول لاعتقادهم أن مسائل هذا الفن قواعد مؤسسة على الحق الحقيقي بالقبول، مربوطة بأدلة علمية من المعقول والمنقول، تقصر عن القدح في شيء منها أيدي الفحول، وإن تبالغت في الطول.

وبهذه الوسيلة صار كثير من أهل العلم واقعا في الرأي، رافعا له أعظم راية، وهو يظن أنه لم يعمل بغير علم الرواية.

حملني ذلك -بعد سؤال جماعة من أهل العلم لي - على هذا التصنيف في هذا العلم الشريف قاصدا به إيضاح راجحه من مرجوحه، وبيان صححيه من سقيمه، موضحا لما يصلح منه للرد عليه، وما لا يصلح للتعويل عليه، ليكون العالم على بصيرة في علمه، يتضح له بها باب الصواب، ولا يبقى بينه وبين درك الحق الحقيقي بالقبول حجاب¹.

¹ انظر إرشاد الفحول ص 7-8.

الفرع الرابع: الاعتناء به

لقد اعتنى العلماء بهذا الكتاب اعتناء كبيراً حيث كان مرجعاً أساسياً يفرع إليه العلماء في تحرير مسائل هذا العلم، وتقرير دلائله، ويدل على ذلك تداولهم لهذا الكتاب ما بين محقق له وشارح، ومعلق عليه، ومستخرج لاختيارات هذا الإمام، إما في باب واحد من أبوابه أو جميع أبوابه، وهذا قد تولاه العبد الضعيف صاحب هذه الرسالة بل أصبح في بعض المعاهد الإسلامية من المقررات التي تدرس لطلبة العلم الشرعي.

المطلب الثاني: وصف عام لكتاب الإرشاد

الفرع الأول: موضوع الكتاب

تناول الكتاب بيان الأدلة و المسائل والقواعد الأصولية التي وضعها العلماء لهذا الفن مع تحقيقها تحقيقاً دقيقاً؛ بيان راجحها من مرجوحها.

الفرع الثاني: أهميته

إن كتاب "الإرشاد" من أنفس الكتب التي ألفت في هذا الفن، فهو كتاب عظيم النفع كثير الفائدة، نفع الله به العلماء والمتعلمين، وتتركز أهميته في عدة أمور منها:

- إنه تناول تحقيق مسائل هذا العلم، و تقرير دلائله مع بيان راجحه من مرجوحه فقد نبني حكماً على قاعدة مرجوحة فنصح حكماً غير صحيح، أو نرد حكماً صحيحاً، بالإضافة إلى أن بعض القواعد قد وضعت تبعاً لاعتقادات فاسدة، أو فروع مذهبية، فلهذا كان تحقيق هذه المسائل بعيداً عن التعصب والتقليد، و إتباعاً للدليل من الأعمال الجليلة العظيمة النفع.

- إن مؤلفه هو الإمام الشوكاني العالم المجتهد الأصولي اللغوي المحدث المفسر المحقق إمام عصره وفريد دهره.

- اهتم الشوكاني في هذا الكتاب بتقرير الحق الذي يضبط المنهج الصحيح للفقيه والمستنبط حيث قال الشوكاني في مقدمته ".....قاصداً به إيضاح راجحه من مرجوحه

وبيان سقيمه، من صحيحه موضحا لما يصلح منه للرد إليه، وما لا يصلح للتعويل عليه ليكون العالم على بصيرة في علمه يتضح له بها الصواب، ولا يبقى بينه وبين درك الحق الحقيق بالقبول حجاب".

- يعتبر الكتاب من المصادر الرئيسية في تأليف الأصول على طريقة أهل السنة، وهي محاولة تجديدية في العصر الحاضر.

- إن كتاب الإرشاد جمع فيه صاحبه زبدة الكثير من المصنفات في هذا الفن، مع تحقيقها، وبيان راجحها من مرجوحها.

- يعتبر الكتاب اليوم من المقررات التي تدرّس للطلبة في كثير من المعاهد الإسلامية.

- الشوكاني يعتبر مجتهدا مطلقا فكتابه هذا يعد مصدرا للأصول التي اعتمدها في استنباطاته وترجيحاته.

- الكتاب يكاد يخلو من علم الكلام الذي شحنت به معظم كتب الأصول مما جعل الكثير من الطلبة يعرضون عنها، حتى ظن بعضهم أن علم الأصول لا ينفك عن علم الكلام.

- الكتاب يعتبر من الكتب المتأخرة، لهذا فإنه يكون جامعا لمعظم المسائل الخلافية والمذاهب فيها.

- كثرة الاستدلالات بالقرآن والسنة، وضرب الأمثلة للمسائل والقواعد، مما يكسب القارئ الدربة في تطبيق قواعد هذا العلم.

- الشوكاني مجتهد مطلق عالم بجميع الفنون مما يجعله يقرر المسائل تقرير العالم العارف بها، فإذا تكلم في مسائل اللغة فهو اللغوي، وإذا تكلم في مسائل الكتاب فهو المفسر، وإذا تكلم في مسائل السنة فهو المحدث، وإذا تكلم في مسائل الاجتهاد فهو المجتهد، وهذا مما يزيد الكتاب أهمية

الفرع الثالث: مصادره

لقد اعتمد الشوكاني في كتابه هذا على عدة مصادر؛ منها البحر المحيط للزركشي، والمحصول للرازي، والإحكام للآمدي، والبرهان للجويني، إلا أن الملاحظ أن الشوكاني يعتمد كثيراً على النقل من البحر المحيط، حتى إني وجدته في بعض الأحيان ينقل الصفحات من غير نسبة ذلك إليه، بل حتى تكاد أن تقول بأنه اختصر البحر المحيط، وكنت دائماً أتعجب من ذلك حتى وجدت المحقق أبا حفص سامي بن العربي الأثري يذكر هذا الشيء في مقدمة تحقيقه للإرشاد أيضاً فالحمد لله.

الفرع الرابع: منهج المؤلف فيه

افتتح المؤلف رحمه الله كتابه هذا ببيان أهمية هذا الفن، والدافع إلى تأليف هذا الكتاب، ثم قسم كتابه إلى مقدمة وسبعة مقاصد وخاتمة.

أما المقدمة فقد اشتملت على فصول أربعة

الفصل الأول في تعريف أصول الفقه وموضوعه وفائدته واستمداده

الفصل الثاني في الأحكام

الفصل الثالث في المبادئ اللغوية

الفصل الرابع في تقسيم اللفظ إلى مفرد ومركب

المقصد الأول في الكتاب العزيز وفيه أربعة فصول

الفصل الأول يتعلق بتعريفه

الفصل الثاني في المنقول آحاداً واختلافهم فيه

الفصل الثالث في المحكم والمتشابه

الفصل الرابع في المعرب

المقصد الثاني في السنة

المقصد الثالث في الإجماع

المقصد الرابع في الأوامر والنواهي وتوابعهما وفيه تسعة أبواب

الباب الأول مباحث الأمر

الباب الثاني في النواهي

الباب الثالث في العموم

الباب الرابع في الخصوص

الباب الخامس في المطلق والمقيد

الباب السادس في المجمل والمبين

الباب السابع في الظاهر والمؤول

الباب الثامن في المنطوق والمفهوم

الباب التاسع في النسخ

المقصد الخامس في القياس وما يتصل به من الاستدلال وفيه سبعة فصول

الفصل الأول في تعريفه لغة واصطلاحاً

الفصل الثاني في حجية القياس

الفصل الثالث في أركان القياس

الفصل الرابع في الكلام على مسالك العلة

الفصل الخامس فيما لا يجري فيه القياس

الفصل السادس في الاعتراضات

الفصل السابع في الاستدلال

المقصد السادس في الاجتهاد والتقليد وفيه فصلان

الفصل الأول الاجتهاد

الفصل الثاني في التقليد وما يتعلق به من أحكام المفتي والمستفتي

المقصد السابع في التعادل والتراجيح

الخاتمة في أحكام العقل وفيه مسالتان

المسألة الأولى حكم الأشياء قبل ورود الشرع

المسألة الثانية في وجوب شكر المنعم

وكان الشوكاني يذكر المسألة فان كانت تحتاج إلى تعريف عرفها، وإلا فلا، ثم يحدد محل النزاع، ثم يذكر المذاهب في المسألة ويستقصى ذلك، ثم يذكر الاعتراضات على المذاهب، وأحياناً يناقشها معتمداً على الأدلة العقلية والنقلية، ويرجح ما يراه راجحاً، حتى وإن خالف جمهور العلماء، ولكن غالباً ما يرجح مذهب الجمهور.

المبحث الثالث: الاختيارات

المطلب الأول: تعريف الاختيارات.

لغة: جمع اختيار وهو الانتقاء، والاصطفاء وأصل مادة "خير" العطف والميل، فالخير خلاف الشر، لأن كل أحد يميل إليه ويعطف على صاحبه، والاستخارة أن تسأل خير الأمرين لك تقول اختر بني فلان رجلاً قال تعالى "وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا"¹

اصطلاحاً: هي ما يتبناه المرء من الآراء والأفكار في علم من العلوم

المطلب الثاني: تاريخ الاختيارات

الاختيار قديم قدم خلق الإنسان، ومبناه على ما يستحسنه الشخص ويميل إليه، سواء كان كلاماً أو رأياً أو شيئاً آخر، ويكون موافقاً له طبعاً أو دليلاً، وفي الحديث "ما خير النبي صلى الله عليه وسلم بين شيئين إلا اختار أيسرهما"، وهذا عام في كل شيء، ومثل هذا اختيار الكلام المليح من الشعر وغيره، فنجد مثلاً حماد الراوية له مختارات من الشعر عرفت بـ"السموط، والمعلقات"، وبعده "المفضليات" للمفضل، وما اختاروه إلا لما احتوى عليه من المعاني السامية

¹ سورة الأعراف الآية 155.

2 انظر لسان العرب لابن منظور باب الخاء مادة خير ج2 ص1298-1300 ط - دار المعارف 1119 كورنيش النيل القاهرة، و معجم مقاييس اللغة لابن فارس كتاب الخاء مادة خير ج2 ص232-233 ط دار الفكر.

والآداب الحميدة، ومثله ما يختار من الآراء والفهوم، لما تحتويه من أفكار جلييلة يستعان بها في تسيير النظام، ولا يزال يتتبع هذه الاختيارات أهل العلم، ويؤيدون بها آرائهم، ومن أهل العلم من يجمع إلى من ترجم لهم اختياراته، كما في طبقات ابن رجب، ومن الصعب أن تحيط بجميع اختيارات من تفضله من أهل العلم أو تريد أن تقنن لحياتك اعتمادا على آرائه ولما كانت الحاجة إلى ذلك ماسة لا سيما في هذا العصر خصص

كثير من الطلبة وأهل العلم بعض بحوثهم باستخراج اختيارات من تمس الحاجة إلى آرائهم رغبة في تطبيقها، لأجل صلاح الحال والمآل، وهذا ما فعله أبو الحسن الدمشقي في اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية، وغيره كثيرون.

ومثل هذه الدراسات انحاز إليها كثير من طلبة الجامعات اليوم، وظهر لأجل ذلك رسائل عديدة في جميع المجالات، مع اختلاف في كيفية جمع ذلك فهناك من يسرد هذه الاختيارات سردا، وهناك يرفقها مقارنات باختيارات أخرى، وكل طريقة لها ثمرتها.

وأنا واحد من أولئك الذين شغفو بجمع هذه الاختيارات، واخترت لذلك كتابا في الأصول "إرشاد الفحول" للعلامة الشوكاني، وهو مرجع يعد مدرسة كاملة، لاحتوائه على غالب مسائل الأصول، فلم يقتصر الكتاب على بيان المسائل فحسب، بل ضم ترجيحاته واختياراته، ونشر مسائله كنشر الدرر، فكان كتابه مرجعا نفيسا حقيقا بالدراسة والبحث، فهو يبين اختلاف العلماء والأدلة التي اعتمدوا عليها، وربما ناقشها ورجح الأقوى دليلا، وقد يصرح باختياراته بقوله مثلا "وهو الحق" إشارة منه إلى بطلان القول الآخر أو "وهو الصواب"

إشارة إلى خطأ الآخر أو "وهو الراجح" إشارة إلى مرجوحية الآخر أو "الأصح" إشارة إلى صحة الآخر.

المطلب الثالث: صيغ الاختيارات

هناك صيغ كثيرة يستعملها المؤلفون في اختياراتهم وترجيحاتهم، ولقد تنوعت هذه الصيغ عند الإمام الشوكاني رحمه الله، ومن تلك الصيغ "الأولى، الراجح، الحق، الصواب، الأوفق، الأقوى، أختار، الأظهر، الصحيح، الأحسن.....".

و قد يذكر الشوكاني مذهبه ابتداء دون تصديره بصيغة تدل على الاختيار، كأن يقول اتفق العلماء على كذا، أو اعلم أنه لا خلاف في كذا، أو يذكر تعريفاً ويذكر غيره بصيغة التمرّض، أو أن يقول "و لا تقوم الحجة بكذا، أولاً اعتبار بكذا إلى غيرها من الصيغ الدالة على مذهب المؤلف.

المطلب الرابع: أهميتها

إن الكتابة في الاختيارات في مختلف الفنون له أهمية كبيرة منها:

- معرفة آراء العلماء و مذاهبهم.
- سرعة الرجوع إلى المسألة، ومقارنتها مع غيرها من الاختيارات مما يوفر الوقت على طالب الحق.
- معرفة الراجح من المرجوح دون الرجوع إلى المطولات، والتخبط بين أقوال المذاهب.
- معرفة الأصول التي اعتمد عليها الأئمة في استنباطاتهم؛ و الرجوع إليها أثناء الاختلاف.

- تسهيل عملية المقارنة بين الآراء والأفكار، وتسهم في التقريب بينها في أوجز وقت، والمجتمع اليوم في أمس الحاجة لأن يسير على اختيارات أصولية سليمة تبنى عليها اختيارات فقهية تسائر الواقع الراهن بعيداً عن الاختيارات التي تخدم المذهب والتعصب،

ومن الأمثلة على ذلك مختصر خليل ابن إسحاق المالكي رحمه الله، فقد أخذ على عاتقه أن يبين المعتمد والمشهور لدى المذهب، فهو يعتمد على اختيارات غيره وقد أوضح ذلك في مقدمة مختصره فهو أدل دليل أن تقريب اختيارات أهل العلم يسهل الأخذ بالقوى، ويوفر الوقت على الباحث، والناس في هذا العصر مولعون بمعرفة اختيارات أهل العلم، لا سيما المقتدى بهم بطريقة سهلة وقرينة الأمر الذي يسهل لهم حياتهم، ويحفظ لهم استقرارهم.

المبحث الرابع: نشأة علم أصول الفقه وتعريفه

المطلب الأول: نشأة العلم

الفرع الأول: النشأة العامة

إن أصل الاحكام الشرعية يتمثل في الكتاب والسنة، ومنهما تستقى الأحكام وإليهما يفرع العلماء، إلا أنه لما كانت الاحكام الشرعية في هذين الأصلين معللة بعلة و أوصاف ترجع إلى مصالح الأمة، تفرع عن الكتاب والسنة أصل ثالث ألا وهو القياس، فإذا علل الشارع حكما بعلّة أو استنبطت عن طريق الاجتهاد لحق العلماء ما لم ينص عليه بما نص عليه، وألحقوا المسكوت عنه بالمنطوق به في الحكم.

ثم علم العلماء أن إجماع المجتهدين من الأمة معصوم عن الخطأ؛ فثبت عندهم أصل رابع للأحكام ألا وهو الإجماع فصارت أدلة الاحكام أربعة، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وهي في الحقيقة ترجع إلى أصلين الكتاب والسنة.

ثم إن القرآن والسنة نزلا بلغة العرب، وفهمهما يكون بلغة العرب، لهذا لم يجد الصحابة عناء في فهمهما؛ لأن اللغة العربية كانت سليقة عندهم، بالإضافة إلى ما اختصوا به من صحبتهم للنبي صلى الله عليه وسلم، ومشاهدتهم للتزليل، ومعرفتهم لقرائن الأحوال و أسباب التزول والورود، بالإضافة إلى صفاء خاطر فلم يكونوا يحتاجون إلى شيء آخر في فهمهما.

وإذا حدثت حادثة فرعوا إلى الكتاب والسنة لمعرفة حكمها فإن وجدوه وإلا اجتهدوا، وألحقوا الأشباه بالأشباه والأمثال بالأمثال مراعين في ذلك المصالح التي راعتها الشريعة في تصرفاتها، ومضى على ذلك التابعون.

ثم انقضى ذلك العصر الذهبي، وكثرت الفتوحات الإسلامية، واختلط العرب بالعجم وضاع اللسان، وتغيرت الفطرة، فبعد أن كانت قواعد اللغة العربية سجية وسليقة؛ صارت علماً يتعلمونه، فقيض الله لهذه الأمة علماء أفذاذاً، وضعوا قواعد اللغة العربية في شتى مجالاتها، ودونوها في كتبهم حتى يأمنوا عليها من الضياع، كما هيأ للأمة أيضاً علماء دونوا السنة عندما كثر الكذب والوضع؛ حتى يأمنوا عليها من التحريف.

وكان علم أصول الفقه كغيره من العلوم يحتاج إلى تدوين وتأصيل وبيان للمنهج الذي ينبغي على المجتهد أن يسلكه في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية.

فكان من الذين حازوا الشرف والفضل، ونالوا سبق إلى ذلك الإمام محمد بن إدريس الشافعي المطلي المتوفى بمصر سنة 204هـ، كما قرره علماء الأصول من خلال كتابه الرسالة إلا أنه لم يستوف هذا العلم حقه، وهذا حال التأليف دائماً في بداياتها، ثم توالى التأليف في هذا الفن.

وانقسم في تأصيل هذا العلم العلماء إلى مدرستين مدرسة المتكلمين ومدرسة الحنفية فألفت فيه المطولات ثم جاء عصر الاختصار والتحقيق، فكان من أشهر الكتب في هذا الفن وأهم مصادره كتاب المعتمد لأبي الحسين البصري المعتزلي الشافعي المتوفى سنة 463هـ، وكتاب البرهان لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني النيسابوري الشافعي المعروف بإمام الحرمين المتوفى سنة 478هـ، وكتاب المستصفى لأبي حامد الغزالي الشافعي المتوفى سنة 505هـ، ثم توالى التصانيف في هذا العلم ما بين شروحات وحواشي واختصارات وامتون.

ومن بين هؤلاء العلماء الأفذاذ الذين خاضوا في هذا الفن، وتركوا بصمتهم فيه، وخرجوا عن ربة التقليد والتعصب المذهبي، وكان همهم الوحيد هو تحقيق مسائل هذا

العلم بعيداً عن التعصب والتقليد؛ الإمام الأصولي اللغوي المحدث المفسر محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني؛ من خلال كتابه "إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول".

فهو من أهم الكتب التي الفت في هذا الفن مع استيفاء مسائله مشفوعة بأدلتها مع ذكر الخلاف والمذاهب ثم الترجيح بينها بما يوافق الدليل.

الفرع الثاني: استمداده

قال الإمام الشوكاني إن استمداد هذا العلم من ثلاثة أشياء:

الأول: علم الكلام، لتوقف الأدلة الشرعية على معرفة الباري سبحانه، وصدق المبلغ وهما مبينان فيه مقرر أدلتها في مباحثه.

الثاني: اللغة العربية، لأن فهم الكتاب والسنة والاستدلال بهما متوقفان عليها وهما عريان

الثالث: الأحكام الشرعية من حيث تصورها لأن المقصود إثباتها ونفيها¹.

الفرع الثالث: موضوع العلم

إن موضوع كل علم شرعياً كان أو عقلياً هو ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية، فموضوع علم الطب مثلاً هو بدن الإنسان لأنه يبحث فيه عن الأمراض اللاحقة له، وموضوع علم النحو الكلمات وأحوالها من إعراب وبناء، فموضوع أصول الفقه هو الأدلة الموصلة إلى الفقه من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وغيرها، لأنه يبحث فيها عن العوارض اللاحقة لها من كونها عامة أو خاصة، و مطلقة أو مقيدة، و مجملة أو مبينة، ومنطوقة أو مفهومة، و ناسخة أو منسوخة وكون اللفظ أمراً أو نهيّاً، إلى غير ذلك من الأمور وكيفية الاستدلال بها وصفات المستدل بها.

¹ انظر إرشاد الفحول للإمام الشوكاني ص 16 - ط 1 دار ابن حزم بيروت لبنان 1425هـ - 2004م

الفرع الرابع: فائدته

إن دراسة هذا العلم له فائدة عظيمة تتمثل في المساعدة على استنباط الاحكام الشرعية من مصادرها وفق قواعد صحيحة، نأمن من خلالها عن الخطأ والزلل في هذا الاستنباط

المطلب الثاني: تعريف أصول الفقه

لقد تناول علماء الأصول تعريف أصول الفقه باعتبارين: الأول باعتبار الإضافة، والثاني باعتبار العلمانية.

الفرع الأول: تعريف أصول الفقه باعتبار الإضافة

إن تعريف هذا العلم باعتبار الإضافة يتوقف على تعريف المضاف وهو الأصول، والمضاف إليه وهو الفقه، لأن تعريف المركب يتوقف على تعريف مفرداته .

1: تعريف الأصول

لغة: الأصولُ جَمْعُ أصلٍ وهو ما يبنى عليه غيره¹، ذكر الشوكاني هذا القول ولم يذكر غيره، مع أن هناك أقوالاً أخرى ذكرها الإمام الزركشي في البحر المحيط، وهذا التعريف الذي اختاره الشوكاني هو تعريف أبي الحسين البصري، ومن التعريفات التي ذكرها العلماء للأصل ما منه الشيء، وقال الآمدي ما استند الشيء في تحقيقه إليه، وقيل المحتاج إليه، وقيل كل ما أثمر معرفة شيء ونبه عليه فهو أصلٌ، وقيل ما تفرع عنه غيره، وقيل ما عرف به حكمٌ غيره، وقيل ما دل عليه غيره².

اصطلاحاً: قالوا هو الراجح، والمستصحب، والقاعدة الكلية، والدليل، واختار الإمام الشوكاني أنه "الدليل" قال "و الأوفق بالمقام الرابع"³.

¹ أنظر لسان العرب باب الهمزة مادة " أصل " ج1 ص 89 ، و معجم مقاييس اللغة كتاب الهمزة مادة " أصل " ص109.

² أنظر إرشاد الفحول ص 9 ، و المحصول للرازي ج1 ص 78 - ط مؤسسة الرسالة، و الإحكام للآمدي ج1 ص 19 - ط1 دار الصميعي 1424هـ - 2003م، و رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ج1 ص 91-92 - ط عالم الكتب ، و البحر المحيط للزركشي ج1 ص 15-17 وزارة الشؤون الإسلامية و الأوقاف بالكويت - ط2 الكويت 1413هـ - 1992 م ، و الضياء اللامع شرح جمع الجوامع للشيخ حلولو المالكي ج1 ص 119-133 - ط مكتبة الرشد بالرياض 1420هـ - 1999م ، و شرح الكوكب المنير ج1 ص 38 - 39 لابن النجار - ط مكتبة العبيكان 1413هـ - 1993م ، و فواتح الرحموت للكنوي ج1 ص 9 - 10 - ط1 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1423 هـ - 2002 م.

³ نفس المصادر .

2: تعريف الفقه

لغة: الفهم¹.

اصطلاحاً: اختلف العلماء في تعريفه على أقوال، فقليل هو العلم بالأحكام الشرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال، وقليل التصديق بأعمال المكلفين التي تُقصدُ لا للاعتقاد، وقليل معرفة النفس ما لها وما عليها عملاً، وقليل اعتقاد الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية، وقليل هو جملة من العلوم بأحكام شرعية يستدلُّ على أعيانها لا يُعلم باضطرار أنها من الدين، و اختار الشوكاني التعريف الأول حيث قال "الأول أولاها إن حُمِلَ العلمُ على ما يشمل الظن، لأن غالبَ علمِ الفقه ظُنون"².

الفرع الثاني: تعريف أصول الفقه باعتبار العلمية.

اختلف أيضاً أهل الأصول في تعرف هذا العلم من جهة كونه لقباً لهذا الفن فقالوا: هو إدراك القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية، وقليل هو العلم بالقواعد، وقليل هو نفس القواعد الموصولة بذاتها إلى استنباط الأحكام، وقليل هو طرق الفقه على جهة الإجمال، وكيفية الاستدلال بها، وما يتبع الكيفية، و اختار الشوكاني التعريف الأول حيث قال "والأول أولاها"³.

المطلب الثالث: تعريف العلم وما يتعلق به.

الفرع الأول: تعريف العلم. ولما كان العلم مأخوذاً في تعريف أصول الفقه احتاجوا إلى تعريفه، فاختلّفوا في ذلك اختلافاً كبيراً حتى قال الرازي⁴ مُطلقُ العلم ضروري يتعذرُ

¹ انظر لسان العرب باب الفاء مادة " فهم " ج 5 ص 3481، ومعجم مقاييس اللغة كتاب الفاء مادة " فهم " ج 4 ص 457

² أنظر إرشاد الفحول ص 10؛ والإحكام للآمدي ج 1 ص 20 ، رفع الحاجب ج 1 ص 244 - 249، والبحر المحييط ج 1 ص 16، و الضياء اللامع ج 1 ص 135 - 148، و ، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 40 - 43، و فواتح الرحموت ج 1 ص 9 - 13.

³ أنظر إرشاد الفحول للشوكاني ص 10 ، و المستصفى للغزالي ج 1 ص 15 ط 1 - دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان 1418 هـ - 1997 م ، و المحصول ج 1 ص 44 ، و رفع الحاجب ج 1 ص 242 - 243، و البحر المحييط ج 1 ص 24 - 27، و فواتح الرحموت ج 1 ص 7 - 16 .

⁴ الرازي: هو العلامة الكبير فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري الطبرستاني الأصولي المفسر المتكلم المشهور بابن الخطيب، ولد سنة 544 هـ ، ومات سنة 606 هـ، له عدة تصانيف منها المحصول ومفاتيح الغيب (سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي ج 21 ص 500 ط مؤسسة الرسالة.

تعريفه، وقال الجو يني إنه نظري ولكن يعسر تحديده، وقال الجمهور إنه نظري لا يعسر تحديده، ثم ذكروا له حدوداً فقل هو اعتقاد الشيء على ما هو به عن ضرورة أو دليل، و قيل هو معرفة المعلوم على ما هو به، و قيل هو الذي يوجب كون من قام به عالماً أو اسم عالم، و قيل هو ما يصح من قام به إتقان الفعل، و قيل هو اعتقاد جازم مطابق، و قيل هو حصول صورة الشيء في العقل أو الصورة الحاصلة عند العقل، و قيل هو حكم لا يحتمل طرفاه نقيضه، و قيل هو صفة توجب تمييزاً لمحلها لا يحتمل النقيض بوجه، و قيل هو صفة يتجلى بها المدرك للمدرك، و قيل هو صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به، و قال الشوكاني "والأولى-عندي- أن يقال أنه صفة ينكشف بها المطلوب انكشافاً تاماً"¹.

الفرع الثاني: تعريف النظر.

اختلف العلماء في تعريفه فقل هو حركة النفس من المطالب التصورية أو التصديقية طالبة للمبادئ باستعراض صورها صورة صورة، و قيل هو ملاحظة العقول لتحصيل المجهول، و اختار الشوكاني "أنه الفكر المطلوب به علم أو ظن"².

الفرع الثالث: تعريف الدليل.

اختلف العلماء في تعريف الدليل على أقوال، فقل هو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بالغير، و قيل ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، و قيل هو ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول، و اختار الشوكاني "أنه ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري"¹.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 11-14، و المستصفى ج 1 ص 33-63، و الحصول ج 1 ص 83-88، و شرح مختصر المنتهى الأصولي للإمام عضد الدين الإيجي ج 1 ص 156-222- ط 1 دار الكتب العلمية بيروت لبنان و رفع الحاجب ج 1 ص 255-284، و البحر المحيط ج 1 ص 42- و الضياء اللامع ج 1 ص 271-274، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 55-62، و فواتح الرحموت ج 1 ص 21، و نثر الورود شرح مراقبي السعود للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ج 2 ص 46-50- ط 1 دار علم الفوائد مكة المكرمة 1426هـ.

² نفس المصادر.

الفرع الرابع: الأمانة و الظن و الوهم و الشك

قال الشوكاني و "الأمانة هي التي يمكن التوصل بصحيح النظر فيها إلى الظن"، و الظن "تجويز راجح" و الوهم "تجويز مرجوح" و الشك "تردد الذهن بين الطرفين"².

الفرع الخامس: الاعتقاد

قال الشوكاني هو "المعنى الموجب لمن اختص به كونه جازماً بصورة مجردة ، أو بثبوت أمر أو نفيه" ، و قيل هو الجزم بالشيء من دون سكون نفس ، قال و يطلق على التصديق سواء كان جازماً أو غير جازم، مطابقاً أو غير مطابقاً، ثابتاً أو غير ثابت فيندرج تحته الجهل المركب لأنه حكم غير مطابق ، و التقليد لأنه جزم بثبوت أمر أو نفيه لمجرد قول الغير، أما الجهل البسيط "فهو مقابل للعلم و الاعتقاد"³.

المطلب الرابع: موضوع أصول الفقه

قال الشوكاني بأن موضوع أصول الفقه "هو الإثبات و الثبوت أي إثبات الأدلة للأحكام و ثبوت الأحكام بالأدلة" و قيل أن موضوع أصول الفقه الدليل السمعي الكلي فقط قال "والأول أولى"⁴.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 14، و الحصول ج 1 ص 87-88 ، و شرح مختصر المنتهى ج 1 ص 124-155، و رفع الحاجب ج 1 ص 252، و البحر المحيط ج 1 ص 34-39، والضياء اللامع ج 1 ص 258-260، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 51-53، و نثر الورود ج 1 ص 46.

² أنظر إرشاد الفحول ص 14-15، و الحصول ج 1 ص 87-88، و البحر المحيط ج 1 ص 71-83، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 74-77.
³ نفس المصادر.

⁴ إرشاد الفحول ص 15، و أنظر البحر المحيط ج 1 ص 31-32 ، والضياء اللامع ج 1 ص 260.

الفصل الأول: اختيارات الشوكاني في باب الحكم

الشرعي

المبحث الأول : أقسام الحكم الشرعي

المبحث الثاني : الحاكم

المبحث الثالث: المحكوم فيه

المبحث الرابع : المحكوم عليه

الفصل الأول: اختيارات الشوكاني في الحكم الشرعي وما يتعلق به

تمهيد :

إن الثمرة التي يسعى ورائها كل مجتهد هي معرفة أحكام أفعال العباد من وجوب، وحرمة، وندب، وكراهة، وإباحة، وصحة، وفساد، وغيرها، لهذا تكلم أهل الأصول على حقيقة الحكم وأقسامه، وتكلموا على الحاكم، والمحكوم عليه، والمحكوم فيه، وكان لهم في ذلك خلاف فنريد معرفة اختيارات الشوكاني في هذه المسائل.

المبحث الأول: أقسام الحكم الشرعي

وقبل الكلام عن أقسام الحكم الشرعي نذكر تعريف أهل الأصول للحكم الشرعي حيث قالوا : هو الخطاب المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء، والتخير، أو الوضع¹.
و من هنا قسموا الحكم الشرعي إلى قسمين: حكم تكليفي، وحكم وضعي.

المطلب الأول : الحكم التكليفي

الفرع الأول: تعريفه

لغة: التكليف: إلزام ما فيه مشقة².

اصطلاحاً: قيل: هو إلزام ما فيه مشقة، وقيل طلب ما فيه مشقة، فعلى الأول: لا يدخل في حده إلا الواجب والحرام إذ لا إلزام بغيرهما، وعلى الثاني يدخل معهما المندوب، والمكروه لأن الأربعة مطلوبة.

وأما الجائز (المباح) فلا يدخل في تعريف من تعاريف التكليف، إذ لا طَلَبَ به أصلاً فعلاً ولا تركاً، وإنما أدخلوه في أقسام التكليف مسامحة وتكميلاً للقسمة³.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 17، والمستصفى ج 1 ص 59، والمحصل ج 1 ص 89 - 92، والإحكام للآمدي ج 1 ص 131 - 133، و شرح مختصر المنتهى ج 1 ص 109 - 122، ورفع الحاجب ج 1 ص 482 - 484، والبحر المحيط ج 1 ص 117 - 119، والضياء اللامع ج 1 ص 141 - 148، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 333، و حاشية البناني على شرح الخلي على متن جمع الجوامع ج 1 ص 47 - 60 - ط دار الفكر 1420هـ - 2000م.

² أنظر لسان العرب باب الكاف مادة (كلف) ج 5 ص 3917 .

³ أنظر إرشاد الفحول ص 17، و شرح المختصر المنتهى ج 1 ص 222، والبحر المحيط ج 1 ص 127، والضياء اللامع ج 1 ص 188، و مذكرة أصول الفقه للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص 11 دار الإفتاء الإسكندرية.

قال الشوكاني وتسمية الخمسة تكليفية تغليب، إذ لا تكليف في الإباحة، بل ولا في الندب والكراهة التنزيهية -عند الجمهور-

الفرع الثاني: أقسام الحكم التكليفي

وقد قسم علماء الأصول الحكم التكليفي إلى خمسة أقسام (الواجب ، المندوب ، الحرام ، المكروه ، المباح) على خلاف في ذلك¹.

الواجب : ذكر علماء الأصول له عدة تعريفات، اختار منها الشوكاني أنه "ما يمدح فاعله، ويذم تاركه على بعض الوجوه"²

هل الفرض هو الواجب :

لقد اختلف أهل الأصول في الفرض والواجب، هل هما مترادفان أم متباينان، فذهب الجمهور إلى الترادف، والحنفية إلى أن الفرض ما كان دليله قطعياً، والواجب ما كان دليله ظنياً، واختار الشوكاني الترادف، قال و"الأول أولى" فوافق الجمهور³.

المحظور: اختلف أهل الأصول في تعريف المحظور، واختار الشوكاني أنه "ما يذم فاعله ويمدح تاركه"⁴.

المندوب : ذكر أهل الأصول عدة تعريفات للمندوب، اختار منها الشوكاني "أنه ما يمدح فاعله ولا يذم تاركه"⁵.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 17، و الضياء اللامع ج 1 ص 180 - 184.

² أنظر إرشاد الفحول ص 17، و الحصول ج 1 ص 94، والإحكام للآمدي ج 1 ص 133-135، و رفع الحاجب ج 1 ص 491-492، و البحر المحيط ج 1 ص 176-178، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 345.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 18، الإحكام للآمدي ج 1 ص ، و رفع الحاجب ج 1 ص 494، و البحر المحيط ج 1 ص 178-179، 136، والضياء اللامع ج 1 ص 191 - 192، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 351 - 352، و حاشية البناني ج 1 ص 89-94، و مذكرة أصول الفقه ص 13.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 18، و الحصول ج 1 ص 95، و رفع الحاجب ج 1 ص 485-488 و البحر المحيط ج 1 ص 255-274، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 341.

⁵ أنظر إرشاد الفحول ص 18، و الحصول ج 1 ص 102، الإحكام للآمدي ج 1 ص 160-163، و رفع الحاجب ج 1 ص 486-487، و البحر المحيط ج 1 ص 284-286، و الضياء اللامع ج 1 ص 195-197، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 340.

المكروه: قال الشوكاني هو " ما يمدح تاركه ولا يذم فاعله"، و يطلق على ثلاثة أمور ما نهي عنه نهي تنزيه، و على ترك الأولى كترك صلاة الضحى، و على المحذور¹.
المباح: قال الشوكاني هو "ما لا يمدح على فعله ولا على تركه"² مع وجود خلاف في تعريف المباح والمكروه ولم يذكره الشوكاني.

المطلب الثاني: الحكم الوضعي:

هو خطاب الله الوارد بكون الشيء سبباً، أو شرطاً، أو مانعاً، أو صحيحاً، أو فاسداً، أو أداءً أو قضاءً، أو رخصة أو عزيمة على خلاف بين العلماء في بعضها، هل هي من خطاب التكليف أم خطاب الوضع، ولم يذكر الشوكاني منها إلا السبب والشرط والمانع³.

المبحث الثاني: الحاكم

المطلب الأول: من هو الحاكم

لقد اتفق أهل الإسلام قاطبة على أن الحاكم هو الله تبارك وتعالى، لقوله تعالى " إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ "⁴، وقوله " أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ "⁵ قال الشوكاني: اعلم انه لا خلاف في كون الحاكم الشرع بعد البعثة وبلوغ الدعوة⁷.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 18، و الحصول ج 1 ص 104، ورفع الحاجب ج 1 ص 562، و البحر المحيط ج 1 ص 296-303، و الضياء اللامع ج 1 ص 306، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 341.

² أنظر إرشاد الفحول ص 19، و المستصفى ج 1 ص 75، و الحصول ج 1 ص 102-104، والإحكام الآمدي ص 164-169، و رفع الحاجب ج 2 ص 5-10، والبحر المحيط ج 1 ص 275-302، والضياء اللامع ج 1 ص 306-312، شرح الكوكب المنير ج 1 ص 342.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 19، و المستصفى ج 1 ص 92-97، و الحصول ج 1 ص 109-122، و الأحكام للآمدي ج 1 ص 170-175، و رفع الحاجب ج 2 ص 11-25، و البحر المحيط ج 1 ص 305-341، والضياء اللامع ج 1 ص 204-229، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 438-483، وفواتح الرحموت ج 1 ص 23-24.

⁴ سورة يوسف الآية 40

⁵ سورة الأعراف الآية 54

⁶ إرشاد الفحول ص 20

⁷ إرشاد الفحول ص 23، وانظر التفصيل في هذه المسألة جيداً بمجموع فتاوى ابن تيمية ج 8 ص 255-256 - ط دار الوفاء المنصورة، فإنها من المسائل التي يقال عنها فيها النار تحت الرماد، فإن هذا المختصر ليس مقام التفصيل فيها .

المطلب الثاني: الحاكم قبل الشرع

اتفق المسلمون قاطبة أن مصدر الأحكام التكليفية والوضعية هو الله تعالى بعد البعثة وبلوغ الدعوة، ولكنهم اختلفوا في معرف أحكام الله قبل البعثة، أي في قابلية العقل لإدراك الأحكام الشرعية من غير طريق النقل، وهذا ما يسميه العلماء بالتحسين والتقبيح العقليين، فهل حسن الأفعال وقبحها يستقل بإدراكها العقل أو لا سبيل إلى معرفتها إلا من طريق الشرع، فما أمر به الشرع فهو حسن وما نهى عنه فهو قبيح، فانقسم الناس في ذلك إلى طرفين وواسطة، و ذلك بعد اتفاقهم على أن العقل يدرك حسن الأفعال وقبحها في شيئين.

الأول: ملائمة الغرض للطبع، و منافرته له، فالموافق حسن عند العقل، و المنافر قبيح.
الثاني: صفات الكمال و النقص، فصفات الكمال حسنة عند العقل، و صفات النقص قبيحة.

و محل التراع بينهم هو فيما عدا ذلك، و هو كون الفعل حسنا هو متعلق المدح و الثواب، و كون الفعل قبيحا هو متعلق الذم و العقاب، فهذا هو موطن الخلاف فهل يستقل العقل بإدراك الحسن والقبح بهذا المعنى، وإذا أدركه فهل يكلف الشخص به فعلا وتركاً و يترتب بالتالي عليه الثواب والعقاب.

قالت الأشاعرة إن ذلك لا يثبت إلا بالشرع، وقالت المعتزلة أن العقل يدرك ذلك وتوسطت الماتريديّة فقالوا بأن الحسن والقبح عقليان يمكن للعقل إدراكهما ولا يتوقف ذلك على الشرع ولكن لا يستلزم ذلك حكماً في العبد لأن ذلك يتوقف على الشرع، وهذا ما رجحه الشوكاني حيث قال " أن إنكار مجرد إدراك العقل لكون الفعل حسناً أو قبيحاً مكابرة و مباحة، و أما إدراكه لكون ذلك الفعل الحسن متعلقاً للثواب، و كون ذلك الفعل القبيح متعلقاً للعقاب فغير مسلم، وغاية ما تدركه العقول أن هذا الفعل

الحسن يمدح فاعله ، وهذا الفعل القبيح يذم فاعله، ولا تلازم بين هذا وبين كونه متعلقا للثواب والعقاب¹.

المطلب الثالث: حُكم الأشياء قبل ورود الشرع

و هاتان المسألتان ذكرهما الشوكاني في خاتمة الكتاب، و عادة علماء الأصول ذكرهما في مبحث الحاكم فلهذا ذكرتهما في هذا المبحث .

والمقصود من المسألة هو الأعيان التي خلقها الله لعباده، ولم تصر في ملك أحد منهم كالحیوانات مثلا التي لم ينص الله على تحريمها لا بدليل عام ولا خاص، و كالنباتات التي تنبت الأرض مما لم يدل دليل على تحريمها ولا كانت مما يضر مستعمله.

اختلف العلماء في ذلك فذهب جماعة من الفقهاء و الشافعية و محمد ابن عبد الله ابن عبد الحكم إلى أن الأصل فيها الإباحة، و ذهب الجمهور إلى الحظر، و توقف الأشعري، و أبو بكر الصيرفي، و بعض الشافعية حيث قالوا لا يُدرى هل هناك حكم أم لا، و قال الرازي أن الأصل في المنافع الإذن و في المضار المنع، و مال الشوكاني إلى أن الأصل في المنافع الإباحة².

المطلب الرابع: شكر المنعم.

ومعناه استعمال جميع ما أنعم الله به على العبد من القوى والأعضاء الظاهرة والباطنة، المدركة والمحركة فيما خلقها الله لأجله، كاستعمال النظر في مشاهدة مصنوعاته وآثار رحمته ليستدل على صانعها³.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 20-23 ، و المستصفى ج 1 ص 59-64، و المحصول ج 1 ص 105-109 والإحكام الأمدي ص 112-121 - 169، و رفع الحاجب ج 1 ص 447-472، والبحر المحيط ج 1 ص 146-160، والضياء اللامع ج 1 ص 149-162، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 300-330، و فواتح الرحموت ج 1 ص 23-44، و حاشية البناني ج 1 ص 47-65 .

² أنظر إرشاد الفحول ص 643-647، و المستصفى ج 1 ص 66 و المحصول ج 1 ص 158-166 ، و الأحكام للأمدي ج 1 ص 126-130، و شرح مختصر المنتهى ج 1 ص 35-94، و رفع الحاجب ج 1 ص 475-482، و البحر المحيط ج 1 ص 152-159، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 323، و فواتح الرحموت ج 1 ص 41-43، و حاشية البناني ج 1 ص 63-77.

³ أنظر شرح الكوكب المنير ج 1 ص 308

اختلف العلماء في وجوب شكر المنعم عقلاً بعد اتفاقهم عليه شرعاً، فأوجبته المعتزلة و من وافقهم لأصلهم في التحسين و التقبيح، و منعه جمهور الأشاعرة و من وافقهم لقولهم لا حكم للعقل، و حكى الشوكاني القولين دون ترجيح، وقد عرفت رأيه في التحسين والتقبيح سابقاً¹.

المبحث الثالث: المحكوم فيه

المطلب الأول: التكليف بما لا يطاق

اختلف أهل الأصول في الفعل الذي وقع التكليف به، هل يشترط فيه أن يكون ممكناً، فقالت الأشاعرة لا يشترط ذلك، وبالتالي قالوا بجواز التكليف بما لا يطاق مطلقاً، وذهب جمهور العلماء إلى المنع مطلقاً، وفصل قوم فقالوا يمتنع في الممتنع لذاته، ويجوز في الممتنع لامتناع تعلق قدرة المكلف به، وحقّق الشوكاني مذهب الجمهور فقال "لا يجوز التكليف بالمستحيل عند الجمهور وهو الحق، قال والحاصل أن قبح التكليف بما لا يطاق معلوم بالضرورة، فلا يحتاج إلى استدلال، والجواز لذلك لم يأت بما ينبغي الاشتغال بتحريره والتعرض لرده"². وينبغي أن نعلم أن الخلاف في هذه المسألة هو في الجواز العقلي فقط، أما في الوقوع فهم مجمعون على عدم الوقوع، ذكر ذلك غير واحد من علماء الأصول.

المطلب الثاني: حصول الشرط الشرعي هل هو شرط في التكليف

وهذه المسألة ليست على إطلاقها، إذ لا خلاف بين العلماء على أن المكلفين مأمورون بالعبادات، وبتحصيل شروطها التي لا تتم إلا بها كالطهارة للصلاة مثلاً، وإنما المسألة

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 647-650، و المستصفى ج 1 ص 64، والمحصل ج 1 ص 147-157، و الاحكام للآمدي ج 1 ص 121، و شرح مختصر المنتهى ج 1 ص 95-108 و رفع الحاجب ج 1 ص 452-474، و البحر المحيط ج 1 ص 149-152، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 308، و فواتح الرحموت ج 1 ص 40، و حاشية الباني ج 1 ص 61.

² أنظر إرشاد الفحول ص 24-25، و المستصفى ج 1 ص 86-88، و الاحكام للآمدي ص 179-191، و رفع الحاجب ج 2 ص 32-44 والبحر المحيط ج 1 ص 385-391، والضياء اللامع ج 1 ص 362-367، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 484-489، و حاشية الباني ج 1 ص 207-210.

مفروضة في جزئ منها، وهو هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة .
اختلف العلماء في ذلك على أربعة مذاهب: الأول أنهم مخاطبون بفروع الشريعة، عزاه ابن الحاجب¹ للمحققين، وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد، وهو ظاهر المذهب عند الباجي وابن العربي وابن رشد، والثاني أنهم غير مخاطبين بذلك وهو قول أكثر الحنفية، والثالث أنهم مخاطبون بالنواهي دون الأوامر، لأن المقصود في النواهي الترك وهو حاصل من غير نية، والرابع تكليف المرتد من دون الكافر الأصلي، وحقق الشوكاني المذهب الأول حيث قال "والحق ما ذهب إليه الأولون و به قال الجمهور"².

المطلب الثالث: وقت التكليف بالفعل

ومعناه أن الأمر قبل المباشرة للفعل هل هو أمر حقيقة أم هو أمر إعلام وإيدان ولا يكون على الحقيقة إلا بالمباشرة للفعل.

اتفق الناس على جواز التكليف بالفعل قبل حدوثه سوى شذوذ من الناس، وعلى امتناعه بعد حدوث الفعل، وهذا ما ذهب إليه الشوكاني في هذه المسألة حيث قال "إن التكليف بالفعل ثابت قبل حدوثه اتفاقاً وينقطع بعده اتفاقاً، ولا اعتبار بخلاف من خالف في الطرفين فهو بين السقوط"³.

مسألة: بقاء التكليف حال الحدوث

والمراد بالمسألة هو هل التكليف يتناول جميع أجزاء الفعل بحيث يبقى مستمرا إلى آخر جزء أم أنه يتناول أول جزء منه ولا يستمر.

¹ ابن الحاجب: هو الشيخ الإمام العلامة المقرئ الأصولي الفقيه أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي الاسناني المالكي، صاحب التصانيف ولد سنة 570هـ و مات سنة 646 هـ، و كان من أذكى العالم، رأساً في العربية، و علم النظر من تصانيفه مختصره في الفقه، و مختصره في أصول الفقه، شرح المفصل - أنظر سير أعلام النبلاء ج 23 ص 264 - 266.

² أنظر إرشاد الفحول ص 26-27، والمستصفى ج 1 ص 90، والإحكام للآمدي ص 192، و رفع الحاجب ج 2 ص 45-53، والبحر المحيط ج 1 ص 397-413، والضياء اللامع ج 1 ص 368-374، وشرح الكوكب المنير ج 1 ص 500-505، و حاشية البناني ج 1 ص 200 - 213.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 27، والأحكام للآمدي ج 1 ص 198، والبحر المحيط ج 1 ص 418-420، والضياء اللامع ج 2 ص 5، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 493-494.

اختلف الناس في ذلك، فذهب جمهور الأشاعرة إلى بقاء التكليف بحيث لا ينقطع التكليف إلا بتمام الفعل، ويكون التكليف بإيجاد ما لم يوجد منه، لا بإيجاد ما قد وجد، وقالت المعتزلة والجويني^١ ليس بباقي، ولم يذكر الشوكاني في هذه المسألة اختياراً^٢.

المبحث الرابع: المحكوم عليه

المطلب الأول: شرط التكليف

اتفق العقلاء على أن شرط المكلف أن يكون عاقلاً فاهماً للتكليف، قال الشوكاني "اعلم أنه يشترط في صحة التكليف بالشرعيات فهم المكلف لما كلف به"، لأن التكليف خطاب، وخطاب من لا عقل له ولا فهم محال كالجماد، والبهيمة، ومن وجد له أصل الفهم لأصل الخطاب دون تفاصيله من كونه أمراً أو نهياً ومقتضياً للثواب والعقاب، وكون الأمر هو الله وأنه واجب الطاعة، وكون المأمور به على صفة كذا وكذا، كالمجنون والصبي الذي لا يميز فهو بالنظر إلى فهم التفاصيل كالجماد والبهيمة، وكذلك المميز فهمه غير تام^٣.

المطلب الثاني: الأهلية:

قسم العلماء الأهلية إلى قسمين: أهلية وجوب: أي صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه، والثانية أهلية أداء أي صلاحية الإنسان لصدور الفعل منه على وجه يُعتمد به شرعاً، إلا أنه قد يعترض الأهلية بعض العوارض فتؤثر فيها، والعوارض هي ما يطرأ على الإنسان فيزيل أهليته أو ينقصها أو يُغير بعض أحكامها، وهي نوعان: عوارض سماوية

^١ الجويني: هو الإمام الكبير شيخ الشافعية، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف النيسابوري ولد سنة 419هـ و ما سنة 478هـ، من تصانيفه البرهان في أصول الفقه، و غياث الأمم في إلتياث الظالمين و العقيدة النظامية، مات و هو يبرأ إلى الله من علم الكلام و من أي عقيدة تخالف عقيدة السلف - أنظر سير أعلام النبلاء ج 18 ص 468-477 .

^٢ أنظر إرشاد الفحول ص 27، و رفع الحاجب ج 2 ص 56، و البحر المحيط ج 1 ص 428، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 495.

^٣ أنظر إرشاد الفحول ص 28-30، و الأحكام الأمدي ج 1 ص 201-203، و شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 259-261، و رفع الحاجب ج 2 ص 61-63، و البحر المحيط ج 1 ص 342-375، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 490، و فواتح الرحموت ج 1 ص 144-145.

وعوارض مكتسبة¹.

المطلب الثالث: عوارض الأهلية

الفرع الأول: العوارض السماوية.

هي التي لم يكن للشخص فيها اختيار واكتساب، وحصرها العلماء في أحد عشر عارضا: الجنون والصغر والعتة والنسيان، والنوم، والإغماء والرق، والمرض، والحيض، والنفاس، والموت، وقد تكلم عليها العلماء كلاما مفصلا ليس هذا محلا لذلك، غير أن الشوكاني ذكر منها الجنون، والصغر، بقسميه قبل التمييز وبعده، وقرر عدم تكليفهما، قال و"أما لزوم أرش جنائتهما ونحو ذلك فهو من أحكام الوضع لا من أحكام التكليف"².

الفرع الثاني: العوارض المكتسبة :

هي التي يكون للإنسان فيها كسب واختيار في حـ صولها ، وحصرها العلماء في سبعة عوارض: الجهل، والسكر، والهزل والسفه، والسفر، والخطأ، والإكراه، وقد تكلم عليها أيضا العلماء، وقرروا أحكامها في كتب الأصول وكتب الفقه، إلا أن الشوكاني ذكر منها في كتاب الإرشاد السكر فقط. وقرر أن السكران غير مكلف أيضا قال و"أما طلاقه، وأرش جنائته وقيمة ما أتلفه فإنه ليس من أحكام التكليف، وإنما هو من أحكام الوضع"³.

المطلب الرابع: تكليف المعدم

والمعدم هو الذي لم يوجد بعد، أو لم يكن موجودا أثناء نزول الوحي، وليس معنى تكليفه أن الفعل والفهم مطلوبان منه حال عدمه، فإن بطلان هذا معلوم بالضرورة بل

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 29-30، والمستصفي ج 1 ص 84، والإحكام الآمدي ج 1 ص 204-206، وشرح التلويح على التوضيح لسعد الدين التفتازاني ج 2 ص 336-425 - ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان، والبحر المحيط ج 1 ص 349-362، وشرح الكوكب المنير ج 1 ص 505-517، وفواتح الرحموت ج 1 ص 114-145.

² نفس المصادر .

³ نفس المصادر .

مرادهم هو التعلق العقلي أي توجه الحكم في الأزل إلى مَنْ عَلَّمَ الله وجوده مستجمعاً شرائط التكليف.

اختلف الناس في ذلك فقالت الأشاعرة أن الأمر يتعلق بالمعدوم الذي عَلَّمَ الله أنه سيوجد مستجمعاً شرائط التكليف، وذهبت المعتزلة إلى المنع، وحكى الشوكاني المذهبين دون أن يختار أحدهما، وقال إن تطويل الكلام في هذا البحث قليل الجدوى¹.
و الظاهر أن هذه المسألة تنبني على اختلافهم في حقيقة كلام الله عز و جل، و المؤلف نقلها عن الرازي في المحصول.

¹ انظر إرشاد الفحول ص 30، والأحكام للآمدي ج 1 ص 204، و البحر المحيط ج 1 ص 377 - 382، وشرح الكوكب المنير ج 1 ص

الفصل الثاني: اختيارات الشوكاني في باب دلالات الألفاظ

المبحث الأول: ماهية الكلام

المبحث الثاني: تقسيمات اللفظ

المبحث الثالث: دلالات الألفاظ

الفصل الثاني: اختيارات الشوكاني في دلالات الألفاظ

تمهيد :

يتناول هذا الفصل الكلام على طرق دلالة النصوص على المعاني والأحكام أي كيفية استنباط الأحكام الشرعية من نصوص القرآن والسنة وما يتبعهما، وهذه هي وظيفة المجتهد لأن غرضه هو اقتباس الاحكام من أصولها، وهذا يتطلب منه فقه النص وفهمه، إذ لا يمكنه استنباط الحكم من النص إلا إذا فهم المعنى، وعرف كيفية دلالة اللفظ على المعنى، والنص على الحكم، ونوع هذه الدلالة، ودرجتها.

وهذا يتوقف على معرفة أساليب اللغة العربية وطرق دلالتها على المعاني في حال الأفراد والتركيب لهذا تكلم العلماء على الوضع وكيف بدأ، وما وضع الواضع، وتكلموا على الترادف، والاشتراك، والحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، والاطلاق والتقييد، والاجمال والتبين، والنص والظاهر والمؤول، والمنطوق والمفهوم الى غير ذلك من الأساليب، وكيف يتصرف المجتهد عند التعارض بينها، وقد اختلفت أقوال الأصوليين في هذا الباب وسنعرف اختيارات الشوكاني في هذه المسائل.

المبحث الأول: ماهية الكلام

المطلب الأول: تعريفه

لغة: الكلام في اللغة هو النطق المفهم¹.

اصطلاحاً: اختلف العلماء فيه اختلافا عظيماً فقال كثير من أهل الكلام بأن مسمى الكلام هو اللفظ فقط، والمعنى ليس جزءاً بل مدلوله، وعكس عبد الله بن كلاب فقال مسمى الكلام هو المعنى المدلول عليه باللفظ فقط، وقال بعض أصحاب ابن كلاب هو لكل منهما بطريق الاشتراك اللفظي، فيسمى اللفظ كلاماً حقيقة، ويسمى المعنى كلاماً حقيقة، وقيل بل هو اسم عام لهما جميعاً يتناولهما عند الإطلاق وإن كان مع التقييد يراد به هذا تارة وهذا تارة، قال ابن تيمية وهذا قول السلف وأئمة الفقهاء، وإن كان هذا

¹ انظر لسان العرب باب الكاف مادة "كلم" ج 5 ص 3921، ومعجم مقاييس اللغة كتاب الكاف مادة "كلم" ج 5 ص 131

القول لا يعرف في كثير من الكتب^١، واختار الشوكاني أنه يطلق بالاشتراك على المعنى القائم بالنفس، والأصوات المقطعة المسموعة^٢

المطلب الثاني: الوضع

لغة: ضد الرفع^٣.

اصطلاحاً: قال الإمام الزركشي^٤ الوضع يطلق على أمرين أحدهما: جعل اللفظ دليلاً على المعنى كتسمية الإنسان ولده زيداً، وإطلاقهم على الحائط مثلاً الجدار، وما في معناه، والثاني غلبة استعمال اللفظ على المعنى حتى يصير هو المتبادر إلى الذهن حال التخاطب به، وذلك في العرف الشرعي، والعرف العام والخاص^٥.

الفرع الأول: واضع اللغة

اختلف أهل الأصول في الواضع على أقوال: فقال بعضهم أن الواضع هو الله عز وجل، وقيل الواضع هم البشر، وقيل أن ابتداء اللغة وقع بالتعليم من الله والباقي بالاصطلاح، وقيل بالعكس، وقيل أن نفس الألفاظ دلت على معانيها بذاتها، وقيل أنه يجوز كل واحد من هذه الأقوال من غير جزم بأحدها وهؤلاء هم أصحاب التوقف في المسألة ونسبه صاحب المحصول لجمهور العلماء، وحققه الشوكاني القول بالوقف حيث قال "وهذا هو الحق"^٦.

^١ أنظر مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٢ ص ٤٠-٥٠ ط دار الوفاء ج - م - ع المنصورة، وشرح الكوكب المنير ج ١ ص ١٢٢-١٢٣

^٢ أنظر إرشاد الفحول ص ٣١.

^٣ أنظر لسان العرب باب الواو مادة "وضع" ج ٦ ص ٤٨٥٧، و معجم مقاييس اللغة كتاب الواو مادة "وضع" ج ٦ ص ١١٧ .

^٤ الزركشي: هو الإمام العلامة محمد ابن عبد الله بن بهادر أبو عبد الله الشافعي الفقيه الأصولي ولد سنة ٧٤٥هـ و مات سنة ٧٩٤هـ من

تصانيفه البحر المحيط، و البرهان في علوم القرآن - أنظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي الدمشقي ج ٨ ص ٥٧٢-٥٧٣

ط ١ - دار ابن كثير دمشق بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

^٥ أنظر البحر المحيط ج ٢ ص ٧ ، والضياء اللامع ج ٢ ص ١٤٥ - ١٤٧، و شرح الكوكب المنير ج ١ ص ١٠٧.

^٦ أنظر إرشاد الفحول ص ٣٢ - ٣٥ ، و المستصفى ج ١ ص ٢٢٤، و الحصول ج ١ ص ١٨١-١٩١، و الإحكام للأمدى ج ١ ص ١٠١-

١٠٨، و شرح مختصر المنتهى ج ١ ص ٤٣٠-٤٦٦، و رفع الحجاب ج ١ ص ٤٤٠-٤٤٦، والبحر المحيط ج ٢ ص ١٤ - ١٦، و التعبير

شرح التحرير لعلاء الدين المر داوي ج ١ ص ٦٩٨ - ٧٠٨ - ط مكتبة الرشد الرياض، والضياء اللامع ج ٢ ص ١٥٥ - ١٥٨، و شرح

الكوكب المنير ج ١ ص ٩٧، و فواتح الرحموت ج ١ ص ١٤٧-١٤٩، و نثر الورود ج ٢ ص ١٠.

والعجب أن الشوكاني يحكي الوقف على أنه قول الجمهور نقلاً عن صاحب المحصول، وابن السبكي يحكي في جمع الجوامع بأن مذهب الجمهور أنها توقيفية.

الفرع الثاني: الموضوع

ولما كان كل واحد من الناس لا يستطيع إصلاح كل ما يحتاج إليه بنفسه، احتاج إلى غيره ليعينه على ذلك، وهذا يحتاج إلى أن يُعبر له عما في نفسه، والدوال التي يُعبر بها كثيرة منها الإشارة أو العقد، أو النصب أو الكتابة أو الألفاظ، إلا أن هناك أشياء لا يمكن التعبير عنها إلا بالألفاظ، لهذا كانت الموضوعات اللغوية هي الألفاظ للمعاني فيخرج ما ليس بلفظ، وما ليس بموضوع من المحرفات والمهملات¹.

الفرع الثالث: الموضوع له

اختلف أهل الأصول فيما وُضِعَ له اللفظ، فقليل إن اللفظ موضوع للصورة الذهنية سواء كانت موجودة في الذهن و الخارج أو في الذهن فقط و به قال الجويني والرازي، و قيل هو موضوع للمعنى الخارجي و به قال أبو إسحاق الشيرازي²، و قيل هو موضوع للأعم من الذهني و الخارجي، و قيل إن اللفظ في الأشخاص موضوع للوجود الخارجي و لا ينافي ذلك وجوب استحضار الصورة الذهنية، و حكى الشوكاني الأقوال بدون ترجيح³.

الفرع الرابع: الطرق التي يُعرف بها الوضع:

اختلف العلماء في الطريق التي يعرف بها الوضع فذهب بعض العلماء إلى أن ذلك يعرف عن طريق التواتر، و حققه الشوكاني قال و "الحق أن جميعها منقول بطريق التواتر"، و قيل أن ما لا يقبل التشكيك كالأرض و السماء و الحر و البرد و نحوها منقول

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 36.

² أبو إسحاق الشيرازي: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزبادي، الشيرازي الشافعي لقبه جمال الدين (393هـ-473هـ) و من تصانيفه المهذب، التنبيه للمع في أصول الفقه و غيرها سير أعلام النبلاء، ج 18 ص 453-461-462.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 36-37، و المحصول ج 1 ص 197-202، و الضياء اللامع ج 2 ص 146-147.

بالتواتر و ما كان منها يقبل التشكيك كاللغات التي فيها غرابة فهو منقول بطريق الآحاد و هذا قول الآمدي^١.

الفرع الخامس: ثبوت اللغة بالقياس:

خلاصة المسألة أن العرب إذا سمت شيئاً باسم لأجل صفة أو معنى فيه ثم وجدنا تلك الصفة أو المعنى في شيء آخر فهل لنا أن نسميه بذلك الاسم لاشتراكهما في المعنى، مثل تسمية النبأ سارقاً لأخذه المال خفية.

اختلف العلماء في هذه المسألة فجوزه القاضي أبو بكر الباقلاني^٢ و ابن سريج^٣ و أبو إسحاق الشيرازي والرازي و جماعة من الفقهاء، و منعه الجويني و الغزالي^٤ و الآمدي و هو قول جماعة من الحنفية و أكثر الشافعية واختاره ابن الحاجب، و حققه الشوكاني حيث قال و "الحق منع إثبات اللغة بالقياس" مع العلم على أنهم اتفقوا على امتناع جريان القياس في أسماء الأعلام و أسماء الصفات، أما أسماء الأعلام فلكونها غير موضوعة لمعان موجبة لها، و القياس لا بد فيه من معنى جامع، و أما أسماء الصفات كالعالم و القادر فإنها متحققة في كل من قام به العلم و القدرة، فكان إطلاق اسم العالم عليه ثابتاً بالوضع لا بالقياس^٥.

^١ انظرا رشاد الفحول ص 38، و الحصول للرازي ج 1 ص 203-217، و الأحكام للآمدي ج 1 ص 107، و رفع الحاجب ج 1 ص 446، و الضياء اللامع ج 2 ص 137، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 290-293.

^٢ القاضي أبو بكر: هو محمد بن الطيب ثم البغدادي ابن الباقلاني، صاحب التصانيف، توفي 403هـ - انظر سير أعلام النبلاء، ج 17 ص 190-193.

^٣ ابن سريج: هو الإمام شيخ الإسلام فقيه العراقيين أبو العباس أحمد ابن سريج البغدادي القاضي الشافعي، ولد بعد سنة 240 هـ و مات سنة 306هـ، صنف كتباً في الرد على أهل الرأي، و أصحاب الظاهر - انظر سير أعلام النبلاء ج 14 ص 201-204.

^٤ الغزالي: هو الشيخ العلامة محمد بن محمد بن أحمد الطوسي أبو حامد الشافعي، صاحب التصانيف و الذكاء المفرط ولد سنة 450 هـ و مات سنة 55هـ، من مصنفاته في أصول الفقه المستصفى، المنحول، شفاء الغليل - انظر سير أعلام النبلاء ج 19 ص 322-346.

^٥ انظر إرشاد الفحول ص 39-40، و المستصفى ج 1 ص 225، و الأحكام للآمدي ج 1 ص 80-83، و شرح مختصر المنتهى ج 1 ص 652 و رفع الحاجب ج 1 ص 425-429، و البحر المحيط 25-26، و الضياء اللامع ج 2 ص 162-165، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 223-224.

المبحث الثاني: تقسيمات اللفظ:

اعلم أن اللفظ إن دل جزؤه على جزء معناه فمركّب، وإلا فهو مفرد، فإن اتحد اللفظ مع المعنى فهو المنفرد لإنفراد لفظه بمعناه، وينقسم إلى جزئي وكلي.

المطلب الأول: الجزئي

هو كل مفهوم ذهني يتميز بأنه محدود الأبعاد ضمن فردٍ واحدٍ، أو هو ما لا يقبل في الذهن الاشتراك، أو هو كل مفهوم ذهني يمتنع فرض صدقه على أكثر من فردٍ واحدٍ بعين، والذي يدل على الجزئي في الكلام هو اسم العلم، وما هو في قوته كالمضاف أو المعرف بأل العهدية أو بالإشارة أو بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة مثل الضمائر¹.

المطلب الثاني: الكلي

هو كل مفهوم ذهني لا يمتنع تصوّره من وقوع الشركة فيه وإن كان لا يصدق في الواقع إلا على فردٍ واحدٍ فقط، أو لا يوجد منه في الواقع أي فردٍ، ويدل على الكلي في الكلام النكرات، وما كان من المعارف في قوة النكرة كالأسماء المعرفة بأل التي للجنس، وهو متواطئ إن استوت معانيه كالإنسان بالنسبة إلى أفرادها فإنها متفقة بالحقيقة، ومُشكك إن تفاوتت لتردده بين المتواطئ والمشارك كالبياض للثلج والعاج، ومتباين إن تعدد اللفظ والمعنى مثل: إنسان، وفرس، ومترادف إن تعدد اللفظ واتحد المعنى مثل: القمح والبر وإن اتحد اللفظ وتعدد المعنى فمُشترك إن وُضع اللفظ لكل واحدٍ من معانيه أو معانيه وُضعاً أولياً، وإن وُضع لأحدهما وُضعاً أولياً ثم استعمل في غير ما وُضع له ثانياً لعلاقة بينهما فالأول الحقيقة والثاني المجاز².

هذا جملة ما ذكره الشوكاني في هذا المبحث، حاولت جمعه في أسطر ثم أتكلّم على بعض ما فصل فيه الشوكاني.

¹ انظر إرشاد الفحول ص 41-43، والمحصل ج 1 ص 221، والأحكام للآمدي ج 1 ص 76، والبحر المحيط ج 2 ص 50-59، وشرح الكوكب المنير ج 1 ص 132-145، وضيوط المعرفة للميداني ص 34 - ط دار القلم دمشق 1414هـ - 1993م.

² نفس المصادر.

وذكر الشوكاني هنا مسألة تخص اللفظ الذي يتناول مجموعاً غير محصور وقال بأن البعض يسميه عاماً، و البعض واسطة قال، و" الراجح أنه خاص لأن دلالاته على أقل الجمع قطعية كدلالة المفرد على الواحد"¹.

الفرع الأول: الترادف

قال الشوكاني "أنه توالى الألفاظ المفردة الدالة على مُسمى واحد باعتبار معنى واحد".

وقد اختلف العلماء في وقوع الترادف في اللغة فذهب جمهور العلماء إلى الوقوع، و منعه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب² و ابن فارس³، و فرق الرازي في الحصول فقال إنه واقع في اللغة دون الأسماء الشرعية، و حقق الشوكاني مذهب الجمهور فقال و" هو الحق"⁴.

الفرع الثاني: المشترك:

و هي اللفظة الموضوعية لحقيقتين مختلفتين أو أكثر، و ضِعْماً أولاً من حيث هما كذلك. وقد اختلف أهل العلم أيضاً في جوازه و وقوعه، فذهب الجمهور إلى الجواز و الوقوع و عزاه ابن الحاجب في المنتهى للمحققين، و ذهب قوم إلى الجواز دون الوقوع، و به قال ثعلب أحمد بن سهل البلخي و منع بعضهم وقوعه في القرآن حُكي عن ابن داود الظاهري، و بعضهم في القرآن و الحديث معاً، و قال البعض أنه واجب الوقوع، و البعض أنه ممتنع الوقوع، و رجح الشوكاني القول بالوقوع في لغة العرب و كذلك في

¹ أنظر إرشاد الفحول ص42، و الحصول ج1 ص219-294، و الأحكام للآمدي ص37-76، و الضياء اللامع ج2 ص166-171، و شرح الكوكب المنير ج1 ص132-149.

² ثعلب: هو العلامة المحدث إمام النحوي أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشباني مولاهم البغدادي ولد سنة 200هـ و مات سنة 221هـ قال عنه البغدادي ثقة حجة دين صالح مشهور بالحفظ، و صدق اللهجة، و المعرفة بالغريب، من تصانيفه الفصيح، و اختلاف النحويين، القراءات، معاني القرآن، - انظر سير إعلام النبلاء ج14 ص5-7.

³ ابن فارس: هو الإمام العلامة اللغوي النحوي موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر إمام الخليفة المقتفي ولد سنة 466هـ و مات سنة 540هـ من تصانيفه شرح أدب الكاتب، المغرب، التكملة في لحن العامة - انظر سير أعلام النبلاء ج20 ص89-91.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص45-46، و الحصول ج1 ص253-260، و الأحكام للآمدي ج1 ص41-43، و الضياء اللامع ج2 ص197، و البحر المحيط ص105-121.

القرآن و السنة حيث قال، "لا يخفأك أن المشترك موجودٌ في هذه اللغة العربية لا ينكرُ ذلك إلا مكابرٌ، و كما هو واقعٌ في لغة العرب بالاستقراء فهو أيضاً واقعٌ في الكتاب و السنة"¹.

مسألة: استعمال اللفظ المشترك في معنياه أو معانيه:

إذا كُنّا قَدْ عَلِمْنَا أن المشترك واقعٌ في اللغة و القرآن و السنة، فهل يجوز إرادة مَعْنِيَه أو معانيه عند الإطلاق. اختلف أهل الأصول في ذلك فقال في الحصول ذهب الشافعي و القاضي أبو بكرٍ إلى جوازه ، و هو قول الجبائي² و القاضي عبد الجبار بن أحمد³، و ذهب آخرون إلى امتناعه و هو قول أبي هاشم⁴ و أبي الحسين البصري⁵ و الكرخي⁶، ثم اختلفوا فمنهم مَنْ منع لأمرٍ يرجعُ إلى القصد، و منهم مَنْ منع لأمرٍ يرجعُ إلى الوضع، و قيل يجوز الجمع مجازاً لا حقيقةً، و قيل يجوز إرادة الجمع لكن بمجرد القصد لا من حيث اللغة وُسِبَ هذا إلى الغزالي و الرازي، و قيل يجوز الجمع في النفي لا الإثبات، و رجحَ الشوكاني القول بالمنع حيث قال " إذا عرفت هذا لاح لك عدم جواز الجمع بين مَعْنَيَي المشترك، أو معانيه و لم يأت مَنْ جوزه بحجة مقبولة"⁷.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 47-48، و الحصول ج 1 ص 261-284، و الأحكام للآمدي ج 1 ص 41-43، و الضياء اللامع ج 2 ص 207.

² الجبائي: هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب البصري، شيخ المعتزلة، و صاحب التصانيف ولد سنة 235هـ و مات سنة 303هـ، من مؤلفاته كتاب الأصول، النهي عن المنكر، الاجتهاد و غير ذلك - انظر سير أعلام النبلاء، ج 14 ص 83-84.

³ القاضي عبد الجبار: بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن خليل، شيخ المعتزلة العلامة المتكلم توفي 415هـ، له تصانيف كثيرة منها تزيه القرآن عن المطاعن، و دلائل النبوة - أنظر سير أعلام النبلاء ج 17 ص 244-245.

⁴ أبو هاشم: عبد السلام بن الأستاذ أبي علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي المعتزلي ت 321هـ، من مؤلفاته كتاب الجامع الكبير، العرض، المسائل العسكرية - أنظر سير أعلام النبلاء، ج 15 ص 63-64.

⁵ أبو الحسين البصري: أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري، شيخ المعتزلة، صاحب التصانيف الكلامية ت 436هـ - أنظر سير أعلام النبلاء، ج 17 ص 587.

⁶ الكرخي: شيخ الحنفية أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال البغدادي الكرخي ت 340هـ، و كان رأساً في الاعتزال - أنظر سير أعلام النبلاء، ج 15 ص 426-427.

⁷ أنظر إرشاد الفحول ص 50-51، و الحصول ج 1 ص 261-284، و الأحكام للآمدي ج 1 ص 37-40، و البحر المحيط ج 2 ص 127 - 146، و الضياء اللامع ج 2 ص 210، و حاشية البناني ج 1 ص 295.

الفرع الثالث: الاشتقاق

لغة: الاشتقاق في الكلام الأخذ فيه يميناً و شمالاً^١.

اصطلاحاً: هو رد لفظٍ إلى آخر، و لو مجازاً لمناسبةٍ بينهما في المَعْنَى، و الحروف الأصلية و لأبد من تغير^٢.

مسألة: بقاء معنى المشتق منه، هل هو شرطٌ في إطلاق اسم المشتق بطريق الحقيقة ؟
اختلف أهل الأصول في بقاء معنى المشتق منه، هل هو شرطٌ في إطلاق اسم المشتق بطريق الحقيقة أم لا ؟.

ينبغي التفصيل في المسألة فأما إطلاق اسم المشتق كاسم الفاعل و المفعول باعتبار الحال حقيقة بلا خلافٍ كتسمية الخمر خمرًا، و باعتبار المستقبل مجازاً بلا خلاف كتسمية العنب و العصير خمرًا، و أما إطلاقه باعتبار الماضي كإطلاق الضارب على من صدر منه الضرب ففيه وَقَعَ التزاع، فذهب الحنفية إلى أنه مجاز وهو قول الرازي و البيضاوي^٣، و قال الشافعية أنه حقيقة و به قال ابن سينا^٤ من الفلاسفة و أبو هاشم من المعتزلة، و فصل قومٌ فقالوا إن كان مَعْنَى المشتق مما يُمكن بقاءه كالقيام و القعود اشترط بقاءه في كون المشتق حقيقة، و إلا فمجاز، و ذهب قومٌ إلى الوقف، و حقق الشوكاني المذهب الثاني الذي يقول أن الإطلاق على الحقيقة حيث قال " و الحق أن إطلاق المشتق على الماضي الذي أنقطع حقيقة"، و قال فإن أدلة صحة الإطلاق الحقيقي على ما مضى و انقطع ظاهرة قوية^٥.

^١ لسان العرب باب الشين مادة " شقق " ج ٤ ص 2302.

^٢ الضياء اللامع ج 2 ص 175.

^٣ البيضاوي: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي ناصر الدين البيضاوي ت 685هـ، من مؤلفاته: أنوار التزئيل و أسرار التأويل ، منهاج

الوصول إلى علم الأصول و غيرها ، الأعلام للزركلي ج 4 ص 110 ط 5 ، بيروت - لبنان 1980م.

^٤ ابن سينا: العلامة الشهير الفيلسوف أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا ت 428هـ، صاحب التصانيف في الفلسفة، و الطب،

و المنطق منها "القانون"، سير أعلام النبلاء، ج 17 ص 531-534.

^٥ إرشاد الفحول ص 44-45، و المحصول ج 1 ص 239-248 ، و رفع الحجاب ج 1 ص 419 ، و البحر المحيط ج 2 ص 91-92، و

الضياء اللامع ج 2 ص 185 ، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 213 و حاشية البناني ج 1 ص 287.

المبحث الثالث: دلالات الألفاظ

المطلب الأول: أوجه دلالة اللفظ على المعنى

الفرع الأول: تعريف الدلالة

لغة: إبانة الشيء بأمانة تتعلمها¹.

اصطلاحاً: هي ما يلزم من فهم شيء فهم آخر².

فهناك دال و مدلول عليه و النسبة بينهما.

الفرع الثاني: أقسام الدلالة

قسم العلماء الدلالة إلى أقسام ثلاثة

1- دلالة وضعية كدلالة السبب على المسبب كالدلوك على وجوب الصلاة.

2- دلالة عقلية كدلالة الأثر على المؤثر، كدلالة العالم على خالقه .

3- دلالة لفظية أي دلالة اللفظ على معناه، وهذه الأخيرة تنقسم أيضاً إلى ثلاثة

أقسام:

- دلالة طبيعية كدلالة أحم أحم على وجع في الصدر .

- دلالة عقلية كدلالة الصوت على حياة صاحبه.

- دلالة وضعية .

ودلالة اللفظ الوضعية إما أن يدل على تمام معناه فهي دلالة المطابقة، و إما أن يدل

على جزء معناه فهي دلالة التضمن، و هاتان الدالتان وضعيتان عند جمهور العلماء، و

خالف الرازي في التضمن فقال إنها عقلية، و إما أن يدل اللفظ على لازم معناه فهي دلالة

الالتزام و هي عقلية بالاتفاق³.

¹ معجم مقاييس اللغة ج2 ص 259

² شرح الكوكب المنير ج1 ص 125، و المستصفى ج1 ص 38، و رفع الحاجب ج1 ص 352، و البحر المحيط ج2 ص 36، و فواتح الرحموت ج1 ص 441.

³ أنظر البحر المحيط ج2 ص 36-40، و المستصفى ج1 ص 38، و المحصل ج1 ص 219-224، و رفع الحاجب ج1 ص 352، و الأحكام للآمدي ج1 ص 32، و شرح الكوكب المنير ج1 ص 125-130.

و الدلالة باللفظ أي استعمال اللفظ في موضوعه الأول هو ما يُسمّى بالحقيقة، و أما استعماله في غير موضوعه الأول لعلاقة بين الغير و بين موضوعه الأول هو المجاز.

المطلب الثاني: الحقيقة

الفرع الأول: تعريفها

لغة: الحقيقة في اللغة ما أُقِر في الاستعمال على أصل وضعه، و المجاز ما كان بضد ذلك¹.

اصطلاحاً : عرفها العلماء بعدة تعريفات ذكر الشوكاني جُملة منها دون أن يُرجح بينها فقليل هي اللفظ المستعمل فيما وُضِعَ له ، و زاد جماعة قيداً فقالوا في اصطلاح التخاطب ، و قيل هي اللفظ المستعمل فيما وُضِعَ له أولاً، و قيل غير ذلك².

و لا يهولك كثرة التعريفات التي يذكرها الناس فإن العَرَض من التعريف هو بيان المَعْرِفِ، و إيضاحه للقارئ أو السامع فالحقيقة مثلاً هي استعمال اللفظ فيما وَضَعَهُ له الواضع أولاً فإذا نُقِلَ عن ذلك المعنى واستُعمل في معنى آخر لعلاقة بين المعنيين فهو ما يُسمّى بالمجاز.

الفرع الثاني: أنواع الحقيقة

قسم العلماء الحقيقة إلى ثلاثة أنواع: حقيقة لغوية كإطلاق اسم الدابة لكل ما دَب، و حقيقة عرفية و هي قسمان خاصة و عامة، و حقيقة شرعية و ذلك كإطلاق الصلاة على الركوع و السجود.

الفرع الثالث: الحقيقة الشرعية

اختلف أهل العلم في ثبوت الحقيقة الشرعية فقال بعضهم بمنع إمكان وقوعها ، و قال البعض بإمكان الوقوع و لكن نفوا وقوعها وهو قول القاضي أبي بكر الباقلاني وابن

¹ لسان العرب باب الحاء مادة "حَقَّقَ" ج 2 ص 942.

² أنظر إرشاد الفحول ص 52، و المحصول ج 1 ص 285-294، و الإحكام للآمدي ج 1 ص 45، و شرح مختصر المنتهى ج 1 ص 505 ، و المطول شرح تلخيص المفتاح للفتازاني ص 64 ط - دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان ، و البحر المحيط ج 2 ص 152-153 و الضياء اللامع ج 2 ص 227، و فواتح الرحموت ج 1 ص 167-177.

القشيري^١، و قيل بوقوعها إلا في الإيمان فإنه باقٍ على مدلوله اللغوي، و قيل بوقوعها في الفرعيات كالصلاة والصيام لا الدينية كالكافر و المؤمن، و ذهب جمهور العلماء و هو قول المعتزلة إلى الوقوع مطلقاً و قرّر الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال " و إذا عرفت هذا تقرر لك ثبوت الحقائق الشرعية، و علمت أن نافيها لم يأت بشيء يصلح للاستدلال"^٢.

و ثمرة الخلاف في ذلك أنها إذا وردت في كلام الشارع مُجرّدةً عن القرينة، هل تحمل على المعاني الشرعية أو اللغوية ؟ .

المطلب الثالث: المجاز

الفرع الأول: تعريفه

لغةً: المجازُ والمجازةُ: الموضعُ تقول جزتُ الموضعَ أي سرتُ فيه، و أجزتُهُ خلفتهُ و قطعتُهُ^٣.

اصطلاحاً: المجاز نوعان مفرد، و مُركّب فأما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وُضِعَتْ له في اصطلاح التخاطب، على وجه يصح، مع قرينة عَدَمِ إرادته و لا بد من العلاقة، و هو مُرسل إن كانت العلاقة غير المشابهة، و إلا فاستعارة، و أما المُركّب فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة^٤.

و أهل الأصول يتكلمون عن الأول، وهو أنواع ثلاثة أيضاً مجازٌ لغوي، و شرعي و عرفي خاص و عام.

^١ ابن القشيري: هو الشيخ المفسر العلامة أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري النحوي المتكلم، كان أشعرياً، و كان أعلم إخوانه و أشهرهم مات سنة 514، من تصانيفه التيسر في التفسير - أنظر سير أعلام النبلاء ج 19 ص 424 - 426 .

^٢ إرشاد الفحول ص 53-55، و الحصول ج 1 ص 298، و الأحكام للآمدي ج 1 ص 56، و البحر المحيط ج 2 ص 158-176، و الضياء اللامع ج 2 ص 229-230 .

^٣ لسان العرب باب الجيم مادة "جوز" ج 1 ص 724.

^٤ أنظر إرشاد الفحول ص 52، و الحصول ج 1 ص 321-342، و الأحكام للآمدي ج 1 ص 45-55، و شرح مختصر المنتهى ج 1 ص 505، و البحر المحيط ج 2 ص 178، و الضياء اللامع ج 2 ص 235، و حاشية البناي ج 1 ص 305، و المطول ص 64-68.

الفرع الثاني: وقوع المجاز:

هذه المسألة طال فيها الخلاف بين أهل العلم حتى ألفت فيها كتب مستقلة فذهب جمهور العلماء إلى وقوعه في لغة العرب و القرآن و السنة، و قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني¹ بعدم وقوعه و نُسِبَ أيضاً إلى أبي علي الفارسي² ، و فرّق بعضهم فقالوا بوقوعه في لغة العرب دون القرآن وهما ابن خويز منداد³ من المالكية و ابن القاص⁴ من الشافعية، ومنعهُ الظاهرية في الكتاب والسنة معاً، و رجحَ الشوكاني مذهب الجمهور بل شدد النكير على من قال بعدم الوقوع و نسبته إلى عدم اطلاعه على لغة العرب و قال إن وقوع المجاز و كثرته في اللغة العربية أشهرُ من نارٍ على علم⁵.

الفرع الثالث: العلاقة في المجاز:

اتفق العلماء على أنه لا بد من العلاقة بين المجاز و الحقيقة إذا أردنا التجوز باللفظ عن معناه الحقيقي، إلا أنهم اختلفوا في عدد هذه العلاقات، فقال بعضهم أنها لا تزيد على إحدى عشرة، و قيل لا تزيد على عشرين، و قيل لا تزيد على خمسٍ و عشرين، و ذَكَرَ الشوكاني أكثر من ثلاثين علاقة نُجْمِلُها فيما يلي المجاز بالزيادة، و النقصان، و المشاكلة

¹ أبو إسحاق الإسفرائيني: هو الإمام العلامة الأستاذ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الاسفرائيني الشافعي الأصولي، أحد المجتهدين، صاحب التصانيف الباهرة مات سنة 418 هـ، من تصانيفه الجامع في أصول الدين على الملحدّين - انظر سير أعلام النبلاء ج 17 ص 353-355

² أبو علي الفارسي : هو إمام النحوي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي، صاحب التصانيف ولد سنة 288 هـ و مات سنة 377 هـ، و كان متهماً بالاعتزال، من تصانيفه الإيضاح في النحو، المقصور و المنقوص، الحجة في علل القراءات - انظر سير أعلام النبلاء ج 1 ص 380-379

³ ابن خويز منداد: هو الشيخ الفقيه أبو بكر محمد بن علي بن إسحاق، و فيل محمد بن أحمد بن عبد الله مات سنة 390 هـ، كان حرباً على الكلام و أهله، من تصانيفه كتابه الكبير في الخلاف، كتابه في أصول الفقه، كتابه في أحكام القرآن - انظر سير أعلام النبلاء ج 1 ص 248.

⁴ ابن القاص: الإمام الفقيه شيخ الشافعية أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري ثم البغدادي الشافعي ابن القاص تلميذ أبي العباس بن سريج، مات سنة 335 هـ، من تصانيفه كتاب المفتاح، و كتاب أدب القاضي، و كتاب المواقيت، و كتاب التلخيص - انظر سير أعلام النبلاء ج 15 ص 371

⁵ أنظر إرشاد الفحول ص 56، و الحصول ج 1 ص 332-334، و البحر المحيط ج 2 ص 182-189، الضياء اللامع ج 2 ص 238-239، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 191، و نثر الورود ج 2 ص 132.

- و لكن كلام الشوكاني لا يعني عدم الوقوف عند المسألة، و دراستها دراسة دقيقة، لأنّ الذين لا يقولون بالمجاز كثيرون جداً، و ليس فقط أبو إسحاق الاسفرائيني، و قد ذكر جلة منهم شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى، و أبطل كذلك الشنقيطي المجاز بل ألف فيه رسالة، لأنّ هؤلاء الذين أثبتوا المجاز جعلوه معقولاً هدم لنصوص الأسماء و الصفات، و حرفوها عن معناها الحقيقي بحجة كونها من باب المجاز، و أما لو سموا هذه الأساليب العربية مجازاً، و لكن أرادوا بها الحق، و لم يهدموا بها نصوص الكتاب و السنة بحجة المجاز لسلمنا لهم ذلك، أما و أنّهم فعلوا ذلك فينبغي عدم التسليم لهم.

البديعية، و تسمية الشيء باعتبار ما مضى، أو باعتبار المستقبل، أو باعتبار الكلية، أو الجزئية، أو الحالية و المحلية، و السببية و المسببية، أو الإطلاق و التقييد، و اللزوم و المجاوزة، و الظرفية و المظروفية، و البدلية، والشرطية و المشروطية، و الضدية، و منها إطلاق المصدر على الفاعل و المفعول، و منها تسمية الشيء بإمكان وجوده، و إطلاق اللفظ المشتق بعد زوال المشتق منه، و هناك من جعل إطلاق السبب على المُسَبَّب أربعة أنواع القابل، و الصورة، و الفاعل و الغاية، كما أنهم جعلوا الحالية والمحلية أربعة أنواع الحلول في محل واحد، و الحلول في محلين متقاربين، و الحلول في حيزين متقاربين كما أن الشوكاني ردَّ كونَ حذف المُضَافِ و حذف المضاف إليه و النكرة في الإثبات، و المُعرَف باللام إذا أُريدَ به واحداً مُنكَراً و الحذف و الزيادة من المجاز¹.

الفرع الرابع: اشتراط النقل في آحاد المجاز:

ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يشترط النقل في آحاد المجاز بل تكفي العلاقة، و المُعْتَبَرُ نوعها، و ذهب البعض إلى أن استعمال اللفظ في معناه المجازي يَتَوَقَّفُ على السمع و هو قول الرازي في المحصول، وَ حَقَّقَ الشوكاني مَذْهَبَ الجمهور حيث قال و "هو الحق"، و مما استدل به أنه لو توقف المجاز على السمع لتوقف أهل العربية في التحوز على النقل، و لوقعت منهم التخطئة لمن استعمل غير المسموع من المجاز، و ليس كذلك بالاستقراء، و لو كان نُقْلِيّاً لاسْتُغْنِيَ عن النظر في العلاقة لكفاية النقل².

الفرع الخامس: ما يُعرَفُ به المجاز:

ذَكَرَ العلماءُ أُمُوراً يَتميزُ بها المجاز عن الحقيقة أجمَلوها في شيئين النص، و الاستدلال، فأما النص كأن يقول الواضع هذه حقيقة و ذاك مجاز، و أما الاستدلال فقال الشوكاني من وجوه ثلاثة: الأول سَبَقُ المَعْنَى إلى الأذهان عند سماع اللفظ بدون قرينة فيدل على أنه حقيقة، و إذا كان لا يفهم المعنى إلا بقرينة فهو المجاز، و الثاني صحة نفي المعنى المجازي

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 57-59، و المطول ص 64، و البحر المحيط ج 2 ص 198-214، و الضياء اللامع ج 2 ص 254-260، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 154-179، و المحصول ج 1 ص 323-327، و شرح مختصر المنتهى ج 1 ص 523.

² أنظر إرشاد الفحول ص 59، و المحصول ج 1 ص 329، و الضياء اللامع ج 2 ص 269-276، و شرح الكوكب المنير ج 1 ص 179.

دون المعنى الحقيقي، و الثالث عدم اطراد المجاز أي عدم جواز استعماله في محل مع وجود سبب الاستعمال المُسَوِّغ لاستعماله في محل آخر، و على كُلِّ مُسَوِّغ اعتراضات ذكرها الشوكاني و أبطلها، و ذَكَرَ علاماتٍ أخرى تُمَيِّزُ المجاز عن الحقيقة، إلا أن الثلاثة المذكورة هي الأصل¹.

الفرع السادس: هل المجاز يستلزم الحقيقة

قال الشوكاني بأن اللفظ قبل الاستعمال لا يتصف بكونه حقيقة أو مجازاً، كما حكي الاتفاق على أن الحقيقة لا تستلزم المجاز لأن اللفظ قد يستعمل فيما وُضِعَ له و لا يستعمل في غيره، و إنْ كانَ قد نُقِلَ الزركشي في البحر عن أبي بكر الباقلاني في التقريب الخلاف في هذه المسألة عن بعض القَدَرِيَّة حيث قالوا أن كُلَّ حقيقةٍ لا بد لها من مجاز، و ما لا مجاز له فلا يُقَالُ إنْ له حقيقة، ثم قال هم محجوجون بالإجماع²

ثم اختلفوا بعد ذلك في العكس هل يستلزم المجاز الحقيقة أي هل يجوز أن يستعمل اللفظ في غير ما وُضِعَ له دون أن يستعمل فيما وضع له أصلاً؟ اختلف العلماء في ذلك على قولين الأول أن المجاز يستلزم الحقيقة و به جزم أبو إسحاق الشيرازي في اللمع، و القاضي أبو بكر وابن فورك³

وابن برهان⁴ في الأوسط وابن السمعاني⁵ في القواطع، و أبو الحسين البصري في المعتمد و القاضي عبد الوهاب¹ في المُلَخَّص و القاضي عبد الجبار، و الإمام فخر الدين و

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 60-62، و شرح مختصر المنتهى ج1 ص 530 و الضياء اللامع ج2 ص 266، و شرح الكوكب المنير ج1 ص 180.

² أنظر إرشاد الفحول ص 63، و البحر المحيط ج2 ص 323.

³ ابن فورك: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الاصبهاني أبو بكر ت 406هـ من مصنفاته مشكّل الحديث و غريبه، النظامي في أصول الدين، المرور في الأصول- أنظر سير أعلام النبلاء ج17 ص 214-216.

⁴ ابن برهان: هو العلامة الفقيه أبو الفتح أحمد بن علي بن برهان بن الحماشي البغدادي الشافعي، كان يضرب به المثل في الذكاء ولد سنة 479 هـ، مات كهلاً سنة 518، من تصانيفه في الأصول الأوسط، الوجيز، البسيط، الوسيط - أنظر سير أعلام النبلاء ج19 ص 456-457.

⁵ ابن السمعاني: هو الإمام العلامة مفتي خراسان شيخ الشافعية أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي المروزي ولد سنة 426 هـ و مات سنة 489 هـ، من تصانيفه القواطع ف أصول الفقه، البرهان، الاصطلاح، التفسير - أنظر سير أعلام النبلاء، ج19 ص 114-119.

الأبياري^٢ في شرح البرهان و غيرهم، والثاني أن المجاز لا يستلزم الحقيقة حكاها الشوكاني عن الجمهور و هو قول الآمدي، وابن الحاجب و نقله ابن الساعاتي^٣ عن المحققين واختاره البيضاوي، و حكى الشوكاني القولين دون أن يرجح بينهما.

المطلب الرابع: الجمع بين الحقيقة و المجاز

اختلف العلماء في صحة إطلاق اللفظ على معنييه الحقيقي و المجازي بوضع واحد، فذهب جمهور أهل العربية و الحنفية و بعض المعتزلة و المحققون من الشافعية إلى المنع مطلقاً، و جوزه بعض الشافعية و المعتزلة كالقاضي عبد الجبار و أبي علي الجبائي مطلقاً، و فصل الغزالي و أبو الحسين فقلاً لا لغةً إلا في غير المفرد كالمثنى و المجموع فيصح لغة أيضاً، و رجح هذا التفصيل ابن الهمام^٤ و قواه الشوكاني إلا أنه حقق القول بالمنع حيث قال و "الحق امتناع الجمع بينهما لتبادر المعنى الحقيقي من اللفظ"، كما أنه قال "لا خلاف في جواز استعمال اللفظ في معنى مجازي يندرج تحته المعنى الحقيقي، وهو الذي يسمونه عموم المجاز، و أما استعمال المجاز في معنييه أو معانيه فمنعه المحققون و حققه الشوكاني حيث قال "وهو الحق لأن قرينة كل مجاز تنافي إرادة غيره من المجازات"^٥.

المطلب الخامس: التعارض الحاصل بين أحوال اللفظ

قرر العلماء أن الخلل الحاصل في فهم مراد المتكلم يبنى على خمس احتمالات في اللفظ. الأول احتمال الاشتراك، و الثاني احتمال النقل بالعرف أو الشرع، و الثالث احتمال المجاز، و الرابع احتمال الإضمار، و الخامس احتمال التخصيص، و التعارض بين هذه

^١ القاضي عبد الوهاب: هو شيخ المالكية أبو محمد عبد الوهاب بن علي الفقيه المالكي، ولد سنة 362 هـ و مات سنة 422 هـ، من تصانيفه التلقين، المعرفة شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني - أنظر سير أعلام النبلاء، ج 17 ص 429-432.

^٢ الأبياري: هو العلامة الفقيه الأصولي المحقق أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي بن عطية المالكي، ولد سن 557 هـ، و مات سنة 618 هـ، و كان من علماء مصر، من تصانيفه شرح البرهان للجويني - أنظر شجرة النور الزكية في طبقات المالكية للشيخ محمد ن محمد بن مخلوف ص 166 ط دار الفكر .

^٣ ابن الساعاتي: أبو الحسن علي بن محمد بن رستم ت 604 هـ، ج 20 ص 471.

^٤ ابن الهمام: هو العلامة الفقيه الأصولي اللغوي محمد بن عبد الواحد ابن عبد الحميد بن مسعود الحنفي، ولد سنة 790 هـ، و مات سنة 961 هـ، من تصانيفه فتح القدير شرح الهداية في الفقه، التحرير في أصول الفقه - أنظر شذرات الذهب ج 7 ص 298-299.

^٥ أنظر إرشاد الفحول ص 68-69، و الحصول ج 1 ص 343-344.

الاحتمالات، يقع من عشرة وجوه، لأنه قد يقع التعارض بين الاشتراك و بين الأربعة الباقية، أو بين النقل و الثلاثة الباقية، أو بين المجاز و الوجهين الباقيين، أو الإضمار و التخصيص، و تحت كُل واحدٍ خلاف¹.

الفرع الأول: تعارض المجاز مع الاشتراك

إذا دار اللفظ بين أن يكون مجازاً أو مشتركاً، رجحَ قوم المجاز و هو قول الرازي في المحصول، و ذهب آخرون إلى ترجيح الاشتراك، و حقق الشوكاني القول بالمجاز، قال " و الحق أن الحملَ على المجاز أولى من الحملِ على الاشتراك لغلبة المجاز بلا خلاف، و الحملُ على الأعم الأغلب دون القليل النادرِ مُتَعَيِّنٌ"².

ولكن ينبغي التوقف عند هذه المسألة و هي كون المجاز غالباً في اللغة فهذه دعوى تحتاج إلى برهان، فإن هذه المقولة تُقِلَّتْ عن ابن جني³ حيث قال أكثرُ اللغة مجازٌ " و قد ردها الرازي و جمهور العلماء كما هو في المحصول و الضياء اللامع .

الفرع الثاني : تعارض الاشتراك مع النقل

ذهب قوم إلى أن الحملَ على النقلِ أولى، و ذهب آخرون إلى أن الحمل على الاشتراك أولى، و هو قول الرازي في المحصول و رجحَهُ الشوكاني⁴.

الفرع الثالث: تعارض الاشتراك مع الإضمار:

ذهب قومٌ إلى أن الحمل على الإضمار أولى و هو قول الرازي، و ذهب آخرون إلى أن الاشتراك أولى، و حكى الشوكاني القولين دون ترجيح⁵.

¹ أنظر إرشاد الفحول 66، و المحصول ج1 ص351-352.

² نفس المصدرين.

³ ابن جني: هو أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلِي اللغوي ولد قبل سنة 330هـ، و مات سنة 392 هـ من تصانيفه الخصائص ، اللمع ، سر

الصناعة ، التصريف — أنظر سير أعلام النبلاء ج17 ص 17-19 .

⁴ أنظر إرشاد الفحول 66، و المحصول ج1 ص351-352.

⁵ المصدران السابقان.

الفرع الرابع: تعارض الاشتراك مع التخصيص:

إذا وقع التعارض بين الاشتراك و التخصيص فقليل التخصيص أولى، و هو قول الرازي، و قليل الاشتراك أولى و لم يرجح الشوكاني بينهما¹.

الفرع الخامس: تعارض النقل مع المجاز:

إذا تعارض النقل مع المجاز فقليل المجاز أولى و به قال الرازي، و قليل النقل أولى، و حكى الشوكاني القولين دون ترجيح².

الفرع السادس: تعارض النقل مع التخصيص:

إذا تعارض النقل مع التخصيص فقليل التخصيص أولى، و قليل النقل أولى، و سكت الشوكاني عن المسألة³.

الفرع السابع: تعارض المجاز مع الإضمار:

إذا تعارض المجاز مع الإضمار فقليل المجاز أولى، و قليل هما سواء و لم يرجح الشوكاني بينهما⁴.

الفرع الثامن: تعارض المجاز مع التخصيص:

إذا تعارض المجاز و التخصيص فالتخصيص أولى و اختاره الشوكاني⁵.

الفرع التاسع: تعارض الإضمار مع التخصيص:

إذا تعارض الإضمار و التخصيص فالتخصيص أولى و اختاره الشوكاني⁶ و ما ذكره الشوكاني هو منقول حرفياً من المحصول للرازي و رجح ما رجحه الرازي .

¹ المصدران السابقان.

² المصدران السابقان.

³ المصدران السابقان.

⁴ المصدران السابقان.

⁵ المصدران السابقان.

⁶ المصدران السابقان.

المطلب السادس: معاني بعض الحروف:

و رغم أن معاني الحروف لها فن مستقل إلا أن أهل الأصول ذكروها في بعض كتبهم لما في بعضها من الخلاف، و من ذلك الخلاف في الواو هل هي لمطلق الجمع أم للترتيب؟ فذهب جمهور النحاة و الأصوليين و الفقهاء إلى أنها لمطلق الجمع بل حكى أبو علي الفارسي الإجماع عن نحاة البصرة و الكوفة، وذهب الفراء^١ و ثعلب^٢ و أبو عبيد^٣ إلى أنها للترتيب و هو مروي عن الشافعي، و حقق الشوكاني القول بأنها لمطلق الجمع حيث قال "وهو الحق"^٣.

^١ الفراء: هو العلامة أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الأسدي مولا هم الكوفي النحوي، ولد سنة ١٤٤ هـ و مات سنة ٢٠٧ هـ، من تصانيفه معاني القرآن، و الوقف، و الابتداء، و المقصور و الممدود - أنظر سير أعلام النبلاء، ج ١٠ ص ١١٨-١٢١

^٢ أبو عبيد: هو القاسم بن سلام بن عبد الله الإمام الحافظ و المجتهد، صاحب التصانيف، كان ثقة ديناً كبير الشأن، كان يقسم الليل أثلاثاً فيصل ثلثه و ينام ثلثه و يصنف ثلثه، ولد سنة ١٥٧ هـ، و مات سنة ٢٢٤ هـ، من تصانيفه: "الأموال"، الغريب، فضائل القرآن و غيرها- أنظر سير أعلام النبلاء ج ١٠ ص ٤٩٠-٥٠٧

^٣ أنظر إرشاد الفحول ص ٦٩، الأحكام للآمدي ج ١ ص ٨٨، و البحر المحيط ج ٢ ص ٢٥٣، و شرح الكوكب المنير ج ١ ص ٢٢٩، و فواتح الرحموت ج ١ ص ٢٠٣.

الفصل الثالث: اختيارات الشوكاني في باب الأدلة

المبحث الأول: الأدلة المتفق عليها

المبحث الثاني: الأدلة المختلف فيها

الفصل الثالث: اختيارات الشوكاني في باب الأدلة:

تمهيد :

يقصد العلماء بالأدلة المصادر التي يرجع إليها العلماء في استنباط الاحكام الشرعية، وجمهور العلماء متفقون على أربعة مصادر وهي الكتاب، والسنة، والاجماع، والقياس، واختلفوا في أمور أخرى هل تعتبر مصدرا من مصادر الاحكام أو لا من أشهرها الاستحسان، والمصالح المرسلة، والاستصحاب، والعرف، ومذهب الصحابي، وشرع من قبلنا، والذرائع لهذا قسموا الأدلة إلى قسمين أدلة متفق عليها، وأدلة مختلف فيها، وكان لهم فيها خلاف فنريد معرفة اختيارات الشوكاني في ذلك.

المبحث الأول: الأدلة المتفق عليها

المطلب الأول: الكتاب

الفرع الأول: تعريفه:

لغة: الكتاب اسم لما كتب مجموعاً¹ ثم غلب في عرف أهل الشرع على القرآن. أما القرآن في اللغة معناه الجمع أيضا و هو مصدر بمعنى القراءة² و غلب في عرف العام على كلام الله الذي أنزله على نبيه ﷺ قيل سُميَ بذلك لأنه يجمع السور فيضمها. اصطلاحاً:

عرفه العلماء بعدة تعريفات ذكرَ الشوكاني بعضها في كتابه و ما اعترض به عليها فقليل هو الكلام المتزل على الرسول المكتوب في المصاحف المنقول إلينا نقلا متواتراً، و قيل أنه اللفظ العربي المتزل للتدبر و التذكر المتواتر، و قيل هو الكلام المتزل للإعجاز بسورة منه، و قيل هو ما نقل إلينا بين دفتي المصحف تواتراً، و قيل هو القرآن المتزل على رسولنا المكتوب

¹ أنظر لسان العرب باب الكاف ج5 ص3816، و معجم المقاييس كتاب الكاف ج5 ص158، والقاموس المحيط للفيروز آبادي فصل الكاف ج1 ص130— ط3 المطبعة الأميرية سنة 1301هـ—

² أنظر لسان العرب باب القاف مادة "قرأ" ج5 ص3563، و القاموس المحيط باب الهزمة ج1 ص24.

في المصاحف المنقول تواترا بلا شبهة، و قيل هو كلام الله العربي الثابت في اللوح المحفوظ للإنزال، واختار الشوكاني أنه "كلام الله المنزل على محمد ﷺ المتلوه المتواتر"¹.

الفرع الثاني: ما نُقِلَ آحاداً هل يُسمى قرآناً:

قرر أهل الأصول أن ما نُقِلَ آحاداً ليس بقرآن قطعاً، بل حكى صاحب فواتح الرحموت الاتفاق على ذلك بين أهل المذاهب قالوا لأن القرآن مما تتوفر الدواعي إلى نقله لكونه كلام الرب سبحانه، و كونه مشتملاً على الأحكام الشرعية، و كونه مُعْجِزاً، و ما كان كذلك فلا بد أن يتواتر، فلما لم يتواتر فليس بقرآن و من ثم ادعوا تواتر كل واحدة من القراءات السبع، بل و القراءات العشر، و رد الشوكاني هذا و قال بأن هذه القراءات كل واحدة منها منقولة نقلاً آحاداً، كما يعرف ذلك مَنْ يعرف أسانيد هؤلاء القراء لقراءاتهم و فصل في المسألة فقال "و الحاصل أن ما اشتمل عليه المصحف الشريف، واتفق عليه القراء المشهورون فهو قرآن، و ما اختلفوا فيه، فإن احتمل رسم المصحف قراءة كل واحد من المختلفين مع مطابقتها للوجه الإعرابي، و المعنى العربي فهي قرآن كلها، و إن احتمل بعضها دون بعض، فإن صح إسناد ما لم يحتمله، و كانت موافقة للوجه الإعرابي، و المعنى العربي، فهي الشاذة، و لها حكم أخبار الآحاد في الدلالة على مدلولها"².

و من هنا نرى بأن الشوكاني يرى بأن ما نُقِلَ آحاداً و وافق الرسم العثماني و طابق الوجه العربي والإعرابي فهو قرآن و لا يشترط التواتر.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 72-73، و الأحكام للآمدي ج 1 ص 215، و شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 274، و رفع الحاجب ج 2 ص 82-83، والضياء اللامع ج 2 ص 24، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 7، و فواتح الرحموت ج 2 ص 9-11، و نثر الورود ج 2 ص 66-67، و المهذب في علم أصول الفقه المقارن للدكتور عبد الكريم التلمة ج 1 ص 477 ط 1 - مكتبة الرشد الرياض 1420 هـ - 1999م و ينبغي أن تحذر أخي القارئ في مسألة تعريف كلام الله فإنها مسألة عقديّة، و قد تحبط فيها العلماء، و هدي الله أهل الحق إلى الحق فأثبتوا لله كلاماً يليق بجلاله و كماله، كما أثبت الله لنفسه في كتابه، و كما أثبت له نبيه صلى الله عليه و سلم من غير تحريف و لا تعطيل، و من غير تكيف و لا تمثيل لقوله تعالى "ليس كمثله شيء و هو السميع البصير".

² أنظر إرشاد الفحول ص 74-76، و الأحكام للآمدي ج 1 ص 216، و رفع الحاجب ج 2 ص 83-91، و الضياء اللامع ج 2 ص 37، و فواتح الرحموت ج 2 ص 11، و المهذب في علم أصول الفقه ج 1 ص 479-482.

المسألة الأولى: هل البسملة آية في أوائل السور

لقد اتفق العلماء على أن البسملة ليست آية من أول براءة، كما أنهم اتفقوا على أنها آية من سورة النمل، و اختلفوا فيما عدا ذلك من السور فذهب أكثر الأصوليين و الفقهاء وهو مروي عن مالك و أحمد و أبي حنيفة أنها ليست بآية من أوائل السور، و ذهب آخرون إلى أنها آية في جميع السور ما عدا براءة و هو محكي عن الشافعي، وقال بعضهم بأنها آية من سورة الفاتحة دون غيرها، و جمع بعض المتأخرين فقال يُنظرُ إلى القراءات فما تواترت فيها على أنها آية فهي كذلك، و إلا فلا، و حكى هذا الجمع صاحب كتاب نشر البنود عن الحافظ بن حجر، و حقق الشوكاني أنها آية من أول كل سورة ، حيث قال "والحق أنها آية في كل سورة لوجودها في رَسْمِ المصاحف، و ذلك هو الركن الأعظم في إثبات القرآنية للقرآن، ثم الإجماع على ثبوتها خطأ في المصحف في أوائل السور، و بهذا الإجماع حصل الركن الثاني و هو النقل، و أما الركن الثالث و هو موافقتها للوجه الإعرابي و المعنى العربي فذلك ظاهر"¹.

المسألة الثانية: الأحرف السبعة

لقد ثبتت الأدلة الصحيحة في أن القرآن أُنزلَ على سبعة أحرف حتى قال بعض العلماء بتواترها، واختلفوا في المراد من ذلك على أقوال أوصلها بعضهم إلى أربعين قولاً، و رجح الشوكاني أن المراد منها لغات العرب حيث قال " والمراد بالأحرف السبعة لغات العرب، فإنها بلغت الى سبع لغات، اختلفت في قليل من الألفاظ، واتفقت في غالبها ،فما وافق لغة من تلك اللغات فقد وافق المعنى العربي والإعرابي ، و هو قول أبي عبيد، و ثعلب و آخرون واختاره ابن عطية"²

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 75، و المستصفى ج 1 ص 101، و الإحكام للآمدي ج 1 ص 219 - 222 ، و رفع الحاجب ج 2 ص 83، و تفسير ابن كثير ج 1 ص 24 - ط دار الفكر 1420 هـ - 2000 م، و الضياء اللامع ج 2 ص 29، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 122 - 127، و نشر الورود ج 2 ص 70 - 71، و المذهب في علم أصول الفقه ج 1 ص 483.

² ابن عطية: هو الإمام العلامة شيخ المفسرين أبو محمد عبد الحق ابن غالب بن عطية الحاربي الغرناطي، كان إماما في الفقه، و التفسير، و العربية، ولد سنة 480 هـ ، و مات سنة 541 هـ ، من تصانيفه المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - أنظر سير أعلام النبلاء ج 19 ص 587 - 588 .

و صححه البيهقي في الشُعَب¹.

الفرع الثالث: المحكم و المتشابه:

اتفق العلماء على وقوع المحكم و المتشابه في القرآن لقوله تعالى: " مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ"²، واختلفوا في تعريفهما على أقوال، ف قيل المحكم ما له دلالة واضحة، و المتشابه ما له دلالة غير واضحة، و قيل المحكم هو المتضح المعنى، و المتشابه غير المتضح المعنى، و قيل المحكم ما استقام نظمه للإفادة و المتشابه ما اختل نظمه لعدم الإفادة، و قيل المحكم ما عرف المراد منه إما بالظهور أو التأويل، و المتشابه ما استأثر الله بعلمه، و قيل المحكم هو الفرائض و الوعد و الوعيد، و المتشابه القصص و الأمثال، و قيل المحكم الناسخ، و قيل المحكم هو معقول المعنى و المتشابه غير معقول المعنى، و من هنا اختلفوا في حكم العمل بالمتشابه بعد اتفاقهم على وجوب العمل بالمحكم، و حقق الشوكاني عدم جواز العمل بالمتشابه، لأن العمل فرع عن العلم بالمراد و هاهنا غير ممكن، حيث قال "و الحق عدم جواز العمل به لقوله تعالى" فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله" قال والوقف على قوله "إلا الله" متعين³.

الفرع الرابع: المعرب في القرآن:

المُرَادُ بِالْمُعَرَّبِ هو اللفظ المستعمل عند العرب في معنى وُضِعَ له في غير لغتهم. اختلف الأئمة في وقوع المُعَرَّبِ في القرآن فذهب الأكثرون و منهم الشافعي وابن جرير و أبو عبيدة و القاضي أبو بكر وابن فارس إلى عدم وقوعه، و ذهب آخرون إلى وقوعه، و جمع أبو عبيد القاسم بن سلام بين القولين فقال و الصواب عندي مذهب فيه

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 75، الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ص 72 — ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1427هـ—2007م، وشرح الكوكب المنير ج1 ص133.

² سورة آل عمران الآية 07

³ أنظر إرشاد الفحول ص 76-77، و المستصفي ج1 ص104، و الأحكام للآمدي ج1 ص222، و شرح مختصر المنتهى ج2 ص288، و رفع الحاجب ج2 ص97، و البحر المحيط ج1 ص450-457، و شرح الكوكب المنير ج2 ص140، و مذكرة أصول الفقه ص 72.

تصديق القولين جميعاً، و ذلك أن هذه الأحرف أصولها أعجمية كما قال الفقهاء، لكنها وَقَعَت للعرب، فَعَرَبَتها بالسنتها و حَوَّلَتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها فصارت عربية، ثم نزل القرآن و قَدْ اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال: أنها عربية فهو صادق، و من قال أنها أعجمية فهو صادق، و مال إلى هذا القول الجواليقي¹ وابن الجوزي، و رجع الشوكاني القول بالوقوع، و شدد النكير على من خالف ذلك حيث قال "وفي القرآن من اللغات الرومية، والهندية، والفارسية، والسريانية، ما لا يجحده جاحد، ولا يخالف فيه مخالف"².

المطلب الثاني: السنة

الفرع الأول: تعريفها:

لغة: السنة: السيرة حسنة كانت أو قبيحة³.

و قَدْ ذَكَرَ الشوكاني فيها أقوالاً منها قول الكسائي⁴ أن معناها الدوام، و منها قول الخطابي⁵ أن أصلها الطريقة المحمودة، و منها أنها الطريقة المعتادة واختار كونها: الطريقة المسلوكة⁶.

اصطلاحاً: اختلف العلماء في تعريفها فقليل هي ما ترجح جانب وجوده على جانب عدمه ترجيحاً ليس معه المنع من النقيض، و قيل هي ما واطب على فعله النبي ﷺ مع ترك

¹ الجواليقي: هو العلامة الإمام اللغوي النحوي أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن الجواليقي، إمام الخليفة المقتفي، ولد سنة 446هـ، و مات سنة 540هـ، من تصانيفه شرح أدب الكاتب، المعرب، النكملة في لحن العامة - أنظر سير أعلام النبلاء ج20 ص 89-91.

² إرشاد الفحول ص 78-79، و الأحكام للآمدي ج1 ص 73، و البحر المحيط ج1 ص 449، و الإتقان في علوم القرآن ص 205-213.

³ أنظر لسان العرب باب السين مادة "سنن" ج3 ص 2124، و معجم المقاييس كتاب السين مادة "سن" ج3 ص 61.

⁴ الكسائي: هو شيخ القراء و العربية، الإمام أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي مولا هم الكوفي، ولد سنة 119هـ، و مات سنة 189هـ، من تصانيفه معاني القرآن، و كتاب في القراءات، و كتاب النوادر الكبير - أنظر سير أعلام النبلاء ج9 ص 131-134.

⁵ الخطابي: هو الإمام العلامة الحافظ اللغوي أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي، ولد بعد سنة 310هـ، و مات سنة 388هـ، من تصانيفه معالم السنن، غريب الحديث، العزلة، الغنية - أنظر سير أعلام النبلاء ج17 ص 23-28.

⁶ أنظر إرشاد الفحول ص 79، و الأحكام للآمدي ج1 ص 227، و البحر المحيط ج4 ص 163، و شرح الكوكب المنير ج2 ص 159.

ما بلا عذر، و قيل هي في العبادات النافلة، و في الأدلة ما صدر عن النبي ﷺ من غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير، و اختار الشوكاني أنها "قول النبي ﷺ و فعله و تقريره"¹. و إذا أُطْلِقَتْ بمعناها العام فهي تشمل الواجب و غيره، و أما إذا أُطْلِقَتْ في الفقه فإنه يرادُ بها ما يقابل الواجب، و قد تطلق على ما يقابل البدعة².

الفرع الثاني: استقلالية السنة بالتشريع:

حكى الشوكاني الاتفاق عن كل من يُعتد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام مثلها مثل القرآن لقوله ﷺ: "ألا إني أوتيت القرآن و مثله معه"³ و كتحريم لحوم الحُمُر الأهلية⁴، و تحريم كل ذي ناب من السباع⁵، حتى قال الإمام الأوزاعي: الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب⁶.⁷

الفرع الثالث: العصمة:

تعريفها:

لغة: العِصْمَةُ في كلام العرب المنع، و عصمة الله لعبده منعه مما يوبقُه⁸. اصطلاحاً: اختلف الأئمة في مفهوم العصمة على أقوال منها أن لا يُمكن المَعصُومُ الإتيان بالمعصية، و قيل هي أن يختص في نفسه أو بدنه بخاصية تقتضي امتناع إقدامه عليها، و قيل إنها القُدرةُ على الطاعة، و عدم القُدرة على المعصية، و قيل أن الله منعهم منها بإلطافه بهم،

¹ المصادر السابقة، و أنظر فوائح الرحموت ج2 ص 117، و نثر الورود ج2 ص 313، و المهذب في علم أصول الفقه ج2 ص 634-638.

² نفس المصادر.

³ أخرجه الإمام أحمد ج4 تحت رقم 13 - 131 - 132، و أبو داود 4604، و الترمذي تحت رقم 2664، و ابن ماجه تحت رقم 12 من حديث المقداد بن معد يكرب و غيره، و صححه الألباني.

⁴ أخرجه البخاري تحت رقم 2991-4198-4199-5528، و مسلم تحت رقم 1940 من حديث أنس ابن مالك و غيره.

⁵ أخرجه مسلم تحت رقم 1934، و أبو داود تحت رقم 3803-3805، و النسائي ج7 تحت رقم 206، و ابن ماجه تحت رقم 3234 من حديث بن عباس و غيره.

⁶ أنظر إرشاد الفحول ص 81، و البحر المحيط ج4 ص 164-165.

⁷ أنظر إرشاد الفحول ص 81، و البحر المحيط ج4 ص 164-165.

⁸ أنظر لسان العرب باب "العين" ج4 ص 2976، و معجم المقاييس كتاب العين مادة عصم ج4 ص 331.

فصرف دواعيهم عنها، و قيل إنها تهيئة العبد للموافقة مطلقاً، و قيل غير ذلك، و قد حكي الشوكاني هذه التعاريف دون ترجيح¹.

و من المقرر أن الكلام على عصمة الأنبياء تُدرس في أبواب العقيدة، إلا أن الأئمة ذكروها في باب السنة لأن وجوب التأسي بأفعاله صلى الله عليه وسلم ينبني عليها.

المسألة الأولى: دليل العصمة:

حكي الشوكاني عن أكثر أهل العلم عصمة الأنبياء بعد النبوة من الكبائر بل حكي القاضي أبو بكر وابن الحاجب إجماع المسلمين على ذلك، و كذلك حكوا الإجماع على عصمتهم بعد النبوة مما يزري بمناصبهم كذائل الأخلاق، و الدناءات، و سائر ما ينفر عنهم، إلا أنهم اختلفوا في الدليل على عصمتهم فيما ذكر هل هو الشرع أم العقل فقالت المعتزلة و بعض الأشاعرة أن الدليل على ذلك هو الشرع و العقل معاً، وقال ابن فورك إن ذلك ممتنع من مقتضى المعجزة، و قال أبو بكر و جماعة من محققي الحنفية، و الشافعية أن الدليل على امتناعها السمع فقط، و قيل إنها ممتنعة سمعاً و الإجماع دل عليه واختاره إمام الحرمين و الغزالي و إلكيا²، وابن برهان و حكي الشوكاني الخلاف دون ترجيح³.

المسألة الثانية: الكذب غلطاً بعد النبوة

حكي الشوكاني الإجماع على عصمتهم بعد النبوة من تعمد الكذب في الأحكام الشرعية، و أما الكذب غلطاً فمنعه الجمهور، و جوزهُ القاضي أبو بكر، و رجح الشوكاني قول الجمهور حيث قال "وقول الجمهور أولى"⁴.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 83، و التحبير شرح التحرير ج2 ص1436، و شرح الكوكب المنير ج2 ص 167-168، و فواتح الرحموت ج2 ص 117-118.

² إلكيا: هو العلامة شيخ الشافعية و مدرس النظامية أبو الحسن علي بن محمد بن علي الطبري الهراسي، ولد سنة 450هـ، و مات سنة 504هـ، من تصانيفه شفاء المسترشدين في مباحث المجتهدين، أحكام القرآن- أنظر سير أعلام النبلاء ج19 ص 350-352.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 81-82، و الأحكام للآمدي ج1 ص 227-229، و البحر المحيط ج4 ص 169-171، و شرح الكوكب المنير ج2 ص 167-173، و فواتح الرحموت ج2 ص 117-121.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 82، و الأحكام للآمدي ج1 ص 228، و شرح الكوكب المنير ج2 ص 170.

المسألة الثالثة: الصغائر التي لا تُزري بالمنصب:

اختلف أهل الأصول في جواز وقوع الصغائر التي لا تزري بمنصب الرسالة، و إذا جازت عليهم هل وقعت منهم، فحكى إمام الحرمين و إلكيا الهراسي و ابن الحاجب عن الأكثرين الجواز عقلاً، و أما الوقوع فنقل إمام الحرمين و بن القشيري عن الأكثرين عدم الوقوع، قال و الظواهر مشعرة بالوقوع، و نقله القاضي عياض عن جماعة من السلف إلا أنهم قالوا لا بد من تنبيههم عليها في الحال، و قيل أنهم معصومون عن الصغائر و الكبائر جميعاً و هو قول أبي إسحاق الإسفرائيني¹.

المسألة الرابعة: النسيان على الأنبياء:

اختلف العلماء في ذلك فقل لا يمتنع وقوعه من الأنبياء و لكن لا يقرون عليه، و قيل يمتنع و هو قول الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني و كثير من الأئمة حكاة الآمدي، و ادعى الرازي الإجماع على ذلك كما حكاة عنه الزركشي في البحر، و فرق القاضي عياض فحكى الإجماع على امتناعه في الأقوال البلاغية و خص الخلاف بالأفعال، و قال أن الأكثرين على الجواز، و رجح الشوكاني الوقوع².

المسألة الخامسة: العصمة قبل النبوة:

اختلف العلماء في عصمة الأنبياء قبل النبوة فذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يمتنع على الأنبياء - عقلاً - ذنب كبير ولا صغير قالت المعتزلة تمتنع الكبائر دون الصغائر، و قالت الروافض بامتناع كل الصغائر، و مال الشوكاني إلى قول الجمهور³.

الفرع الرابع: أفعال النبي ﷺ:

اتفق العلماء على وجوب التأسي بأفعاله ﷺ لأنها من جملة الشرع، و قد بينا سابقاً بأن السنة هي أقواله و أفعاله و تقريراته، إلا أن أفعاله صلى الله عليه وسلم تتعدد و تتنوع باعتباره بشراً و باعتباره نبياً و رسولاً، و لهذا تكلم العلماء على كل نوع و أعطوا أحكامه،

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 82-89، و البحر المحيط ج 4 ص 170، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 174-177.

² أنظر إرشاد الفحول ص 84، و البحر المحيط ج 4 ص 172-174، و التحبير شرح التحرير ج 2 ص 1442-1445.

³ المصادر السابقة.

و قد قسّم الشوكاني أفعال النبي ﷺ إلى سبعة أقسام، ذكرها الإمام الزركشي في البحر و سذكرها في مسائل.

المسألة الأولى: ما كان من هواجس النفس و الحركات البشرية:

و ذلك مثل تصرف الأعضاء، و حركات الجسد قال ابن السمعاني: فلا يتعلق بذلك أمرٌ بإتباع، و لا نهي عن مخالفة، و إنما يدل على الإباحة، و هذا ما اختاره الشوكاني¹.

المسألة الثانية: ما لا يتعلق بالعبادات و وضح فيه أمرُ الجبلة:

و ذلك مثل القيام و القعود و غيرهما، فهذا لا تأسي فيه و لا اقتداء، و المشهور عند الأصوليين أنه للإباحة، و حكى القاضي أبو بكر و الغزالي في المنحول عن قوم أنه للندب، و رجح الشوكاني مذهب الجمهور أنه لا تأسي و لا اقتداء فيه، و قد كان عبد الله بن عمر يقتدي بالنبي ﷺ في ذلك كما هو مشهور في كتب السنة².

المسألة الثالثة: ما احتمل أن يخرج عن الجبلية إلى التشريع:

و ذلك بمواظبته عليه على وجه خاص و هيئة مخصوصة كالأكل، و الشرب، و اللبس، و النوم فهذا القسم هو دون ما ظهر فيه قصد القربة، و فوق ما ظهر فيه أمرُ الجبلة، و هذا على فرض أنه لم: يثبت فيه إلا مجرد الفعل، و فيه قولان للشافعي هل يُرجع فيه إلى الأصل و هو عدم التشريع أو إلى الظاهر وهو التشريع، و رجح الشوكاني الثاني و نقله الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني عن أكثر المحدثين .

المسألة الرابعة: ما عُلِمَ اختصاصه بالنبي ﷺ:

و ذلك مثل الوصال، و الزيادة على أربع فقد اختار الشوكاني أن هذا خاص به لا يشاركه فيه أحد، و توقف إمام الحرمين في أنه هل يمتنع التأسي به أم لا، و فرق أبو شامة

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 85، و قواطع الأدلة لأبي المظفر عبد الجبار السمعاني ج 1 ص 175-178 ط 1 مكتبة التوبة 1419 هـ 1998 م، و الأحكام للآمدي ج 4 ص 232-247، و رفع الحاجب ج 2 ص 102-123، و البحر المحيط ج 4 ص 169-200، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 178، و فواتح الرحموت ج 2 ص 224، و المهذب في علم أصول الفقه ج 2 ص 830-833، و أنظر كتاب أفعال الرسول و دلالاتها على الأحكام الشرعية للدكتور محمد سليمان الأشقر ط 5 مؤسسة الرسالة بيروت 1417 هـ - 1996 م .

² نفس المصادر .

المقدس^١ بين المباح فليس لأحد الاقتداء به، و الواجب فيستحب الاقتداء به، و كذلك فيما هو محرم عليه، و حقق الشوكاني عدم الاقتداء به فيما هو خاص به و فصل المسألة تفصيلاً دقيقاً حيث قال: و "الحق أنا لا نفتدي فيما صح لنا بأنه خاص به كائناً ما كان إلا بشرع يخصنا و فيه حالات فإن قال: هذا واجبٌ علي، مندوبٌ لكم، ففعلنا له لأنه أرشدنا إلى أنه مندوب علينا لا لأنه واجبٌ في حقه، و إن قال " هذا مباحٌ لي أو حلالٌ لي " و لم يزد على ذلك فليس لنا أن نقول هو مباحٌ لنا و ذلك كالوصال، و إن قال " هذا حرامٌ علي وحدي، و لم يقل حلال لكم " فلا بأس بالتّره عن فعل ذلك الشيء، و إن قال " حرامٌ علي حلال لكم " فلا يشرع التّره عن فعل ذلك الشيء لأنه ليس في ترك الحلال ورع^٢.

المسألة الخامسة: ما أبهمه ﷺ لانتظار الوحي:

و ذلك مثل عدم تعيين نوع الحج فقيل يقتدى به، و قيل لا يقتدى به، و حكى الشوكاني القولين دون ترجيح^٣.

المسألة السادسة: ما يفعله مع غيره عقوبة:

و ذلك مثل التصرف في أملاك غيره عقوبة له، فقد اختلف العلماء في ذلك فقيل يجوز الاقتداء به، و قيل لا يجوز، و قيل هو موقوف على معرفة السبب، فإن ظهر لنا السبب الذي فعله لأجله كان لنا أن نفعل مثل فعله عند وجود ذلك السبب و إلا لم يجوز، و حقق الشوكاني القول الأخير أي التوقف على معرفة السبب حيث قال و "هذا هو الحق"^٤.

^١ أبو شامة المقدسي: هو الإمام الحافظ العلامة المجتهد أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي الشافعي، و قد عرف و اشتهر بأبي شامة لشامة كبيرة كانت فوق حاجبه الأيسر، ولد سنة 599 هـ، و مات سنة 665 هـ، من تصانيفه الباعث على إنكار البدع، و الحوادث، الروضتين في أخبار الدولتين، المحقق من علم الأصول - أنظر شذرات الذهب ج 7 ص 553-555.

^٢ أنظر إرشاد الفحول ص 85، و قواطع الأدلة لأبي المظفر عبد الجبار السمعاني ج 1 ص 175-178 ط 1 مكتبة التوبة 1419 هـ 1998 م، و الأحكام للآمدني ج 4 ص 232-247، و رفع الحاجب ج 2 ص 102-123، و البحر المحيط ج 4 ص 169-200، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 178، و فواتح الرحموت ج 2 ص 224، و المهذب في علم أصول الفقه ج 2 ص 830-833، و أنظر كتاب أفعال الرسول و دلائلها على الأحكام الشرعية للدكتور محمد سليمان الأشقر - ط 5 مؤسسة الرسالة بيروت 1417 هـ - 1996 م.

^٣ المصادر السابقة.

^٤ المصادر السابقة.

المسألة السابعة: الفعل المجرد عما سبق

فإن تجرد الفعل عما سبق يُنظر فيه فإن كان بياناً كقوله ﷺ " صلوا كما رأيتموني أصلي " ¹ فلا خلاف أنه دليل في حقنا و واجب علينا، و إن كان بياناً لمُجْمَل فحكمه حكم المبين، و إن لم يكن كذلك وورد ابتداءً فإما أن تُعلم صفته في حقه من وجوب، أو ندب، أو إباحة، أو لا، فإن علمت صفته فقد اختلفوا فيه على أقوال: الأول أن أُمته مثله في ذلك الفعل حتى يدل دليل على الخصوصية و الثاني أن أُمته مثله في العبادات دون غيرها، و الثالث الوقف، و الرابع: لا يكون شرعاً لنا إلا بدليل، و حقق الشوكاني القول الأول، و أما إن لم تعلم صفته في حقه فإما أن يظهر فيه قصدُ القربة أو لا، فإن ظهر فيه قصدُ القربة فقد اختلفوا فيه على أقوال: الأول أنه للوجوب و هو قول جماعة من المعتزلة و ابن سريج، و أبي سعيد الإصطخري ²

و ابن أبي هريرة ³ و الثاني أنه للندب حكاه الجويني و الرازي عن الشافعي، و الثالث أنه للإباحة و نسبه الرازي في المحصول لمالك رحمه الله و الرابع التوقف و هو مُحْكِي عن أكثر الشافعية و المعتزلة و الدقاق ⁴ و الصيرفي ⁵ و القاضي أبي الطيب الطبري ⁶ و رجح الشوكاني أنه للندب، و إن لم يظهر فيه قصدُ القربة، فقد اختلفوا فيه أيضاً على أقوال: الأول: أنه

¹ أخرجه البخاري تحت رقم 631-6008-7246 عن مالك بن الحويرث .

² أبو سعيد الإصطخري: هو الإمام القدوة العلامة شيخ الإسلام الحسن بن أحمد بن يزيد الشافعي فقيه العراق، ولد سنة 244 هـ، و مات سنة 328 هـ، له تصانيف منها كتاب أدب القضاء - أنظر سير أعلام النبلاء ج 14 ص 58-60 .

³ ابن أبي هريرة : هو الإمام شيخ الشافعية أبو علي الحسن بن الحسن بن أبي هريرة البغدادي القاضي من أصحاب الوجوه، انتهت إليه رئاسة المذهب مات سنة 345 هـ، من تصانيفه شرح مختصر المزني - أنظر سير أعلام النبلاء ج 15 ص 430 .

⁴ الدقاق: هو العلامة الفقيه الأصولي أبو بكر محمد بن محمد بن جعفر القاضي الشافعي، صاحب الأصول، ولد سنة 306 هـ، و مات سنة 392 هـ، من تصانيفه كتاب الأصول على مذهب الشافعي - أنظر شذرات الذهب ج 5 ص 40-41 .

⁵ الصيرفي: هو العلامة الفقيه الأصولي أبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي الشافعي، مات سنة 330 هـ، من تصانيفه شرح الرسالة للشافعي، البيان في دلائل الأعلام، كتاب الإجماع - أنظر شذرات الذهب ج 2 ص 325.

⁶ أبو الطيب الطبري: هو الإمام العلامة شيخ الإسلام طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري الشافعي فقيه بغداد، ولد سنة 348 هـ، و مات سنة 450 هـ من تصانيفه شرح المختصر، و فروع ابن الحداد، و صنف في الأصول، و الجدل - أنظر سير أعلام النبلاء ج 17 ص 668-671 .

واجبٌ علينا: قال سليم الرازي¹ أنه ظاهرٌ مذهب الشافعي و رُويَ عن ابن سُرَيْج و ابن هريرة، و الطبري و أكثر متأخري الشافعية، و الثاني: أنه مندوب و هو قول أكثر الحنفية، و المعتزلة و الصيرفي و القفال الكبير² و الثالث: أنه مُباح و نُسب للرازي و اختاره الجويني في البرهان، و هو الراجح عند الحنابلة، و الرابع: الوقف حتى يقوم دليل نقله ابن السمعاني عن أكثر الأشعرية، و اختاره الدقاق، و أبو القاسم بن كَج³ و نسبه الزركشي لجمهور الشافعية و صححه ابن فورك، و حقق الشوكاني القول بالندب حيث قال "وهو الحق لأن فعله صلى الله عليه وسلم وإن لم يظهر فيه قصد القربة فهو لا بد أن يكون لقربة، وأقل ما يتقرب به هو المندوب، ولا دليل يدل على زيادة على الندب، فوجب القول به"⁴.

الفرع الخامس: تعارض الأفعال

المقصود من هذه المسألة ما إذا فعل النبي ﷺ في وقت فعلاً ثم فعل فعلاً في وقت آخر يخالفه و يناقضه فما العمل في ذلك، نقل الشوكاني عن جمهور الأصوليين أنه لا تعارض بين الأفعال لأن الأفعال لا عموم لها فلا تشمل جميع الأوقات حتى نقول بالتعارض، و حكى ابن العربي⁵ في كتاب المحصول في المسألة ثلاثة أقوال: الأول التخيير، و الثاني تقديم المتأخر مثل الأقوال، و الثالث حصول التعارض و طلب الترجيح، و حقق الشوكاني

¹ سليم الرازي: هو الإمام شيخ الإسلام أبو الفتح سليم بن أيوب بن سليم الرازي الشافعي، ولد سنة نيف و ستين و ثلاث مئة هجرية، و مات سنة 447 هـ، من تصانيفه ضياء القلوب في التفسير، كتاب البسمة، و كتاب غسل الرجلين - أنظر سير أعلام النبلاء ج 17 ص 645-647.

² القفال الكبير: هو الإمام العلامة الفقيه الأصولي اللغوي عالم خراسان أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي الشافعي القفال الكبير إمام وقته بما وراء النهر، و صاحب التصانيف، ولد سنة 291 هـ، و مات سنة 365 هـ، من تصانيفه شرح الرسالة، دلائل النبوة محاسن الشريعة - أنظر سير أعلام النبلاء ج 16 ص 283-285.

³ القاسم بن كج: هو القاضي العلامة شيخ الشافعية يوسف بن أحمد بن كج الدينوري، كان يضرب به المثل في حفظ المذهب، قتله العيارون سنة 45 هـ، صنف كتاب التجريد - أنظر سير أعلام النبلاء ج 17 ص 183-184.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 89، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 232-247، و رفع الحاجب ج 2 ص 102-123، و البحر المحيط ج 4 ص 181، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 178-197، و فواتح الرحموت ج 2 ص 142، و المهذب في علم أصول الفقه ج 2 ص 830-833.

⁵ ابن العربي: هو الإمام العلامة الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الأندلسي الأشبيلي المالكي، ولد سنة 468 هـ، و مات سنة 543 هـ، من تصانيفه عارضة الأحوذى شرح جامع الترمذي، العواصم من القواصم، أحكام القرآن، الإنصاف في مسائل الخلاف - أنظر سير أعلام النبلاء ج 20 ص 197-204.

مَذْهَبُ الجمهور حيث قال "والحق أنه لا يتصور تعارض الأفعال، إلا إذا وقعت بياناً للأقوال فإنها تتعارض في الصورة، و لكن التعارض في الحقيقة راجعٌ إلى المَبِينَات أي الأقوال"¹.

الفرع السادس: التعارض بين أقواله و أفعاله ﷺ:

تعارض القول مع الفعل له صُور أوصلها الآمدي إلى ستين صورة، و أوصلها الشوكاني و غيره إلى ثمان و أربعين صورة، و رجحَ ما ذكره حيث قال و قَدْ قِيلَ إن الأقسام تنتهي إلى ستين قِسْماً، و ما ذكرناه أولى، ثم قال الشوكاني و أكثر هذه الأقسام غيرُ موجود في السُّنة و تكَلَّمَ على أهمها، و هو أربعة عشر قِسْماً².

القسم الأول: أن يكون القول مختصاً به ﷺ مع عدم وجود دليل يدل على التكرار و التأسّي كأنَّ يفعلَ فعلاً ثم يقول بعده، لا يجوز لي مثل هذا الفعل، قال الشوكاني فلا تعارض هنا³.

القسم الثاني: أن يتقدّم القول و يتأخر الفعل مثل أن يقول لا يجوزُ الفعل في الوقت كذا ثم يَفْعَلُهُ، فقد رجحَ الشوكاني النسخ هنا فيكون الفعل ناسخاً لحكم القول⁴.

القسم الثالث: أن يكون القول خاصاً به و يُجْهَلُ التاريخ فلا تعارض في حق الأمة، و أما في حقه ﷺ فخلاف و مال الشوكاني إلى الوقف⁵.

القسم الرابع: أن يكون القول مختصاً بالأمة فقد رجحَ الشوكاني عدم التعارض لأن القول و الفعل لم يتواردا على مَحَل واحدٍ⁶.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 92-94، و المستصفى ج 1 ص 95، و الحصول ج 3 ص 256-259، و الإحكام للآمدي ج 1 ص 253، و شرح المختصر المنتهى ج 1 ص 303-312، و رفع الحاجب ج 2 ص 130، و البحر المحيط ج 4 ص 192-196، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 198-207، و فوائح الرحوت ج 2 ص 249، و نثر الورود ج 2 ص 327.

² أنظر إرشاد الفحول ص 97-94، و الحصول ج 3 ص 256-259، الإحكام للآمدي ج 1 ص 254، و شرح المختصر المنتهى ج 1 ص 303-312، و البحر المحيط ج 4 ص 200-196، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 198-207، و نثر الورود ج 2 ص 325.

³ المصادر السابقة.

⁴ المصادر السابقة.

⁵ المصادر السابقة.

⁶ المصادر السابقة.

القسم الخامس: أن يكون القول عاماً له، و للأمة، فيكون الفعل خاصاً به عند الجمهور، سواء تقدم الفعل أو تأخر، و فرّق الأستاذ أبو منصور فقال بالنسخ إن تقدم الفعل و كان القول شاملاً له بطريق الظهور، و يكون الفعل ناسخاً للقول في حقه ﷺ، إذا كان داخلياً في القول على سبيل التنصيص، و رجح الشوكاني مذهب الجمهور أي أنه يكون الفعل على تقدير تأخره مخصصاً له، من عموم القول¹.

القسم السادس: أن يدل الدليل على تكرّر الفعل، و على وجوب التأسّي فيه، و يكون القول خاصاً به، فرجح الشوكاني أنه لا تعارض في حق الأمة، و أما في حقه ﷺ فرجح النسخ للمتأخر قولاً كان، أو فعلاً، و أما إن جهل التاريخ فخلافاً قيل يؤخذ بالقول في حقه، و قيل بالفعل، و قيل بالوقف².

القسم السابع: أن يكون القول خاصاً بالأمة مع قيام دليل التأسّي و التكرار في الفعل، فرجح الشوكاني أن لا تعارض في حقه ﷺ، و أما في حق الأمة فرجح النسخ للمتأخر قولاً كان أو فعلاً، و أما إن جهل التاريخ فعمل بالفعل، و قيل بالقول و رجح الشوكاني العمل بالقول لأن دلالته أقوى³.

القسم الثامن: أن يكون القول عاماً له و للأمة مع قيام الدليل على التكرار و التأسّي، فرجح الشوكاني النسخ للمتأخر في حقه ﷺ و حقناً، و أما إن جهل التاريخ فقد رجح تقديم القول لأن دلالته أقوى⁴.

القسم التاسع: أن يدل الدليل على التكرار في حقه ﷺ دون التأسّي به و يكون القول خاصاً بالأمة، فرجح الشوكاني عدم التعارض لعدم التوارد على محل واحد⁵.

¹ المصادر السابقة.

² المصادر السابقة.

³ المصادر السابقة.

⁴ المصادر السابقة.

⁵ المصادر السابقة.

القسم العاشر: أن يكون القول خاصاً به عليه السلام، مع قيام الدليل على عدم التأسّي، رجحَ الشوكاني عدم التعارض¹.

القسم الحادي عشر: أن يكون القول عاماً له و للأمة، مع عدم قيام الدليل على التأسّي به في الفعل، فقد رجحَ الشوكاني التخصيص بأن يكون الفعل مخصصاً له من العموم، و لا تعارض في حق الأمة لعدم وجود دليل التأسّي به، و أما إذا جهل التاريخ فالخلاف قدّ تقدم في ترجيح القول على الفعل، و قيل العكس، و قيل بالوقف².

القسم الثاني عشر: إذا دل الدليل على التأسّي دون التكرار، مع كون القول مختصاً به، رجحَ الشوكاني عدم التعارض في حق الأمة، و أما في حقه عليه السلام فإن تأخر رجحَ الشوكاني عدم التعارض، و إن تقدّم رجحَ النسخ للفعل في حقه عليه السلام، و إن جهل التاريخ فالمذاهب ثلاثة كما تقدّم³.

القسم الثالث عشر: أن يكون القول خاصاً بالأمة، فقد رجحَ الشوكاني أنه لا تعارض في حقه صلى الله عليه وسلم، و أما في حق الأمة فرجحَ أن المتأخر ناسخ⁴.

القسم الرابع عشر: أن يكون القول عاماً له و للأمة مع قيام الدليل على التأسّي دون التكرار، فقد رجحَ أن يكون المتأخر ناسخاً في حق الأمة، و أما في حقه عليه السلام فرجحَ عدم التعارض إن تقدّم الفعل، و إن تقدّم القول فرجحَ أن الفعل ناسخ، و إن جهل التاريخ فرجحَ القول في حقنا و حقه عليه السلام⁵.

الفرع السابع: السنة التقريرية:

لقدّ بينا في تعريف السنة أنها أقوال النبي صلى الله عليه وسلم و أفعاله و تقريراته، و تكلمنا عن الأقوال، و الأفعال، و بقي تقريره صلى الله عليه وسلم.

¹ المصادر السابقة.

² المصادر السابقة.

³ المصادر السابقة.

⁴ المصادر السابقة.

⁵ المصادر السابقة.

تعريفها: هي سكوت النبي ﷺ عن قول قيل، أو فعل فعل بين يديه أو في عصره و علم به دون إنكاره¹.

المسألة الأولى: تقريره ﷺ خاص بصاحب الواقعة أم هو عام له و لسائر المكلفين: تقريره ﷺ إما أن يكون مُخَصَّصاً لعموم سابق أو لا، فإن كان مُخَصَّصاً لعموم سابق فقد رجع الشوكاني أنه خاص بمن قرَّر من واحدٍ أو جماعة، و أما إن لم يكن مُخَصَّصاً لعموم سابق فقد اختلفوا على قولين: فذهب القاضي أبو بكر إلى أنه خاص بمن قرَّر لأن التقرير ليس له صيغة تُعم و ذهب الجويني، إلى أنه عام و نقله المازري² عن الجمهور، و وحققه الشوكاني قال و "هو الحق"، و أما إذا كان تقريره لشيء سبق تحريره فهو نسخ عند جماعة من أهل الأصول، و حققه الشوكاني حيث قال و "هو الحق"³.

المسألة الثانية: قول الصحابي كذا نفعل كذا أو كانوا يفعلون كذا في عصره ﷺ: إذا أضاف الصحابي فعلاً إلى عصره صلى الله عليه و سلم، و كان مما لا يخفى مثله عليه ﷺ، فقد اختار الشوكاني أنه يندرج تحت التقرير، و إن كان مما يخفى مثله عليه فليس منه⁴.

المسألة الثالثة: اشتراط القُدرة على الإنكار: اختلف أهل الأصول في اشتراط القُدرة على الإنكار في التقرير، فذهب بعض أهل الأصول إلى اشتراط ذلك، و رجحه الشوكاني، و ذهب البعض الآخر إلى عدم اشتراط ذلك لأن من خصائصه عدم سقوط تغيير المنكر عليه لعصمته ﷺ⁵.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 97، و البحر المحيط ج 4 ص 20، و الأحكام للآمدي ج 1 ص 251، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 166 .
² المازري: هو الشيخ الإمام العلامة البحر المتفنن أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المالكي، ولد سنة 453 هـ، و مات سنة 536 هـ من تصانيفه المعلم بفوائد شرح مسلم، إيضاح الحصول في الأصول، التلقين - أنظر سير أعلام النبلاء ج 20 ص 104-107 .
³ أنظر إرشاد الفحول ص 98-97، و الأحكام للآمدي ج 1 ص 251-254، و البحر المحيط ج 4 ص 201-210 .
⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 98-97، و فواتح الرحموت ج 2 ص 200، و نثر الورود ج 2 ص 381-383، و المذهب في علم أصول الفقه ج 2 ص 747-764 .
⁵ أنظر إرشاد الفحول ص 98

المسألة الرابعة: اشتراط الإنقياد إلى الشرع في المقرر:

اشتراط أهل الأصول في التقرير حتى يكون حجة، أن يكون المقرر منقاداً للشرع، فتقرير الكافر ليس حجة، و ربحه الشوكاني، و ألحق الجويني بالكافر المنافق و خالفه المازري¹.

المسألة الخامسة: استبشاره ﷺ بقول أو فعل هل هو تقرير:

عده جماعة من أهل الأصول علامة على تقريره ﷺ و اختاره الشوكاني².

المسألة السادسة: ما هم به النبي ﷺ و لم يفعله هل هو من جملة السنة:

عد بعض العلماء ما هم به النبي ﷺ و لم يفعله من جملة السنة التي يستحب الإتيان بها و هو قول الشافعي، و جعلوا من جملة السنة المهم، وردّه بعض العلماء، و حققه الشوكاني فقال و "الحق أنه ليس من أقسام السنة لأنه مجرد خطور شيء على البال من دون تنجيز له، وليس ذلك مما أتانا به الرسول، ولا مما أمر الله سبحانه بالتأسي به فيه³.

الفرع الثامن: الإشارة و الكتابة

قال الشوكاني بأنه لا خلاف في أن إشارته ﷺ بيده أو أصابعه و كتابته أنها من جملة السنة التي تقوم بها الحجة⁴.

الفرع التاسع: الترك

ذهب أهل الأصول إلى أن ترك النبي ﷺ للشيء هو من جملة السنة التي تقوم بها الحجة، قال ابن السمعاني إذا ترك الرسول ﷺ شيئاً وجب علينا متابعتها فيه، و هذا ما اختاره الشوكاني حيث قال " تركه ﷺ للشيء كفعله له في التأسي به فيه"⁵.

¹ نفس المصدر.

² أنظر إرشاد الفحول ص-98، و شرح مختصر المنتهى ج2 ص 126.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 98-99، و البحر المحيط ج4 ص 211، و شرح الكوكب المنير ج2 ص 166.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 99، و البحر المحيط ج4 ص 212-213، و شرح الكوكب المنير ج2 ص 160-161.

⁵ أنظر إرشاد الفحول ص 99، و البحر المحيط ج4 ص 214، و شرح الكوكب المنير ج2 ص 165، و المهذب في علم أصول الفقه ج2 ص

الفرع العاشر: الأخبار

تعريفها:

لغة: الأخبار جمع خبر، و هو النبأ و العلم، و ما أتاك من نبأ عمن تستخبر¹.
اصطلاحاً: اختلف أهل الأصول في تعريف الخبر حتى قال بعضهم لا سبيل إلى تحديده بل معناه معلوم بضرورة العقل و هو قول السكاكي² و الرازي و رد هذا القول، و أما الذين عرفوه فقد اختلفوا في ذلك فقالت المعتزلة كالجبائي و ابنه و أبو عبد الله البصري و القاضي عبد الجبار و غيرهم " إن الخبر هو الكلام الذي يدخله الصدق و الكذب، و قيل هو ما يحتمل التصديق و التكذيب، و قيل الخبر كلامٌ يفيد بنفسه إضافة أمرٍ من الأمور إلى أمرٍ من الأمور نفيًا و إثباتًا و هو قول أبي الحسين البصري، و قيل في تحديده غير ذلك"، قال الشوكاني و "الاولى أن يقال في حد الخبر أنه ما يصح أن يدخله الصدق و الكذب لذاته"³.

المسألة الأولى: انقسام الخبر إلى صدق و كذب:

ذهب جمهور العلماء إلى أن الخبر ينقسم إلى صدق و كذب، و خالف في ذلك الإمام القرافي⁴ فادعى بأن العرب لم تضع الخبر إلا للصدق و ليس لنا خبر كذب، و اختار الشوكاني قول الجمهور⁵.

¹ لسان العرب باب الخاء مادة "خبر" ج2 ص 1090، و معجم مقاييس اللغة كتاب الخاء مادة "خبر" ج2 ص 239.

² السكاكي: هو الإمام العالم المتبحر في النحو و التصريف و المعاني و البيان و العروض و الشعر يوسف بن أبي بكر السكاكي، توفي سنة 626 هـ، أنظر شذرات الذهب ج7 ص 215.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 101-103، و الحصول ج4 ص 215-222، و الإحكام للآمدي ج2 ص 7-15، و شرح مختصر المنتهى ج2 ص 376-390، و رفع الحاجب ج2 ص 291، و البحر المحيط ج4 ص 216، و المهذب في علم أصول الفقه ج2 ص 643-644.

⁴ القرافي: هو الشيخ العلامة رئيس المالكية في عصره شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي، مات سنة 684 هـ و كان بارعا في الأصول و الفقه و التفسير، من تصانيفه الفروق، شرح الحصول التنقيح، و شرحه في الأصول - أنظر شجرة النور الزكية ص 188.

⁵ أنظر إرشاد الفحول ص 104-107، و الحصول ج4 ص 224-226، و الإحكام للآمدي ج2 ص 16-17، و شرح مختصر المنتهى ج2 ص 395-398، و رفع الحاجب ج2 ص 291-293، و المطول شرح تلخيص المفتاح ص 142-147، و البحر المحيط ج4 ص 218-219، و شرح الكوكب المنير ج2 ص 309-323، و حاشية البناي ج2 ص 111-115.

المسألة الثانية: الواسطة بين الصدق و الكذب:

ذهب جمهور العلماء إلى أن الخبر يتصف بالصدق و الكذب فقط، و لا واسطة بينهما، و أثبت الجاحظ^١ الواسطة قال لأن الخبر إما مطابق للواقع مع اعتقاد المطابقة، أو مطابق للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة، أو مطابق للواقع مع عدم اعتقاد شيء فالأولى صدق، و الباقيتان واسطة، و إما أن يكون غير مطابق للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة، أو غير مطابق للواقع مع اعتقاد المطابقة، أو غير مطابق للواقع مع عدم اعتقاد شيء فالأول كذب، و الباقيتان واسطة، و قال النظام^٢ و بعض الأصوليين بأن الصدق مطابقة الخبر للاعتقاد، و الكذب عدم مطابقته للاعتقاد قالوا فخير من ليس معه اعتقاد و هو الساذج واسطة بينهما، و استظهر الشوكاني "أن الخبر لا يتصف بالصدق إلا إذا جمع بين الواقع و الاعتقاد فإن خالفهما أو أحدهما فكذب، قال ولا يلزم على هذا ثبوت الواسطة"^٣.

المسألة الثالثة: تقسيم الخبر باعتبار الصدق و الكذب:

قسم الشوكاني الخبر إلى مقطوع بصدقه، و يُعرف ذلك إما بالضرورة كالمتواتر، أو بالنظر كأن يدل الدليل بِصِدْقِ المُخْبِرِ كخبر الأنبياء و الرسل و خبر الأمة بالإجماع، و القسم الثاني هو المقطوع بكذبه كالخبر الذي يدل على اجتماع النقيضين أو خبر مدعى الرسالة من غير معجزة، و القسم الثالث ما لا يقطع بصدقه و لا كذبه و كذلك كخبر المجهول^٤.

^١ الجاحظ: هو العلامة المتبحر ذو الفنون أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب البصري المعتزلي، مات سنة 255 هـ، من تصانيفه البيان و التبيين، كتاب الحيوان، ذم الزنا - أنظر سير أعلام النبلاء ج 11 ص 526-530.

^٢ النظام: شيخ المعتزلة صاحب التصانيف أبو إسحاق إبراهيم بن سيار البصري المتكلم، مات سنة بعض و عشرين و مئتين، من تصانيفه كتاب النبوة، كتاب الوعيد، الجوهر والأعراض - أنظر سير أعلام النبلاء ج 10 ص 541-542.

^٣ أنظر إرشاد الفحول ص 104-107، و الحصول ج 4 ص 224-226، و شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 395، و رفع الحاجب ج 2 ص 291-398، و البحر المحيط ج 4 ص 218-219، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 309، و المطول ص 142-147 و حاشية البناي ج 2 ص 111-115.

^٤ المصادر السابقة.

الفرع الحادي عشر: تقسيم الخبر باعتبار نقلته

قسم العلماء الخبر باعتبار ناقله إلى متواترٍ و آحاد

1- المتواتر

تعريفه لغة: التواتر: التتابع تقول تواترت الإبل و القطا و كل شيءٍ، إذا جاء بعضه في إثر بعض¹.

اصطلاحاً: عرفه العلماء بتعريفات اختار منها الشوكاني أنه خبرٌ أقوامٌ بلغوا في الكثرة إلى حيث حصل العلم بقولهم، و هذا تعريف الرازي في المحصول².

المسألة الأولى: العلم الحاصل بالتواتر هل هو ضروري أم نظري ؟

اختلف أهل الأصول في العلم الحاصل عن المتواتر فذهب جمهور العلماء إلى أنه ضروري و صححه ابن فورك و أبو الطيب و اختاره الإمام الرازي و ابن الحاجب، و قال الكعبي³ و أبو الحسين البصري إنه نظري و نسب إلى الدقاق و الغزالي، و قالت السمنية و البراهمة إنه لا يفيد العلم أصلاً، و توقف البعض و هو مذهب الشريف المرتضى⁴، و اختاره الآمدي، و حقق الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال "والحق قول الجمهور للقطع بأننا نجد نفوسنا جازمة بوجود البلاد الغائبة عنا، ووجود الأشخاص الماضية قبلنا جزماً خالياً عن التردد

¹ لسان العرب باب الواو مادة "وتر" ج6 ص 4758.

² إرشاد الفحول ص 18-109، و المحصول ج4 ص 227، و الاحكام للآمدي ج2 ص 20، و شرح مختصر منتهى ج2 ص 401-404، و رفع الحاجب ج2 ص 296، و شرح الكوكب المنير ج2 ص 322، و تدريب الراوي في شرح تقريب النووي للسيوطي ص 264-266 — ط دار الكتاب العربي بيروت 1427هـ-2006م، و فواتح الرحموت ج2 ص 137-139، و حاشية البناني ج2 ص 120، و المهذب في علم أصول الفقه ج1 ص 649-650.

³ الكعبي: شيخ المعتزلة أبو القاسم عبد الله أحمد بن محمود البلخي الخراساني مات سنة 319 هـ، من تصانيفه التفسير، المقالات، كتاب الجدل — أنظر سير أعلام النبلاء ج 14 ص 313 .

⁴ الشريف المرتضى: هو نقيب العلوية أبو طالب علي بن الحسين بن موسى القرشي العلوي الحسيني البغدادي أحد الأذكياء لكنه إمامي جلد، ولد سنة 355 هـ، و مات سنة 436 هـ، من تصانيفه الذخيرة في الأصول، إبطال القياس، الشافي في الإمامة — أنظر سير أعلام النبلاء ج17 ص 588-590.

جارياً مجرى جزمنا بوجود المشاهدات ، فالمنكر لحصول العلم الضروري بالتواتر كالمنكر لحصول العلم الضروري بالمشاهدات ، وذلك سفسطة لا يستحق صاحبها المكالمة¹.

المسألة الثانية: شروط التواتر

اشتراط أهل الأصول للمتواتر شروطاً حتى يُفيد العلم الضروري بعضها يرجع إلى المُخْبِرِينَ و بعضها إلى السامعين، قال الشوكاني فأما شروط المُخْبِرِينَ فأربعة الأول أن يكونوا عالمين بما أخبروا غير ظانين و لم يعتبره البعض، و الثاني أن يكون مستندهم الحس، و الثالث أن يبلغ عددهم مَبْلَغاً تَمْنَعُ العادة تَوَاطُؤَهُمْ على الكذب، و اختلفوا في ذلك فقليل يجب أن يكونوا أكثر من أربعة، و قليل يجب أن يكونوا خمسة، و قليل سبعة، و قليل عشرة، و قليل اثني عشرة، و قليل عشرين، و قليل أربعين، و قليل سبعين، و قليل خمس عشرة مئة، و قليل يجب أن يكونوا جميع الأمة، و قليل لابد أن يكونوا بحيث لا يحويهم بلد و لا يحصرهم عدد، و أبطلها كلها الشوكاني ، و الرابع وجود العدد المُعْتَبَر في كُلِّ الطبقات، و اشتراط بعضهم شروطاً أُخْرَى ردها الشوكاني كاشتراط عَدَالَةِ النقلة، واختلاف أنساب أهل التواتر، و اختلاف أديانهم و أوطانهم، و كونَ المعصوم منهم كما تقوله الإمامية، و أما ما يرجع إلى السامعين فجمعها الشوكاني في العقل، و العلم بمدلول الخبر، وعدم اعتقاد ما يخالف ذلك الخبر لشبهة تَقْلِيدٍ أو نحوه².

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 109-110 ، و الحصول ج 4 ص 230-234، و الاحكام للآمدي ج 2 ص 20، و شرح مختصر منتهى ج 2 ص 405-407، و رفع الحاجب ج 2 ص 298-300 ، و البحر المحيط ج 4 ص 239-241، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 326، و فواتح الرحموت ج 2 ص ، و حاشية البناني ج 2 ص 123139، و المذهب في علم أصول الفقه ج 1 ص 653-656.

² أنظر إرشاد الفحول ص 111-114، و المستصفى ج 1 ص 132-133، و الحصول ج 4 ص 258-270، و الاحكام للآمدي ج 2 ص 34 ، و رفع الحاجب ج 2 ص 301-304، و البحر المحيط ج 4 ص 231-236، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 339-343، و فواتح الرحموت ج 2 ص 141-145، و حاشية البناني ج 2 ص 120-126.

2- أخبار الآحاد

تعريفه:

لغة: الآحاد جمع أحد معناه الانفراد¹.

اصطلاحاً: اختلف العلماء في تعريفه فقليل هو ما لم ينته بنفسه إلى التواتر سواء كثر رواته أو قلوا، وقليل هو ما يفيد الظن، و حكى الشوكاني التعريفين و ما أعترض به عليهما دون ترجيح².

المسألة الأولى: إفادة خبر الآحاد العلم

ذهب جمهور الأصوليين إلى أن خبرَ الآحاد لا يفيد العلم مطلقاً، و قال الإمام أحمد خبر الواحد يفيد بنفسه العلم مطلقاً و نقله ابن حزم³، عن داود الظاهري، و الحسين بن علي الكرابيسي⁴، و الحارث المحاسبي⁵، و حكاه ابن خويز منداد عن مالك بن أنس، و قال بعضهم يفيد العلم بقرينة و هو مذهب الآمدي وابن الحاجب، و اختاره ابن السبكي⁶، و رجح الشوكاني القول الأول حيث قال: و هو " خبرٌ لا يفيد بنفسه العلم إلا إذا انضم إليه ما يُقويه، أو كان مشهوراً أو مستفيضاً أو أجمعوا على العمل بمقتضاه فإنه يفيد العلم"⁷.

¹ أنظر معجم مقاييس اللغة كتاب الواو مادة " وحدة" ج6 ص 90.

² إرشاد الفحول ص 114، و الاحكام للآمدي ج2 ص 42، و شرح مختصر منتهى ج2 ص 404، رفع الحاجب ج2 ص 307، و البحر المحيط ج4 ص 255، و شرح الكوكب المنير ج2 ص 345، و حاشية البناني ج2 ص 130، و المهذب في علم أصول الفقه ج1 ص 673-680.

³ ابن حزم: هو الإمام البحر ذو الفنون و المعارف، الحافظ المجتهد الأصولي النظار أبو محمد بن علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي الظاهري، ولد سنة 384هـ، و مات سنة 456هـ، و كان ظاهرياً جامداً في الفروع من تصانيفه المحلي، الاحكام في أصول الاحكام، الفصل بين الملل و المخن- أنظر سير أعلام النبلاء ج18 ص 184-218.

⁴ الحسين بن علي الكرابيسي: أبو علي فقيه العراق و هو صاحب بدعة " لفظي بالقرآن مخلوق"، و قد تكلم في الإمام أحمد، و تكلم فيه الإمام أحمد فما ارتفع شأنه مات سنة 245هـ - أنظر سير أعلام النبلاء ج12 ص 79-82

⁵ الحارث المحاسبي: هو شيخ الصوفية أبو عبد الله البغدادي مات سنة 347هـ، له كتب كثيرة في الزهد، و الرد على المعتزلة، و الرفض منها الرعاية - أنظر سير أعلام النبلاء ج12 ص 110-112.

⁶ ابن السبكي: هو الشيخ الفقيه الأصولي اللغوي تاج الدين أبو نصر عبد الوهب بن علي بن عبد الكافي بن علي تمام بن يوسف بن موسى بن تمام السبكي الشافعي، ولد سنة 727هـ، و مات سنة 771هـ، من تصانيفه شرح منهاج البيضاء، و رفع الحاجب عن مختصر بن الحاجب، المنهاج، جمع الجوامع - أنظر شذرات الذهب ج8 ص 378-380.

⁷ أنظر إرشاد الفحول ص 114، و الأحكام للآمدي ج2 ص 43، و البحر المحيط ج4 ص 262-265، و شرح الكوكب المنير ج2 ص 348، و حاشية البناني ج2 ص 13-136، و المهذب في علم أصول الفقه ج2 ص 681.

المسألة الثانية: وجوب العمل بخبر الآحاد :

ذهب جمهور العلماء إلى وجوب العمل بخبر الواحد، و قالت الظاهرية لا يجبُ العمل به مطلقاً قيل عقلاً و قيل سمعاً، و منعه الكرخي في الحدود، و قوم فيما عَمِلَ الأكثر بخلافه، و المالكية فيما خالف عمل أهل المدنية، و الحنفية فيما تعم به البلوى أو خالفه راويه أو عارض القياس، و رجح الشوكاني قول الجمهور حيث قال " و لم يأت من خالف في العمل بخبر الواحد بشيء يصلح التمسك به، و من تتبع عمل الصحابة من الخلفاء وغيرهم، و عمل التابعين فتابعيهم بأخبار الآحاد وجد ذلك في غاية الكثرة بحيث لا يتسع له إلا مصنف بسيط" ¹.

و الحق ما ذهب إليه جمهور العلماء فإنه لو لم يجب العمل بخبر الآحاد لتعطلت وقائع الأحكام المروية بالآحاد، و العمل به يكون في الأصول، و الفروع مع أن أكثر العلماء يقولون لا يعمل به في أصول الدين، و لا دليل لهم على ذلك، فلا تغتر بالكثرة و ابتغ الحق فإنه ضالة المؤمن.

المسألة الثالثة: أقسام خبر الواحد

قسم الشوكاني خبر الواحد إلى ثلاثة أقسام خبر الواحد الذي تقدم ذكره، و المستفيض، و اختلفوا فيه فقليل ما رواه ثلاثة فصاعداً، و قيل ما زاد على الثلاثة، و قال أبو إسحاق الشيرازي أقل ما تثبت به الاستفاضة اثنان، و الثالث المشهور و هو ما اشتهر و لو في القرن الثاني أو الثالث عن جماعة ثقات لا يُتَوَكَّمُ تَوَاطُؤُهُمْ على الكذب، و هناك من يجعل المشهور و المستفيض مترادفين، و منهم من غاير بينهما فجعل المستفيض ما يكون في ابتداءه و انتهاءه سواء، و المشهور أعم من ذلك، و منهم من عكس، و جعل بعض الحنفية و منهم الجصاص المشهور قسماً من المتواتر، و خالفهم جمهور الحنفية فجعلوه قسماً له ².

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 115-116، و الإحكام للآمدي ج 2 ص 59-88، و البحر المحيط ج 4 ص 261، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 352-367، و حاشية الباني ج 2 ص 132-136، و نثر الورود ج 2 ص 347-350، و المهذب في علم أصول الفقه ج 2 ص 685-697.

² أنظر إرشاد الفحول ص 116-117، و تدريب الراوي ص 262-263.

الفرع الثاني عشر : شروط العمل بخبر الواحد

وَضَعَ العلماء شروطاً للعمل بخبر الواحد منها ما هو في المُخْبِر و هو الراوي، و منها ما هو في المُخْبَر عنه و هو مدلول الخبر، و منها ما هو في الخبر نفسه و هو اللفظ الدال.

أ- شروط الراوي لخبر الواحد:

1- التكليف

و المراد به التكليف عند أداء ما سَمِعَهُ فاشترط جمهور العلماء أن يكون بالغاً عاقلاً فلا تقبل رواية الصبي والمجنون، و قال البعض بقبول رواية الصبي، و قَصَرَ الغزالي الخلاف على المراهق المثبت أما غيره فلا يُقْبَل قطعاً، و اختار الشوكاني القول الأول، أما التحمل في الصغر والأداء بعد البلوغ فقد أجمع عليه السلف، وكذلك قبلوا خبراً من تَحْمَل حال الفسق أو الكفر ثم أدى و هو عدل مسلم، واتفقوا على عدم قبول رواية من تَحْمَل حال الجنون و أدى بعده، لأنه حال التحمل ليس ضابطاً، وهذا ما اختاره الشوكاني، و رجح أيضاً عدم قبول رواية الصبيان على بعضهم البعض في الدماء حيث قال "والأولى عدم القبول، وعمل أهل المدينة لا يقوم به الحجة على ما سيأتي"¹.

2- الإسلام

الكافر إما أن لا يكون مُنْتَمِياً إلى مِلَّةِ الإسلام كاليهودي والنصراني، أو يكون مُنْتَمِياً كمرتكب بدعة مكفرة، فإن كان الأول فلا خلاف في رد روايته، وإن كان الثاني لم يُقْبَل روايته أيضاً عند القاضي أبي بكر، و القاضي عبد الجبار سواء كان مذهبه جواز الكذب، أو لا، و فرّق أبو الحسين البصري فردّها إن كان مذهبه جواز الكذب، و قبلها إن لم يكن كذلك، و أما إن عُلِمَ من مذهب المبتدع جواز الكذب في أمرٍ خاص كالكذب في نُصْرَةِ مذهبه، أو الترغيب و التهيب أو السيرة فقد اختلفوا أيضاً، فذهب الجمهور و منهم القاضي أبو بكر، و القاضي عبد الجبار، و الغزالي، و الآمدي إلى عدم القبول، و ذهب أبو

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 118-119، و اللمع في أصول الفقه للإمام الشيرازي ص 161، -ط دار بن كثير دمشق - بيروت 1416هـ-

1995م، و الحصول ج4 ص 353-443، و رفع الحاجب ج2 ص 352-369، و البحر المحيط ج4 ص 267، و تدريب الراوي ص

175-176، و حاشية البناي ص 147.

الحسن البصري، و الجويني، و أتباعه إلى القبول، و حَقَّقَ الشوكاني عدم القبول مُطلقاً حيث قال "والحق عدم القبول مطلقاً في الأول، وعدم قبوله في ذلك الأمر الخاص في الثاني، ولا فرق في هذا بين المبتدع الذي يكفر ببدعته، وبين المبتدع الذي لا يكفر ببدعته"، وأما إن كان المبتدع يعتقد عدم جواز الكذب، فقد اختلفوا فيه فرَدَ بعضهم روايته مُطلقاً و هو مذهبُ القاضي أبي بكر، و الأستاذ أبي منصور^١، والشيخ أبي إسحاق الشيرازي، و قَبَلَهَا بعضهم مُطلقاً و هو ظاهرُ مذهب الشافعي و ابن أبي ليلى^٢، و الثوري، و أبي يوسف^٣، و فرَّقَ البعض فقالوا لا تُقْبَلُ إن كان داعية إلى بدعته، و تُقْبَلُ إن لم يكن داعية، و تُسَبِّحُ إلى الإمام مالك، و حَقَّقَ الشوكاني المذهب الأخير حيث قال "والحق أنه لا يقبل فيما يدعو إلى بدعته ويقويها، لا في غير ذلك"، قال الخطيب و هو مذهب الإمام أحمد، و نسبه ابن الصلاح إلى الأكثرين، بل نقل ابن حبان الإجماع على ذلك^٤.

3- العدالة

تعريفها: لغة: الاستقامة و الاستواء ، فالعدل من الناس هو المرضي المستوي الطريقة^٥.
اصطلاحاً: اختلف العلماء في تعريفها على أقوال ، ذكر الشوكاني بعضها ثم قال والأولى

أن يقال في تعريف العدالة إنها التمسك بآداب الشرع، فمن تَمَسَّكَ بها فعلاً و تركاً فهو العدلُ المرضي، و من أخل بشيءٍ منها مما يكون قادحاً في دين صاحبه فليس بعدل^٦.

^١الأستاذ أبو منصور: هو محمد بن محمد بن محمود من أئمة علماء الكلام و إليه ينسب الماتريدية، مات سنة 333هـ، من تصانيفه أوهاام المعتزلة ،
الجدل في أصول الفقه شرح الفقه الأكبر ، شرح الفقه الأكبر - أنظر الجواهر المضية في طبقات الحنفية لحي الدين أبي محمد بن أبي الوفاء الحنفي ج2 ص 130-ط طبعة هجر

^٢ ابن أبي ليلى: هو العلامة المفتي قاضي الكوفة أبو عبد الرحمان محمد بن عبد الرحمان بن أبي ليلى الأنصاري ، ولد سنة نيف و سبعين، و مات سنة 148هـ، و كان فقيها كبير إلا أنه سيء الحفظ- أنظر سير أعلام النبلاء ج6 ص 310-316.

^٣ أبو يوسف: هو الإمام المجتهد العلامة القاضي يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، ولد سنة 113 هـ، و مات سنة 182هـ -أنظر سير أعلام النبلاء ج18 ص 539-535 .

^٤ أنظر إرشاد الفحول ص 118-119 ، و الحصول ج4 ص 343-445، و الأحكام للآمدي ج2 ص 88-96، و رفع الحاجب ج2 ص 352-369 ، و البحر المحيط ج4 ص 267، و تدريب الراوي ص 175-176 .

^٥ معجم مقاييس اللغة ج4 كتاب البن مادة عدل ص246 ، و لسان العرب ج4 باب العين مادة عدل ص2838 .

^٦ انظر إرشاد الفحول ص121-127 ، و حاشية البناني ج2 ص149-161 .

و فيها مسائل:

المسألة الأولى: انقسام الذنوب إلى كبائر و صغائر:

اختلف العلماء في المعاصي هل هي كبائر و صغائر أم قسم واحد، فذهب جمهور العلماء إلى أنها منقسمة إلى صغائر و كبائر، و ذهب البعض إلى أنها قسم واحد كبائر فقط و به قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني، و الجويني، و ابن فورك قالوا إنما يقال لها صغائر بالنسبة إلى ما هو أكبر منها، و ذهب الحليمي¹ إلى أن المعاصي أقسام ثلاثة كبائر، و صغائر، و فواحش و رجع الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال "والقول الأول أرجح"².

المسألة الثانية: بم تُعرف الكبائر.

اختلف العلماء في ذلك فقليل تُعرف بالحد أي التعريف، و قيل تعرف بالعدد، فأما الذين قالوا تعرف بالحد و هم الجمهور فقد اختلفوا في ذلك على عدة تعريفات ذكرَ الشوكاني منها ستة تعريفات و لم يرجح بينها، و أما الذين قالوا أنها تعرف بالعدد و منهم الواحدي³ في البسيط فقد اختلفوا أيضاً في عددها، فقليل سبع، و قيل تسع، و قيل عشر، و قيل اثنتا عشر، و قيل أربع عشرة، و قيل ست و ثلاثون، و قيل سبعون كما ذكره الإمام الذهبي، و رَجَحَ الشوكاني عدم انحصارها في عدد معين حيث قال "وبالجملة فلا دليل يدل على إنحصارها في عدد معين"، و ذكرَ جُمْلَةً من المنصوص عليها، و رد قول مَنْ قال : بأن الإصرار على الصغيرة يُصيره كبيرة، و قال إنه قول لبعض الصوفية، قال "و الحق أن الإصرار حُكْمُهُ ما أصِر عليه، فالإصرار على الصغيرة صغيرة، والإصرار على الكبيرة كبيرة، و اختار أيضاً أنه لا عدالة لفاسقٍ حيث قال "وإذا تقرر لك هذا فاعلم أنه لا عدالة لفاسق"⁴

¹ الحليمي: هو القاضي العلامة ، رئيس المحدثين و المتكلمين بما وراء النهر أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن حليم البخاري الشافعي، ولد سنة 338هـ، و مات سنة 403 هـ، من تصانيفه المنهاج في أصول الديانة -أنظر سير أعلام النبلاء ج 17 ص 231-233 .

² انظر إرشاد الفحول ص 123 ، و البحر المحيط ج 4 ص 173-175، و حاشية البناي ج 2 ص 153-162.

³ الو احدي: هو الإمام العلامة الأستاذ أبو الحسين علي بن أحمد بن محمد بن علي التيسابوري الشافعي المفسر، مات سنة 468 هـ، من تصانيفه التفاسير الثلاثة البسيط، و الوسيط، و الوجيز، أسباب النزول - أنظر سير أعلام النبلاء ج 18 ص 339-342 .

⁴ انظر إرشاد الفحول ص 123 ، و البحر المحيط ج 4 ص 173-175، و حاشية البناي ج 2 ص 153-162.

المسألة الثالثة: رواية مجهول الحال.

مجهول الحال إما أن لا يُعرفَ حاله ظاهراً و لا باطناً أو باطناً فقط، فعلى الأول فقد ذهب الجمهور كما حكاه ابن الصلاح أن روايته غير مقبولة، و قال أبو حنيفة تُقبل، و فرّق جماعة فقالوا إن كان الراوي عنه لا يروى إلا عن العدول قبلت و إلا لم تُقبل، و أما مجهول الباطن و هو المستور فقال أبو حنيفة يُقبل ما لم يُعلم الجرح، و وافقه أبو بكر بن فورك، و سليم الرازي من الشافعية، و قال الشافعي لا يُقبل ما لم تُعلم العدالة حكاه إلكيا الهراسي عن الأكثرين، و قال الجويني بالوقف إذا روى التحريم إلى ظهور حاله، و حكى الشوكاني الأقوال و حققَ عدم القبول حيث قال "والحق أنها لا تقبل رواية مجهول العين، ولا مجهول الحال، لأن حصول الظن بالمروي لا يكون إلا إذا كان الراوي عدلاً، وقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة على المنع من العمل بالظن"^١.

المسألة الرابعة: رواية مجهول العين.

ذهب جمهور العلماء إلى عدم قبول روايته، و قبلها من لم يشترط في الراوي إلا الإسلام، و فصل البعض فقال ابن عبد البر^٢ إن كان المنفرد عنه لا يروى إلا عن عدل قبلت و إلا لم تُقبل، و قال أبو الحسين ابن القطان^٣ إن زكاه أحد أئمة الجرح و التعديل مع روايته عنه و عمله بما رواه قبل، و إلا فلا و به أخذ ابن حبان^٤ و حقق الشوكاني عدم القبول مطلقاً كما ذكرنا سابقاً^٥.

^١ أنظر إرشاد الفحول ص 125-126، و اللمع للشيرازي ص 166، و الإحكام للآمدي ج 2 ص 96-101، و رفع الحاجب ج ص 383،

و البحر المحيط ج 4 ص 280-281، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 411، و تدريب الراوي ص 158، وفواتح الرحموت ج 2 ص 181.

^٢ ابن عبد البر: هو الإمام العلامة حافظ المغرب شيخ الإسلام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي القرطبي المالكي ولد سنة 368 هـ، و مات سنة 463 هـ، من تصانيفه التمهيد، الاستذكار، الاستيعاب- أنظر سير أعلام النبلاء ج 18 ص 153-163.

^٣ أبو الحسين ابن القطان: هو الشيخ الإمام أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي أحد أئمة المذهب الشافعي، له تصانيف في أصول الفقه و فروعه، مات سنة 359 هـ - أنظر سير أعلام النبلاء ج 16 ص 159.

^٤ ابن حبان: هو الإمام العلامة الحافظ شيخ خراسان أبو حاتم محمد بن حبان بن حبان بن أحمد التيمي الدارمي، البستي، ولد سنة بضع و سبعين و مئتين، و مات سنة 354 هـ، من تصانيفه الصحيح المسمى الأنواع و التتقاسيم، الثقات، المجروحين- أنظر سير أعلام النبلاء ج 16 ص 92-104.

^٥ أنظر إرشاد الفحول ص 126-127، و البحر المحيط ج 4 ص 282-281، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 410، و تدريب الراوي ص 158 و حاشية البناي ج 2 ص 151-152.

4- الضبط.

قال الشوكاني الناس في الضبط ثلاثة أنواع نوع غلب حفظه و ضبطه على خطئه و سهوه فمقبول باتفاق إلا فيما علم أنه أخطأ فيه، و نوع غلب خطؤه و سهوه على حفظه فمردود باتفاق إلا فيما علم أنه لم يخطئ فيه، و نوع ثالث إستوى فيه الطرفان، فقد اختلفوا فيه فقال القاضي عبد الجبار يُقبل، و قال الشيخ أبو إسحاق يُرد، و فصل قوم فقالوا يُقبل خبره إذا كان مُفسراً كأن يذكر من روى عنه، و وقت السماع و إلا فلا يُقبل، و به قال القاضي حُسَيْن و حكاه الجويني عن الشافعي في الشهادة قال الشوكاني ففي الرواية أولى و حكى الشوكاني الأقوال دون ترجيح¹.

5- انتفاء التدليس.

اشترط العلماء في قبول رواية الراوي أن لا يكون مدلساً سواء كان التدليس تدليس متناً أو تدليس إسناداً بأنواعه، كأن يُبدل اسم الراوي، أو أن يُسميه بتسمية غير مشهورة موهماً أنه رجل آخر، فإن كان المقصود منه إيهام السامع بأنه ثقة و هو ضعيف فرجح الشوكاني بأنه قادح في عدالة الراوي، و إن كان المقصود مجرد الإغراب و ليس لضعف الراوي عنه فليس قادحاً في عدالة الراوي، و هو قول ابن الصلاح وابن السمعاني و رجحه الشوكاني، و قال أبو الفتح ابن برهان بأنه جرح، و قد يكون التدليس بطرح اسم الراوي الأقرب و ذكر الأبعد، فإن كان المتروك ضعيفاً فرجح الشوكاني أنه قادح في عدالة الراوي حيث قال "فذلك من الخيانة في الرواية ولا يفعله إلا من ليس بكامل العدالة"، و إن كان المتروك ثقةً فليس بقادح، بشرط أن يأتي بصيغة محتملة مثل قول رُوي، و أما إذا قال حدثنا و أخبرنا فقد قال الشوكاني "ذلك كذب يقدر في عدالته"².

¹ انظر إرشاد الفحول ص 127-128، المستصفى ج1 ص 154 و الحصول ج4 ص 413-414، و الاحكام للآمدي ج2 ص 92-94، و رفع الحاجب ج2 ص 367.

² انظر إرشاد الفحول ص 129، و الحصول ج4 ص 466، و البحر المحيط ج4 ص 311-313، و شرح الكوكب المنير ج2 ص 414-451، و تدريب الراوي ص 110-113، و حاشية البناني ج2 ص 166.

ب- الشروط التي ترجع إلى مدلول الخبر.

جمعها الشوكاني في أمور ثلاث منها أن لا يستحيل وجوده في العقل، و أن لا يكون مخالفاً لنص مقطوع به على وجه لا يمكن الجمع بينهما بحال، و أن لا يكون مخالفاً لإجماع الأمة¹.

الفرع الثالث عشر: تعارض خبر الآحاد مع غيره

المسألة الأولى: تعارض خبر الآحاد مع القياس القطعي.

اختلف أهل الأصول فيما إذا خالف خبر الواحد القياس القطعي أيها يقدم، فذهب جمهور العلماء إلى تقديم الخبر على القياس، و قال القاضي أبو بكر الباقلاني إنهما متساويان، و قيل إن كانت مقدمات القياس قطعية قدم القياس، و إن كانت ظنية قدم الخبر و هو قول أبي بكر الأبهري²، و قال عيسى ابن أبان³ إن كان الراوي ضابطاً عالمياً قدم الخبر، و إلا كان محل اجتهاد، و قال أبو الحسين البصري إن كانت العلة ثابتة بدليل قطعي فالقياس مُقدمٌ و إلا فلا، و حَقَّقَ الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال "والحق تقديم الخبر الخارج من مخرج صحيح أو حسنٍ على القياس مُطلقاً"⁴.

مسألة الثانية: تعارض خبر الآحاد مع غيره.

قد بينا سابقاً أن خبر الواحد إذا خالف القياس فالجمهور يقدمون خبر الواحد عليه و هو ما رَجَحَهُ الشوكاني، و رَجَحَ الشوكاني أيضاً تقديم خبر الواحد إذا خالف عَمَلَ الأكثر، أو خالف عمل أهل المدينة خلافاً للمالك و أتباعه، أو عَمَلَ الراوي بخلافه، أو فيما نَعَمَ به البلوى خلافاً للحنفية، و أبي عبد الله البصري، أو كان في الحدود و الكفارات خلافاً للكرخي من الحنفية و أبي عبد الله البصري، و رَجَحَ الأخذ به أيضاً إذا جاء بزيادة على

¹ انظر إرشاد الفحول ص 13-140.

² أبو بكر الأبهري: هو الإمام العلامة القاضي المحدث شيخ المالكية محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح التميمي، ولد في حدود سنة 290هـ، و مات سنة 375 هـ، من تصانيفه كتاب في الأصول، إجماع أهل المدينة، الرد على المزي - أنظر سير أعلام النبلاء ج 16 ص 332-334.

³ عيسى ابن أبان: هو فقيه العراق تلميذ محمد بن الحسن الشيباني و قاضي البصرة أبو موسى يقال إنه مَن كان يقول بخلق القرآن، مات سنة 221 هـ - من تصانيفه الحجج، خبر الواحد، إثبات القياس، اجتهاد الرأي - أنظر سير أعلام النبلاء ج 10 ص 440.

⁴ أنظر إرشاد فحول ص 130، و حاشية البناني ج 2 ص 136-137.

نص قرآني أو سنة قطعية خلافاً للحنفية و ليس ناسخاً، و كذلك إذا كان مُخَصَّصاً لعموم القرآن و السنة و يُبنى العام على الخاص خلافاً للحنفية، و كذلك إذا وَرَدَ مُقَيِّداً لمُطلق كتاب أو سنة قطعية، و إذا روى الثقة زيادة على ما رواه الجماعة فيما أن تكون منافية للمزيد عليه أو لا و إما أن يتحد المجلس أو يتعدد فأما إذا كانت غير منافية فهي مقبولة عند الجمهور إن اتحد المجلس. و قيل لا تُقبل و رَجَحَ الشوكاني القبول، و أما إذا كانت منافية و اتحد المجلس فاختار الشوكاني الترجيح قال و رواية الجماعة أَرَجَحُ من رواية الواحد، و أما إذا تعدد المجلس فهي مقبولة مطلقاً، و يلحق بهذا إذا ما رفع الراوي العدل ما وَقَفَهُ الجماعة أو وَصَلَ ما أرسلوه، أو وَصَلَ ما قَطَعُوهُ فَرَجَحَ الشوكاني قبول ذلك منه، و كذا رَجَحَ قَبُولَهُ إذا كان خارجاً مَخْرَجَ ضرب الأمثال خلافاً لإمام الحرمين¹.

الفرع الرابع عشر: الشروط التي ترجع إلى لفظ الخبر

و هذه شروط تتعلق بكيفية أداء الراوي للمروي، و له في ذلك حالات.

المسألة الأولى: أن يروي الحديث بلفظه

اتفق العلماء على قبول ذلك لأنه أدى الأمانة كما سَمِعَهَا، إلا أنه إن كان الحديث جواباً عن سؤال سائل فيما أن يكون الجواب مُسْتَعْنِياً عن ذِكْرِ السؤالِ أولاً ، فإن كان مُسْتَعْنِياً عنه فقد رجع الشوكاني أن الراوي مخير بين ذِكْرِ السؤالِ و عدمه، و إن كان غير مُسْتَعْنٍ، فرجع ذِكْرُ السؤالِ، و كذلك إذا كان الجواب يحتمل أمرين فإذا نقل الراوي السؤال لم يَحْتَمِلْ إلا أمراً واحداً فرجع أيضاً وجوب ذِكْرِ السؤال².

المسألة الثانية: أن يروي الحديث بمعناه.

اختلف العلماء فيما إذا روى الراوي الحديث بمعناه دون لفظه على مذاهب ثمانية، الأول منها الجواز و هو مذهب الأئمة الأربعة و جمهور الفقهاء و المتكلمين لكن بشروط ذكرها

¹ أنظر إرشاد فحول ص 132-133، و الحصول ج 4 ص 437، و الاحكام للآمدي ج 2 ص 130-133، و رفع الحاجب ج 2 ص 435-447 و البحر المحيط ج 4 ص 337-351.

² أنظر إرشاد فحول ص 133-140، و اللّمع ص 168، و البحر المحيط ج 4 ص 355-364، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 530-533.

في محلها، و الثاني المنع مُطلقاً نقله القاضي عن كثير من السلف و أهل التحري في الحديث وَ تُسَبَّ إلى مالك، و نقله إمام الحرمين و ابن القُشَيْرِي عن معظم المحدثين، و بعض الأصوليين، و حكى عن أبي بكر الرازي من الحنفية، و هو مذهب الظاهرية كما نقله عنهم القاضي عبد الوهاب، و نقله ابن السمعاني عن عبد الله بن عمر و جماعة من التابعين، منهم ابن سيرين، و به قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني، و الثالث التفصيل بين الألفاظ التي لا مجال للتأويل فيها فيجوز، و التي لا مجال للتأويل فيها فلا يجوز حكاؤه أبو الحسين ابن القطان عن بعض أصحاب الشافعي و اختاره إلكيا الطبري، و الرابع التفريق بين أن يحفظ الراوي اللفظ فيجوز و بين أن لا يحفظ اللفظ فلا يجوز و به جَزَمَ الماوردي^١ و الروياني^٢، و الخامس التفريق بين الأوامر و النواهي فيجوز روايتها بالمعنى و بين الأخبار فلا يجوز، و السادس التفريق بين المحكم و غيره فيجوز الرواية بالمعنى في الأول دون الثاني، و الثامن التفريق بين أن يورده على قصد الاحتجاج و الفتيا، و بين أن يورده لقصد الرواية فيجوز في الأول دون الثاني، و مآل الشوكاني إلى المذهب الأول^٣.

المسألة الثالثة: حذف الراوي بعض لفظ الخبر

هذه المسألة فيها تفصيل لأن ما يحذفه الراوي إما أن يكون مُتَعَلِّقاً بالمحذوف تَعَلِّقاً لفظياً كالتقييد بالاستثناء أو الشرط و غيرهما، أو تَعَلِّقاً معنوياً كالخاص بالنسبة إلى العام، و المبين بالنسبة للمجمل و غيرهما، فإذا كان كذلك فقد رَجَحَ الشوكاني عدم الجواز بل حكى الاتفاق على ذلك نقلاً عن الصفي الهندي^٤ و الأبياري و ضَعَّفَ ما نقله أبو إسحاق

^١ الماوردي: هو العلامة القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الشافعي صاحب التصانيف، ولد سنة 364 هـ، و مات سنة 450 هـ، من تصانيفه الاحكام السلطانية، الحاوي في الفقه، أدب الدنيا و الدين - أنظر سير أعلام النبلاء ج 18 ص 64-67.

^٢ الروياني: هو القاضي العلامة فخر الإسلام شيخ الشافعية أبو المحاسن عبد الواحد ابن إسماعيل بن أحمد الطبري، و لد سنة 415 هـ قتلته الملاحدة سنة 502 هـ، من تصانيفه كتاب البحر، مناصيص الشافعي، الكافي، حلية المؤمن - أنظر سير أعلام النبلاء ج 19 ص 260-262.

^٣ أنظر إرشاد فحول ص 133-140، و اللّمع ص 169-170، و الاحكام للآمدي ج 2 ص 124-128، و البحر المحييط ج 4 ص 361-365، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 553-555، و حاشية البناني ج 2 ص 172-173.

^٤ الصفي الهندي: هو العلامة الفقيه الشافعي الأصولي أبو عبد الله حمد بن عبد الرحيم بن محمد الارموي صفي الدين الهندي، كان أشعرياً، ولد سنة 644 هـ، و مات سنة 715 هـ من تصانيفه الفائق في أصول الدين، النهاية في أصول الفقه، الرسالة السيفية - أنظر شذرات الذهب ج 8 ص 68-69.

الشيرازي في كتابه اللمع و القاضي في التقريب و ابن القشيري من الجواز مطلقاً، و أما إن لم يكن المحذوف مُتَعَلِّقاً بالمحذوف منه لا لفظاً و لا معناً فقد اختلفوا في ذلك على أقوال، أولها المنع مُطلقاً، و ثانيها إن كان قد نُقِلَ ذلك الحديث مرةً بتمامه جاز أن يُنْقَلَ البعض وإلا لم يجز قاله القاضي في التقريب و الشيرازي في اللمع، وثالثها الجواز إذا لم يتطرق إلى الراوي التهمة ذكره الغزالي، و رابعها أن الخبر إذا كان لا يعلم إلا من طريق الراوي و تَعَلَّقَ به حُكْمٌ شرعي لم يَجُزْ له أن يَقتَصِرَ على بعضه، وإن لم يَتَعَلَّقَ به حُكْمٌ فإن كان الراوي فقيهاً جاز له و إلا لم يَجُزْ له قاله ابن فورك و أبو الحسين ابن القطان. و خامسها أن الخبر إذا كان مَشْهُوراً بتمامه جازَ الاقتصار على البعض وإلا فلا، و سادسها التفصيل بين أن يكون المحذوف حُكْماً مُتَمَيِّزاً عَمَّا قَبْلَهُ، و السامعُ فقيه عالم بوجه التمييز فيجوزُ الحذف و إلا فلا و اختاره إلكيا الطبري، و رَجَحَ الشوكاني جواز حذف بعض لفظ الخبر بشرط أن لا يستلزم ذلك الاقتصارُ على البعض مَفْسُدةً¹.

المسألة الرابعة: الزيادة على لفظ الحديث

الكلام الزائد على لفظ الحديث إما أن يكون بياناً للسبب أو بياناً للمعنى، و كلاهما إما أن يكون من الصحابي أو التابعي، فالجمهور على جواز ذلك من الصحابي و التابعي وهو ما رَجَحَهُ الشوكاني بشرط أن يبين الراوي ما زاده حتى لا يلتبس بلفظ الحديث، وقال الماوردي و الروياني يجوز للصحابي زيادة بيان السبب لكونه مشاهداً للحال، و لا يجوز من التابعي، و أما تفسيرُ المَعْنَى فيجوزُ منهما، و رَدَ الشوكاني هذا حيث قال بأنه لا وَجْهَ للاقتصارِ عليهما في تفسير معنى الحديث، و اختار أن ذلك جائز لكل من يعرف معناه معرفة صحيحة على مقتضى اللغة العربية بشرط الفصل بينهما².

¹ أنظر إرشاد فحول ص 137-138، و اللمع ص 169-170، و البحر المحيط ج 4 ص 361-365، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 553-555.

² أنظر إرشاد فحول ص 138-139، و البحر المحيط ج 4 ص 329-339 و حاشية البناني ج 2 ص 146-147.

المسألة الخامسة: إذا كان الخبر محتملاً لمعنيين متنافيين فاقتصر الراوي على تفسيره بأحدهما

إذا كان الخبر يحتمل معنيين متنافيين فقصره الراوي على أحدهما فإن كان المقتصر صحابياً فقد اختار الشوكاني أن تفسيره كالبيان لما هو المراد، وإن كان المقتصر غير صحابي، ولم يقع الإجماع على ذلك المعنى فقد اختار أنه لا يُصار إليه بل يكون اللفظ في حكم المشترك أو المجمل فيتوقف فيه حتى يأتي دليل يبين المراد، ونفى الشوكاني أن يكون مثل هذا في التشريع¹.

المسألة السادسة: أن يكون الخبر ظاهراً في شيء فيحمله الراوي من الصحابة على غير ظاهره

إذا كان الخبر ظاهراً في شيء فصرفه الصحابي عن ظاهره من غير بيان ما أعتمد عليه، كصرف اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز، أو الوجوب إلى الندب، فقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الجمهور من أهل الأصول إلى أنه يُعمل بالظاهر، ولا يصار إلى خلافه بمجرد قول الصحابي وفعله، وذهب أكثر الحنفية إلى العمل بما حمّله عليه النبي صلى الله عليه وسلم، وذهب بعض المالكية إلى أنه إن كان ذلك مما لا يُدرك إلا بشواهد الأحوال والقرائن ولا مجال للاجتهاد فيه كان العمل بما حمّله عليه مُتَعِيناً وإلا فلا، وقال القاضي عبد الجبار، و أبو الحسين البصري إن عُلِمَ أن تأويل الراوي كان لعلمه بقصد النبي صلى الله عليه وسلم لذلك التأويل وَجَبَ المصيرُ إليه وإلا فلا، وَحَقَّقَ الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال "وهذا هو الحق لأننا متعبدون بروايته لا برأيه"².

¹ نفس المصادر .

² المصادر السابقة.

الفرع الخامس عشر: ألفاظ الرواية

الكلام عليها يكون بالنسبة للصحابة و بالنسبة إلى من بعدهم.

أ- ألفاظ الرواية من الصحابة

1- رواية الصحابي الحديث بلفظ يحتمل الوساطة

إذا روى الصحابي الحديث بلفظ لا يحتمل الوساطة مثل سمعت، أو أخبرني و غيرهما فهو حجة بلا خلاف، و أما إذا جاء الصحابي بلفظ يحتمل الوساطة بينه و بين رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل قال رسول الله ﷺ، أو أمر بكذا، أو نهى عن كذا فقد ذهب جمهور العلماء إلى أنه حجة سواء كان الراوي من صغار الصحابة أو من كبارهم، لأنه حتى و إن كان بين الصحابي الصغير و النبي صلى الله عليه وسلم واسطة فيعتبر مرسلاً صحابي، وهي مقبولة عند جمهور العلماء، وخالف في ذلك داود الظاهري و قال لا يحتج به، و حقق الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال "وهو الحق"¹.

2- قول الصحابي أمرنا بكذا فنهينا عن كذا .

إذا جاء الصحابي بصيغة مبنية للمجهول مثل أمرنا بكذا ، ونهينا عن كذا فالجمهور على أنه حجة، لأن الظاهر أن الأمر و الناهي هو النبي صلى الله عليه وسلم، وقال أبو بكر الصيرفي، و الإسماعيلي²، و الجويني، و الكرخي و الرازي من الحنفية و كثير من المالكية أنه ليس بحجة، لاحتمال أن الأمر و الناهي بعض الخلفاء و الأمراء ، و حكى ابن السمعاني قولاً ثالثاً بالوقف، و حكى ابن الأثير في جامع الأصول قولاً رابعاً بالتفصيل بين أن يكون قائل ذلك أبا بكر الصديق فيكون حجة لأنه لم يتأمر عليه أحد، و بين غيره فلا يكون

¹ أنظر إرشاد فحول ص 140، و قواطع الأدلة ج 2 ص 198-205، و الحصول ج 4 ص 445-449، و شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 463-465، و رفع الحاجب ج 2 ص 407-413، و البحر المحيط ج 4 ص 373-381، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 482-490، و و فوائح الرحمت ج 2 ص 200، و حاشية البناني ج 2 ص 174-175، و نشر الورود ج 2 ص 380-383، و المهذب في علم أصول الفقه ج 2 ص 747-764 .

² الإسماعيلي: هو الإمام الحافظ الحجة ألفيه شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني شيخ الشافعية، ولد سنة 277 هـ، و مات سنة 371 هـ، من تصانيفه المستخرج على صحيح البخاري، معجم الإسماعيلي، مسند عمر - أنظر سير أعلام النبلاء ج 16 ص 292-296

حجة، وذكر ابن دقيق العيد¹ في شرح الإمام قولاً خامساً بين أن يكون قائله من أكابر الصحابة كالخلفاء الأربعة و علماء الصحابة فيكون حجة، و بين غيرهم فلا يكون حجة، و رَجَحَ الشوكاني قول الجمهور قال ولا فرق في هذه العبارة بين أن يقولها الصحابي في حياته صلى الله عليه وسلم أو بعد وفاته².

3- قول الصحابي من السنة كذا.

إذا قال الصحابي من السنة كذا فالمراد بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم على مذهب الجمهور، وقال ابن فورك قال الشافعي في القديم إنه يحمل على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظاهر، و إن جاز خلافه، و قال في الجديد يجوز أن يقال ذلك على معنى سنة البلد و سنة الأئمة، و قال الكرخي والرازي و الصيرفي أنه ليس بحجة، و حكاه الجويني عن المحققين، و نقل ابن الصلاح و النووي عن أبي بكر الإسماعيلي الوقف، و رَجَحَ الشوكاني مذهب الجمهور³.

4- قول التابعي من السنة كذا.

و أما إذا قال التابعي من السنة كذا فرجح الشوكاني أن حكمه حكم مراسيل التابعين قال هذا أرجح ما يقال فيه حيث قال "وأما التابعي إذا قال من السنة كذا فله حكم مراسيل التابعين ، هذا أرجح ما يقال فيه، واحتمال كونه أراد مذاهب الصحابة وما كان عليه العمل في عصرهم خلاف الظاهر"⁴.

¹ ابن دقيق العيد : هو الشيخ الإمام العالم العلامة القاضي محمد بن علي بن وهب أبو الفتح القشيري المنفلوطي، المجتهد شيخ الإسلام، ولد سنة 625 هـ، و مات سنة 702 هـ، من تصانيفه شرح عمدة الاحكام ، الإمام في الاحكام ، الاقتراح في علوم الحديث - أنظر شذرات الذهب ج8 ص 11-

12

² أنظر إرشاد فحول ص 140، قواطع الأدلة ج2 ص 198-205، و الحصول ج4 ص 445-449، و شرح مختصر المنتهى ج2 ص 463-465، و رفع الحاجب ج2 ص 407-413، البحر المحيط ج4 ص 373-381، و شرح الكوكب المنير ج2 ص 482-490، و فواتح الرحموت ج2 ص 200، و حاشية البناني ج2 ص 174-175، و نشر الورود ج2 ص 380-383، و المهذب في علم أصول الفقه ج2 ص 747-764.

³ المصادر السابقة.

⁴ المصادر السابقة.

5- قول الصحابي كُنا نفعل كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم و كانوا يفعلون كذا

إذا قال الصحابي كُنا نفعل كذا أو كانوا يفعلون كذا، إما أن يُضيفه إلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أولاً، فإن أضافه إلى عهده صلى الله عليه وسلم فهو حُجة عند الأكثرين كما حكاها الآمدي و ابن الحاجب، و حكى القرطبي فيه ثلاثة أقوال قال قبله أبو الفرج من أصحابنا، و رَدُّه أكثر أصحابنا و استظهره في المذهب، و فَصَّلَ القاضي أبو محمد حيث قال إن كان شرعاً مُستقراً لا يمكن خفاءه فهو حُجة و إن كان مما يمكن خفاءه فليس بحجة، و رَجَّحَ هذا التفصيل أبو إسحاق الشيرازي، و قيل إن ذَكَرَ الصحابي ذلك في مَعْرَضِ الحجة حُمِلَ على الرفع و إلا فلا، و رَجَّحَ الشوكاني أنه في حكم المرفوع، و أن الحجة في التقرير بشرط أن لا يخفى مثل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، ونفى كونه في حكم نقل الإجماع، و أما إن قال الصحابي كُنا نفعل كذا، أو كانوا يفعلون كذا و لم يُضيفه إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم فهو إجماع عند الحنفية و الحنابلة، و رَجَّحَ الشوكاني أنه ليس بحجة، لأنه ليس مستنداً إلى تقرير النبي صلى الله عليه وسلم، وليس حكايةً للإجماع¹.

ب- ألفاظ الرواية من غير الصحابي.

لقد جعل الشوكاني ألفاظ الرواية من غير الصحابة خمسَ مراتب بعضها أقوى من بعض.

1- أن يسمع الحديث من لفظ الشيخ

و قد جعلها الشوكاني غايةً في التحمل حيث قال "وهذه المرتبة هي الغاية في التحمل، لأنها طريقة النبي ﷺ، فإنه الذي كان يحدث أصحابه وهم يسمعون، وهي أبعد من الخطأ والسهو"، و قال أبو حنيفة إن قراءة التلميذ على الشيخ أقوى من قراءة الشيخ على التلميذ، و رَدُّه الشوكاني، و قال الماوردي و الروياني يَصَحُّ تحمل التلميذ عن الشيخ سواء كانت القراءة عن قَصْدٍ أو اتفاقاً و مذاكرةً، و جوَّزَ الشوكاني الرواية من الكتاب خلافاً

¹ المصادر السابقة.

لأبي حنيفة، و قال هذه المرتبة هي أقوى المراتب، و للتلميذ أن يقول حدثني و أخبرني، و أسمعني، و حدثنا و أخبرنا، و أسمعنا إذا كان الشيخ قاصداً لإسماعه وحده أو مع جماعة، فإن لم يقصد ذلك فيقول سمعته يحدث¹.

2- أن يقول التلميذ و الشيخ يسمع.

و يسميها المحدثون عَرَضاً، و هي مقبولة عندهم بلا خلافٍ، و اشترط الجويني لصحتها، أن يكون الشيخ عالماً بما يقرأه التلميذ عليه، ووافقه إلكيا الطبري و المازري، و رد هذا الشرط لأنه تصح رواية الحديث عن من لم يعلم معناه، قال الشوكاني ويقول التلميذ في هذه الطريقة، قرأتُ على فلان، أو أخبرني، أو حدثني قراءة عليه، و أما إطلاق أخبرني و حدثني بدون تقييد فممنوع من ذلك جماعة منهم ابن المبارك، و يحيى بن يحيى، و أحمد بن حنبل، و النسائي قالوا لأن ظاهر ذلك يقتضي أن الشيخ هو الذي قرأ بنفسه، و جوز ذلك جماعة منهم الزهري، و مالك، و سفيان الثوري، و ابن عيينة، و يحيى بن سعيد القطان و البخاري قالوا: لأن القراءة على الشيخ كالقراءة منه، و نقله الصيرفي و الماوردي و الروياني عن الشافعي، و فصل بعضهم فقالوا يجوز أن يقول أخبرنا و لا يجوز أن يقول حدثنا، و هو مروى عن الشافعي، و مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، و قال ابن دقيق العيد هو اصطلاح المحدثين في الآخر².

3- الكتابة المقترنة بالإجازة: و صورتها أن يكتب الشيخ إلى تلميذه هذا ما سمعته عن

فلان، و قد أجزت لك أن ترويه عني، و هي مقبولة عند الأكثر، كما نقله القاضي عياض³، و ممنع منها قوم منهم المازري و الروياني و روي ذلك أيضاً عن الدارقطني، و

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 144-145، و الحصول ج 4 ص 450-454، و رفع الحاجب ج 2 ص 414-415، و البحر المحيط ج 4 ص 382-402، و التحرير شرح التحرير ج 3 ص 2029-2065، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 490-492، حاشية البناني ج 2 ص 175-176، و المذهب في علم أصول الفقه ج 2 ص 465.

² المصادر السابقة، و أنظر و رفع الحاجب ج 2 ص 415-416، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 493-500، و المذهب في علم أصول الفقه ج 2 ص 767-772.

³ القاضي عياض: هو الإمام العلامة الحافظ القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي ثم السبتي المالكي، ولد سنة 476 هـ، و مات سنة 544 هـ، له عدة تصانيف منها الشفاء، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، الإلماع إلى أصول الرواية- أنظر سير أعلام النبلاء ج 20 ص 218-212.

الآمدي، و أما إن لم تقترن بالإجازة فأجازها كثير من المتقدمين حتى قال ابن السمعاني إنها أقوى من مجرد الإجازة، قال الشوكاني و يقول فيها كتبَ إلي أو أخبرني كتابةً، وجوزَ الرازي أن يقول أخبرني مجرداً عن كتابة، و جوزَ الليث بن سعدٍ إطلاق حدثنا و أخبرنا في الكتابة¹.

4- المناولة

و صورتها أن يناول الشيخُ تلميذه صحيفة، و لها حالان إما أن يقترن بالإجازة كأن يدفع أصله إليه، و يقول له هذا سماعي من فلان فاروه عني، أو لا تقترن بالإجازة، فعلى الأول فقد حكى القاضي عياض الإجماع على جوازها، و نُقِلَ عن أحمد و إسحاق و مالك أنها كالسماع، و حكاها الخطيب² عن ابن خزيمة، و على الثاني فقد قال ابن الصلاح و النووي³ إنه لا يجوزُ الرواية بها على الصحيح عند الأصوليين و الفقهاء، و قيل يجوز حكاها الخطيب عن قوم و به قال ابن الصباغ⁴ و الرازي، و حكى الشوكاني الخلاف دون ترجيح⁵.

5- الإجازة

و صورتها أن يقول الشيخ للتلميذ أجزتُ لك أن تروي عني هذا الحديث بعينه، أو هذا الكتاب، أو هذه الكتب، إختلف الناس في ذلك فذهب الجمهور إلى جواز الرواية بها، و منع من ذلك جماعة، منهم إبراهيم الحربي⁶ وأبو الشيخ الأصفهاني¹ والقاضي حسين²،

¹ انظر إرشاد الفحول ص 146، و الحصول ح 4 ص 451، و رفع الحاحب ج 2 ص 416-421، و البحر المحيط ح 4 ص 391-393، و التعبير شرح التحرير ح 3 ص 2029-2065، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 509-522.

² الخطيب البغدادي: هو الإمام العلامة مفيي الحافظ الناقد محدث الوقت أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي صاحب التصانيف، ولد سنة 392 هـ، و مات سنة 463 هـ، من تصانيفه تاريخ بغداد، الفقيه و المتفقه، الكفاية في علم الرواية - أنظر سير أعلام النبلاء ج 23 ص 140-144.

³ النووي: هو الإمام الفقيه الحافظ أبو زكريا يحيى بن شرف الحوراني الشافعي الدمشقي، كان زاهداً آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، من تصانيفه شرح صحيح مسلم، المجموع شرح المذهب، رياض الصالحين - أنظر شذرات الذهب ج 7 ص 618-621.

⁴ ابن الصباغ: هو الإمام العلامة شيخ الشافعية أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد البغدادي الفقيه، الثبت، الحجة، ولد سنة 400 هـ، و مات سنة 477 هـ، من تصانيفه العمدة في أصول الفقه، الشامل، الكامل، تذكرة العالم - أنظر سير أعلام النبلاء ج 18 ص 464-465.

⁵ انظر إرشاد الفحول ص 144-149، و الحصول ح 4 ص 455-450، و المحيط ح 4 ص 382-402، و التعبير شرح التحرير ح 3 ص 2029-2065، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 503-508، و حاشية البناني ح 2 ص 175-176، و المذهب في عل أصول الفقه ج 2 ص 773.

⁶ إبراهيم الحربي: هو الشيخ الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام أبو إسحاق إبراهيم ابن إسحاق ابن إبراهيم البغدادي، صاحب التصانيف، ولد سنة 198 هـ، و مات سنة 285 هـ، من تصانيفه غريب الحديث، دلائل النبوة، المناسك، ذم الغيبة - أنظر سير أعلام النبلاء ج 13 ص 356 - 372.

والموردي، و الروياني ، و أبو طاهر الدباس³ من الحنفية، و شُعبة⁴، و أبو زرعة⁵ الرازي حتى قال شُعبة لو صَحَّت الإجازة بَطُلَت الرحلة، و قال ابن حزم أنها بدعة غير جائزة، و مال الشوكاني إلى الجواز⁶.

مسألة: كيفية أدائها.

اختلف العلماء في الإجازة هل يقول التلميذ حدثني أو أخبرني أو حدثنا أو أخبرنا من غير تقييد بكونه إجازة ؟ أجاز ذلك البعض ومنع البعض إلا بالقيّد، و قال ابن دقيق العيد أجودها أن يقول أجاز لنا، و قيل يجوز أن يقول أنبأني بالاتفاق، و لم يُرجح الشوكاني بينها⁷.

مسألة: أنواع الإجازة

قال الشوكاني و الإجازة أنواع، منها أن يُجيزَ لِمَعِينٍ في مُعَيِّنٍ و هي أعلى طرق الإجازة، ومنها أن يجيز لمعين في غير مُعين كأن يقول لتلميذه أجزتُ لك كُلَّ مَسْمُوعَاتِي، جوزها الجمهور ومنعها جماعة منهم الجويني، ومنها أن يجيزَ غَيْرَ مُعَيِّنٍ لغير مُعَيِّنٍ كأن يقول أجزت للمسلمين أو لمن أدرك حياتي جميع مروياتي جوزها جماعة منهم الخطيب، وأبو الطيب الطبري، و منعها آخرون، وهذا فيما إذا كان المُجَازُ له أهلاً للرواية، و أما إذا لم

¹ أبو الشيخ الأصفهاني: هو الإمام الحافظ الصادق محدث أصبهان أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان صاحب التصانيف، ولد سنة 274

هـ، و مات سنة 369 هـ، من تصانيفه العظمة، السنّة، ثواب الأعمال، الآذان- أنظر سير أعلام النبلاء ج 16 ص 276-280

² القاضي حسين: هو العلامة شيخ الشافعية بخراسان حسين بن محمد بن أحمد أبو علي المروزي، مات سنة 462 هـ، و كان من أوعية العلم من

تصانيفه التعليقة الكبرى، أسرار الفقه - الفتاوى- أنظر سير أعلام النبلاء ج 17 ص 260-262.

³ أبو طاهر الدباس: هو محمد بن محمد بن سفيان الفقيه الحنفي، كان إمام أهل الرأي في العراق، لم تذكر سنة ولادته و لا سنة وفاته، مات في القرن

الرابع هجري. بمكة - أنظر الجواهر المضئية ج 3 ص 323-324

⁴ شعبة: هو الإمام الحافظ أمير المؤمنين في الحدث أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد الأسدي العتكي مولاهم الواسطي، ولد سنة 82 هـ، و مات

سنة 162 هـ - أنظر سير أعلام النبلاء ج 7 ص 202-228.

⁵ أبو زرعة الرازي: هو الإمام الكبير سيد الحفاظ عبد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ محدث الري، كان من أئمة الحديث، ولد سنة نيف و

مائتين، و مات سنة 264 هـ - أنظر سير أعلام النبلاء ج 13 ص 65-85.

⁶ أنظر إرشاد الفحول ص 144-149، والحصول ج 2 ص 450-455، والبحر المحيط ج 4 ص 382-402، و التحبير شرح التحرير ج 3

ص 2029-2065، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 500-502، وحاشية البناني ج 2 ص 175-176، و المذهب في علم أصول الفقه ج 2 ص

773.

⁷ نفس المصادر

يكن أهلاً لها كالصبي فجوز ذلك قوم و منعها آخرون، و لم يذكر الشوكاني اختياراً له في هذه المسائل¹.

الفرع السادس عشر: شروط الحديث الصحيح

لقد اشتهر عند علماء الحديث أن الحديث ينقسم إلى صحيح و حسن و ضعيف، و تفصيلاً تذكراً في كتب الحديث، و يذكر الأصوليون في كتبهم فقط ما يحتاجون إليه كالكلام على المرسل، والعدالة و غيرها
قال الشوكاني: الصحيح من الأحاديث هو ما اتصل بنقل عدل ضابط من غير شذوذ و لا علة قاذحة².

فمن خلال التعريف يمكننا أن نستخرج شروط الحديث الصحيح، و هي خمسة: الاتصال، العدالة، الضبط، عدم الشذوذ، عدم العلة القاذحة.

المسألة الأولى: الحديث المرسل

لغة: أرسل الشيء إذا أطلقه و أهمله.

اصطلاحاً: يختلف تعريفه عند الأصوليين منه عند المحدثين.

فأما أهل الحديث فيعرفونه بقولهم هو قول التابعي قال رسول الله ﷺ، أو فعل رسول الله ﷺ،³ أي أنه لم يذكر الوسطة بينه و بين رسول الله ﷺ، و يُخطأ من قال هو ما سقط منه الصحابي، لأنه لو علمنا أن الوسطة هي صحابي لكان الحديث صحيحاً بلا خلاف لأن الصحابة كلهم عدول، و إنما لاحتمال أن الوسطة قد تكون تابعياً آخر أو أكثر ضعفه العلماء، و أما أهل الأصول فيعرفونه بأنه قول من لم يلق النبي ﷺ، قال رسول الله ﷺ، سواء كان من التابعين أو من تابعي التابعين أو من بعدهم⁴ فيدخل فيه المرسل عند أهل

¹ المصادر السابقة.

² إرشاد الفحول ص148، و أنظر تدريب الراوي ص27.

³ انظر تدريب الراوي ص94-100.

⁴ إرشاد الفحول ص149-152، و الحصول ج4 ص454-465، و الإحكام للآمدي ج2 ص148-157، و شرح مختصر المنتهى ج2 ص488-485، و رفع الحاجب ج2 ص462-481، و البحر المحيط ج4 ص408-403، و شرح الكوكب المنير ج2 ص574-581، و

الحديث و المعضل، و المنقطع بل و حتى المعلق.

حجية الحديث المرسل

و ينبغي أن نَعْلَمَ أن المرسل الذي وقع الخلاف في حجيته هو ما كان على اصطلاح المحدثين، اختلف العلماء في حجية المرسل فذهب الجمهور إلى ضَعْفِهِ، و عدم قيام الحجة به، و قبله جماعة منهم أبو حنيفة، و مالك، و أحمد في إحدى الروايتين، و جمهور المعتزلة بل قال بعضهم بأنه أقوى من المسند، و قبله الشافعي بشروط، و فصل عيسى بن أبان فقبل مراسيل الصحابة، و التابعين، و تابعي التابعين دون من سواهم، و وافقه ابن الحاجب بشرط أن يكون الراوي من أئمة النقل هذا في مراسيل التابعين، أما مراسيل الصحابة فقبلها جمهور العلماء، و رَدَّها البعض لاحتمال أن يكون أخذه عن التابعين، و رُدَّ بأنه قليل نادرٌ وحقق الشوكاني عَدَمَ حُجِّية مراسيل التابعين مطلقاً، حيث قال "وهذا غلو خارج عن الإنصاف، والحق عدم القبول لما ذكرناه من الاحتمال، و قال بِحُجِّية مراسيل الصحابة¹

المسألة الثانية: الحديث المنقطع

اختار الشوكاني عدم حجية الحديث المنقطع، و هو الذي سقط من رُوَايَةٍ واحد ممن دون الصحابة حيث قال و لا تقوم الحجة بالحديث المنقطع ولا بالمعضل و هو ما سقط من رُوَايَةٍ اثنان على التوالي، ولا بما سقط من رُوَايَةٍ أكثر من ذلك، حتى لو كان الراوي له ثقةً متشبتاً، و اختار أيضاً عدم حجية الحديث الذي يقول فيه راويه عن رجلٍ، أو شيخٍ، أو ثقة أو نحو ذلك².

فوائح الرحموت ج2 ص 216-223، وحاشية البناني ح2 ص 169-171، و نثر الورود ج2 ص 354-357، و المذهب في علم أصول الفقه ج2 ص 816-828، .

¹ انظر إرشاد الفحول ص 149-152، والأحكام الآمدي ح2 ص 148-157، ، والبحر المحيط ح4 ص 404-408، وحاشية البناني ح2 ص 169-171.

² انظر إرشاد الفحول ص 153.

المسألة الثالثة: الطرق التي تثبت بها العدالة

قال الشوكاني أقوى الطرق المفيدة للعدالة

الأول: الاختبار في الأحوال

وذلك بطول الصحبة، و المعاشرة، و المعاملة فيجده محتنباً لفعل الكبائر مبتعداً عما يقتضي التهاون في الدين، و التساهل في الرواية، فهذا هو الثقة و إلا فلا، واختلفوا في عدد المزكين فقليل تثبتُ بعدلين مع بيان السبب، و قال الجمهور تثبت بعدلين وإن لم يذكر السبب، و اشترط القرطبي أن يقول هو عدل مرضي، و رده الشوكاني، وأما التعديل من واحدٍ فقط فقليل لا يُقبلُ من غير فرقٍ بين الرواية والشهادة حكاها القاضي أبو بكر عن أكثر الفقهاء، وقال الأبياري هو قياس مذهب مالك، و قيل يُقبلُ من غير فرقٍ بين ذكرٍ أو أنثى، حرٍ أو عبدٍ، شاهدٍ أو مخبرٍ، و فرق البعض فقالوا يشترط اثنان في الشهادة، و يكفي في الرواية واحدٌ وهو قول الأكثرين كما حكاها الآمدي، والصفى الهندي، وصححه ابن الصلاح واختاره الخطيب، وقبل الرازي تزكية المرأة، و حكى القاضي عن أكثر الفقهاء عدم قبول النساء في التعديل لا في الشهادة، ولا في الرواية، واختار القاضي القبول في الشهادة و الرواية، و قيده الشوكاني بأن تكون ممن يَتِمَكُنُ من اختبار أحوال من زكته، وقد تكون التزكية بِحُكْمِ الحاكم بشهادته قاله الجويني، والقاضي أبو بكر، وغيرهما، و حكى الصفى الهندي الاتفاق على ذلك، و قيده للآمدي بما إذا كان الحاكم ممن يرى قبول الفاسق الذي لا يكذب، و لم يرجح الشوكاني في ذلك¹

الثاني: الاستفاضة.

قال الشوكاني و " من طرق التزكية أيضاً الاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الشاء عليه بالثقة والأمانة فإن ذلك يكفي " قال ابن الصلاح وهو الصحيح من مذهب الشافعي، وبه قال الخطيب، ونقله عن مالك، وشعبة، و السفينانين، وأحمد، وابن

¹ انظر إرشاد الفحول ص 154-155، والحصول ح 4 ص 410، والبحر المحيط ح 107-109، و حاشية الباني ص 164-166.

معين^١، وابن المديني^٢، وتوسع ابن عبد البر حتى قال كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل حتى يتبين جرحه، و تبعه على ذلك جماعة من المغاربة، قال ابن الصلاح و هو اتساع غير مرضي^٣.

الثالث: العمل بخبر الراوي

اعتبر بعض العلماء أن عمل الراوي بالخبر هو تزكية له حكاها أبو الطيب الطبري عن الشافعية، و نقل الآمدي الاتفاق على ذلك، و رد ذلك بأن القاضي في التقريب حكى الخلاف في ذلك و الغزالي في المنحول، و قال الجويني فيه أقوال منها أنه تعديل، ومنها أنه ليس بتعديل، و الثالث و هو الصحيح عنده أنه إن أمكن أنه عمل بدليل آخر، ووافق عمله الخبر الذي رواه فعمله ليس بتعديل، و إلا فهو تعديل، واختار هذا القاضي قال الغزالي إن حُمِلَ عمله على الاحتياط فليس بتعديل، و إلا فهو تعديل ووافق إلكيا الطبري، و حكى الشوكاني الأقوال دون ترجيح^٤.

الرابع: أن يروي عنه من عُرفَ من حاله أنه لا يروي إلا عن عدل.

اعتبر كثير من العلماء من عُرفَ عنه أنه لا يروي إلا عن العدول أن ذلك تعديل لمن يروي عنهم، و اختاره الجويني، و ابن القشيري، والغزالي، والصفى الهندي، و غيرهم، و مال إليه الشوكاني إلا أنه قيده بشرط أن يظهر أن الراوي لا يروي إلا عن عدل ظهوراً بيناً إما بتصريحه بذلك، أو بتتبع عاداته^٥.

^١ يحيى بن معين: هو الإمام الحافظ الجليل شيخ الحديث أبو زكرياء الغطفاني ثم المري مولاهم البغدادي، من تصانيفه التاريخ، ولد سنة 158 هـ، و مات سنة 233 هـ - أنظر سير أعلام النبلاء ج 11 ص 71-95.

^٢ ابن المديني: هو الشيخ الإمام الحجة أمير المؤمنين في الحديث أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي مولاهم، ولد سنة 161 هـ، و مات سنة 234 هـ، من تصانيفه العلل، الأسامي و الكنى، اختلاف الحديث - أنظر سير أعلام النبلاء ج 11 ص 41-60.

^٣ انظر إرشاد الفحول ص 155، و المستصفى ج 1 ص 160-161، و الحصول ج 4 ص 411-412، و الأحكام للآمدي ج 2 ص 107-110، و البحر المحيط ج 4 ص 285-290، و شرح الكوكب المنير ص 431-440، و تدريب الراوي ص 150-174.

^٤ المصادر السابقة.

^٥ المصادر السابقة.

المسألة الرابعة: تعديل المبهم.

إذا قال الراوي حدثني الثقة أو العدل اختلف العلماء في ذلك فذهب جماعة إلى عدم قبوله، منهم أبو بكر القفال الشاشي، و الخطيب البغدادي، و الصيرفي، و أبو الطيب الطبري، و أبو إسحاق الشيرازي، و ابن الصباغ، و الماوردي و الروياني، و قبله أبو حنيفة و نقله ابن الصلاح اختياراً لبعض المحققين، و رجح الشوكاني القول الأول و هو عدم القبول حيث قال "والأول أرجح لأنه وإن كان عدلاً عنده، فربما لو سماه لكان مجروحاً عند غيره"¹.

المسألة الخامسة: الجرح و التعديل مع ذكر السبب.

اختلف العلماء في الجرح و التعديل هل يُشترط فيه ذكر السبب أم لا فذهب جماعة إلى وجوب ذكر السبب فيهما، و منع آخرون ذلك فيهما و اختاره القاضي أبو بكر، و فرق جماعة فقالوا يُقبل التعديل من غير ذكر السبب، و لا يُقبل الجرح إلا بذكر سببه و هو مذهب الشافعي، و نقله القرطبي عن مالك، و حكاه الخطيب عن الحفاظ من أهل الحديث و يُقاده كالبخاري و مسلم، و عكس قوم، و حقق الشوكاني المذهب الثاني قال "و الحق أنه لا بد من ذكر السبب في الجرح و التعديل، لأن الجرح والمعدل قد يظنان ما ليس بجرح جارحاً، وقد يظنان ما لا يستقل بإثبات العدالة تعديلاً، ولا سيما مع اختلاف المذاهب في الأصول والفروع"².

المسألة السادسة: تعارض الجرح و التعديل .

إذا اختلف العلماء في رجل فبعضهم عدله، والبعض الآخر جرحه فأيهما يقدم، اختلف العلماء في ذلك فذهب جمهور العلماء إلى تقديم الجرح على التعديل و إن كان المعدلون

¹ انظر إرشاد الفحول ص 157، و البحر المحيط ج 4 ص 291-292، و شرح الكوكب المنير ص 437-440.

² انظر إرشاد الفحول ص 157-158، و المستصفى ج 1 ص 160، و الحصول ج 4 ص 409-410 و الاحكام للآمدي ج 2 ص 106، و رفع الحاجب ج 2 ص 390-393، البحر المحيط ج 4 ص 293-298، و شرح الكوكب المنير ص 420-440، و تدريب الراوي ص 152-153، و المذهب في علم أصول الفقه ج 2 ص 737.

أكثر من المجرحين نقل ذلك الخطيب، والباجي، و نقل القاضي فيه الإجماع و صحّحه الرازي، و الآمدي و ابن الصلاح، و ذهب آخرون إلى تقديم التعديل على الجرح حكاه الطحاوي¹ عن أبي حنيفة، و أبي يوسف²، و قال البعض يقدم الأكثر من المجرحين أو المعدلين، و قيل أنهما يتعارضان فلا يقدم أحدهما على الآخر إلا بمرجح حكاه ابن الحاجب، و جعل بعضهم محلّ الخلاف هو فيما إذا كان عدد المعدلين أكثر من المجرحين، أما إذا استوي الطرفين نقدم الجرح بالإجماع قاله القاضي في التقريب، و الخطيب في "الكفاية"، و أبو الحسين بن القطان، و أبو الوليد الباجي، و خالفهم أبو نصر ابن القشيري قال بل محلّ الخلاف فيما إذا استوي الطرفان فإذا كثر عدد المعدلين فالأخذ بالعدالة أولى، و قال الشوكاني و "الحق الحقيق بالقبول أن ذلك محلّ اجتهد للمجتهد، وقد قدمنا أن الراجح أنه لا بد من التفسير في الجرح والتعديل، فإذا فسر الجرح ما جرح به، والمعدل ما عدل به لم يخف على المجتهد الراجح منهما من المرجوح"³.

الفرع السابع عشر: الصحابي

تعريفه:

اختلف العلماء في تعريف الصحابي فقال الجمهور أن الصحابي هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به و لو ساعة روى عنه أم لا، و قيل من هو من طالت صحبته و روى عنه، و قيل بأحدهما، و اشترط بعضهم الإقامة معه سنة فصاعداً، أو الغزو معه روى ذلك عن سعيد بن المسيب⁴، و قيل ستة أشهر، و رده الشوكاني، و قيل يشترط أن يكون بالغاً، و ضعفه

¹ الطحاوي: هو الإمام العلامة الحافظ الكبير، محدث الديار المصرية و فقيها أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحنفي، ولد سنة 239 هـ، و مات سنة 321 هـ، من تصانيفه شرح معنى الآثار، مشكل الآثار، أحكام القرآن - انظر سير أعلام النبلاء ج 15 ص 27-32.

² أبو يوسف: هو الإمام المجتهد العلامة القاضي يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، ولد سنة 113 هـ، و مات سنة 182 هـ - انظر سير أعلام النبلاء ج 18 ص 535-539.

³ انظر إرشاد الفحول ص 159-160، والحصول ج 4 ص 410-411، و الأحكام الآمدي ج 2 ص 107، و شرح مختصر المنتهي ج 2 ص 447-457، و رفع الحاجب ج 2 ص 394-396، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 430، و فواتح الرحموت ج 2 ص 191، و تدريب الراوي ص 154-155، و حاشية البناي ج 2 ص 165، و المهذب في علم أصول الفقه ج 2 ص 742.

⁴ سعيد بن المسيب: هو بن حزن أبو محمد القرشي المخزومي الإمام العالم، عالم أهل المدينة و سيد التابعين في زمانه، ولد لستين مضتاً من خلافة عمر، و مات سنة 94 هـ - انظر سير أعلام النبلاء ج 4 ص 217-246.

الشوكاني، وحقق مذهبَ الجمهور حيث قال والحق ما ذهب إليه الجمهور قال ولا تشترط الرؤية للنبي صلى الله عليه وسلم حتى يدخل الأعمى¹.

المسألة الأولى: طرق معرفة الصحابي.

قال الشوكاني و يعرف كونه صحابياً بالتواتر، أو الاستفاضة، أو كونه من المهاجرين أو الأنصار، أو بخبر صحابي آخر، وهل يُقبل قوله عن نفسه أنه صحابي، اختلفوا في ذلك فردّه قوم، و توقف بعضهم منهم ابن القطان، و قبله البعض منهم القاضي أبو بكر و ابن الصلاح، و النووي، و قيده الشوكاني بأن تكون هناك قرائن دالة على صدق دعواه².

المسألة الثانية: عدالة الصحابة.

اتفق كل من يعتد به على عدالة الصحابة، لهذا تُقبل روائهم من غير بحثٍ عن أحوالهم كما حكاها بن الحاجب عن الأكثرين، و قال القاضي هو قول السلف و جمهور الخلف، و حكى الجويني فيه الإجماع، و قيل أن حكمهم في العدالة هو حكمٌ غيرهم فيبحثُ عنها، و قيل كلهم عدول قبل الفتن لا بعدها، فيجب البحث عنهم و هو قول عمرو بن عبيد³ من المعتزلة، و ضعفه الشوكاني، و قيل كلهم عدول إلا من قاتل علياً و به قال جماعة من المعتزلة و الشيعة، وقال الماوردي أن من كان مشتهراً بالصحبة و الملازمة فهو عدل دون من قلت صحبته و لم يلازمه و إن كان له رواية، و رجح الشوكاني القول الأول بأنهم كلهم عدول حيث قال "اعلم أن ما ذكرناه من وجوب تقديم البحث عن عدالة الراوي إنما هو في غير

¹ انظر إرشاد الفحول ص 163، و الأحكام للآمدي ج 2 ص 112، و شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 458-469، و رفع الحاجب ج 2 ص 402-404، و البحر المحيط ج 4 ص 299-307، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 465-462، و تدريب الراوي ص 280-283، و فواتح الرحموت ج 2 ص 196-198، و حاشية البناني ج 2 ص 166-169، و المذهب في علم أصول الفقه ج 2 ص 702-708.

² انظر إرشاد الفحول ص 164-165، و الأحكام للآمدي ج 2 ص 112، و شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 460، و رفع الحاجب ج 2 ص 405، و البحر المحيط ج 4 ص 305-307، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 478، و تدريب الراوي ص 280-283، و حاشية البناني ج 2 ص 166-169، و المذهب في علم أصول الفقه ج 2 ص 702-708.

³ عمرو بن عبيد: القدري كبير المعتزلة المبتدع الضال أبو عثمان البصري من أبناء السبैया، أهلكه الله عام 143 هـ، و كان متروك الحديث صاحب بدعة، من تصانيفه كتاب العدل، كتاب التوحيد- أنظر سير أعلام النبلاء ج 6 ص 299-300.

الصحابة، فأما فيهم فلا، لأن الأصل فيهم العدالة فتقبل روايتهم من غير بحث عن أحوالهم¹.

المطلب الثالث: الإجماع.

الفرع الأول: تعريف الإجماع

لغة: قال بعض العلماء بأنه يُطْلَقُ بالاشتراك على معنيين الأول العزم، والثاني الاتفاق و هو قول صاحب المحصول، والغزالي، وقيل هو حقيقة في الاتفاق، وقال ابن برهان وابن السمعاني العزم أشبه باللغة، والاتفاق أشبه بالشرع، والحاصل أنه أُسْتُعْمِلَ الإجماع في اللغة بمعنى العزم والاتفاق².

اصطلاحاً: عرفه الشوكاني بأنه اتفاق مجتهدى أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من الأعصار على أمر من الأمور³.

الفرع الثاني: اختيارات الشوكاني في بعض مسائل الإجماع

اختار الشوكاني بأن الاتفاق يكون في الاعتقاد أو في القول، أو الفعل، وأنه لا عبرة باتفاق العوام خلافاً لبعضهم كالغزالي، ولا عبرة باتفاق الأكثر بل لابد من كل المجتهدين خلافاً لابن جرير الطبري، وأبي بكر الرازي، ولا عبرة بالإجماع في حياته ﷺ، وأن المعتبر هو اتفاق مجتهدى عصر من العصور لا مجتهدى جميع العصور فإن هذا يؤدي إلى عدم ثبوت الإجماع إلى يوم القيامة، ولا عبرة باتفاق الأمم السابقة، ولا عبرة بمن صار مجتهداً بعد حدوث الحادثة لأنه مسبق بالإجماع، وأن الإجماع يتناول الشرعيات، والعقليات و

¹ انظر إرشاد الفحول ص 160-163، والأحكام للآمدي ج 2 ص 112، ورفع الحاجب ج 2 ص 399-401، والبحر المحيط ج 4 ص

299-300، وشرح الكوكب المنير ج 2 ص 473-477، وتدريب الراوي ص 280-283، وحاشية البناني ج 2 ص 166-169، و

المهذب في علم أصول الفقه ج 2 ص 702-708.

² أنظر معجم مقاييس اللغة كتاب الجيم مادة "جمع" ص 479-480، وإرشاد الفحول ص 165-166، واللّمع ص 179، ونثر السورود ج 2

ص 388.

³ انظر إرشاد الفحول ص 165-167، والمستصفى ج 1 ص 171، والمحصول ج 4 ص 19-20، والأحكام للآمدي ج 1 ص 261-262، و

شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 312-316، ورفع الحاجب ج 2 ص 135-140، والبحر المحيط ج 4 ص 435-437، وشرح الكوكب النير

ج 2 ص 211، وفواتح الرحموت ج 2 ص 260، وحاشية البناني ج 2 ص 177، والمهذب في علم أصول الفقه ج 2 ص 845-847.

العرفيات و اللغويات، و هناك من قيد التعريف بقوله على أمرٍ من أمور الدين لأن هذا هو المقصود عند الأصوليين¹.

المسألة الأولى: إمكانية الإجماع في نفسه.

تنازع العلماء في عدة مسائل في الإجماع منها إمكانية وقوعه، و على تقدير تسليم وقوعه هل يمكن العلم به، و إن أمكن العلم به هل يمكن نقله إلى من يحتج به، و إن أمكن ذلك فهل هو حجة شرعية و لرسم ذلك في مسائل.

المسألة الثانية: إمكانية وقوع الإجماع.

ذهب جمهور العلماء إلى إمكانية وقوع الإجماع، و لم يخالف في ذلك إلا النظام و بعض الشيعة، و قولهم باطل بالكتاب و السنة و اتفاق الأمة لأن الإجماع مصدر ثالث من مصادر الشريعة الإسلامية، و لا يزال العلماء عبر العصور يستدلون في كتبهم و فتاويهم بالإجماع و مال الشوكاني إلى قول الجمهور².

المسألة الثالثة: إمكان العلم به.

اختلف العلماء في إمكان الاطلاع على الإجماع فأثبتته الأكثرون، و منعه قوم لتعذرهم بسبب انتشار المجتهدين في أقطار العالم، و تعذر الوصول إليهم و معرفة آرائهم، و اختاره الشوكاني حيث قال بأن ذلك متعذر تعذراً واضحاً و أيده بقول الإمام أحمد من ادعى وجود الإجماع فهو كاذب وقال "والعجب من اشتداد نكير القاضي أبي بكر على من أنكر تصور الإجماع عادة، فإن إنكاره هو المنكر"³.

¹ انظر إرشاد الفحول ص 165-166، و المستصفى ج 1 ص 179-173، و الحصول ج 4 ص 181-185، و الإحكام للآمدي ج 2 ص 261-262، و البحر المحيط ج 4 ص 435-437، و حاشية البناني ج 2 ص 177-178.

² انظر إرشاد الفحول ص 167، و الحصول ج 4 ص 21-35، و الإحكام للآمدي ج 1 ص 263، و رفع الحاجب ج 2 ص 141-144، و البحر المحيط ج 4 ص 437-438، و المذهب في علم أصول الفقه ج 2 ص 847-849.

³ انظر إرشاد الفحول ص 167، و الحصول ج 4 ص 21-144، و الإحكام للآمدي ج 1 ص 264، و شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 316-318، و البحر المحيط ج 4 ص 438-440، و المذهب في علم أصول الفقه ج 2 ص 849 =.

=قلت: لكن هذا ادعاءً يمكن رده، و أمّا مقولة الإمام أحمد فليست على إطلاقها، و إنما هي في الردّ على من يقدّم أقوال الناس و آرائهم على الحديث الصحيح الثابت أو القياس أو عدم علمه بالمخالف الذي يسميه كثير من الناس إجماعاً، و يقدمونه على الحديث الصحيح، و هو أيضاً قول الشافعي أي "ما لا يعلم فيه مخالف فليس بإجماع"، و ليس المراد إنكار إمكان الإجماع أو العلم به فينبغي التثبت أثناء نقل الأقوال و ردّها بعضها إلى بعض، و معرفة

المسألة الرابعة: نقل الإجماع إلى من يحتج به.

ذهب قوم إلى استحالة نقل الإجماع إلى من يحتج به للاستحالة نقله عن طريق التواتر، و أما نقله بالآحاد فغير معمول به في نقل الإجماع، و مال إليه الشوكاني¹.
و لكن هذا فيه نظر لأن هذا يعتبر دليلاً شرعياً فطريق ثبوته هو طريق بقية الأدلة في مسائل الفروع فإنه يكفي في ثبوتها الظن.

المسألة الخامسة: حجية الإجماع.

ذهب جمهور العلماء و هو مذهب الأئمة الأعلام كالأئمة الأربعة و غيرهم من المتكلمين إلى أن الإجماع حجة قطعية تحرم مخالفته، و قال الآمدي و الرازي حجة ظنية، و قيل ظنية في السكوتي قطعية في النطقي، و ذهب النظام و الإمامية و بعض الخوارج إلى أنه ليس بحجة مطلقاً، و قال الشوكاني "و لو سلمنا جميع ما ذكره القائلون بحجية الإجماع، و إمكانه، و إمكان العلم به، فغاية ما يلزم من ذلك أن يكون ما اجمعوا عليه حقاً، و لا يلزم من كون الشيء حقاً و جوب إتياعه كما قالوا إن كل مجتهد مصيب، و لا يجب على مجتهد آخر إتياعه، بل و لا يجب على المقلد إتياعه في ذلك الاجتهاد بخصوصه².

المسألة السادسة: ثبوت الإجماع بخبر الآحاد و الظواهر.

سياق الكلام، لا أن تُبَيَّنَ الكلام، و تُحْمَلُ النَّاسَ ما لا يقولون، و ارجع إن شئت إلى إعلام الموقعين و غيره من كتب الأئمة في تخريج هذه المقولة لإمام
تمنعه جلالته و قدره من أن يُرِيدَ بها ما أراده المتأخرون.

¹ انظر إرشاد الفحول ص 170.

² انظر إرشاد الفحول ص 170-180، و المستصفى ج 1 ص 171-17، و الحصول ج 4 ص 35-126، و الأحكام للآمدي ج 1 ص 266-298، و شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 316-318، و رفع الحاجب ج 2 ص 145-171، و البحر المحيط ج 4 ص 440-444، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 213-223، و فواتح الرحموت ج 2 ص 260-267، و حاشية البناي ج 2 ص 196-202، و المذهب في علم أصول الفقه ج 2 ص 852-866.

قلت: و هذه هفوة عظيمة و زلة كبيرة من إمام بجلالة الشوكاني و قدره في مسألة الإجماع و في خصوص هذه المسألة، إذ كيف يقول "و غاية ما يلزم من ذلك أن يكون ما أجمعوا عليه حقاً، و لا يلزم من كون الشيء حقاً و جوب إتياعه"، فكيف يسوغ لمن علم الحق أن يتركه، و لا يتبعه فإتياع الحق واجب، و مخالفته حرام، و مادام الحق فيما اجمعوا عليه فإتياعه واجب، و لا يحل لأحد أن يخالفه، و لهذا العلماء يقررون أن كل من جاء بعد الإجماع سواء كان مجتهداً أو غير مجتهد فهو مُلْزَمٌ بالأخذ به و يحرم عليه مخالفته، بل إن واقع العلماء يدل على ذلك، فإننا نراهم يشددون التأكيد على من خالف الإجماع، بل يجعلون من شروط الاجتهاد معرفة مواطن الإجماع، أي المسائل التي اجمعوا عليها حتى لا يخالفها أي لا يخالف الإجماع.

ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يثبتُ الإجماعُ بخبر الواحد، و الظواهر و صححه القاضي أبو بكر في التقريب، و ذهب جماعة إلى ثبوته في العمل خاصة و صححه القاضي عبد الجبار و الغزالي، و قال الرازي الإجماع المروي بطريق الآحاد حجة خلافاً لأكثر الناس، لأن ظن وجوب العمل حاصلٌ فوجب العمل به، و قد قدمنا قول الشوكاني سابقاً بأنه لا يكفي فيه الآحاد¹.

الفرع الثالث: ما ينعقد به الإجماع

مسألة: مُستند الإجماع.

اختلف العلماء في اشتراط المستند للإجماع فذهب جمهور العلماء إلى أنه لا بد للإجماع من مستند، و قال قوم أنه لا يشترط فيه مستند، و ضعفه الشوكاني، ثم اختلف القائلون باشتراط المستند فيما إذا كان أمانة فليل بالجواز مطلقاً سواء كانت الأمانة جلية أو خفية قال الزركشي و نص عليه الشافعي فجوز الإجماع عن القياس و هو قول الجمهور و نقله الروياني عن عامة الأصحاب قال و هو المذهب، و منعه الظاهرية، و محمد بن جرير الطبري مطلقاً، و فصل قوم فقالوا يجوز إن كانت الأمانة جلية، و لا يجوز إن كانت خفية حكاه ابن الصباغ عن بعض الشافعية، و ذهب جماعة إلى أنه لا يجوز الإجماع إلا عن أمانة، و لا يجوز عن دلالة للاستغناء بها عنه حكاه السمرقندي² في الميزان عن مشايخهم، و الذين قالوا بجواز انعقاد الإجماع عن غير دليل اختلفوا في كونه حجة فذهب الجمهور منهم إلى أنه حجة، و قيل لا يكون حجة حكاه ابن فورك و عبد الوهاب و سليم الرازي عن قوم منهم، ثم إذا وقع الإجماع هل يجب على المجتهد أن يبحث عن المستند فقال الأستاذ أبو

¹ انظر إرشاد الفحول ص 182-183، و رفع الحاجب ج 2 ص 162، و البحر المحيط ج 4 ص 444-445، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 224، و فواتح الرحموت ج 2 ص 292-293، و المذهب في علم أصول الفقه ج 2 ص 912-914.

² السمرقندي: هو العلامة الفقيه الأصولي محمد بن أحمد بن أبي أحمد علاء الدين أبو بكر الحنفي مات سنة 539 هـ من تصانيفه ميزان الأصول، - أنظر معجم المؤلفين لعمر كحالة ج 3 ص 46 - ط مكتبة المثنى - دار إحياء التراث العربي بيروت.

إسحاق الإسفرائيني لا يجب، و قيل يجب، و حكى الشوكاني الأقوال في المسألة دون ترجيح¹.

الفرع الرابع: من يُعتبر في الإجماع.

مسألة الأولى: اعتبار المبتدع في الإجماع.

ذهب العلماء إلى أن المجتهد إذا كان مبتدعا بدعة مُكفّرة فإنه لا يُعتبر في الإجماع قال الزركشي بلا خلافٍ، و أما إذا كانت لا تقتضي التكفير بل التضليل، و التبديع فقط فقد اختلفوا في ذلك على أقوالٍ، الأول اعتبار قوله في الإجماع لكونه من أهل الحل و العقد و صححه الهندي، و الثاني لا يُعتبر نقله الأستاذ أبو منصور عن أهل السنة أنه لا يُعتبر في الإجماع وفاق القدرية، و الخوارج، و الرافضة، و نقله أشهب² عن مالك و رواه العباس بن الوليد³ عن الأوزاعي، و رواه أبو سليمان الجوزجاني⁴ عن محمد بن الحسن⁵، و حكاه أبو ثور عن أئمة الحديث و هو قول ابن القطان و أبي بكر الرازي و القاضي أبي يعلى⁶، و الثالث أنه لا ينعقد عليه الإجماع و ينعقد على غيره و هو قول الآمدي و تابعه المتأخرون، و الرابع التفصيل بين الداعية إلى بدعته فلا يعتبر و غير الداعية فيُعتبر حكاه ابن حزم في

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 183-185، و البحر المحيط ج 4 ص 450-454، و الأحكام للآمدي ج 1 ص 342-346، و المستصفى ج 1 ص 190-192، و نشر الورود ج 2 ص 397-399، و رفع الحاجب ج 2 ص 523-526، و المهذب في علم أصول الفقه ج 2 ص 907-911.

² أشهب: هو الإمام العلامة مفتي مصر، أشهب بن عبد العزيز ابن داود أبو عمرو القيسي العامري الفقيه، ولد سنة 140هـ، و مات سنة 204هـ - أنظر سير أعلام النبلاء ج 9 ص 500-503.

³ العباس بن الوليد بن مزيد البيروني: هو الإمام الحافظ الحجة المقرئ أبو الفضل العذري، ولد سنة 169هـ، و مات سنة 270هـ - أنظر سير أعلام النبلاء ج 12 ص 471-475.

⁴ الجوزجاني: هو الإمام العلامة موسى بن سليمان الحنفي، صاحب أبي يوسف و محمد بن الحسن، كان صدوقا محبوبا إلى أهل الحديث، و كان يكفر القائلين بخلق القرآن - أنظر سير أعلام النبلاء ج 10 ص 194-195.

⁵ محمد بن الحسن بن فرقد: أبو عبد الله الشيباني الكوفي العلامة، فقيه العراق، صاحب أبي حنيفة، ولد سنة 132هـ، و مات سنة 189هـ، من تصانيفه الموطأ عن مالك، الحجة على أهل المدينة، السير الكبير و الصغير - أنظر سير أعلام النبلاء ج 9 ص 134-136.

⁶ أبو يعلى: هو الإمام العلامة شيخ الحنابلة محمد بن الحسين بن محمد البغدادى ابن الفراء، صاحب التصانيف المفيدة، ولد سنة 380هـ، و مات سنة 458هـ، من تصانيفه العدة في أصول الفقه، أحكام القرآن، إبطال التأويلات لأخبار الصفات - أنظر سير أعلام النبلاء ج 18 ص 89-91.

الأحكام عن جماهير سلفهم من المحدثين، و قال هو قول فاسد، و حكى الشوكاني الأقوال دون ترجيح¹.

المسألة الثانية: اعتبار منكر القياس في الإجماع.

اختلف العلماء في من أنكر القياس كالظاهرية هل يعتبرون في الإجماع فقال القاضي أبو بكر، و الأستاذ أبو إسحاق، و نسبه إلى الجمهور أنه لا يعتد بخلاف من أنكر القياس، و تابعهم إمام الحرمين، و الغزالي، و نسبه صاحب المفهم إلى جمهور الفقهاء و الأصوليين، قال الجويني و هو قول المحققين، و قيل يعتبر خلافهم و هو قول القاضي عبد الوهاب و مَال الشوكاني إلى القول الثاني².

المسألة الثالثة: اعتبار التابعي الذي بلغ رتبة الاجتهاد في عصر الصحابة.

إذا بلغ التابعي رتبة الاجتهاد في عصر الصحابة فهل يُعتبر إجماعهم دونه اختلفوا في ذلك على أقوالٍ منها أنه لا ينعقد الإجماع إلا به، حكاها القاضي أبو الطيب الطبري، و الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، و ابن الصباغ و ابن السمعاني، و أبو الحسن السهيلي³، و صححه القاضي عبد الوهاب، و نقله السرخسي⁴ عن أكثر الحنفية، و قال جماعة أنه لا يُعتبر و هو مروي عن إسماعيل بن عُلَية⁵، و نفاة القياس، و حكاها الباجي عن ابن خويز مَنَداد، و اختاره ابن بَرّهان، و فصل قوم فقالوا إذا بلغ رتبة الاجتهاد في عصرهم ثم وقعت حادثة فاجمعوا عليها و خالفهم لم ينعقد الإجماع، و إن اجمعوا قبل بلوغه رتبة الاجتهاد فمن اعتبر

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 185-187، و رفع الحاجب ج 2 ص 176-178، و البحر المحيط ج 4 ص 467-474، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 227-235، و فواتح الرحموت ج 2 ص 267، و نشر الورود ج 2 ص 397-399، و المهذب في علم أصول الفقه ج 2 ص 875.

² أنظر إرشاد الفحول ص 187، و البحر المحيط ج 4 ص 471-474.

³ أبو الحسن السهيلي: هو العلامة الحافظ البار النحوي عبد الرحمان بن عبد الله بن أحمد الأندلسي الضرير، أبو القاسم زيد، ولد سنة 508 هـ، و مات سنة 581 هـ، من تصانيفه الروض الأنف في شرح سره ابن هشام، نتائج فكر التعريف في مبهات القرآن- أنظر شذرات الذهب ج 6 ص 445-446.

⁴ السرخسي: هو محمد بن أحمد بن أبي سهيل أبو بكر شمس الأئمة، كان إماما علامة حجة متكلمنا مناظرا أصوليا مجتهدا، مات سنة 438 هـ من تصانيفه المبسوط في الفقه، كتاب في أصول الفقه، شرح السير الكبير- انظر الجواهر المضية ج 3 ص 78-82.

⁵ إسماعيل ابن علية: هو إبراهيم ابن إسماعيل ابن إبراهيم الضبي المشهور كأبيه بابن علية، ولكنه جهمي خبيث، يقول بخلق القرآن، مات سنة 218 هـ، من تصانيفه الرد على مالك - أنظر سير أعلام النبلاء ص 109-117.

انقراض العصر اعتد بخلافه، و من لم يعتبره لم يعتد بخلافه، و ذهب قوم إلى أنه لا عبرة بمخالفته أصلاً، و هو مذهب بعض المتكلمين و رواية عن أحمد و اختار الشوكاني القول الأول حيث قال "إذا أدرك التابعي عصر الصحابة، وهو من أهل الإجهاد لم ينعقد إجماعهم إلا به"¹.

الفرع الخامس: حجية بعض الاجماع.

لقد اختلف العلماء في حجية بعض الاتفاقات كاتفاق أهل المدينة و أهل الحرمين و المصريين، و أهل البيت و في الحقيقة هذه الاتفاقات لا تُسمى إجماعاً بمعناه الاصطلاحي، فإن لم تكن إجماعاً فهل هي حجة شرعية اختلف العلماء في ذلك، و لرسم ذلك في مسائل.

المسألة الأولى: إجماع الصحابة.

اتفق كل من يعتد به على أن إجماع الصحابة حجة بلا خلاف، و قيل ليس بحجة نقله القاضي عبد الوهاب عن بعض المبتدعة، و ذهب البعض إلى اختصاص حجية الإجماع بإجماع الصحابة فقط و هو قول داود الظاهري، و ظاهر كلام ابن حبان في صحيحه، و المشهور عن الإمام أحمد، و رجح الشوكاني أن إجماع الصحابة حجة حيث قال "إجماع الصحابة حجة بلا خلاف"².

المسألة الثانية: إجماع أهل المدينة.

ذهب جمهور العلماء إلى أن إجماع أهل المدينة ليس بحجة لأنهم بعض الأمة، و قال مالك إنه حجة، و قال الباجي إنما أراد بحجية إجماع أهل المدينة فيما كان طريقه النقل المستفيض كالصاع، و المد، و الآذان، و الإقامة مما تقضي العادة أن يكون في زمن النبي ﷺ، فإنه لو

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 188-187، و الحصول ج 4 ص 177-180، و الاحكام للآمدي ج 1 ص 316-319، و شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 337-339، و رفع الحاجب ج 2 ص 189-192، و البحر المحيط ج 4 ص 179-482، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 231-233، و مذكرة أصول الفقه ص 171، و المذهب في علم أصول الفقه ج 2 ص 890-895.

² أنظر إرشاد الفحول ص 189-190، و الأحكام للآمدي ج 1 ص 320-328، و البحر المحيط ج 4 ص 482-483، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 237-243، و فواتح الرحموت ج 2 ص 228-282.

تغير لعلم، و أما في مسائل الاجتهاد فليس بحجة و هو قول الأبهري، و قسم القاضي عبد الوهاب إجماع أهل المدينة إلى قسمين ثقلي و استدلالي فأما الثقلي قال فهو حجة يلزم عندنا المصير إليه، و أما الاستدلالي فاختلف فيه فقل أنه ليس بإجماع، و لا بمرجح، و هو قول أبي بكر و أبي يعقوب الرازي، و القاضي أبي بكر، و ابن فورك، و الطيالسي و أبي الفرج، و الأبهري و أنكر كونه مذهباً للمالك، و قيل هو مرجح و به قال بعض أصحاب الشافعي، و قيل أنه حجة و إليه ذهب القاضي أبو الحسين بن عمر، و قال أبو العباس القرطبي أما القسم الأول فينبغي أن لا يُختَلَفَ فيه لأنه من باب النقل المتواتر، و أما النوع الاستدلالي فإن عارضه خبر فالخبر أولى عند جمهور أصحابنا، و قال جماعة أنه أولى من الخبر بناءً منهم على أنه إجماع قال و ليس بصحيح، و رَجَحَ الشوكاني بأنه ليس بحجة حيث قال في شروط العمل بخبر الواحد "و عمل أهل المدينة لا يقوم به الحجة على ما سيأتي"¹.

المسألة الثالثة: إجماع أهل الحرمين مكة و المدينة و أهل المصريين البصرة و الكوفة.

ذهب جمهور أهل الأصول إلى أن إجماعهم ليس بحجة لأنهم بعض الأمة، و قال جماعة من أهل الأصول بأنه حجة، و رَجَحَ الشوكاني بأنه ليس بحجة².

المسألة الرابعة: إجماع الأئمة الأربعة أبي حنيفة و مالك و الشافعي و أحمد.

ذهب جمهور العلماء إلى أن إجماعهم ليس بحجة، و رُوِيَ عن أحمد بأنه حجة، و لم يذكر الشوكاني اختياراً إلا أن أصله يقتضي أنه ليس بحجة عنده لأنهم بعض الأمة، و هو لا يقول بذلك كما صرح به في إجماع أهل المدينة³.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 190-192، و المستصفى ج 1 ص 184، و الحصول ج 4 ص 162-166، و شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 339-342، و الأحكام للآمدني ج 1 ص 320-328، و رفع الحاجب ج 2 ص 193-196، و البحر المحيط ج 4 ص 483-493، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 237-243، و فواتح الرحموت ج 2 ص 228-282، و حاشية البناني ج 2 ص 180، و المهذب في علم أصول الفقه ج 2 ص 950-952.

² أنظر إرشاد الفحول ص 190-192، و البحر المحيط ج 4 ص 490، و حاشية البناني ج 2 ص 180.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 192، و الحصول ج 4 ص 174-176.

مسألة الخامسة: إجماع الخلفاء الأربعة.

ذهب جمهور العلماء إلى أن إجماع الخلفاء الأربعة ليس بحجة لأنهم بعض الأمة، و ذهب بعض العلماء إلى أنه حجة لما وَرَدَ في فضلهم و الأمر بالاقتداء بسنتهم، و مال الشوكاني إلى عدم الحجية لأنهم بعض الأمة و أن الأدلة التي جاءت تأمر بالاقتداء بهم تدل على أنهم أهل للاقتداء لا على أن قولهم حجة¹.

مسألة السادسة : إجماع العترة

ذهب جمهور العلماء إلى أن إجماع العترة ليس بحجة، و قالت الزيدية و الإمامية أنه حجة، و رَجَحَ الشوكاني بأنه ليس بحجة².

مسألة السابعة: هل يُعْتَبَر من سيوجد في الإجماع.

اتفق القائلون بحجية الإجماع على أنه لا يعتبر من سيوجد لأن اعتباره يؤدي إلى استحالة الإجماع إلى يوم القيامة، و قيل يعتبر و هو مَرُوي عن أبي عيسى الوراق³، و أبي عبد الرحمان الشافعي⁴، كما حكاه الأستاذ أبو منصور و لم يذكر الشوكاني اختياراً إلا أنه قد يُؤخذ من أقواله سابقاً بأنه لا يقول به⁵.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 192-193، و الأحكام للآمدي ج 1 ص 328، و شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 343-344، و البحر المحيط ج 4 ص 491-493، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 239-241، و حاشية البناني ج 2 ص 180، والمهذب في علم أصول الفقه ج 2 ص 947. - لكن ما يطمئن إليه القلب هو أن قولهم حجة لثبوت النص في ذلك، وإلا لكان النص عديم الفائدة، فالأخذ بقولهم مقدم على الأخذ بقول من بعدهم، بل يبعد أن يخرج الحق عن الخلفاء الأربعة، و قد ورد الأمر بالاقتداء بهم، و إتباع سنتهم و طريقتهم، و معاذ الله أن ننزك قول الخلفاء الأربعة لقول غيرهم من الناس، حتى وإن كنا نعتقد بأن اتفاقهم ليس بإجماع، لأنهم بعض الأمة.

² أنظر إرشاد الفحول ص 193-194، و الأحكام للآمدي ج 1 ص 323-327، و شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 343-344، و رفع الحاجب ج 2 ص 196-201، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 241-243، و فواتح الرحموت ج 2 ص 278-281، و حاشية البناني ج 2 ص 180، و المهذب في علم أصول الفقه ج 2 ص 353.

³ أبو عيسى الوراق: هو محمد بن هارون المعتزلي الضال، كان من نظاري المعتزلة، و له تصانيف على مذهب المعتزلة، منها المقالات في الإمامة، مات سنة 247 هـ - أنظر سير أعلام النبلاء ج 7 ص 398.

⁴ أبو عبد الرحمان الشافعي: هو أحمد بن يحيى بن عبد العزيز المتكلم البغدادي، كان من تلاميذه الوليد بن مسلم و الإمام الشافعي، ثم صار من أصحاب ابن أبي داود - أنظر طبقات الشافعية لجمال الدين الإسنوي ج 1 ص 32 ط 1 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1407 هـ - 1987 م

⁵ أنظر إرشاد الفحول ص 194، و البحر المحيط ج 4 ص 490.

مسألة الثامنة: انقراض العصر.

ذهب جمهور العلماء إلى أن إجماع العلماء في أي لحظة من اللحظات يكون حجة قاطعة عليهم و على من بعدهم، و لا يُشترطُ انقراضُ عصرِ المجمعين أي موت جميع المجمعين حتى يكون إجماعهم حجة مُلزمةً قال الباجي و هو قول أكثر الفقهاء و المتكلمين، و ذهب مجموعة من الفقهاء و أحمد ابن حنبل و جماعة من المتكلمين إلى اشتراط انقراض العصر، و اختاره ابن فورك، و سليم الرازي، و نقله ابن برهان عن المعتزلة والأستاذ أبو منصور عن أبي الحسن الأشعري، و فصل قوم فقالوا لا يشترط انقراض العصر إن كان الإجماع بالقول أو بالفعل أو بأحدهما، و يشترط في الإجماع السكوتي و هو مروي عن أبي علي الجبائي، و قال الجويني يشترط إن كان عن قياس و إلا فلا، و حكى الشوكاني الأقوال دون ترجيح إلا أنه أبطل ذلك سابقا ، وقال "بأن توهم ذلك باطل لأنه يؤدي إلى عدم ثبوت الإجماع إذ لا إجماع إلى يوم القيامة¹.

الفرع السادس: الإجماع السكوتي .

عرفه الشوكاني فقال هو أن يقول بعض أهل الاجتهاد بقول، و ينتشر ذلك في المجتهدين من أهل ذلك العصر ، فيسكتون، و لا يَظْهَرُ منهم اعتراف و لا إنكار².

حُجَّةُ الإجماع السكوتي.

اختلف العلماء في حُجَّةِ الإجماع السكوتي على اثني عشر قولاً، الأول أنه ليس بإجماع و لا حُجَّة، حُكِيَ عن داود الظاهري، و ابنه، و الشريف المرتضى، و عزاه جماعة منهم القاضي إلى الشافعي، و قال الغزالي، و الرازي، و الآمدي، أنه نص الشافعي في الجديد، و قال الجويني إنه ظاهرُ مذهبه، و الثاني أنه إجماع و حُجَّة قال الباجي و هو قول أكثر أصحابنا المالكيين، و القاضي أبي الطيب، و شيخنا أبي إسحاق، و أكثر أصحاب الشافعي،

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 194-195 ، و المستصفى ج 1 ص 189 ، و الحصول ج 4 ص 147-151، و الإحكام للآمدي ج 1 ص 335-341 ، و رفع الحاجب ج 2 ص 219-222 ، و البحر المحيط ج 4 ص 510-515 ، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 246-251، و فواتح الرحموت ج 2 ص 247، و حاشية البناني ج 2 ص 182-183، و المهذب ج 2 ص 884-889 .

² أنظر إرشاد الفحول ص 195.

قال ابن برهان وإليه ذهب كافة العلماء منهم الكرخي، و حكاه الأستاذ أبو إسحاق الاسفرائيني عن الشافعي، و الثالث أنه حجة و ليس بإجماع و به قال الصيرفي، و اختاره الآمدي، و الرابع أنه إجماع بشرط انقراض العصر و به قال أبو علي الجبائي، و أحمد في رواية عنه، و نقله ابن فورك عن أكثر أصحاب الشافعي، و اختاره ابن القطان، و الروياني، و الخامس أنه إجماع إن كان فُتياً لا حُكماً و به قال ابن أبي هريرة، و السادس العكس قاله أبو إسحاق المروزي، و حكاه ابن القطان عن الصيرفي، و السابع إن وقع في شيء يَفُوت استدراكه من إراقة دم و استباحة فرج كان إجماعاً، و إلا فهو حُجة، و الثامن إن كان الساكتون أقل كان إجماعاً، و إلا فلا حكاه السرخسي عن الشافعي و استغربه الزركشي، و التاسع إن كان في عصر الصحابة كان إجماعاً، و إلا فلا قاله الماوردي و الروياني، و العاشر إن كان مما يدوم و يتكرر وقوعه و الخوض فيه كان إجماعاً و به قال إمام الحرمين و الجويني، و الحادي عشر أنه إجماع بشرط إفادة القرائن العلم بالرضا و اختاره الغزالي في المستصفى و حققه بعض المتأخرين، و الثاني عشر أنه حجة قبل استقرار المذاهب لا بعدها، قال الشوكاني و هذا التفصيل لا بد منه على جميع المذاهب السابقة، و هذا فيما إذا كان الإجماع قولياً، و أما لو اتفقوا على عملٍ و لم يصدر منهم قول، فقل إنه كفعل النبي ﷺ لأن العصمة ثابتة لإجماعهم، و به قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي و اختاره الغزالي، و قيل بالمنع نقله الجويني عن القاضي، و قيل إنه ممكن و لكنه يحمل على الإباحة حتى يقوم الدليل على الندب أو الوجوب و به قال الجويني، و قيل إن كل فعلٍ خرج مخرج البيان أو مخرج الحكم لا ينعقد به الإجماع، و به قال ابن السمعاني و حكى الشوكاني الأقوال في النوعين دون ترجيح¹.

الفرع السابع: مسائل تتعلق بالإجماع

المسألة الأولى: هل يجوز الإجماع على شيء قد وقع الإجماع على خلافه .

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 195-199، و المستصفى ج 1 ص 188-189، و الحصول ج 4 ص 153-158، و الأحكام للآمدي ج 1 ص 331، و البحر المحيط ج 4 ص 494-405، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 255-257، و فواتح الرحموت ج 2 ص 283، و حاشية البناني ج 2 ص 188-190.

و هذه المسألة لها حالات الأولى منها أن يكون الإجماع الثاني قد وقع من نفس المجتمعين على الحكم الأول ففي جواز الرجوع خلافٌ مبني على الخلاف المتقدم في اشتراط انقراض عَصْرِ المجتمعين فمن اعتبره جَوَز ذلك، و من لم يَعْتَبِرْهُ لم يُجَوَز ذلك، و الثانية أن يكون الإجماع من غيرهم فمنعه الجمهور لأنه يستلزم تصادم الاجماعين، و جوزه أبو عبد الله البصري و اختاره الرازي و لم يرجح الشوكاني في المسألة¹.

المسألة الثانية: حدوث الإجماع بعد سبق الخلاف .

اختلف العلماء فيما إذا اجمع أهل العصر الثاني على أحد قولي العصر الأول فقال الرازي في المحصول هو إجماع لا تجوزُ مخالفته خلافاً لكثير من المتكلمين، و كثير من فقهاء الشافعية و الحنفية، و فرق قوم بين أن يكون ذلك قبل أن لا يستقر الخلاف فيكون إجماعاً، و بين أن يكون ذلك بعد استقرار الخلاف فيُمنع قاله القاضي أبو بكر، و مال إليه الغزالي، و نقله ابن برهان عن الشافعي، و جزم به الشيخ أبو إسحاق في اللمع، و نقل الجويني عن أكثر أهل الأصول الجواز و اختاره الرازي، و الآمدي، و فصل قوم بين ما كان دليل خلافه الأمانة و الاجتهاد فيجوز، و بين ما كان دليل خلافه قاطعاً فيمنع، و أما لو وقع الخلاف بين أهل العصر ثم ماتت طائفة و بقيت الأخرى فقال الأستاذ أبو إسحاق يكون قول الباقيين إجماعاً، و اختاره الرازي و الهندي، و رَجَحَ القاضي أنه لا يكون إجماعاً، و جزم به الأستاذ أبو منصور البغدادي² و الخوارزمي³ و حكى الرازي قولاً ثالثاً بأنه إن لم يُسَوِّغُوا فيه الاختلاف صارَ حُجَّةً و إلا فلا و لم يُرجح الشوكاني في المسألة⁴.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص199، و البحر المحيط ج4 ص 528-537.

² أبو منصور البغدادي: هو العلامة البارع المتفنن الأستاذ عبد القاهر ابن طاهر البغدادي نزير خراسان أحد أعلام الشافعية، مات سنة 429 هـ، من تصانيفه الفرق بين الفرق، أصول الدين، التحصيل في أصول الفقه - أنظر سير أعلام النبلاء ج17 ص 572-573

³ الخوارزمي: هو الشيخ العلامة الفقيه محمود بن محمد بن العباس بن غسلان أبو محمد، ولد سنة 492 هـ، و مات سنة 562 هـ، من تصانيفه الكافي، تاريخ خوارزم - أنظر الإعلام للزركلي ج7 ص 181.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 200-201، و المحصول ج4 ص 135-137، و البحر المحيط ج4 ص 528-540، و شرح الكوكب المنير ج2 ص 272-275.

المسألة الثالثة: إذا اختلف أهل العصر في مسألة على قولين فهل يجوز لمن بعدهم أحداث قول ثالث.

اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال، فذهب الجمهور إلى المنع مطلقا كما حكاه عنهم الأستاذ أبو منصور، و صححه إلكيا، و جزم به القفال الشاشي، و القاضي أبو الطيب الطبري، و الروياني، و الصيرفي، و ذهب البعض إلى الجواز مطلقا حكاه ابن برهان و ابن السمعاني عن بعض الحنفية، و الظاهرية، و فصل قوم فقالوا القول الحادث إن لزم منه رفعهما لم يجز إحداثه، و إلا جاز روي عن الشافعي و اختاره المتأخرون من أصحابه، و رجه جماعة من الأصوليين منهم ابن الحاجب و حكى الشوكاني الأقوال دون ترجيح¹.

المسألة الرابعة: إذا استدلل أهل العصر بدليل أو أولوا بتأويل فهل يجوز لمن بعدهم أحداث دليل أو تأويل آخر من غير إلغاء للأول.

اختلف العلماء في ذلك فذهب جمهور العلماء إلى الجواز، و ذهب البعض الآخر إلى المنع، و توقف البعض، و فصل ابن حزم فجوز الاستدلال بالنص، و لم يجوز غيره، و فصل ابن برهان تفصيلا آخر فقال لا يجوز إحداثه مع الدليل الظاهر، و يجوز مع الدليل الخفي، و أما إذا عللوا الحكم بعللة فهل يجوز لمن بعدهم التعليل بعللة أخرى قال الأستاذ أبو منصور و سليم الرازي هي كالدليل في جواز إحداثها إلا إذا قالوا لا علة إلا كذا، أو كانت مخالفة للأولى فتكون الثانية فاسدة، و حكى الشوكاني الأقوال دون ترجيح².

المسألة الخامسة: هل يمكن وجود دليل لا معارض له لم يعلم به أهل الإجماع.

اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال: قيل بالجواز مطلقا، و قيل بالمنع مطلقا، و قيل بالجواز إن كان عمل الأمة موافقا له، و عدم الجواز إن كان مخالفا له، و أما إذا ذكر واحد من المجمعين خبرا عن رسول الله ﷺ يشهد بصحة الحكم الذي وقع عليه الإجماع فقد

¹ انظر إرشاد الفحول ص201- 202، والمحصل ح4ص130-134، والأحكام للآمدي ح1ص350، والبحر المحيط ح4 ص540-544، وشرح الكوكب المنير ح2ص264، وفواتح الرحموت ح2ص286، ونثر الورود ح2ص400.

² انظر إرشاد الفحول ص202-203، والمحصل ح4ص159-1961، و الأحكام للآمدي ح2ص269-271، وشرح الكوكب المنير ح2ص269-271.

اختلفوا في ذلك أيضا فقال ابن برهان يجب ترك العمل بالحديث و الإصرار على الإجماع و به قال الجمهور، و قال جماعة من أهل الأصول بل يجب الرجوع إلى موجب الحديث، و قال قوم بأن ذلك مستحيل، و وصححه الشوكاني حيث قال "وهو الأصح من المذاهب فإن الله عصم الأمة عن نسيان حديث في حادثة، ولولا ذلك خرج الإجماع عن أن يكون قطعيا"¹.

المسألة السادسة: هل يعتبر قول العوام في الإجماع

ذهب جمهور العلماء إلى عدم اعتبار قول العوام في الإجماع لا وفقا ولا خلافا، و قيل يعتبر قولهم لأنهم من جملة الأمة حكاها ابن الصباغ، و ابن برهان عن بعض المتكلمين، و نقله الجويني، وابن السمعاني، و الصفي الهندي عن القاضي أبي بكر، و اختاره الآمدي، و هو قول الغزالي في المستصفى، و قال قوم يعتبرون في العام كأعداد الركعات و غيرها، و لا يعتبرون في الخاص كنصب الزكاة و غيرها على الصحيح، واختار الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال بعد تعريف الإجماع "ويخرج بقوله مجتهدى أمة محمد ﷺ اتفاق العوام فإنه لا عبرة بوافقهم ولا بخلافهم"².

المسألة السابعة: إجماع العوام عند خلو الزمان عن مجتهد

هذه المسألة تتعلق بما قبلها فأما الذين قالوا بعدم اعتبارهم في الإجماع فإنهم يقولون بعدم حجية إجماعهم، و القائلون بدخولهم في الإجماع يقولون بأنه حجة، و أما من قال بأن الزمان لا يخلو عن قائم لله بالحجة فلا يصح عنده هذا الافتراض، ولم يذكر الشوكاني في هذه المسألة اختيارا³.

¹ انظر إرشاد الفحول ص 203-204 ، و الأحكام الآمدي ح 1 ص 364، و البحر المحيط ح 4 ص 458 .

² انظر إرشاد الفحول ص 204-206، و المستصفى ح 1 ص 179، و الحصول ح 4 ص 196-198 ، و الأحكام للآمدي ح 1 ص 299، و البحر المحيط ح 4 ص 461-464 ، و شرح الكوكب المنير ح 2 ص 224-224.

³ انظر إرشاد الفحول ص 206، و البحر المحيط ح 4 ص 465.

المسألة الثامنة: الإجماع المعتبر في كل فن

ذهب جمهور العلماء إلى أن الإجماع المعتبر في كل فن هو إجماع أهل ذلك الفن العارفين به دون من عداهم، و خالف ابن جني فزعم أنه لا حجة في إجماع النحاة، ثم من اعتبر دخول العوام في الإجماع اعتبر قول الفقيه الخالي عن الأصول، و قول الأصولي الخالي عن الفقه و الكلام، و قول المتكلم الخالي عن الفقه والأصول، و أما من لم يعتبر العوام في الإجماع فإنهم اختلفوا في اعتبار الأصولي الماهر في المسائل الفقهية فذهب معظم الأصوليين منهم أبو الحسين ابن القطان إلى عدم اعتباره، و ذهب القاضي أبو بكر و الجويني إلى اعتباره و هو قول الجمهور و لم يرجح الشوكاني في المسألة¹.

المسألة التاسعة: إذا خالف أهل الإجماع واحد من المجتهدين.

إذا اتفق أكثر المجتهدين، و خالف الواحد فلا يكون قولهم حجة و لا إجماعاً في قول الجمهور و به جزم ابن القطان و الصيرفي، و قال الغزالي و المذهب انعقاد إجماع الأكثر مع مخالفة الأقل نقله الآمدي عن محمد بن جرير الطبري، و به قال أبو بكر الرازي، و أوماً إليه الإمام أحمد، قال الصفي الهندي والقائلون بأنه إجماع مرادهم بأنه ظني لا قطعي، و قال قوم بأنه حجة و ليس إجماعاً و رجحه ابن الحاجب، و قيل إن بلغ عدد الأقل عدد التواتر لم ينعقد الإجماع و إلا فإنه ينعقد حكاه الآمدي، و قيل إتباع الأكثر أولى و يجوز خلافه، و قيل لا ينعقد الإجماع مع مخالفة اثنين دون الواحد، و قيل لا ينعقد مع مخالفة الثلاثة دون الاثنين و الواحد و حكى الشوكاني الأقوال دون ترجيح إلا أنه يؤخذ من كلامه سابقاً أنه لا يعده إجماعاً ولا حجة².

¹ انظر إرشاد الفحول ص 207، و الحصول ح 4 ص 198، و البحر المحيط ح 4 ص 465-467.

² انظر إرشاد الفحول ص 207-209، و المستصفى ج 1 ص 193، و الحصول ح 4 ص 181-185، و الاحكام الآمدي ج 1 ص 310-315، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 229، و نشر الورود ج 2 ص 391-392.

المسألة العاشرة: الإجماع المنقول بطريق الآحاد

ذهب جمهور العلماء إلى أن الإجماع المنقول بطريق الآحاد ليس حجة كما حكاه الرازي عن الأكثر، و ذهب جماعة إلى أنه حجة، و به قال الماوردي، و إمام الحرمين، و الآمدي، و الرازي و روجه الشوكاني حيث قال "الإجماع المنقول بطريق الآحاد حجة"¹.

المسألة الحادية عشر: هل يشترط التواتر في عدد المجمعين.

ذهب جماعة إلى أنه لا يشترط بلوغ المجمعين عدد التواتر خلافا للقاضي أبي بكر، و نقل ابن برهان عن معظم العلماء جواز ذلك عقلا، و قالت طوائف من المتكلمين لا يجوز عقلا، و على القول بالجواز فهل يكون إجماعهم حجة قال بذلك جماعة من أهل العلم منهم الأستاذ أبو إسحاق، و قال إمام الحرمين يكون إجماعا، و لا يكون حجة، و لم يرجح الشوكاني في المسألة².

المسألة الثانية عشر: إذا خلا العصر إلا من مجتهد واحد.

إذا خلا العصر من المجتهدين إلا واحد فهل يكون قوله حجة ذهب الأستاذ أبو إسحاق إلى أن قوله حجة، نقله الصفي الهندي عن الأكثرين، و به جزم ابن سريج و استدلوا بانفراد أبي بكر الصديق بالقول بقتال مانعي الزكاة، و خالف إمام الحرمين و لم يرجح الشوكاني في المسألة³.

المسألة الثالثة عشر: قولهم لا أعلم فيه خلافا بين أهل العلم.

اختلف العلماء في قول العلماء لا أعلم فيه خلافا هل هو إجماع، ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يكون إجماعا لجواز الاختلاف و به قال الصيرفي، و ابن حزم، و الإمام أحمد، و

¹ انظر إرشاد الفحول ص 209-210، و المستصفى ج 1 ص 197، و الحصول ج 4 ص 152، و الأحكام للآمدي ج 1 ص 367، و رفع الحاجب ج 2 ص 162-165، و البحر المحيط ج ص 444-445، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 224، و فوائذ الرحمت ج 2 ص 292.

² انظر إرشاد الفحول ص 210، و الحصول ج 4 ص 199، و الأحكام للآمدي ج 1 ص 229، و رفع الحاجب ج ص 202، و البحر المحيط ج 4 ص 510-512، و شرح الكوكب المنير ج ص 252، و فوائذ الرحمت ج 2 ص 271.

³ انظر إرشاد الفحول ص 210، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 253.

نص عليه الشافعي في الرسالة، و قال ابن القطان إذا كان قائله من أهل العلم فهو حجة و إلا لم يكن حجة، و لم يرجح الشوكاني في المسألة¹.

المطلب الرابع: الأمر و النهي.

الفرع الأول: الأمر.

تعريفه:

لغة: الأمر ضد النهي².

إذا أريد به القول المخصوص فإنه يجمع على أوامر، وإن أريد به الفعل فإنه يجمع على أمور.

اصطلاحاً: اختلف أهل الأصول في تعريفه اختلافاً واسعاً بناءً على ما تقدم من الاختلاف في حقيقته وكذلك في اشتراط بعض الأمور كالعلو و الاستعلاء، وقد ذكر الشوكاني بعض هذه التعريفات منها تعريف القاضي أبي بكر أنه القول المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به، و منها تعريف المعتزلة بأنه قول القائل لمن دونه - افعل - أو ما يقوم مقامه، و قال قوم بأنه صيغة افعل مجردة عن القرائن الصارفة من الأمر، و قيل هو اقتضاء فعل غير كف على جهة الاستعلاء، و قيل هو صيغة - افعل - بإرادات ثلاث وجود اللفظ، و دلالاته على الأمر، و الامتثال، و قيل هو إرادة الفعل، و قال الرازي بأنه طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء، و حكى الشوكاني التعريفات دون ترجيح³.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 211، و البحر المحيط ج 4 ص 517-518.

² أنظر لسان العرب باب الهمزة مادة "أمر" ح 1 ص 125، و معجم المقاييس كتاب الهمزة مادة أمر ح 1 ص 137.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 215-219، و قواطع الأدلة ج 1 ص 90-91، و المستصفى ج 1 ص 253 و الأحكام للآمدي ج 2 ص 168، و شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 494-512، و رفع الحاجب ج 2 ص 489-495، و البحر المحيط ج 2 ص 342-345، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 10، و فواتح الرحموت ج 1 ص 388-391، و حاشية البناني ج 1 ص 367-368، و نثر الورود ج 2 ص 152، و المهذب في علم أصول الفقه ج 2 ص 1311-1317. - الظاهر أنهم إنما اختلفوا في تعريف الأمر بناءً على اعتقادهم الفاسد في حقيقة كلام الله، حيث يقولون بأنه المعنى القائم بذاته المجرد عن الحروف و الألفاظ، فيطلقونه على الكلام النفسي، فالكلام عندهم هو ذلك المعنى القائم بالنفس، و هو قديم و هذه الألفاظ و هذا القرآن هو عبارة عنه و دليل عليه فقط، و لهذا قسموا الأمر إلى نفسي و لفظي، فالنفسى هو ما ذكرناه، و اللفظي هو اللفظ الدال عليه كصيغة "افعل". و لا شك أن هذا الكلام باطل، و الحق أن كلام الله هو هذا الذي نقرؤه بألفاظه و معانيه، فهذا القرآن الذي هو بين دفتي المصحف هو كلام الله حقيقة تكلم به فسمعه منه جبريل، و سمعه رسول الله صلى الله عليه و سلم من جبريل، و سمعه الصحابة من النبي صلى الله عليه و سلم.

المسألة الأولى: فيما وضع له لفظ الأمر.

اتفق العلماء على أن لفظ الأمر حقيقة في القول المخصوص، واختلفوا فيما عدا ذلك هل يكون حقيقة في غيره، فذهب بعض الفقهاء إلى أنه حقيقة في الفعل أيضاً، وقال الجمهور بل هو مجاز فيه، وقال أبو الحسين إنه مشترك بين القول المخصوص وبين الشيء و الصفة و الشأن و الطريق، واختار الشوكاني أنه حقيقة في القول المخصوص حيث قال " والأولى أن يقال إن الذي يسبق إلى الفهم من لفظ ألف، ميم، راء، عند الإطلاق هو القول المخصوص، والسبق إلى الفهم دليل الحقيقة، والأصل عدم الاشتراك " ¹.

المسألة الثانية: اشتراط العلو و الاستعلاء في الأمر و الأمر.

و المراد بالاستعلاء كون الأمر على وجه الغلظة، و الترفع، و القهر، و المراد بالعلو شرف الأمر، و علو منزلته في نفس الأمر.

اختلف أهل الأصول في اشتراط العلو، و الاستعلاء فقليل يعتبران وبه جزم ابن القشيري و القاضي عبد الوهاب، و قيل لا يعتبران و هو مذهب المتكلمين، و اختاره غير واحد من المتأخرين منهم الزركشي، و قيل يعتبر العلو فقط و هو قول المعتزلة و أبي إسحاق الشيرازي ، و ابن الصباغ، و السمعاني، و اختاره القاضي أبو الطيب الطبري، و القاضي عبد الوهاب، و قيل يشترط الاستعلاء فقط وهو قول الفخر الرازي، و أبي الحسين الآمدي و ابن الحاجب و الباجي، و رجح الشوكاني عدم اعتبار العلو و الاستعلاء حيث قال "والأمر الصيغي في اصطلاح أهل العربية صيغته المعلومة سواء كانت على سبيل الاستعلاء أو لا قال قال وعلى هذا أكثر أهل الأصول" ².

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 212-213، و المستصفى ج1 ص253، و الحصول ج2 ص9-15، و الأحكام للآمدي ج2 ص160، و البحر المحيط ج2 ص342.

² أنظر إرشاد الفحول ص219، و الحصول ج2 ص30-33، و شرح مختصر المنتهى ج2 ص494-496، و رفع الحاجب ج2 ص489-491، و البحر المحيط ج2 ص346-347، و شرح الكوكب المنير ج3 ص11-12، و فواتح الرحموت ج1 ص391-392، و نثر الورود ج2 ص153، و مذكرة أصول الفقه ص212-213.

المسألة الثالثة: حقيقة صيغة " افعل " و ما يقوم مقامها

اختلف العلماء فيما وضعت له صيغة الأمر فذهب جمهور العلماء إلى أنها حقيقة في الوجوب لغة ،و شرعا، و صححه ابن الحاجب، و البيضاوي، و حققه الرازي، و اختاره أبو المعالي الجويني قال و هو مذهب الشافعي، و قيل هو حقيقة في الوجوب باقتضاء وضع اللغة و اختاره أبو إسحاق الشيرازي، و قيل هو حقيقة في الندب و به قال أبو هاشم و عامة المعتزلة، و جماعة من الفقهاء، و هو رواية عن الشافعي، و توقف قوم منهم الأشعري و القاضي أبو بكر، و قيل هو مشترك بين الوجوب و الندب اشتراكا لفظيا و هو رواية عن الشافعي، و قيل هو مشترك بين الوجوب و الندب و الإباحة، و قيل هو موضوع للقدر المشترك بين الوجوب و الندب و هو الطلب أي ترجيح الفعل على الترك و نسب إلى أبي منصور الماتريدي، و مشايخ سمرقند، و قيل هو للقدر المشترك بين الوجوب و الندب و الإباحة و هو الإذن برفع الحرج عن الفعل و به قال المرتضى من الشيعة، و قال جمهور الشيعة هو مشترك بين الوجوب و الندب و الإباحة و التهديد، و رجع الشوكاني مذهب الجمهور بأنه حقيقة في الوجوب حيث قال "وإذا تقرر لك هذا عرفت أن الراجح ما ذهب إليه القائلون بأنها حقيقة في الوجوب، فلا يكون لغيره من المعاني إلا بقرينة"¹.

المسألة الرابعة: المعاني التي تستعمل فيها صيغة الأمر.

ذكر العلماء لصيغة الأمر عدة معاني أوصلها البعض إلى ثلاثين معني، و البعض إلى خمسة عشرة معني، و هناك من زاد، و هناك من أنقص، و ذكر منها الشوكاني ستة و عشرين معني، و هي الوجوب، و الندب، و الإباحة، و الإرشاد، و التهديد، و الامتنان، و الإكرام، و التسخير، و التعجيز، و الإهانة، و التسوية، و الدعاء، و التمني، و الاحتقار، و

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 219- 220 ، و قواطع الأدلة ج 1 ص 92-108، و اللع ص 47-48، و المستصفى ج 1 ص 257-263، و الحصول ج 2 ص 44-96، و الأحكام للأمدى ج 2 ص 177-190، و البحر المحيط ج 2 ص 365-370، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 39-42، و فواتح الرحموت ج 1 ص 396-397، و حاشية النباتي ج 1 ص 376-377، و نثر الورود ج 2 ص 154-155، و المهذب في علم أصول الفقه ج 2 ص 1334-1355.

التكوين، والإذن، والخبر، والتفويض، والمشورة، والاعتبار، والتكذيب، والالتماس، والتلهيف، والتصبير¹.

المسألة الخامسة: اقتضاء الأمر مرة أو التكرار.

اختلف العلماء في صيغة الأمر المجردة هل تقتضي المرة أو التكرار فذهب جمهور العلماء وجماعة من المحققين أن صيغة الأمر موضوعة لمطلق الطلب من غير إشعار بالوحدة أو الكثرة بل تدل على طلب الماهية من حيث هي إلا أنه لا يمكن إدخال تلك الماهية في الوجود بأقل من المرة الواحدة فصارت المرة من ضروريات الإتيان بالمأمور لا أن الصيغة دلت عليها، واختار هذا القول الحنفية، والآمدي، وابن الحاجب، والجويني، والبيضاوي وقال السبكي هو قول أكثر أصحابنا، واختاره أبو الحسين البصري من المعتزلة، وأبو الحسن الكرخي، وقيل أن صيغة الأمر تقتضي المرة الواحدة لفظاً عزاه الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني إلى أكثر الشافعية، وبه قال أبو علي الجبائي، وأبو هاشم، وأبو عبد الله البصري، وقيل أنها تدل على التكرار مدة العمر مع الإمكان وبه قال أبو إسحاق الشيرازي، والأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني، وجماعة من الفقهاء، والمتكلمين، وقيل أنها للمرة وتحتل التكرار وهو مروي عن الشافعي، وتوقف قوم، ثم اختلفوا في المراد بالوقف فقل أي أننا لا ندري أوضع للمرة أو التكرار أو للمطلق، وقيل لا ندري مراد المتكلم للاشتراك بينها وبه قال القاضي أبو بكر وجماعة وروي عن الجويني، ورجح الشوكاني مذهب الجمهور أي أنها موضوعة لطلب الماهية ولا تقتضي مرة ولا تكرار حيث قال "فالأمر لا دلالة فيه البتة على التكرار ولا على المرة الواحدة، بل على طلب الماهية

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 226-227، واللمع ص 45-46 والمستصفى ج 1 ص 255-256، والحصول ج 2 ص 39-44، والأحكام للآمدي ج 2 ص 175-176، البحر المحيط ج 2 ص 357-363، وشرح الكوكب المنير ج 3 ص 17-38، وفوائح الرحموت ج 1 ص 394 - 396، وحاشية البناني ج 1 ص 373-374، والمهذب في علم أصول الفقه ج 2 ص 1329-1333.

من حيث هي هي، إلا أنه لا يمكن إدخال تلك الماهية في الوجود بأقل من المرة الواحدة، فصارت المرة من ضروريات الإتيان بالمأمور، لا أن الصيغة دلت عليها¹.

المسألة السادسة: اقتضاء الأمر للفور أو التراخي.

اختلف العلماء في الأمر هل يقتضي الفور أم التراخي فالقائلون بأنه يقتضي التكرار يقولون بأنه يقتضي الفور، لأنه يلزم من القول بالتكرار استغراق الأوقات بالفعل المأمور به، و أما غيرهم فقالوا بالمأمور به لا يخلو إما أن يكون مقيدا بوقت يفوت الأداء بفواته أولا، و على الثاني يكون لمجرد الطلب فيجوز التأخير على وجه لا يفوت المأمور به و هو الصحيح عند الحنفية، و عزي للشافعي و أصحابه، و اختاره الرازي، و الآمدي، و ابن الحاجب، و البيضاوي، و قيل يقتضي الفور فيجب الإتيان به في أول الوقت، و به قال المالكية، و الحنابلة، و بعض الحنفية، و الشافعية، و قال القاضي يقتضي الفور أو العزم، و توقف الجويني في كونه للفور أو التراخي باعتبار اللغة، و قيل بالتوقف في الامتثال لأننا لا ندري هل يَأْتَمُ إن بادر أو إن أخر، و حقق الشوكاني قول من قال إنه لمطلق الطلب من غير تقييد بفور أو تراخ حيث قال "فالحق قول من قال إنه لمطلق الطلب من غير تقييد بفور أو تراخ و لا ينافي هذا اقتضاء بعض الأوامر للفور كقول القائل " اسقني " أو "أطعمني " لأن مثل هذا الطلب يراد به الفور فكان ذلك قرينة على إرادته به، و ليس التراجع في مثل هذا"².

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 228-232، و قواطع الأدلة ج 1 ص 113-123، و الحصول ج 2 ص 98-107، و الأحكام للآمدي ج 2 ص 190-198، و شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 513-523، و البحر المحيط ج 2 ص 385-388، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 43-46، و فواتح الرحموت ج 1 ص 406-408، و حاشية البناني ج 1 ص 380-381، و نشر الورود ج 2 ص 157، و المهذب في علم أصول الفقه ج 2 ص 1367-1375.

² أنظر إرشاد الفحول ص 228-232، و قواطع الأدلة ج 1 ص 127-152، و اللمع ص 49-52، و المستصفى ج 2 ص 5-7 الحصول ج 2 ص 98-107، و الأحكام ج 2 ص 190-198، و شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 520-523، و رفع الحاجب ج 2 ص 518-525، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 43-46، و فواتح الرحموت ج 1 ص 406-408، و حاشية البناني ج 1 ص 380-381، و نشر الورود ص 157، و المهذب في علم أصول الفقه ج 2 ص 1384-1393.

المسألة السابعة: هل الأمر بالشيء نهي عن ضده.

اختلف العلماء في هذه المسألة فذهب جمهور أهل الأصول من الحنفية و الشافعية و المحدثين إلى أن الأمر بالشيء المعين هو نهي عن الشيء المعين المضاد له سواء كان الضدّ واحدا كالأمر بالإيمان فإنه نهي عن الكفر، أو كان الضد متعددا كالأمر بالقيام فهو نهي عن القعود، و الاضطجاع، و السجود، و غيرها، و قيل الأمر بالشيء ليس نهيًا عن ضده، و لا يقتضيه عقلا و اختاره الجويني، و الغزالي، و ابن الحاجب، و قيل هو نهي عن واحد من الأضداد غير معين و به قال جماعة من الحنفية، و الشافعية، و المحدثين، و من هؤلاء من عمم فقال إنه نهي عن الضد في الأمر الإيجابي فيكون تحريما ونهيًا عن الضد في الأمر الندبي فيكون كراهة، و منهم من عكس أيضا فقال النهي عن الشيء أمر بضده، ومنهم من سكت عن النهي و هو منسوب إلى الأشعري، و اتفقت المعتزلة على أن الأمر بالشيء ليس نهيًا عن ضده، و النهي عن الشيء ليس أمرا بضده لنفيهم الكلام النفسي، و اختلفوا بعد ذلك هل يوجب كل من الصيغتين حكما في الضد أم لا، فقال أبو هاشم و أتباعه لا يوجب شيء منهما حكما في الضد بل الضد مسكوت عنه، و قال أبو الحسين و عبد الجبار بل يوجب الأمر الحرمة في الضد، أو يدل عليها، أو يقتضيها، و قال الرازي، و القاضي، و أبو زيد، و السرخسي، و صدر الإسلام¹ و أتباعهم من المتأخرين أن الأمر يقتضي كراهة الضد و لو كان إيجابا، و النهي يقتضي كون الضد سنة مؤكدة و لو كان النهي تحريما، و رجع الشوكاني أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده حيث قال " وإذا عرفت ما حررناه من الأدلة والردود لها، فاعلم أن الأرجح في هذه المسألة أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده"².

¹ صدر الإسلام : هو العلامة الفقيه المحدث المفسر عبيد الله بن مسعود بن محمود البخاري الحنفي ، مات سنة 747 هـ ، من تصانيفه التنقيح في أصول الفقه و شرحه التوضيح - أنظر سير أعلام النبلاء ج4 ص 198.

² انظر إرشاد الفحول ص 236-242 و اللمع ص 56-57، و الحصول ص 199-201، و الأحكام للآمدي ج2 ص 210، و البحر المحيط ج2 ص 416-425، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 51-54، و فوائح الرحموت ج1 ص 409، و حاشية البناني ج1 ص 386-387، و نثر الورود ج2 ص 161-163، و المذكرة ص 33-34.

المسألة الثامنة: الإتيان بالمأمور به هل يقتضي الإجزاء أم لا.

إذا أتى المكلف بالعبادة على وجهها الشرعي بأركانها و شروطها فهل يقتضي ذلك الإجزاء أم لا، و فسر العلماء الإجزاء بتفسيرين الأول الامتثال، و هذا لا خلاف فيه أي أن من أتى بالمأمور على وجهه المشروع فهو ممتثل، والثاني إسقاط القضاء، اختلف العلماء في ذلك، فذهب جمهور العلماء إلى أن ذلك يستلزم إسقاط القضاء، و قال القاضي عبد الجبار لا يستلزمه بل هو يحتاج إلى دليل و قيل أن الأمر موقوف على ما يثبت الدليل نقله الشيخ أبو حامد الإسفرائيني و سليم الرازي عن الأشعرية، و قيل بأنه يقتضي الإجزاء من حيث عرف الشرع و لا يقتضيه من حيث وضع اللغة و هو قول الشريف المرتضي، و قيل بالتفصيل بين ما يقع على الشروط المعبرة فهو موصوف بالإجزاء، و بين ما يدخله خلل فلا يدل على الإجزاء حكاه القاضي عبد الوهاب، و اختار الشوكاني اقتضاء الأمر للإجزاء على كلا التفسيرين له¹.

المسألة التاسعة: هل القضاء يحتاج إلى أمر جديد.

و هذه المسألة لها صورتان الأولى أن يكون الأمر مقيدا بوقت فهل يقتضي الأمر الأول إيقاع ذلك الفعل بعد ذلك الوقت ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يقتضيه بمعنى أنه يحتاج إلى أمر جديد لقضائه بعد ذلك الوقت، و حققه الشوكاني حيث قال "ولا يلزم القضاء إلا بأمر جديد وهو الحق"، و قيل يقتضيه و لا يحتاج إلى أمر جديد بل يكفي الأمر الأول، و هو قول جماعة من الحنابلة، و الحنفية، و المعتزلة، و أما الصورة الثانية فهي أن يكون الأمر

قلت : قال العلامة الشنقيطي رحمه الله في المذكرة ص 34- 35 الذي يظهر و الله أعلم أن قول المتكلمين، و من وافقهم من الأصوليين، إن الأمر بالشيء هو عين النهي عن ضده مبني على زعمهم الفاسد أن الأمر قسمان: نفسي و لفظي، فالأمر النفسي هو المعنى القائم بالذات المجرد عن الصيغة، و بقطعهم النظر عن الصيغة، و اعتبارهم الكلام النفسي، زعموا أن الأمر هو عين النهي عن الضد مع أن متعلق الأمر طلب، و متعلق النهي ترك، و الطلب استدعاء أمر موجود، و النهي استدعاء ترك فليس استدعاء شيء موجود، و بهذا يظهر أن الأمر ليس عين النهي عن الضد، و أنه لا يمكن القول بذلك إلا على زعم أن الأمر هو الخطاب النفسي القائم بالذات المجرد عن الصيغة، ثم رجح رحمه الله ما رجحه الشوكاني، و هو أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده.

¹ انظر ارشاد الفحول ص 242-244، و اللمع ص 58، و المستصفى ج 2 ص 10، و الحصول ج 2 ص 246-249، و شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 544-547، و البحر المحيط ج 2 ص 406-409، و فواتح الرحموت ج 1 ص 424-426، و حاشية البناني ج 1 ص 383-384، و نثر الورود ص 158.

مطلقاً غير مؤقت بوقت معين كأن يقول افعل فقط، اختلف العلماء في ذلك فأما الذين يقولون بأن الأمر لا يقتضي الفور فيقولون الأمر المطلق يقتضي الفعل مطلقاً فلا يخرج المكلف عن العهدة إلا بفعله، و من قال بالفور قالوا إنه يقتضي الفعل بعد أول أوقات الإمكان و به قال أبو بكر الرازي، و من القائلين بالفور من قال بأنه لا يقتضيه بل لابد من دليل زائد، وحقق الشوكاني أن الأمر المطلق يقتضي الفعل من غير تقييد بزمان فلا يخرج المكلف عن عهده إلا بفعله و هو أداء، و إن طال التراخي، لأن تعين بعض أجزاء الوقت لا دليل عليه، واقتضائه الفور لا يستلزم أنه بعد أول أوقات الإمكان قضاء¹.

المسألة العاشرة: الأمر بالأمر بالشيء هل هو أمر بذلك الشيء.

اختلف العلماء في هذه المسألة فذهب الجمهور إلى أن الأمر بالأمر بالشيء ليس أمراً بذلك الشيء، و صححه ابن الحاجب، و القرافي، و الفخر الرازي، و قيل هو أمر بذلك الشيء، و رجحه الشوكاني².

المسألة الحادية عشر: الأمر بالماهية الكلية.

اختلف أهل الأصول في الأمر بالماهية الكلية هل يقتضي الأمر بها، أو بشيء من جزئياتها على التعيين، أم هو أمر بفعل مطلق يصدق عليه الماهية و يخبر به عنها صدق الكلي عن جزئياته من غير تعيين، اختلفوا في ذلك فذهب الجمهور إلى الثاني و ذهب بعض الشافعية إلى الأول، وأبطل الشوكاني القول الأول و رجح مذهب الجمهور حيث قال "و بمجموع ما ذكرناه يظهر لك بطلان قول من قال إن الأمر بالماهية الكلية يقتضي الأمر بها، ولم يأتوا بدليل يدل على ذلك دلالة مقبولة"³.

¹ انظر إرشاد الفحول ص 244-246، و قواطع الأدلة ج 1 ص 162-165، و اللع ص 52-53، و المستصفى ج 2 ص 9، و الحصول ج 2 ص 247-252، و شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 549-552، و رفع الحاجب ج 2 ص 552-556 و ص 58، و البحر المحيط ج 2 ص 405، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 50، و نثر الورود ج 2 ص 158.

² انظر إرشاد الفحول ص 247، و الحصول ج 2 ص 253، و الأحكام للآمدي ج 2 ص 224، و شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 553-554، و رفع الحاجب ج 2 ص 557-560، و البحر المحيط ج 2 ص 411-412، و شرح الكوكب المنير ج 2 ص 66، و نثر الورود ج 2 ص 159، و المذكرة ص 222.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 248، و الحصول ج 2 ص 254، و فواتح الرحموت ج 1 ص 421-422.

المسألة الثانية عشر: تعاقب الأمرين بمتماثلين .

إذا تعاقب أمران بمتماثلين هل يكون الثاني للتأكيد فيكون المطلوب الفعل مرة واحدة، أو للتأسيس فيكون المطلوب الفعل مكررا، و هذا له حالات فإن كان الفعلان مختلفين كقولك "صل ركعتين، صم يوما" فلا خلاف بأن العمل بهما لازم، و إن قامت قرينة على التأكيد حمل عليها مثل "صم اليوم، صم اليوم"، و كذلك إذا اقتضت العادة التأكيد مثل "اسقني ماء اسقني ماء"، و كذلك إذا كان التكرار بحرف العطف فهو للتأسيس فإن خلا عن هذه الأشياء فقد اختلفوا فيه فذهب جمهور العلماء إلى أنه للتأسيس، و قال الجبائي و بعض الشافعية أنه للتأكيد، و قال أبو بكر الصيرفي، و أبو الحسن البصري بالوقف و رجح الشوكاني مذهب الجمهور بأنه للتأسيس¹.

الفرع الثاني: النهي.

تعريفه:

لغة: النهي: المنع، و النهيّة العقل لأنه ينهى عن قبيح الفعل².

اصطلاحا: عرفه العلماء بتعاريف مختلفة، و عرفه الشوكاني بأنه القول الاستثنائي الدال على طلب كف عن فعل على جهة الاستعلاء³.

المسألة الأولى: معنى النهي .

اختلف العلماء في المعنى الحقيقي للنهي فقال جمهور العلماء بأنه للتحريم، و يستعمل فيما عداه مجازا، و قيل هو حقيقة في الكراهة، و قيل بأنه مشترك بين التحريم، و الكراهة، و قالت الحنفية يكون للتحريم إذا كان الدليل قطعيا، و يكون للكراهة إذا كان الدليل ظنيا،

¹ انظر إرشاد الفحول ص250-251 ، و الأحكام للآمدي ج2ص228 ، و شرح الكوكب المنير ج3ص74 ، و فوائح الرحموت ج1 ص420-421.

² انظر معجم مقاييس اللغة كتاب النون مادة "نهي" ج5ص359، و لسان العرب بان النون مادة نهي ج ص4564 .

³ إرشاد الفحول ص252

و اختار الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال "ذهب جمهور العلماء إلى أن معناه الحقيقي هو التحريم، وهو الحق، ويرد في ما عداه مجازاً"¹.

المسألة الثانية: ما خالف فيه النهي الأمر

قال الشوكاني و يخالف النهي الأمر في كونه يقتضي التكرار في جميع الأزمنة، و في كونه للفور فيجب ترك الفعل في الحال، و في كون تقدم الوجوب قرينة دالة على الإباحة².

المسألة الثالثة: اقتضاء النهي للفساد

النهي عن الشيء إما أن يكون لذات الشيء أو جُزئِهِ أو لوصفه، فإن كان لذات الشيء أو جزئِهِ فمذهب جمهور العلماء من أصحاب الشافعي، و مالك، و أبي حنيفة، و أهل الظاهر، و طائفة من المتكلمين أنه يقتضي الفساد المرادف للبطلان شرعاً لا لغةً، و قيل أنه يقتضي الفساد لغةً كما يقتضيه شرعاً، و قيل أن النهي لا يقتضي الفساد إلا في العبادات فقط دون المعاملات، و هو قول أبي الحسين البصري، و الغزالي، و الرازي، و ابن الملاحي³ و الرصاص⁴ و قيل بأنه لا يقتضي الفساد لا لغةً و لا شرعاً لا في العبادات و لا في المعاملات و به قال جماعة من الشافعي، و الحنفي، و المعتزلة، و ذهب الحنفية إلى أن ما لا تتوقف معرفته على الشرع كالزنا و الخمر يكون النهي عنه لعينه، و يقتضي الفساد إلا إذا قام دليل على أنه منهي عنه لوصفه أو لمجاور له فيكون النهي حينئذ لغيره، فلا يقتضي الفساد كالنهي عن قربان الحائض، و أما ما يتوقف معرفته على الشرع فالنهي عنه لغيره فلا يقتضي الفساد، و حقق الشوكاني أنه يقتضي الفساد حيث قال "والحق أن كل نهي سواء

¹ انظر إرشاد الفحول ص 252-253، و قواطع الأدلة ج 1 ص 251-252، و الحصول ج 2 ص 281، و الأحكام للأمدى ج 2 ص 230-231، و شرح مختصر المنتهى ج 1 ص 562-564، و البحر المحيط ج 2 ص 426-430، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 77-83، و المهذب ج 2 ص 1433-1437.

² انظر إرشاد الفحول ص 253، و الحصول ج 2 ص 281-285، و البحر المحيط ج 2 ص 430-433، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 96-98، و نثر الورود ج 2 ص 166.

³ ابن الملاحي: هو الشيخ محمود بن محمود الملاحي الخوارزمي، مات سنة 532 هـ، من تصانيفه الفائق في أصول الدين - أنظر معجم المؤلفين ص 778.

⁴ الرصاص: هو الشيخ الفقيه النحوي أحمد بن حسين ابن الرصاص شهاب الدين الحنفي، مات سنة 790 هـ، من تصانيفه شرح الألفية - أنظر معجم المؤلفين ج 1 ص 191.

كان في العبادات أو المعاملات فإنه يقتضي تحريم المنهي عنه، وفساده المرادف للبطلان اقتضاء شرعياً إلا إذا قام دليل على عدم اقتضائه لذلك فيكون قرينة صارفة له، و أما لو كان النهي عنه لوصفه كالنهي عن عقد الربا للزيادة الموجودة فجمهور العلماء على أنه لا يقتضي فساد المنهي عنه بل على فساد نفس الوصف، و ذهب جماعة إلى أنه يقتضي فساد الأصل، و أما النهي عن الشيء لغيره كالصلاة في الدار المغصوبة فقليل لا يقتضي الفساد، و قيل يقتضيه، و اختار الشوكاني أن النهي عن الشيء لذاته أو لجزئه الذي لا يتم إلا به يقتضي فساداً في جميع الأحوال و الأزمنة، و النهي عنه لوصف ملازم يقتضي فساداً مادام ذلك الوصف، و النهي عنه لوصف مفارق أو للأمر خارج يقتضي النهي عنه عند إيقاعه متصفاً بذلك الوصف و عند إيقاعه في ذلك الأمر الخارج عنه، لأن النهي عن إيقاعه مقيداً بها يستلزم فساداً مادام قيداً له^١.

المطلب الخامس: العام و الخاص.

الفرع الأول: العام

تعريفه :

لغة: قال ابن فارس عمنا الأمر يعمنا عموماً إذا أصاب القوم أجمعين^٢.

اصطلاحاً : اختلف أهل الأصول في تعريف العام على عدة أقوال ذكر الشوكاني بعضها و ردها منها تعريف أبي الحسين البصري قال :العام هو اللفظ المستغرق لما يصلح له، و قال أبو علي الطبري هو مساواة بعض ما تناوله لبعض، و قال المازري هو القول المشتمل على شيئين فصاعداً، و قال الغزالي هو اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعداً، و قال ابن الحاجب هو ما دل على مسميات باعتبار أمر اشتركت فيه مطلقاً

^١ أنظر إرشاد الفحول ص 253- 257 ، و قواطع الأدلة ج1 ص 255- 280 ، و المستصفى ج2 ص 15- 19، و الحصول ج2 ص 291- 299، و الأحكام الأمدي ج2 ص 231- 237، و شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 565- 576، و رفع الحاجب ج3 ص 11- 30، و البحر المحيط ج2 ص 439- 450، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 84- 95، و فواتح الرحموت ج1 ص 427- 429، و حاشية البناني ج1 ص 394399، و المذكرة ص 227.

^٢ معجم مقاييس اللغة كتاب العين مادة " عمم " ص 18 .

ضربة، و قال الرازي في المحصول هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد، و استحسن الشوكاني تعريف الرازي مع زيادة قيد " دفعة " فقال العام هو: " اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد دفعة"¹.

المسألة الأولى: هل العموم من عوارض الألفاظ أم المعاني.

ذهب جمهور العلماء إلى أن العموم و الخصوص من عوارض الألفاظ أي أنهما وصفان يرجعان إلى العبارات و الصيغ، و قال القاضي أبو بكر بأن العموم و الخصوص يرجعان إلى الكلام، و الكلام الحقيقي هو المعنى القائم بالنفس² وهو الذي يعم و يخص، و الصيغ و العبارات دالة عليه، و لا توصف بالعموم و الخصوص إلا تجوزاً، ثم اختلف الذين قالوا بأنه من عوارض الألفاظ هل توصف به المعاني، فقال بعضهم إنها تتصف به حقيقة كما تتصف به الألفاظ، و قيل مجازاً، و قيل لا تتصف به لا حقيقة ولا مجازاً و لم يرجح الشوكاني في المسألة³.

المسألة الثانية: العموم في الأحكام.

اختلف العلماء في ذلك فمنع ذلك القاضي أبو بكر، و قال السرخسي إن المذهب عندنا أن العموم لا يدخل المعاني حقيقة و إن كان يوصف بها مجازاً، و حكاه القاضي عبد الوهاب عن الجمهور، و أثبتته الجويني و ابن القشيري و قوم من أهل العراق، و لم يرجح الشوكاني في المسألة⁴.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 257-260 ، و قواطع الأدلة ج1 ص 282-283 ، و المستصفى ج2 ص 20، و المحصول ج2 ص 309-313، و الأحكام الأمدي ج2 ص 240، و شرح مختصر المنتهى ج2 ص 577-586، و البحر المحيط ج3 ص 5-7، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 101-103، و فواتح الرحموت ج1 ص 238-240، و حاشية البناني ج1 ص 400-401، و المهذب في علم أصول الفقه ج1 ص 1759-1462.

² قلت: و قد أوضحنا لك ما هو الحق في حقيقة كلام الله في مسألة "هل الأمر بالشيء نهي عن ضده" فارجع إليه.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 260، و الأحكام الأمدي ج2 ص 244-246، و شرح مختصر المنتهى ج2 ص 587، و البحر المحيط ج3 ص 8، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 106-108.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 262-263، و المستصفى ج2 ص 20-21، و حاشية البناني ج1 ص 404-405.

المسألة الثالثة: الفرق بين العام و المطلق .

قال الشوكاني في التفرقة بينهما أن العام عمومه شمولي، و عموم المطلق بدلي، و الفرق بين عموم الشمول و عموم البدل أن عموم الشمول كل يحكم فيه على كل فرد فرد، و عموم البدل كل من حيث إنه لا يمنع تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه، و لكن لا يحكم فيه على كل فرد بل على فرد شائع في أفرادها يتناولها على سبيل البدل¹.

المسألة الرابعة: هل للعموم صيغة.

اختلف العلماء في ذلك فذهب الجمهور إلى أن العموم له صيغة موضوعة له حقيقة كأسماء الشرط، و الاستفهام و الموصولات و غيرها، و قال محمد بن المنتاب²، و محمد ابن شجاع الثلجي³ من الحنفية إنه ليس للعموم صيغة تخصه، و إن ما ذكره من الصيغ موضوع في الخصوص و هو أقل الجمع، و لا يقتضي العموم إلا بقرينة، و قال جماعة من المرجئة إن شيئاً من الصيغ لا يقتضي العموم بذاته، و لا مع القرائن، و إنما يكون العموم عند إرادة المتكلم، و توقف قوم منهم القاضي أبو بكر، و أبو الحسن الأشعري، و معظم المحققين، ثم اختلفوا في معنى الوقف على تسعة أقوال الأول و هو المشهور القول بالوقف من غير تفصيل، و الثاني أنه في الوعد و الوعيد دون الأمر و النهي حكاه أبو بكر الرازي عن الكرخي، و الثالث القول بصيغ العموم في الوعد، و التوقف فيما عدا ذلك وهو قول جمهور المرجئة، و الرابع الوقف في الوعيد بالنسبة إلى عصاة هذه الأمة دون غيرها، و الخامس الوقف في الوعيد دون الوعد، و السادس الفرق بين أن لا يُسمع قبل اتصالها به شيء من أدلة السمع و كانت وعداً أو وعيداً فهي للعموم، و بين أن يسمع قبل اتصالها به أدلة الشرع و علم انقسامها إلى العموم و الخصوص فلا يعلم العموم في الأخبار التي اتصلت به حكاه القاضي في التقريب، و السابع الوقف في حق من لم يسمع خطاب الشرع حكاه

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 263-264.

² محمد بن المنتاب: لم أجد له ترجمة.

³ محمد ابن شجاع الثلجي: الفقيه أحد الأعلام أبو عبد الله البغدادي الحنفي، و كان صاحب عبادة و تلاوة، و كان يقول بالوقف في القرآن، مات سنة 266 هـ - أنظر سير أعلام النبلاء ج 12 ص 379-380.

المازري، و الثامن التفصيل بين أن يتقيد بضرب من التأكيد فيكون للعموم دون ما إذا لم يتقيد، و التاسع إثبات العموم للفظة المؤمن و الكافر حيثما وقعت في الشرع دون غيرها حكاه المازري عن بعض المتأخرين وحقق الشوكاني المذهب الأول و هو مذهب الجمهور حيث قال "والحاصل أن كون المذهب الأول هو الحق الذي لا ستره به، ولا شبهة فيه"¹.

المسألة الخامسة: صيغ العموم .

1- من، ما، أين، متى: اختار الشوكاني أنها إذا كانت للاستفهام فهي تفيد العموم، و كذلك إذا كانت " من " و " ما " للمجازاة².

قلت و كذلك إذا كانت شرطية أو كانت " من " و " ما " موصولتين.

2- كل: قال الشوكاني بأن " كل " تفيد الاستغراق، و هي تشمل العقلاء و غيرهم، و المذكر و المؤنث، و المفرد و المثنى و المجموع، فلذلك كانت أقوى الصيغ في العموم، قال ولا يؤكد بها المثنى استغناء عنه بكلا، و لا يؤكد بها إلا ذو أجزاء، و لا يقال "جاء زيد كله"، و إذا تقدمت على حرف النفي أفادت التخصيص على انتفاء الحكم عن كل فرد، و يسمى ذلك عموم السلب، و إذا تقدم عليها حرف النفي فإنها تدل على نفي المجموع أي انتفاء الحكم عن البعض، و يسمى ذلك بسلب العموم³.

3- جميع، قيل بأن كل تدل على كل فرد بطريق النصوصية بخلاف جميع، و فرقت الحنفية فقالت بأن كل تعم الأشياء على سبيل الإنفراد، و "جميع" تعمها على سبيل الاجتماع، و روي أن الزجاج حكاه عن المبرد⁴، و قرر الشوكاني بأنها بمعنى كل

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 264-267 ، و قواطع الأدلة ج 1 ص 284-305، واللمع ص 70-71، و المستصفى ج 2 ص 22-29، و الأحكام الأمدي ج 2 ص 246، و شرح مختصر المنتهى ج 2 ص 591-595، و رفع الحاجب ج 3 ص 69-79، و البحر المحيط ج 3 ص 17-25، و المذهب في علم أصول الفقه ج 3 ص 1469-1486.

² أنظر إرشاد الفحول ص 268، و الحصول ج 2 ص 317-356، و البحر المحيط ج 3 ص 86، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 119-122، و حاشية البناني ج 1 ص 410، و المذهب في علم أصول الفقه ج 2 ص 1449-1491.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 269-271، و الحصول ج 2 ص 337-341، و رفع الحاجب ج 3 ص 86-88، و البحر المحيط ج 3 ص 64، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 125-127، 1492، و حاشية البناني ج 1 ص 410.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 271، و الحصول ج 2 ص 337-341، و رفع الحاجب ج 3 ص 86-88، و البحر المحيط ج 3 ص 71-72، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 127، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج 2 ص 1492.

الإفرادي"، حيث قال وإذا عرفت هذا في معنى "كل" فقد تقرر أن لفظ "جميع" هو بمعنى "كل"، وهو معنى قولهم إنها للعموم الإحاطي

4-أي: قال الشوكاني أنها من صيغ العموم إذا كانت شرطية أو استفهامية، و ذكرها في صيغ العموم الأستاذ أبو منصور البغدادي، و أبو إسحاق الشيرازي، و إمام الحرمين، و ابن الصبّاغ، و سليم الرازي، و القاضي أبو بكر و عبد الوهاب، و الرازي، و الآمدي، و الصفي الهندي، و غيرهم قالوا و تصلح للعاقل و غيره، و قال القرافي بأنها للعموم أيضاً إذا كانت موصولة أو موصوفة في النداء، و قيل لا تقتضي العموم إلا بقرينة و لم يُعدها الغزالي و ابن القشيري¹.

5-النكرة في سياق النفي: قال الشوكاني بأن النكرة المنفية "بما" أو "لن" أو "لم" أو "ليس" أو "لا" مفيدة للعموم، و اختلف العلماء في نحو قولك "ما جاءني رجل و ما جاءني من رجل" فقال إمام الحرمين هي ظاهرة في العموم عند تقدير "من" فإن دخلت "من" كانت نصاً، و قال سيبويه إن العموم مستفاد من النفي قبل دخول "من" و قال المبرد إنه مستفاد من لفظ "من" و حقق الشوكاني قول سيبويه حيث قال "والحق ما قاله سيبويه"، و قال وكون "من" تفيد النصوصية بدخولها لا ينافي الظهور الكائن قبل دخولها².

6-لفظ "معشر" و "معاشر" و "عامة" و "كافة" و "قاطبة" و "سائر".

قال الشوكاني بأن هذه الألفاظ للعموم، و اختلف الناس في مصدر "سائر" فقال البعض بأنها مأخوذة من "السور" منهم الجوهري³ و هي هنا للعموم، و قال البعض بأنها مأخوذة من "السؤر" و هو الباقي من الشيء و حكى الأزهري⁴ على ذلك الاتفاق، و غلطوا

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 271 - 272، و رفع الحاجب ج 3 ص 86-88.

² أنظر إرشاد الفحول ص 273-274، و الحصول ج 2 ص 343 - 344، و رفع الحاجب ج 3 ص 86-88، و البحر المحيط ج 3 ص 110-122، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 136-139، و حاشية الباني ج 1 ص 414، و المهذب في علم أصول الفقه المقارن ج 2 ص 1499.

³ الجوهري: هو إمام العربية أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي الاترترى و أترار هي مدينة فراب، مات سنة 393 هـ، من تصانيفه الصحاح في اللغة، و مقدمة في النحو، و كتاب في العروض - أنظر سير أعلام النبلاء ج 17 ص 80-82

⁴ الأزهري: هو العلامة أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري بن طلحة المروى اللغوي الشافعي، ولد سنة 282 هـ، و مات سنة 370 هـ من تصانيفه تهذيب اللغة، التفسير، شرح ديوان أبي تمام - أنظر سير أعلام النبلاء ج 16 ص 315-317.

الجوهرية، ورُد هذا بأنه وافقه على ذلك علماء قالوا و إذا كانت بهذا المعنى فلا تعم ،و استظهر الشوكاني بأنها للعموم حيث قال والظاهر أنها للعموم وإن كانت بمعنى الباقي، لأن المراد بها شمول ما دلت عليه، سواء كان بمعنى الجميع أو الباقي،و خالف في ذلك القرافي و القاضي عبد الوهاب¹.

7-الألف و اللام الحرفية:

قال الشوكاني بأن الألف و اللام الحرفية لا الاسمية تفيد العموم إذا دخلت على الجمع سواء كان سالماً أو مكسراً، و سواء كان من جموع القلة أو الكثرة، أو دخلت على اسم الجمع أو اسم الجنس، و قد اختلف العلماء في اقتضائها العموم إذا دخلت على المذكورات على مذاهب ثلاثة، الأول أنها للعهد إن كان هناك معهود، فإن لم يكن فهي للاستغراق و هو مذهب الجمهور، و الثاني أنها تحمل على الاستغراق إلا أن يقوم دليل على العهد، و الثالث أنها تحمل عند فقد العهد على الجنس من غير استغراق و هو مروي عن أبي علي الفارسي و أبي هاشم، و قيل بأنه مجمل لأن الألف و اللام للتعريف و ليست إحدى جهتي التعريف بأولى من الثانية، فيكتسب اللفظ جهة الإجمال و هو مروي عن إمام الحرمين و ابن القشيري، و صححه إلكيا الهراسي، و حقق الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال "و من أمعن النظر، و جودَ التأمل علم أن الحق الحمل على الاستغراق إلا أن يوجد هناك ما يقتضي العهد وهذا ظاهر في تعريف الجنس"².

8-الإضافة: قال الشوكاني تعريف الإضافة من مقتضيات العموم كالألف و اللام سواء كان المضاف جمعاً أو اسم جمع أو اسم جنس، وحقق أن عموم الإضافة أقوى من عموم لام التعريف حيث قال "و الحق أن عموم الإضافة أقوى من عموم لام التعريف خلافاً للصفي

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 274، و البحر المحيط ج 3 ص 73، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 128 ، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج 2 ص 1506.

² أنظر إرشاد الفحول ص 274-276 ، و الحصول ج 2 ص 356 - 362 ، و رفع الحاجب ج 3 ص 86-88، و البحر المحيط ج 3 ص 86-95 ، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 133-134 ، و حاشية البناني ج 1 ص 411، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج 2 ص 1494 .

الهندي الذي قال بالتسوية"¹.

9-الأسماء الموصولة : كالذي و التي و الذين و اللاتي و ذو الطائفة و جمعها .

و قد صرح القرافي و القاضي عبد الوهاب بأنها من صيغ العموم، و قال أصحاب الأشعري أنها تجري مجرى الاسم المنكر كقولنا "رجل" فلا يصار إلى أحد أفرادها إلا بدليل و حقق الشوكاني أنها من صيغ العموم حيث قال "والحق أنها من صيغ العموم"².

10-نفي المساواة بين الشيئين :

اختلف العلماء في نفي المساواة مثل قوله تعالى: " لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ"³، هل هو من صيغ العموم أم لا، فذهب جمهور الشافعية، و طوائف من الأصوليين و الفقهاء إلى أنها للعموم ، و ذهبت الحنفية، و المعتزلة، و الغزالي، و الرازي إلى أنه ليس بعام، و قال الصفي الهندي بأنه من باب المجمل من المتواطئ لا من باب العام، و حقق الشوكاني المسألة فقال "وخلاصة هذا أن صيغة "لا يستوي" إما لعموم سلب التسوية أو لسلب عموم التسوية فعلى الأول يمتنع ثبوت شيء من أفرادها و على الثاني لا يمتنع ثبوت البعض و هذا يقتضي ترجيح المذهب الثاني لأن حرف النفي سابق و هو يفيد سلب العموم لا عموم السلب"⁴.

11-وقوع الفعل في سياق النفي أو الشرط:

إذا كان الفعل غير مُتَعَدٍ فهل يكون النفي له نفيًا لمصدره و هو نكرة، و بالتالي فإنه يقتضي العموم، اختلفوا في ذلك فحكى القرافي عن الشافعية و المالكية أنه يعم، و هو ظاهر كلام إمام الحرمين، و الغزالي، و الآمدي، و الهندي، و أما إذا كان الفعل متعديًا و لم يصرح بمفعوله نحو " لا أكلتُ " فذهبت الشافعية، و المالكية، و أبو يوسف، و غيرهم

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 276-277، و الحصول ج 2 ص 362 - 363، و البحر المحيط ج 3 ص 108-109، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 142، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج 2 ص 1498.

² أنظر إرشاد الفحول ص 277، رفع الحاجب ج 3 ص 86-88.

³ سورة الحشر الآية 20.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 278-279، و الحصول ج 2 ص 377 - 378، و الأحكام للآمدي ج 2 ص 303، و رفع الحاجب ج 3 ص 148-151، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 207، و حاشية البناي ج 1 ص 414، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج 2 ص 1509 .

إلى أنه يعم، و قال أبو حنيفة لا يعم و اختاره القرطبي من المالكية، و الرازي من الشافعية، و حقق الشوكاني المسألة فقال " و الذي ينبغي التعويل عليه أنه لا فرق بينهما في نفس مصدريهما، فيكون النفي لهما نفياً لهما، و لا فرق بينهما و بين وقوع النكرة في سياق النفي، و أما فيما عدا المصدر فالفعل المتعدي لا بد له من مفعول به، فحذفه مشعر بالتعميم كما تقرر في علم المعاني"¹.

12-الأمر للجمع بصيغة الجمع :

قال الشوكاني أن الأمر للجمع بصيغة الجمع كقوله تعالى : "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ"² عمومه و خصوصه يكون باعتبار ما يرجع إليه، و به قال الإمام الرازي و الصفي الهندي، و حكى القاضي عبد الجبار عن أبي عبد الله البصري أنه يحمل على الاستغراق، و قال سليم الرازي بأن المطلقات لا عموم لها³.

المسألة السادسة: مراتب صيغ العموم

اختلف العلماء في أعلى صيغ العموم، فقال إمام الحرمين، و ابن القشيري أعلى صيغ العموم أسماء الشرط، و النكرة في سياق النفي، و قال الرازي أعلاها أسماء الشرط، و الاستفهام، ثم النكرة المنفية، و عكس الصفي الهندي فقدم النكرة المنفية على الكل، و قال ابن السمعاني أعلاها ألفاظ الجموع، ثم اسم الجنس المعروف بالألف و اللام، و عكس الإمام الرازي فقال بالإضافة أدل على العموم من الألف و اللام، و النكرة المنفية أدل على العموم منها و التي بـ " من " أدل من المجردة عنها و رجح الشوكاني أن أقواها لفظة كل⁴.

المسألة السابعة: الجمع المنكر.

الجمع إما أن يكون جمع قلة أو جمع كثرة، فإن كان جمع قلة فجمهور أهل الأصول على أنه ليس بعام لظهوره فيما دون العشرة، و أما جمع الكثرة فجمهور المحققين أيضاً على أنه

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 273، و البحر المحيط ج3 ص 122-128.

² سورة البقرة الآية 110.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 208.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 282، و البحر المحيط ج 3 ص 130-132، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 123.

ليس بعام، و قال الجبائي، و بعض الحنفية، و ابن حزم، و حكاه ابن برهان عن المعتزلة على أنه عام و اختاره البزدوي¹ و ابن الساعاتي و هو أحد وجهي الشافعية كما حكاه الشيخ أبو حامد الإسفرائيني، و الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، و سليم الرازي، و ضعف الشوكاني القول بالعموم، و رجح مذهب الجمهور حيث قال "ولا يخفأك ضعف ما استدل به هؤلاء القائلون بأنه للعموم، فإن دعوى عموم "رجال" لكل رجل مكابرة لما هو معلوم من اللغة، ومعاندة لما يعرفه كل عارف"².

المسألة الثامنة: أقل الجمع.

و التزاع في هذه المسألة ليس في لفظة الجمع المكونة من " ج م ع " كما قرره الشوكاني و غيره، و إنما هو الصيغ الموضوعة للجمع سواء كانت للسلامة أو التكسير، اختلف العلماء في أقل الجمع على مذاهب، الأول أن أقل الجمع اثنان، و به قال عمر ابن الخطاب و زيد بن ثابت، و حكاه القاضي عبد الوهاب عن الأشعري، و ابن الماجشون³، قال الباجي و هو قول القاضي أبي بكر بن العربي، و حكاه ابن خويز منداد عن مالك، و اختاره الباجي ونسبه ابن حزم إلى جمهور أهل الظاهر، و حكاه ابن الدهان النحوي⁴ عن محمد بن داود، و أبي يوسف، و الخليل⁵، و نفطويه⁶، و به قال الخليل، و ثعلب، و اختاره الغزالي، و الثاني أن أقل الجمع ثلاثة و به قال الجمهور، و حكاه ابن الدهان عن جمهور

¹ البزدوي: هو شيخ الحنفية، عالم ما وراء النهر أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم فخر الإسلام، ولد سنة 400هـ، و مات سنة

483 هـ، من تصانيفه أصول البزدوي في أصول الفقه، المبسوط، شرح الجامع الكبير - أنظر سير أعلام النبلاء ج 18 ص 602-603.

² أنظر إرشاد الفحول ص 282-283، و الحصول ج 2 ص 375، و شرح المختصر المنتهى ج 2 ص 600-602، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 142-143.

³ ابن الماجشون: هو العلامة الفقيه مفي المدينة أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة بن الماجشون التيمي مولا هم المالكي تلميذ مالك، مات سنة 213 هـ - أنظر سير أعلام النبلاء ج 10 ص 359-360.

⁴ ابن الدهان النحوي: هو العلامة أبو محمد سعيد ابن المبارك بن الدهان البغدادي صاحب التصانيف، ولد سنة 494 هـ، و مات سنة 569 هـ، له تصانيف منها شرح الإيضاح، و شرح اللمع - أنظر سير أعلام النبلاء ج 22 ص 581-582.

⁵ الخليل ابن أحمد الفراهيدي: أبو عبد الرحمن البصري الإمام صاحب العربية و منشئ العروض أحد الأعلام، و لد سنة 100 هـ، و مات سنة 170 هـ، له كتاب العين - أنظر سير أعلام النبلاء ج 7 ص 429-431.

⁶ نفطويه: هو الإمام العلامة النحوي الإخباري أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان العتكي الأسدي الواسطي، ولد سنة 244 هـ، مات سنة 323 هـ، من تصانيفه "البارع"، "غريب القرآن"، "تاريخ الخلفاء" - أنظر سير أعلام النبلاء ج 15 ص 75-77.

النحاة، و قال ابن خروف¹ إنه مذهب سيبويه، و الثالث أن أقل الجمع واحد حكاه بعض أهل الأصول، و الرابع الوقف حكاه الأصفهاني عن الآمدي، قال الزركشي و في ثبوته عن الآمدي نظر، و حقق الشوكاني مذهب الجمهور في أن أقل الجمع ثلاثة حيث قال " وهذا هو القول الحق الذي عليه أهل اللغة، والشرع، وهو السابق إلى الفهم عند إطلاق الجمع، والسبق دليل الحقيقة، و لم يتمسك من خالفه بشيء يصلح للاستدلال² .

المسألة التاسعة: الفعل المثبت إذا كان له جهات هل يعم.

اختلف العلماء في ذلك فذهب جمهور العلماء إلى أنه ليس بعام في أقسامه لأنه يقع على صفة واحدة فإن عُرِفَتْ و إلا كان مجملاً يُتوقف فيه حتى يُعرف كقول الراوي " صلى بعد غيبوبة الشفق³ فلا يعم الأحمر و الأبيض و قوله " صلى في الكعبة "⁴ فلا يعم الفرض و النفل و هو قول القاضي أبي بكر، و القفال الشاشي، و الأستاذ أبي منصور، و الشيخ أبي حامد الإسفرائيني، و أبي إسحاق الشيرازي، و سليم الرازي، و ابن السمعاني، و إمام الحرمين، و ابن القشيري، و الإمام الفخر الرازي، و أما في نحو قوله "نهى عن بيع الغرر"⁵ أو "قضى بالشفعة للجار"⁶ فقد قال ابن الحاجب، و الأبياري، و الآمدي بأنه يعم و حققه الشوكاني حيث قال "وهو الحق لأن مثل هذا ليس بحكاية للفعل الذي فعله، بل حكاية لصدور النهي منه عن بيع الغرر، و الحكم بثبوت الشفعة، لأن عدالة الصحابة، و معرفتهم باللغة تقتضي أن تكون عبارته مطابقة للمقول"، و قال الرازي بأنه لا يفيد العموم لأن

¹ ابن خروف: هو إمام النحو أبو الحسن علي ابن الحسن بن محمد بن علي ابن خروف الإشبيلي الأندلسي كبير و أسن، مات سنة 609 هـ، له شرح كتاب سيبويه - أنظر سير أعلام النبلاء ج 22 ص 26 .

² أنظر إرشاد الفحول ص 283-286 ، و اللمع ص 69 و المستصفى ج 2 ص 47 ، و الحصول ج 2 ص 370 - 375 ، الأحكام للآمدي ج 2 ص 273-278، و البحر المحيط ج 3 ص 141-145، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 144 - 153، و حاشية الباني ج 1 ص 420-421، و المهذب في علم أصول الفقه المقارن ج 2 ص 1517.

³ أخرجه مسلم تحت رقم 613، و الترمذي تحت رقم 152، و النسائي ج 1 تحت رقم 258-259، و أحمد ج 5 تحت رقم 349 من حديث بريدة بن الحصيب و غيره.

⁴ أخرجه البخاري تحت رقم 397، و مسلم تحت رقم 1329، و أبو داود تحت رقم 2023 من حديث عبد الله بن عمر عن بلال.

⁵ أخرجه مسلم تحت رقم 1513، و أبو داود 3376، و الترمذي تحت رقم 1230 و غيرهم من حديث أبي هريرة .

⁶ أخرجه النسائي تحت رقم 4705 من حديث جابر وصححه الألباني

الحجة في المحكي لا في الحكاية، و نقله الآمدي عن الأكثرين، قال الشوكاني و هو خلاف الصواب و إن قال به الأكثرون، و فصل البعض فقال بالعموم إن اقترن بالفعل " أن"، و بالخصوص إن لم تقترن به حكاه القاضي في التقريب عن الأستاذ أبي منصور، و الشيخ أبي إسحاق، و القاضي عبد الوهاب، و أبي بكر القفال، و قال البعض بأن التزاع لفظي¹.

المسألة العاشرة: قوله تعالى: " خذ من أموالهم صدقة"

اختلف العلماء في هذه الآية هل هي عامة في جميع أنواع المال أم لا، فذهب الجمهور إلى أن ذلك يقتضي أخذ الصدقة من كل نوع من أنواع المال إلا أن يخص بدليل، و ذهب الكرخي من الحنفية، و بعض أهل الأصول إلى أنه لا يعم بل إذا أخذ من جميع أموالهم صدقة واحدة فقد أخذ من أموالهم صدقة، و ذهب الآمدي إلى الوقف حيث قال و بالجملة فالمسألة محتملة، و فصل البعض فقال إن كان الجار و المجرور من قوله " من أموالهم " متعلقاً بقوله " خذ " فالمتجه قول الكرخي، لأن التعلق مطلق، و الصدقة نكرة في سياق الإثبات فيحصل الامتثال بصدقة واحدة من نوع واحد، و إن كان متعلقاً بقوله " صدقة " فيقوى قول الجمهور، و رجح الشوكاني قول الجمهور².

المسألة الحادية عشر: دلالة ألفاظ الجمع على المذكر و المؤنث.

إن دلالة ألفاظ الجمع على المذكر و المؤنث لها حالات: منها ما يختص بأحدهما كـ " رجال" للمذكر و "نساء" للمؤنث فلا يدخل أحدهما في الآخر بالإجماع إلا بدليل خارج من قياس أو غيره، و منها ما يعم النوعين بوضعه كـ " الناس، البشر، الإنس " فيدخل فيه كل منها بالإجماع ما يشملها بأصل وضعه و لا يختص بأحدهما إلا ببيان مثل " من ، ما" فقل إنه لا يدخل فيه النساء إلا بدليل، و نسب إلى الحنفية و لكن الموجود في كتبهم أنها تعم كما صرح به البزدوي، و ابن الساعاتي، و غيرهم، و استظهر الشوكاني أن " من و ما

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 286-288، و الحصول ج2 ص 399 - 401، و المستصفى ج2 ص 40، و الأحكام للآمدي ج2 ص 310، و رفع الحاجب ج2 ص 167، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 213 - 215.

² أنظر إرشاد الفحول ص 288-290، و المستصفى ج2 ص 40، و الأحكام للآمدي ج2 ص 341، و رفع الحاجب ج2 ص 222، و البحر المحيط ج 3 ص 173 178، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 256.

" مثل " الناس و البشر " قال " ولا يحفأك أن دعوى اختصاص "من" بالذكور لا ينبغي أن تنسب إلى من يعرف لغة العرب ، بل لا ينبغي أن تنسب إلى من له أدنى فهم" ، و منها ما يستعمل بعلامة التأنيث في المؤنث، و بحذفها في المذكر و ذلك الجمع السالم نحو " مسلمين " للذكور و " مسلمات " للإناث، و نحو "فعلوا و فعلن " اختلفوا في ذلك فذهب الجمهور إلى أنه لا يدخل النساء فيما هو للذكور إلا بدليل، و العكس صحيح قال الأستاذ أبو منصور و سليم الرازي هذا قول أصحابنا، و اختاره القاضي أبو الطيب، و ابن السمعاني، و إلكيا الهراسي، و نصره ابن برهان، و الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، و نقله عن معظم الفقهاء، و نسبه ابن القشيري إلى معظم أهل اللغة، و ذهبت الحنفية إلى أنه يتناول الذكور و الإناث حكاه عنهم سليم الرازي، و ابن السمعاني، و ابن الساعاتي، و حكاه القاضي أبو الطيب عن أبي حنيفة، و الباجي عن ابن خويز منداد، و روي عن الحنابلة، و الظاهرية، و حقق الشوكاني مذهب الجمهور قال " و الحق ما ذهب إليه الجمهور من عدم تناول إلا عن طريق التغليب عند قيام المقتضي لذلك، لاختصاص الصيغة لغة"¹.

المسألة الثانية عشر: الخطاب بـ " يأيها الناس " هل يشمل العبيد و الإيماء.

اختلف العلماء في ذلك فذهب الجمهور إلى أن الخطاب بمثل " يأيها الناس " و نحوها من الصيغ يشمل العبيد و الإيماء، و قيل لا يعمهم شرعاً، و قال أبو بكر الرازي إن كان الخطاب في حقوق الله فإنه يعمهم دون حقوق الآدميين، و حقق الشوكاني مذهب الجمهور قال " و الحق ما ذهب إليه الأولون، و لا ينافي ذلك خروجهم في بعض الأمور الشرعية، فإن ذلك إنما كان لدليل يدل على رفع الخطاب عنهم"².

المسألة الثالثة عشر: دخول الكافر في الخطاب الصالح له و للمسلمين نحو " يأيها

الناس "

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 290، و المستصفى ج 2 ص 44، و الحصول ج 2 ص 380 - 382، و الأحكام للآمدي ج 2 ص 325 - 329، و البحر المحيط ج 3 ص 178 - 182، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 234 - 239 و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج 2 ص 1552 .

² أنظر إرشاد الفحول ص 290 - 293 ، ، و المستصفى ج 2 ص 43، و الحصول ج 2 ص 388 - 397، و الأحكام للآمدي ج 2 ص 331، و رفع الحاجب ج 2 ص 211، و البحر المحيط ج 3 ص 181، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج 2 ص 1547 .

ذهب الجمهور إلى دخول الكافر في مثل هذه الخطابات، و قال بعض الشافعية إلى اختصاصه بالمسلمين، و قيل يدخلون في حقوق الله لا في حقوق الآدميين، و لم يرجح الشوكاني في المسألة، و الظاهر أنه يقول بقول الجمهور كما سبق في المسألة قبلها¹.

المسألة الرابعة عشر: الخطاب الوارد مشافهة نحو " يأيها الناس " أو " يأيها الذين آمنوا " هل يشمل المعدومين.

قال الزركشي لا خلاف في شموله لمن بعدهم من المعدومين حال صدوره، و لكن هل يشملهم باللفظ أم بدليل آخر من إجماع أو قياس، اختلفوا في ذلك فذهب جماعة من الحنفية و الحنابلة إلى أنه يشملهم باللفظ، و ذهب الأكثرون إلى أنه لا يشملهم باللفظ، بل بما عُرِفَ من الضرورة من دين الإسلام أن كل حكم علقه بأهل زمانه فهو شامل لجميع الأمة إلى يوم القيامة، واختار الشوكاني بأن الخطاب الشفاهي إنما يتوجه إلى الموجودين باعتبار اللفظ لا إلى المعدومين، و نقطع بأن غير الموجودين و إن لم يتناولهم الخطاب فلهم حكم الموجودين في التكليف بتلك الأحكام².

المسألة الخامسة عشر: الخطاب الخاص بالأمة نحو " يأيها الأمة " هل يشمل الرسول ﷺ

قال الشوكاني بأنه لا يدخل فيه قال الصفي الهندي بلا خلاف، و أما إذا كان الخطاب بلفظ يشمل الرسول ﷺ نحو " يأيها الناس ، يأيها الذين آمنوا ، يا عبادي " فقد ذهب الأكثرون إلى أنه يشملهم، و قال أبو بكر الصيرفي و الحلبي إن كان مأموراً في أوله بالقول نحو " قل " فلا يشملهم، و إن لم يكن كذلك كان شاملاً له، و استنكر هذا التفصيل إمام الحرمين، و قيل إن كان الخطاب من الكتاب فهو داخل تحته، و إن كان من السنة فإما أن يكون مجتهداً أو لا، فإن قلنا لا يجوز عليه الاجتهاد فهو مُبْلَغُ فهو داخل تحت الخطاب، و إن قلنا يجوز عليه الاجتهاد فترجع المسألة إلى أن المخاطب هل يدخل تحت الخطاب أم لا، و حقق الشوكاني المسألة فقال "والحق أن الخطاب بالصيغة التي تشمله يتناوله بمقتضى اللغة

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 194، و المستصفى ج 2 ص 44، و البحر المحيط ج 3 ص 181، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 243 .

² أنظر إرشاد الفحول ص 294-295 ، ، و المستصفى ج 2 ص 44، و الأحكام للآمدي ج 2 ص 336، و رفع الحاجب ج 3 ص 218، و البحر المحيط ج 3 ص 184-186، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 249 .

العربية حيث كان الخطاب من جهة الله، و إن كان الخطاب من جهته ﷺ فعلى الخلاف في دخول المخاطب تحت خطابه، و أما إذا كان الخطاب خاصاً به ﷺ نحو " يا أيها الرسول، يا أيها النبي " فذهب الجمهور إلى أنه لا تدخل تحتة الأمة إلا بدليل من خارج، و قيل يشملهم رُوي عن أبي حنيفة، و أحمد، و اختاره إمام الحرمين، و ابن السمعاني، و مال الشوكاني إلى مذهب الجمهور¹.

المسألة السادسة عشر: الخطاب الخاص بواحد من الأمة هل يعم.

الخطاب الخاص بواحد من الأمة إما أن يصرح فيه بالاختصاص كقوله ﷺ " تجزئك، و لا تجزئ أحداً من بعدك"² فهذا لاشك في اختصاصه، و إما أن لا يُصرح فيه بالاختصاص فقد اختلفوا فيه، فذهب الجمهور إلى أنه مختص بذلك المخاطب و لا يتناول غيره إلا بدليل من الخارج، و قال بعض الحنابلة و بعض الشافعية أنه يعم غيره، و حقق الشوكاني عدم التناول من حيث الصيغة بل بدليل خارجي حيث قال " و الحاصل في المسألة على ما يقتضيه الحق، و يوجبه الإنصاف عدم التناول لغير المخاطب من حيث الصيغة، بل بالدليل الخارجي، و مما يدل على ذلك استدلال الصحابة بالوقائع الخاصة على ثبوت مثل ذلك لسائر الأمة، و الأدلة الدالة على عموم الرسالة، فعرفت بهذا أن الراجح التعميم حتى يقوم دليل التخصيص، لا كما قيل أن الراجح التخصيص حتى يقوم دليل التعميم"³.

المسألة السابعة عشر: هل يدخل المُخاطبُ في عموم خطابه .

اختلف العلماء في دخول المخاطب في عموم خطابه، فقال الجمهور بأن المخاطب داخل في عموم خطابه و لا يخرج عنه إلا بدليل يخصه، و قال أكثر أصحاب الشافعي بأنه لا يدخل قال الأستاذ أبو منصور و هو الصحيح من مذهب الشافعي، و فصل إمام الحرمين فقال إن خطابه يتناوله بنفسه، و لكنه خارج منه عادة و وافقه إلكيا الهراسي و حقق

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 295-297، و المستصفى ج2 ص 44، و البحر المحيط ج3 ص 184-186، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 222.

² أخرجه البخاري تحت رقم 955، و مسلم تحت رقم 1961، من حديث البراء بن عازب و غيره .

³ أنظر إرشاد الفحول ص 297-298، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 223-230، و البحر المحيط ج3 ص 189-191، الأحكام للأمدى ج2 ص 322 و رفع الحاجب ج3 ص 197-.

الشوكاني المسألة فقال "و الذي ينبغي اعتماده أن يقال إن كان مُراد القائل بدخوله في خطابه أن ما وضع للمخاطب يشمل المتكلم وضعاً فليس كذلك، و إن كان المُراد أنه يشملُه حكماً فمُسلم إذا دل عليه دليل أو كان الوضع شاملاً له كألفاظ العموم"¹.

المسألة الثامنة عشر: عموم المقتضي.

و تصوير المسألة أن المقتضي هو اللفظ الطالب للإضمار أي أن اللفظ لا يستقيم إلا بإضمار شيء، و هناك مضمورات متعددة فهل تقدر جميعها أو يُكتفى بواحد منها، و ذلك التقدير هو المقتضى بـ "فتح الضاد"، و ذلك مثل قوله "رُفع عن أمتي الخطأ و النسيان"² فإن هذا الكلام لا يستقيم إلا بتقدير مضمّر لوقوع الخطأ و النسيان من الأمة، فقدّر العلماء تقديرات مختلفة مثل "العقوبة، الضمان، الحساب، العقاب، الإثم" و غيرها، اختلف العلماء في ذلك فذهب بعض العلماء إلى حمّله على العموم في كل ما يحتمله لأنه أعم فائدة، و قيل يحمل على الحكم المختلف فيه، و ذهب الجمهور إلى أنه لا عموم له بل يقدر منها ما دل الدليل على إرادته، و إن لم يدل الدليل على إرادة واحد منها بعينه كان مجملاً، و اختاره الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، و الغزالي، و ابن السمعاني، و فخر الدين الرازي، و الآمدي، و ابن الحاجب، و حققه الشوكاني حيث قال "وهذا هو الحق"³.

المسألة التاسعة عشر: عموم المفهوم.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 298-299، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 252-253 - و البحر المحيط ج3 ص 192-193 | لأحكام للآمدي ج2 ص 340، و رفع الحاجب ج3 ص 220، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج2 ص 1572.

² أخرجه ابن ماجة من طريق ابن عباس بلفظ "إن الله وضع عن أمتي الخطأ و النسيان و ما استكره عليه، و من طريق أبي ذر الغفاري بلفظ "إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ"، و أخرجه ابن حبان في صحيحه، و الحاكم في مستدركه بلفظ "تجاوز الله عن أمتي الخطأ"، و أخرجه الدارقطني في سننه و البيهقي، و الطبراني في المعجم الكبير من طرق مختلفة، و قال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، و أقرّه الذهبي، و حسنه النووي، و صحّحه ابن حبان، و الحافظ في التلخيص، و أحمد شاكر في تعليقه على كتاب أصول الأحكام، و الألباني في الإرواء، و أغلب طرق هذا الحديث لا تخلو من مقال، إلا أن الحديث بمجموع طرقه و شواهد يترقى بها إلى الحسن، قال الحافظ بن حجر تكرر هذا الحديث في كتب الفقهاء، و الأصوليين بلفظ "رُفع عن أمتي"، و لم نره بها في الأحاديث المتقدمة عند جميع من أخرجه نعم رواه ابن عدي في الكامل من طريق جعفر بن جسر بن فرقد عن أبيه عن الحسن عن أبي بكره رفعه "رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً الخطأ و النسيان و الأمر يكرهون عليه" و جعفر و أبوه ضعيفان.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 299-301، و الحصول ج 2 ص 382-383، و لأحكام للآمدي ج2 ص 306، و رفع الحاجب ج3 ص 152-163، و البحر المحيط ج3 ص 160-162، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 197-200، و نثر الورود ص 209.

اختلف العلماء في هذه المسألة فذهب الجمهور إلى أن له عمومًا، و ذهب القاضي أبو بكر و الغزالي، و جماعة من الشافعية إلى أنه لا عموم له، و لم يرجح الشوكاني في المسألة¹ المسألة العشرون: ترك الإستفصال في حكاية الأحوال مع قيام الاحتمال هل يتزل منزلة العموم في المقال.

اختلف العلماء في هذه المسألة فنص الشافعي أن اللفظ منزل منزلة العموم في جميع محامل الواقعة، و عليه اعتمد في صحة أنكحة الكفار في الإسلام على أكثر من أربعة نسوة، و قيل إنه مجمل فيتوقف فيه، و قيل إنه ليس من أقسام العموم بل إنما يكفي الحكم فيه من حاله عليه الصلاة و السلام لا من دلالة الكلام، و به قال إلكيا الهراسي، و قيل بالتفصيل أنه يعم إذا لم يعلم عليه السلام تفاصيل الواقعة، فإن علم فلا يعم، و هو اختيار إمام الحرمين، و ابن القشيري، و مال الشوكاني إلى العموم².

المسألة الواحدة و العشرون: حذف المتعلق هل يعم.

و هذه المسألة ذكرها علماء البيان، و لم يتعرض لها الأصوليون مثل " زيد يعطي و يمنع"، فقد رجح الشوكاني أنها من باب العموم قال "فينبغي أن يكون ذلك من أقسام العموم و إن لم يذكره أهل الأصول"³.

المسألة الثانية و العشرون: الكلام العام الذي خرج مخرج المدح و الذم.

إذا خرج الكلام مخرج المدح أو الذم كقوله تعالى: "إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ"⁴ فإن ذلك لا يخرج عن عموميه كما ذهب إليه الجمهور، و خالف في ذلك الشافعي، و بعض أصحابه فقالوا إنه لا يقتضي العموم، و حكى أبو الحسين ابن القطان، و

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 301-302 ، و المستصفى ج2 ص 42 ، و الحصول ج2 ص 401 ، و لإحكام للأمدى ج2 ص 315، و رفع الحاجب ج3 ص 176، و البحر المحيط ج3 ص 163-165، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 209 ، المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج2 ص 1586 .

² أنظر إرشاد الفحول ص 303-304، و الحصول ج2 ص 386-388 ، و البحر المحيط ج3 ص 148-154، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 171-176 ، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج2 ص 1589 .

³ أنظر إرشاد الفحول ص 304، و البحر المحيط ج3 ص 162.

⁴ سورة الانفطار الآية 14.

الأستاذ أبو منصور، و سليم الرازي، و ابن السمعاني وجهين في ذلك لأصحاب الشافعي، و رُوي القول بعدم العموم عن القاساني¹، و الكرخي، و صححه إلكيا الهراسي، و به جزم القفال الشاشي، و رجع الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال "والراجح ما ذهب إليه الجمهور، لعدم التنافي بين قصد العموم و المدح و الذم، و مع عدم التنافي يجب التمسك بما يفيد اللفظ من العموم"².

المسألة الثالثة و العشرون: هل العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب.

وحاصل المسألة أن الخطاب إما أن يكون جواباً لسؤال سائل أو لا، فإن كان جواباً فإما أن يستقل بنفسه أو لا، فإن لم يستقل بحيث لا يصلح الابتداء به، فلا خلاف في أنه تابع للسؤال في عمومته و خصوصه، فإن كان السؤال عاماً فعاماً، و إن كان خاصاً فخاص، و إن استقل الجواب بنفسه بحيث لو ورد مبتدأ لكان كلاماً تاماً مفيداً للعموم، و هذا على ثلاثة أقسام فالأول أن يكون الجواب مساوياً له لا يزيد عليه و لا ينقص، فهذا يجب حمله على ظاهره بلا خلاف كما قاله ابن فورك، و الأستاذ أبو إسحاق، و ابن القشيري، و غيرهم، و الثاني أن يكون الجواب أخص من السؤال فيكون خاصاً و لا يعم بلا خلاف كما حكاها الأستاذ أبو منصور، و ابن القشيري، و الثالث أن يكون الجواب أعم من السؤال و هو قسمان أن يكون أعم في حكم آخر غير ما سئل عنه كسؤالهم عن التوضؤ بماء البحر فأجاب ﷺ " هو الطهور ماءه الحل ميتته"³ فلا خلاف في عمومته، و قيل يجري فيه الخلاف، و لم يصوبه الشوكاني، و أما إن كان الجواب أعم من السؤال في ذلك الحكم الذي وقع السؤال عنه كقوله ﷺ لما سئل عن ماء بئر بضاعة فأجاب " الماء طهور لا

¹ القاساني: هو أبو بكر محمد ابن إسحاق الظاهري أخذ عن داود بن علي و خالفه في مسائل كثيرة، مات بعد الثلاث مائة للهجرة، و قاسان هي بلدة قريبة من أصبهان، من تصانيفه كتاب في الرد على داود الظاهري في إبطال القياس - أنظر الباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري ج2 ص 235 مكتبة المشي بغداد .

² أنظر إرشاد الفحول ص 304-305، و لأحكام للآمدي ج2 ص 342، و رفع الحاجب ج3 ص 223، و البحر المحيط ج3 ص 195-198، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 254 .

³ أخرجه البخاري تحت رقم 1936، و مسلم تحت رم 1111 و غيرهما من طريق أبي هريرة.

ينجسه شيء¹ فهذا القسم وقع فيه الخلاف على مذاهب الأول أنه يجب قصره على ما خرج عليه السؤال، وإليه ذهب بعض أصحاب الشافعي، وحكاه الشيخ أبو حامد، والقاضي أبو الطيب، وابن الصباغ، وسليم الرازي، وابن برهان، وابن السمعاني عن المزني²، وأبي ثور، والقفال، والدقاق، وحكاه الشيخ أبو منصور عن الأشعري، وحكاه الجويني عن أبي حنيفة، ونقله القاضي أبو الطيب، والماوردي، وابن برهان، وابن السمعاني عن مالك، والثاني أنه يحمل على العموم وهو مذهب الجمهور، وقال أبو حامد والقاضي أبو الطيب، والماوردي، وابن برهان بأنه مذهب الشافعي واختاره أبو بكر الصيرفي، وابن القطان، وصححه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، وابن القشيري، وإلكيا الطبري، والغزالي، وبه جزم القفال الشاشي، وحكاه ابن كج عن أبي حنيفة، والشافعي، وحكاه القاضي عبد الوهاب عن الحنفية، وأكثر الشافعية والمالكية، وحكاه الباجي عن أكثر المالكية والعراقيين، وصححه القاضي في التقريب، والثالث التوقف حكاه القاضي في التقريب، والرابع التفصيل بين أن يكون السبب سؤال سائل فيختص به، وبين أن يكون السبب مجرد وقوع حادثة فلا يختص، والخامس أنه إن عارض هذا العام الوارد على سبب عموم آخر خرج ابتداء بلا سبب فإنه يقصر على سببه وإلا فالعبرة بعمومه، وصححه الأستاذ أبو منصور وحقق الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال "وهذا المذهب هو الحق الذي لا شك فيه ولا شبهة، لأن التعبد للعباد إنما هو باللفظ الوارد عن الشارع، وهو عام، ووروده على سؤال خاص لا يصلح قرينة لقصره على ذلك السبب"³.

المسألة الرابعة والعشرون: التنصيص على بعض أفراد العام.

¹ أخرجه أبو داود تحت رقم 66-67، والترمذي، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري، وقال الترمذي حديث حسن، وقال ابن حجر في التلخيص صححه الإمام أحمد ويحيى بن معين وابن حزم، وصححه الألباني.

² المزني: هو الإمام العلامة فقيه الملة أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المصري تلميذ الشافعي، ولد سنة 175 هـ، ومات سنة 264 هـ من مصنفاته المختصر في الفقه، والجامع الكبير، والجامع الصغير - أنظر سير أعلام النبلاء ج 12 ص 492-497.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 305-309، والمستصفى ج 2 ص 36، والأحكام للآمدي ج 2 ص 291-297، ورفع الحاجب ج 3 ص 193-196، والبحر المحييط ج 3 ص 198-210، وشرح الكوكب المنير ج 3 ص 177-187، والمذكورة ص 234-235، 401، المهذب في علم أصول الفقه المقارن ج 2 ص 1541.

و صورة المسألة بأن يُعَلَقَ رسول الله ﷺ الحكم بلفظ عام، ثم يعلقه في مكان آخر ببعض أفرادِه فهل يكون ذلك تخصيصاً للعام مثل قوله ﷺ " و جعلت لي الأرض مسجداً و طهوراً"¹ و في لفظ آخر " و تربتها طهوراً"² فقال الجمهور بأن ذلك لا يقتضي التخصيص، و هناك من نسب الخلاف في هذه المسألة لأبي ثور بناءً على قوله بمفهوم اللقب، و رد ذلك ابن دقيق العيد حيث قال إن كان قد نص على ذلك فذاك، و إن كان بطريق الاستنباط من مذهبه في مفهوم اللقب فلا يدل على ذلك، و مال الشوكاني إلى مذهب الجمهور بل صرح بذلك في كتابه نيل الأوطار³.

المسألة الخامسة و العشرون: تعليق الحكم على علة .

إذا علق الشارع حكماً على علة فهل يعم ذلك الحكم بعموم علته، اختلفوا في ذلك فذهب الجمهور إلى العموم في جميع صور وجود العلة، و قال القاضي أبو بكر لا تعم، ثم اختلف القائلون بالعموم هل العموم باللغة أم بالشرع، و استظهر الشوكاني أن العموم بالشرع لا باللغة حيث قال "والظاهر أن ذلك العموم بالشرع لا باللغة، فإنه لم يكن في الصيغة ما يقتضي ذلك، بل يقتضي ذلك القياس، وقد ثبت التعبد به" بشرط أن يكون من الأقيسة المبنية على دليل النقل أو العقل لا بمجرد محض الرأي و الخيال⁴.

المسألة السادسة و العشرون: العام الذي دخله التخصيص هل يكون حقيقة في الباقي أم مجازاً.

اختلف العلماء في العام إذا خص هل يكون حقيقة في الباقي أم مجازاً، ذهب الأكثرون إلى أنه مجاز في الباقي مطلقاً سواء كان التخصيص بمتصل أو منفصل، و سواء كان بلفظ أو بغيره، واختاره البيضاوي، و ابن الحاجب، و الصفي الهندي، و صححه ابن برهان، و نسبه إلكيا إلى المحققين، و ذهب جماعة إلى أنه حقيقة فيما بقي مطلقاً، و نسبه الشيخ أبو حامد

¹ أخرجه البخاري تحت رقم 323، و مسلم تحت رقم 521-522-523 و غيرهما من طريق جابر و أبي هريرة و غيرهما بألفاظ مختلفة.

² أخرجه الإمام مسلم تحت رقم 165 من حديث أبي مالك الأشجعي

³ أنظر إرشاد الفحول ص 309-310، و البحر المحيط ج3 ص 220-222.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 310-311، و لأحكام للأمدني ج2 ص 313، و رفع الحاجب ج3 ص 174، و البحر المحيط ج3 ص 146-147.

الإسفرائيني إلى الشافعي، و أصحابه، و مالك، و جماعة من أصحاب أبي حنيفة، و نقله ابن برهان عن أكثر الشافعية، و حكاه ابن الحاجب عن الحنابلة، و فصل بعض العلماء فقالوا إن خص بمتصل لفظي فحقيقة، و إن خص بمنفصل فمجاز حكاه الشيخ أبو حامد، و ابن برهان، و عبد الوهاب، عن الكرخي، و غيرهم من الحنفية، و إليه مال القاضي، و ذهب القاضي عبد الجبار إلى العكس حكاه ابن برهان في الأوسط، و قال الآمدي إن خص بدليل لفظي كان حقيقة في الباقي سواء كان متصلاً أو منفصلاً، و إن خص بدليل غير لفظي كان مجازاً، و قال أبو الحسين في المعتمد عن عبد الجبار إن خص بالشرط و الصفة فهو حقيقة و إلا فهو مجاز، و قال أبو الحسين البصري إن كان المخصص مستقلاً فهو مجاز سواء كان عقلياً أو لفظياً و إلا فهو حقيقة و اختاره الرازي في المحصول، و قال أبو بكر الرازي أنه إن بقي بعد التخصيص جمع فهو حقيقة و إلا فهو مجاز و اختاره الباجي من المالكية، و حكى الشوكاني الأقوال دون ترجيح و إن كان يميل إلى القول الأول بأنه مجاز في الباقي¹.

المسألة السابعة و العشرون: العام بعد تخصيصه هل يكون حجة أم لا.

و محل الخلاف في هذه المسألة فيما إذا خُصَّ بِمُبَيِّنٍ، أما إذا خُصَّ بِمَبْهُمٍ فليس بحجة بالاتفاق كما حكاه جماعة منهم القاضي أبو بكر، و ابن السمعاني، و الأصفهاني فإن خُصَّ بِمُبَيِّنٍ فالمسألة فيها مذاهب الأول أنه حجة في الباقي و هو مذهب الجمهور، و اختاره الآمدي و ابن الحاجب و غيرهما من المحققين، و الثاني أنه ليس بحجة فيما بقي و إليه ذهب عيسى بن أبان، و أبو ثور كما حكاه صاحب المحصول و حكاه القفال الشاشي عن أهل العراق، و الغزالي عن كثير من الفقهاء الشافعية، و المالكية، و الحنفية، و الجبائي و ابنه، و الثالث أنه إن خص بمتصل فهو حجة في الباقي و إن خص بمنفصل فليس بحجة بل يصير مجازاً حكاه الأستاذ أبو منصور عن الكرخي، و محمد بن شجاع الثلجي، و الرابع أن التخصيص إن لم يمنع استفادة الحكم بالاسم و تعليقه بظاهره جاز التعلق به، و إن كان يمنع

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 311-314 و المحصول ج 3 ص 102، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 160-161، و المهذب في علم أصول الفقه المقارن ج 3 ص 1559.

من تعلق الحكم بالاسم العام و يوجب تعلقه بشرط لا يُنبئ عنه الظاهر لم يجز التعلق به و إليه ذهب أبو عبد الله البصري، و الخامس إن كان لا يتوقفُ على البيان قبل التخصيص و لا يحتاج إليه فهو حجة و إلا فليس بحجة، و السادس أنه يجوز التمسك به في أقل الجمع حكاه القاضي أبو بكر و الغزالي و ابن القشيري، و السابع أنه يُتمسك به في واحد فقط حكاه في المنحول عن أبي هاشم، و الثامن الوقفُ حكاه أبو الحسين بن القطان، و رجح الشوكاني المذهب الأول و هو مذهب الجمهور حيث قال "وهو الحق الذي لا شك فيه ولا شبهة، لأن اللفظ العام كان متناولا لكل فيكون حجة في كل واحد من أقسام ذلك الكل"¹.

المسألة الثامنة و العشرون: عطف الخاص على العام.

و صورة المسألة أن يذكر اللفظ العام ثم يعطف عليه الخاص كقوله تعالى: "حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى"² و فيه مسألتان:

الأولى: هل يكون ذلك الخاص داخلا تحت اللفظ العام حكى الروياني في المسألة قولين القول بالدخول و استظهره، و القول بعدم الدخول.

الثانية: و هي المُعَنُون لها أنه إذا كان المعطوف خاصاً فهل يقتضي تخصيص المعطوف عليه أم لا، اختلفوا في ذلك فذهب الجمهور إلى أنه لا يوجب، و قالت الحنفية يوجب، و قيل بالوقف، و لم يرحح الشوكاني في المسألة إلا أنه وافق الجمهور في كتابه الفقهي "نيل الأوطار"

المسألة التاسعة و العشرون: إذا ورد العام هل يعمل به أم يوقف ذلك على البحث عن المخصص.

اختلف العلماء في هذه المسألة فنقل الغزالي، و الآمدي، و ابن الحاجب الإجماع على منع العمل بالعام قبل البحث عن المخصص، قال الشوكاني وفي حكاية الإجماع نظر، و قال

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 314-318، و الحصول ج 2 ص 285، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 161-165، و نثر الورود ج 2 ص 215-216، و المهدب في علم أصول الفقه المقارن ج 3 ص 1563.

² سورة البقرة الآية 238.

الصيرفي يجوز التمسك به ابتداء ما لم يظهر دلالة مخصصة، و قال الزركشي قال عامة أصحابنا أبو العباس ابن سريج، و أبو إسحاق المروزي، و أبو سعد الإصطخري، و أبو بكر القفال يجب التوقف فيه حتى ينظر في الأدلة فإن وجد المخصص خُصصَ به و إلا اعتقد العموم و عمل بموجبه، و رجح الشوكاني مذهب الصيرفي حيث قال "ولا شك أن الأصل عدم التخصيص فيجوز التمسك بالدليل العام لمن كان من أهل الاجتهاد الممارسين لأدلة الكتاب و السنة العارفين بها فإن عدم وجود المخصص لمن كان كذلك يصوغ له التمسك بالعام، بل هو فرضه الذي تعبد الله به"¹.

المسألة الثلاثون: الفرق بين العام المخصوص و العام الذي أريد به الخصوص.

ذكر العلماء عدة فروق بين العام المخصوص و العام الذي أريد به الخصوص، ذكر الشوكاني بعضها و اختار أن العام الذي أريد به الخصوص مجازٌ على كل تقدير، و أما العام المخصوص فهو الذي لا تقوم قرينة عند تكلم المتكلم به على أنه أراد بعض أفرادهِ فيبقى متناولاً لأفراده على العموم، و هو عند هذا التناول حقيقة، فإذا جاء المتكلم بما يدل على إخراج البعض منه كان على الخلاف المتقدم هل هو حقيقة في الباقي أم مجاز².

الفرع الثاني: التخصيص.

تعريفه:

لغة: خصه بالشيء يَخْصُهُ خَصّاً و خُصُوصاً و خَصُوصِيَّةً، و الفتح أفصح، و اختصه أفرده به دون غيره³.

اصطلاحاً : اختلف العلماء في تعريف التخصيص على عدة أقوال منها أنه تمييز بعض الجملة بالحكم قاله ابن السمعاني، و قيل ما لم يرد بلفظ عام، و قال العبادي⁴ هو بيان

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 320-321، و اللمع ص 72، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج 2 ص 1577-1582.

² أنظر إرشاد الفحول ص 321-324، و الحصول ج 3 ص 110، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 165-171، و نثر الورود ج 2 ص 215.

³ لسان العرب باب الحاء مادة "خصص" ج 2 ص 1173.

⁴ العبادي: هو القاضي الفقيه العلامة أبو عاصم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عباد الهروي الشافعي، ولد سنة 375هـ، و مات سنة

458هـ، من تصانيفه الزيادات، المبسوط، الهادي إلى مذاهب العلماء- أنظر الأعلام ج 5 ص 314.

المُراد، و قال ابن الحاجب هو قصر العام على بعض مسمياته، و قال أبو الحسين هو إخراج بعض ما يتناوله الخطاب عنه، و قيل هو تعريف أن العموم للخصوص، قال الشوكاني "فالأولى في حده في أن يقال هو إخراج بعض ما كان داخلاً تحت العموم على تقدير عدم المَخَصَص"¹.

تعريف الخاص: حكى الشوكاني له تعريفين قيل: الخاص هو اللفظ الدال على مسمى واحد، و قيل هو ما دل على كثرة مخصوصة².

تعريف الخصوص: حكى الشوكاني له بعض التعريفات دون أن يرجح بينها، منها كون اللفظ متناولاً لبعض ما يصلح له لا لجميعه، و قيل هو كون اللفظ متناولاً للواحد المعين الذي لا يصلح إلا له، و قيل هو ما اختص بالوضع لا بالإرادة، و قيل أن يتناول شيئاً دون غيره و كان يصح أن يتناوله ذلك الغير، و لم يرجح الشوكاني بين هذه التعريفات³.

المسألة الأولى: الفرق بين النسخ و التخصيص.

قال الشوكاني اعلم أنه لما كان التخصيص شديد الشبه بالنسخ لاشتراكهما في اختصاص الحكم ببعض ما يتناوله اللفظ، احتاج أئمة الأصول إلى بيان الفرق بينهما، و عدد الشوكاني الفروق التي ذكرها العلماء فأوصلها إلى عشرين فرقاً، و قد أعرضت عن ذكرها لطولها فمن أراد الوقوف عليها فليرجع إلى الإرشاد، و قال الشوكاني بعد تعدادها و غير خافٍ عليك أن بعضها غير مسلم، و بعضها يمكن دخوله في البعض الآخر منها⁴.

المسألة الثانية: جواز التخصيص .

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 324-326 ، و الحصول ج 2 ص 7-8، و البحر المحيط ج 3 ص 240-243، و الأحكام للآمدي ج 2 ص 343، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 267، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج 3 ص 1593-1595-215 .

² نفس المصادر

³ نفس المصادر.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 327-329، و الحصول ج 3 ص 8-10، و البحر المحيط ج 3 ص 243-245 .

حكى الشوكاني الاتفاق بين أهل العلم سلفاً و خلفاً على أن التخصيص للعمومات جائز، و لم يخالف في ذاك أحد ممن يعتد به، و رد قولهم بأنه يستلزم الكذب أو البداء، قال و هو باطل، و مذهب عن حلية التحقيق عاطل¹.

المسألة الثالثة: الغاية التي ينتهي إليها التخصيص.

اختلف العلماء في المقدار الذي لابد من بقاءه بعد التخصيص على مذاهب: الأول أنه لابد من بقاء جمع كثير يقرب من مدلول العام، نقله الرازي و الآمدي عن أبي الحسين البصري، و صححه الرازي، و حكاه الآمدي عن أكثر أصحاب الشافعي، و إليه مال إمام الحرمين، و نقله ابن برهان عن المعتزلة، و الثاني إن كان العام مفرداً كـ "مَنْ" و "الألف و اللام" جاز التخصيص إلى أقل المراتب وهو واحد، لأن الاسم يصلح لهما جميعاً، و إن كان بلفظ الجمع "كالمسلمين" جاز إلى أقل الجمع و هو إما ثلاثة أو اثنان على الخلاف و به قال القفال الشاشي، و ابن الصباغ، و الثالث التفصيل بين أن يكون التخصيص بالاستثناء و البديل فيجوز إلى الواحد و إلا فلا يجوز، و الرابع أنه يجوز إلى أقل الجمع مطلقاً حكاه ابن برهان، و الخامس أنه يجوز إلى الواحد في جميع ألفاظ العموم حكاه إمام الحرمين عن معظم أصحاب الشافعي قال و هو الذي اختاره الشافعي، و نقله ابن السمعاني في "القواطع" عن سائر أصحاب الشافعي ما عدا القفال، و حكاه الأستاذ أبو إسحاق عن إجماع الشافعية، و صححه القاضي أبو الطيب، و الشيخ أبو إسحاق، و نسبه القاضي عبد الوهاب إلى الجمهور، و السادس إن كان التخصيص بمتصل فإن كان بالاستثناء أو البديل جاز إلى الواحد، و إن كان بالصفة أو الشرط فإلى الاثنين، و إن كان التخصيص بمنفصل فإن كان في العام المحصور القليل جاز إلى اثنين، و إن كان العام غير محصور أو كان محصوراً كثيراً جاز بشرط كون الباقي قريباً من مدلول العام ذكره ابن الحاجب و اختاره، و اختار الشوكاني بأنه لابد أن يبقى بعد التخصيص ما يصح أن يكون مدلولاً للعام، و لو في بعض الحالات و على بعض التقادير، حيث قال "والذي ينبغي

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 329-330، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 269-272، و فواتح الرحموت ج 1 ص 300.

اعتماده في مثل هذا المقام أنه لا بد أن يبقى بعد التخصيص ما يصح أن يكون مدلولاً للعام و لو في بعض الحالات و على بعض التقادير، و لا وجه أيضاً للتقيد بكون الباقي بعد التخصيص جمعاً¹.

المسألة الرابعة: حقيقة المخصص

اختلفوا في حقيقة المخصص على قولين الأول أنه إرادة المتكلم والدليل كاشف عن تلك الإرادة واختاره ابن برهان، وفخر الدين الرازي، والثاني أنه الدليل الذي وقع به التخصيص، وحقق الشوكاني أن المخصص حقيقة هو المتكلم حيث قال "والحق أن المخصص حقيقة هو المتكلم، لكن لما كان المتكلم يخصص بالإرادة أسند التخصيص إلى إرادته فجعلت الإرادة مخصصة، ثم جعل ما دل على إرادته وهو الدليل اللفظي أو غيره مخصصاً في الاصطلاح، قال و المراد هنا إنما هو الدليل"².

المسألة الخامسة: أقسام المخصصات.

قسم العلماء المخصصات إلى قسمين متصلة ومنفصلة، و ذلك لأن المخصص إما أن يستقل بنفسه فهو المنفصل، وإما أن لا يستقل بل يتعلق معناه باللفظ الذي قبله فهو المتصل، وحصر الجمهور المخصصات المتصلة في أربعة أشياء الاستثناء المتصل، الشرط، الصفة، والغاية، و زاد القرافي وابن الحاجب بدل البعض من الكل، وزاد القرافي الحال، و ظرف الزمان و المكان، والجار والمجرور، والتمييز، والمفعول معه، والمفعول لأجله، وأما المخصصات المنفصلة فهي ثلاثة أشياء العقل، الحس، و الدليل السمعي³.

المسألة السادسة: الاستثناء المنقطع.

المستثنى إما أن يكون من جنس المستثنى منه أو لا، فالأول يسمى الاستثناء المتصل، والثاني الاستثناء المنقطع، واختلف العلماء في وقوع المنقطع في اللغة فأنكره البعض كما

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 332-330، و الحصول ج 2 ص 12-14، و الأحكام للآمدي ج 2 ص 347-350، و البحر المحيط ج 3 ص

255-259، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 269-276، و فواتح الرحموت ج 1 ص 307-309.

² أنظر إرشاد الفحول ص 332-333، و البحر المحيط ج 3 ص 273

³ أنظر إرشاد الفحول ص 332-333، و البحر المحيط ج 3 ص 273

حكاه الزركشي في البحر، وقال العضد في شرح مختصر المنتهى لا نعرف خلافا في صحته لغة، وأما وقوعه في القرآن فأنكره البعض أيضاً، وقال ابن عطية لا ينكر وقوعه في القرآن إلا أعجمي، ثم اختلفوا هل هو حقيقة أم مجاز فذهب قوم إلى أنه حقيقة واختاره القاضي أبو بكر، و نُقل عن ابن جني، قال الإمام الرازي وهو ظاهر كلام النحويين، وذهب الجمهور إلى أنه مجاز، وقيل أنه لا يسمى استثناء لا حقيقة ولا مجازاً، حكاه القاضي والماوردي ولم يرجح الشوكاني في هذه المسائل¹.

المسألة السابعة: صحة الاستثناء.

اختلف العلماء في المراد من قولهم "جاءني عشرة إلا ثلاثة" فقال الجمهور إن المراد سبعة و"إلا ثلاثة" قرينة إرادة السبعة من العشرة، وقال القاضي أبو بكر الباقلاني بأن المراد سبعة من غير إخراج وأنها كاسمين وضعاً لمسمى واحد أحدهما مفرد والآخر مركب، و به قال الرازي، واختاره إمام الحرمين، وقيل بأن المستثنى منه مراد بتمامه ثم أخرج المستثنى ثم حكم بالإسناد بعده تقديراً وإن كان قبله ذكراً، وصححه ابن الحاجب، ورجحه الصفي الهندي، وجماعة من أهل الأصول، و استظهر الشوكاني قول الجمهور حيث قال "والظاهر ما ذهب إليه الجمهور، لأن الإسناد إنما يتبين معناه بجميع أجزاء الكلام"².

المسألة الثامنة: شروط صحة الاستثناء.

الأول: الاتصال.

ذهب جمهور العلماء إلى اشتراط اتصال المستثنى بالمستثنى منه لفظاً، و لا يضر القطع لعذر كسعال، أو عطاس، أو نحوه، و رُوي عن ابن عباس أنه يصح الاستثناء و إن طال

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 333-335، و الحصول ج 3 ص 30-37، و الأحكام للآمدي ج 2 ص 357-363، و البحر المحيط ج 3 ص 274-277، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 286-287، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج 3 ص 1671-1677.

² أنظر إرشاد الفحول ص 335-337، و رفع الحاجب ج 3 ص 252، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 289-292، و حاشية البناي ج 2 ص 15.

الزمان قليل إلى شهر، و قليل سنة، و قليل أبداً، و رد بعضهم هذه الرواية عن ابن عباس و قالوا لم تصح، و أثبت الشوكاني صحتها سنداً و متنأً، و قال القرافي المنقول عن ابن عباس هو التعليق على مشيئة الله، و رده الشوكاني، و روي عن سعيد بن جبير صحة الاستثناء بعد يوم أو أسبوع أو سنة، و عن طاووس مادام في المجلس، و عن عطاء بمقدار حلب ناقة، و عن مجاهد إلى سنتين، و رد كل ذلك الشوكاني واختار مذهب الجمهور قال و لا يضر الفصل اليسير كما دلت عليه الأدلة الصحيحة كما في "استثناء الإذخر"¹ ².

الثاني: عدم الاستغراق.

ذهب جمهور العلماء إلى المنع بل نقل بعض المحققين الإجماع على ذلك منهم الرازي في المحصول، و ابن الحاجب في مختصر المنتهى و به قال الشوكاني، و أما استثناء الأكثر فمنعه قوم من النحاة منهم الزجاج³، و ابن جني، و ابن قتيبة، والإمام أحمد، و أبو الحسن الأشعري، و ابن درستويه⁴، وهو أحد قولي الشافعي، و مذهب البصريين، و أجازته أكثر أهل الكوفة، و أكثر الأصوليين، و به قال الصيرفي و أبو عبيد من النحاة، و حققه الشوكاني حيث قال "و الحق أنه لا وجه للمنع لا من جهة اللغة، و لا من جهة الشرع، و لا من جهة العقل، و أما الاستثناء المتساوي فجوزته الجمهور، و منعه الحنابلة كما نقله عنهم القاضي أبو الطيب الطبري، و الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، و المازري، و الآمدي،

¹ إشارة إلى ما رواه البخاري، و مسلم عن أبي هريرة "أنه قال لما فتح الله عز و جل على رسوله صلى الله عليه و سلم مكة قام في الناس فحمد الله و أثني عليه، ثم قال إن الله حبس عن مكة الفيل و سلط عليها رسوله صلى الله عليه و سلم و المؤمنين، و إنها لم تحل لأحد كان قبلي، و إنها أحلت لي ساعة من نهار، و إنها لن تحل لأحد بعدي فلا ينفر صيدها و لا يختلي شوكتها، و لا تحل ساقطتها إلا لمنشد، و من قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يفدى و إما أن يقتل، فقال العباس إلا الإذخر يا رسول الله نجعله في قبورنا و بيوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم إلا الإذخر فقام أبو شاه رجل من أهل اليمن فقال أكتبوا لي يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم أكتبوا لأبي شاه.

² أنظر إرشاد الفحول ص 337-340 و المستصفى ج 2 ص 66، و الأحكام للآمدي ج 2 ص 353، و رفع الحاجب ج 3 ص 257، و البحر المحيط ج 3 ص 284-287، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 297، و المهذب في علم أصول الفقه المقارن ج 2 ص 1671.

³ الزجاج: هو الإمام نحوي زمانه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري البغدادي له تأليف جملة، مات سنة 311 هـ، من تصانيفه معاني القرآن، الاشتقاق النوادر - أنظر سر أعلام النبلاء ج 14 ص 360.

⁴ ابن درستويه: هو الإمام العلامة شيخ النحو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي النحوي تلميذ المبرد، ولد سنة 258 هـ، و مات سنة 347 هـ، له عدة تصانيف منها الإرشاد في النحو، و غريب الحديث، و أدب الكاتب - أنظر سير أعلام النبلاء ج 15 ص 531-532.

و به قال ابن قتيبة، و اختار الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال "وأما جواز استثناء المتساوي فبالأولى"¹.

الثالث: أن يلي الكلام بلا عاطف.

قال الشوكاني يُشترط أن يلي الكلام بلا عاطف مثل "عندنا له عشرة دراهم و إلا درهماً" أو "فإلا درهماً"، فإن وليه بعاطف كان لغواً بالاتفاق، كما حكاه الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني².

الرابع: أن لا يكون الاستثناء من شيء معين مشار إليه.

اشترط بعض العلماء أن لا يكون الاستثناء من شيء معين مشار إليه، و به قال إمام الحرمين، و قال البعض بالجواز وحققه الشوكاني حيث قال "والحق جوازه ولا مانع منه"³.

المسألة التاسعة: الاستثناء من النفي هل هو إثبات.

اتفق العلماء على أن الاستثناء من الإثبات نفي، و اختلفوا في الاستثناء من النفي فذهب الجمهور إلى أنه إثبات، و قالت الحنفية لا يكون إثباتاً و لا نفيًا، و أثبتوا واسطة هي عدم الحكم، و اضطرب الرازي فوافق الجمهور في المحصول و وافق الحنفية في تفسيره، و حقق الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال "والحق ما ذهب لإليه الجمهور، و دعوى الواسطة مردودة"⁴.

المسألة العاشرة: الاستثناء الوارد بعد جمل متعاطفة.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 340-341، و المستصفى ج 2 ص 67، و الحصول ج 3 ص 37، و الأحكام للآمدي ج 2 ص 363، و البحر المحيط ج 3 ص 287-293، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 306-309، و رفع الحاجب ج 3 ص 258، و حاشية البناني ج 2 ص 15.

² أنظر إرشاد الفحول ص 342-، و البحر المحيط ج 3 ص 293.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 342.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 342-344، و الحصول ج 3 ص 39-40، و الأحكام للآمدي ج 2 ص 378، و رفع الحاجب ج 3 ص 289 و البحر المحيط ج 3 ص 301-303، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 337، و فواتح الرحموت ج 1 ص 334-335، و حاشية البناني ج 2 ص 16.

اختلف العلماء في الاستثناء الواقع بعد جمل متعاطفة فذهب الشافعي و أصحابه إلى أنه عائد إلى جميعها ما لم يخصه دليل، و نسبته ابن القصار إلى مالك، و حكاها القاضي أبو بكر عن الحنابلة، و روي عن القاضي عبد الجبار، و ذهب أبو حنيفة و جمهور أصحابه إلى أنه عائد إلى الجملة الأخيرة إلا أن يقوم الدليل على التعميم، و اختاره الفخر الرازي، و نقله أبو الحسين البصري عن الظاهرية، و به قال أبو عبد الله البصري، و أبو الحسين الكرخي، و أبو علي الفارسي، و ذهب جماعة إلى الوقف حكاها الرازي عن القاضي أبي بكر، و المرتضى من الشيعة، و نسبته سليم الرازي إلى الأشعرية، و اختاره إمام الحرمين، و الغزالي، و فخر الدين الرازي، و حقق الشوكاني المسألة فقال و الحق الذي لا ينبغي العدول عنه أن القيد الواقع بعد جمل إذا لم يمنع مانع من عوده إلى جميعها لا من نفس اللفظ و لا من خارج منه فهو عائد إلى جميعها، و إن منع مانع فله حكمه¹.

المسألة الحادية عشر: وقوع الجملة التي تصلح أن تكون صفة بعد المستثنى و المستثنى منه.

الجملة الصالحة أن تكون صفة إذا وقعت بعد المستثنى منه و المستثنى هي راجعة إلى المستثنى منه عند الشافعية، و إلى المستثنى عند الحنفية، و لم يرجح الشوكاني بين القولين².

المسألة الثانية عشر: التخصيص بالشرط .

تعريف الشرط: لغةً الشرط إلزام الشيء و التزامه، و يجمع على شروط و شرائط، و أما الشرط بالتحريك فهو العلامة، و يجمع على أشرط³.

اصطلاحاً : اختلف أهل الأصول في تعريفه فقال الغزالي الشرط ما لا يوجد المشروط دونه و لا يلزم أن يوجد عنده، و قال صاحب المحصول هو الذي يتوقف عليه المؤثر في تأثيره لا في ذاته، و قيل ما يستلزم نفيه نفي أمر آخر لا على جهة السببية، و قيل ما

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 344-347 ، و الحصول ج3 ص 43-56، و الأحكام للآمدي ج2 ص 367 ، و ورفع الحاجب ج3 ص 266 ، و البحر المحيط ج3 ص 307-309، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 312-320، و حاشية البناني ج2 ص 17-20 ، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج2 ص 1693.

² أنظر إرشاد الفحول ص 347، و البحر المحيط ج3 ص 326.

³ أنظر لسان العرب ج4 باب الشين مادة " شرط " ص 2235 .

استلزم عدمه عدم أمر مغاير، واستحسن الشوكاني قول من قال " أنه ما يتوقف عليه الوجود و لا دخل له في التأثير و الإفضاء"¹.

مسألة: الشرط الداخِل على الجمل. اختلف العلماء في ذلك فقال أبو حنيفة و الشافعية برجوعه على الكل، و قيل أنه يرجع إلى ما قبله، و قيل بالوقف و اختاره الرازي، و رجح الشوكاني ما رجحه في مسألة الاستثناء².

المسألة الثالثة عشر: التخصيص بالصفة.

قال الشوكاني و المراد بالصفة هنا المعنوية لا مُجرد خصوص النعت المذكور في علم النحو و اختار أنها كالاستثناء إذا وقعت بعد متعدد³.

المسألة الرابعة عشر: التخصيص بالغاية .

تعريفها: عرفها الشوكاني بأنها نهاية الشيء المقتضية لثبوت الحكم قبلها و انتفائه بعدها⁴.
مسألة: دخول الغاية في المعنى.

اختلف العلماء في ذلك على أقوال منها أنها داخلة، و قيل لا تدخل، و هو مذهب الشافعي و الجمهور كما حكاه إمام الحرمين، و قيل إن كانت من جنسه دخلت و إلا فلا حكاه أبو إسحاق المروزي عن المبرد، و قيل إن تميزت عما قبله بالحس لم تدخل، و إن لم تتميز بالحس دخلت و رجحه الفخر الرازي، و قيل إن اقترن بـ " مِنْ " لم تدخل، و إن لم تقترن جاز أن تكون تحديداً و أن تكون بمعنى "مع" حكاه إمام الحرمين عن سيبويه، و قيل بالوقف و اختاره الآمدي قال الشوكاني و هذا الخلاف المذكور هو في غاية الابتداء

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 348-349، و الحصول ج3 ص 57-61، و الأحكام للآمدي ج2 ص 379-382، و البحر المحيط ج3 ص 309، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 451-452، و حاشية البناني ج2 ص 21-22.

² أنظر إرشاد الفحول ص 349-350، و البحر المحيط ج3 ص 335-336، و حاشية البناني ج2 ص 23.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 350، و حاشية البناني ج2 ص 24.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 351.

و أما غاية، الانتهاء ففيها مذهبان الدخول و عدمه، و رجح الشوكاني عدم الدخول إلا بدليل في الغيتين، كما أن الغاية الواقعة بعد متعدد هي كما تقدم في الاستثناء¹.

المسألة الخامسة عشر: التخصيص بالبدل.

و المراد بالبدل هنا بدل البعض من الكل، و قد اعتبره جماعة من أهل الأصول من المخصصات، و رده البعض و اختار الشوكاني أنه من المخصصات قال "و لا يشترط فيه ما يشترط في الاستثناء من بقاء الأكثر بل يجوز إخراج الأكثر وفاقاً، و يلحق به بدل الاشتمال"².

المسألة السادسة عشر: التخصيص بالحال.

من المخصصات الحال، و هو في المعنى كالصفة، و إذا جاء بعد جمل فإنه يرجع على الجميع قال البيضاوي اتفاقاً، قال الشوكاني و في دعوى الاتفاق نظر لأن الفخر الرازي قال بأنه يختص بالجملة الأخيرة على قول أبي حنيفة، و بالكل على قول الشافعي³.

المسألة السابعة عشر: التخصيص بالظرف و الجار و المجرور.

من المخصصات الظرف نحو قولك " أكرم زيداً اليوم " "أو في مكان كذا" و إذا تعقب جملاً فقد رجح الشوكاني أنه عائد على الجميع قال البيضاوي بالاتفاق، و اعترض عليه الشوكاني بقول الرازي في الحصول أنهما يختصان بالجملة الأخيرة على قول أبي حنيفة، و بالكل على قول الشافعي⁴.

المسألة الثامنة عشر: التخصيص بالتمييز .

من المخصصات التمييز نحو قولك " عندي له رطل ذهباً " اختار الشوكاني أنه إذا جاء بعد جمل فإنه يعود إلى الجميع ، قال و ظاهر كلام البيضاوي عوده على الجميع بالاتفاق⁵.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 351-352 ، و الأحكام للآمدي ج 2 ص 383-384، و البحر المحيط ج 3 ص 347-349 ، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 349-351، و فواتح الرحموت ج 1 ص 356 ، و حاشية البناني ج 2 ص 24-25.

² أنظر إرشاد الفحول ص 353، و البحر المحيط ج 3 ص 350، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 354-356، و فواتح الرحموت ج 1 ص 358 .

³ أنظر إرشاد الفحول ص 353، و البحر المحيط ج 3 ص 350، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 354-356، و فواتح الرحموت ج 1 ص 357.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 354، و البحر المحيط ج 3 ص 351، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 347.

⁵ أنظر إرشاد الفحول ص 354، و البحر المحيط ج 3 ص 352.

المسألة التاسعة عشر: التخصيص بالمفعول له و معه.

قال الشوكاني بأن كل واحد منهما يقيد الفعل بما تضمنه من معنى، فالمفعول له يقيد الفعل بتلك العلة نحو قولك " ضربته تأديباً "، و المفعول معه يقيد الفعل بتلك المعية نحو " ضربته و زيداً " فالضرب مختص بتلك الحال¹.

المسألة العشرون: التخصيص بالعقل

بعد أن فرغنا من المخصصات المتصلة ننقل إلى المخصصات المنفصلة، و منها العقل و الحس، و الدليل السمعي، وزاد القرافي التخصيص بالعوائد، وقرائن الأحوال.

فأما العقل فقد ذهب الجمهور إلى التخصيص به ، و منع منه جماعة و هو ظاهر كلام الشافعي في الرسالة، و قال القاضي أبو بكر الباقلاني و إمام الحرمين، و ابن القشيري، و الغزالي، و إلكيا الطبري أن التزاع لفظي و وافقهم الشوكاني و رجح مذهب الجمهور².

المسألة الواحدة و العشرون: التخصيص بالحس. قال الشوكاني إذا ورد الشرع بعموم يشهد الحس باختصاصه ببعض ما اشتمل عليه العموم كان ذلك مخصصاً للعموم³.

المسألة الثانية و العشرون: التخصيص بالدليل السمعي.

و يدخل تحت الدليل السمعي تخصيص الكتاب بالكتاب، و السنة بالسنة، و الكتاب بالسنة بنوعيتها متواتر و آحاد، و السنة بالكتاب، و التخصيص بالقياس، و المفهوم، و الإجماع.

1- تخصيص الكتاب بالكتاب.

ذهب جمهور العلماء إلى جواز تخصيص الكتاب بالكتاب، و منع ذلك بعض الظاهرية

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 354، و البحر المحيط ج3 ص 353.

² أنظر إرشاد الفحول ص 355-357، و المستصفى ج2 ص 49، و الحصول ج3 ص 73-74، و الأحكام للآمدي ج2 ص 384، و رفع الحاجب ج3 ص 301، و البحر المحيط ج3 ص 355-360، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 279، و حاشية البناني ج2 ص 25، .

³ أنظر إرشاد الفحول ص 357-358، و المستصفى ج2 ص 48، و الحصول ج3 ص 75-77، و الأحكام للآمدي ج2 ص 384، و البحر المحيط ج3 ص 360، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 451-452، و حاشية البناني ج2 ص 25، و المهذب في علم أصول الفقه المقارن ج2 ص 1601.

ورجح الشوكاني مذهب الجمهور حيث " قال وقد وقع ذلك، والوقوع دليل الجواز" ¹ .

2- تخصيص السنة المتواترة بالكتاب .

ذهب جمهور أهل العلم إلى جواز تخصيص السنة المتواترة بالكتاب، و عن أحمد روايتان، و منع ذلك بعض أصحاب الشافعي، و حكاه ابن برهان عن بعض المتكلمين و رجع الشوكاني مذهب الجمهور ² .

3- تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة.

قال الشوكاني يجوز تخصيص عموم الكتاب بالسنة المتواترة إجماعاً قاله الأستاذ أبو منصور، و قال الآمدي لا أعرف فيه خلافاً ³ .

4- تخصيص السنة المتواترة بالسنة المتواترة.

حكى الشوكاني الإجماع على تخصيص السنة المتواترة بمثلها، إلا أنه حكى أبو حامد الإسفرائيني عن داود أنهما يتعارضان و لا يبنى أحدهما على الآخر ⁴ .

5- تخصيص الكتاب بالخبر الواحد.

اختلف العلماء في تخصيص الكتاب بخبر الواحد فذهب الجمهور إلى جوازه مطلقاً، و منع ذلك بعض الحنابلة مطلقاً، كما حكاه الغزالي في " المنحول " عن المعتزلة، و نقله ابن برهان عن طائفة من المتكلمين، و الفقهاء، و فصل عيسى بن أبان فقال بالجواز إذا كان العام قد خص من قبل بدليل قطعي متصل أو منفصل حكاه عنه الرازي و ابن الحاجب، و قال الكرخي يجوز إذا كان العام قد خص من قبل بدليل منفصل سواء كان قطعياً أو ظنياً، و ذهب القاضي أبو بكر إلى الوقف، واختار الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال " فيجوز تخصيص العموم به قطعاً، ويصير ذلك كالتخصيص بالمتواتر لانعقاد الإجماع على حكمها،

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 358-362، و الحصول ج3 ص 77-103، و الإحكام للآمدي ج2 ص 389-394، و رفع الحاجب ج 3 ص 304-313، و البحر المحيط ج3 ص 361-369، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 359-366، و حاشية البناي ج2 ص 27-30، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج2 ص 1605-1620.

² نفس المصادر .

³ نفس المصادر .

⁴ نفس المصادر .

ولا يضر عدم انعقاده على روايتها، كما رجح جواز تخصيصه بالقراءة الشاذة عند من نزلها منزلة خبر الآحاد، ورجح جواز تخصيص عموم الكتاب و السنة بفعله ﷺ إذا لم يدل دليل على اختصاصه به، و كذلك جواز تخصيصه بتقريره ﷺ¹.

المسألة الثالثة والعشرون: التخصيص بالقياس.

اختلف العلماء في تخصيص الخبر العام بالقياس فذهب الجمهور إلى الجواز قال الرازي و هو قول أبي حنيفة و الشافعي و مالك و أبي الحسين البصري و الأشعري و أبي هاشم و حكاه ابن الحاجب عنهم و زاد أحمد بن حنبل، و ذهب أبو علي الجبائي إلى المنع مطلقاً، و روي عن أحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه، و فصل عيسى ابن أبان فقال يجوز إن كان العام قد خُصص قبل ذلك بنص قطعي حكاه عنه القاضي في التقريب، و قال الكرخي بالجواز إن خُصَّ بدليل منفصلٍ و إلا فلا حكاه عنه الرازي و قال الإصطخري يجوز إن كان القياس جلياً حكاه عنه الشيخ أبو حامد، و قال الغزالي إن تفاوت القياس و العام في غلبة الظن رُجح الأقوى و إن تعادلا فالوقف، و قال الآمدي إن كانت العلة منصوصة أو مُجمعةً عليها جاز التخصيص به و إلا فلا، و قال الشيخ أبو حامد الإسفرائيني يجوز إن كان القياس جلياً بالإجماع و إن كان واضحاً جاز عند عامة أصحابنا و إن كان خفياً مُنع عند أكثر أصحابنا، و حقق الشوكاني المسألة حيث قال والحق الحقيق بالقبول أنه يخص بالقياس الجلي و بما كانت علته منصوصة أو مجمعةً عليها قال و ماعدا هذه الأنواع الثلاثة من القياس فلم تَقم الحجة بالعمل به من أصله².

المسألة الرابعة والعشرون: التخصيص بالمفهوم.

القائلون بالمفهوم يقولون يجوزُ التخصيصُ به، و منع ذلك الحنفية، و ابن السريج كما حكاه الشيخُ أبو إسحاق الشيرازي، و زعم الصفي الهندي أن الخلاف إنما هو في مفهوم

¹ المصادر السابقة.

² أنظر إرشاد الفحول ص 362-364، و المستصفى ج2 ص 54-58، و المصول ج3 ص 96-102، و رفع الحاجب ج 3 ص 355-364، و البحر المحيط ج3 ص 369، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 377-379، و حاشية البناني ج2 ص 30، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج2 ص 1624-1629.

المخالفة، أما مفهوم الموافقة فاتفقوا على التخصيص به، و رده الزركشي و قال بأن الخلاف ثابت فيهما، و اختار الشوكاني أن التخصيص بالمفاهيم فرع العمل بها، وبما أنه يرى العمل بها فهو يقول بالتخصيص بها¹.

المسألة الخامسة و العشرون: التخصيص بالإجماع.

من المخصصات الإجماع قال الآمدي لا أعرف فيه خلافاً، كما نقل الأستاذ أبو منصور الإجماع على جواز التخصيص به، وحقق الشوكاني أن المخصص به هو دليل الإجماع لا نفس الإجماع حيث قال والحق أن المخصص به هو دليل الإجماع لا نفس الإجماع².

المسألة السادسة و العشرون: التخصيص بالعادة.

اختلف العلماء في التخصيص بالعادة فذهب الجمهور إلى المنع، و ذهب الحنفية إلى الجواز، و حقق الشوكاني المسألة فقال "والحق أن تلك العادة إن كانت مشتهرة في زمن النبوة بحيث يُعلم أن اللفظ إذا أطلق كان المراد ما جرت عليه دون غيره فهي مُخصّصة، لأن النبي ﷺ يُخاطبُ الناس بما يفهمون، و هم لا يفهمون إلا ما جرى عليه التعارف بينهم، و إن لم تكن العادة كذلك فلا حكم لها و لا التفات إليها"³.

المسألة السابعة و العشرون: التخصيص بمذهب الصحابي.

ذهب جمهور العلماء إلى أن مذهب الصحابي لا يخصص العام، و ذهب الحنفية و الحنابلة إلى جواز التخصيص به، و فصل جماعة منهم الأستاذ أبو منصور، و الشيخ أبو حامد، و

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 365، و الحصول ج 3 ص 102 - 103، و رفع الحاجب ج 3 ص 335، و البحر المحيط ج 3 ص 381-385، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 366-367، و الاحكام الأمدي ج 2 ص 401، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج 2 ص 1622 - 1623.

² أنظر إرشاد الفحول ص 366، و رفع الحاجب ج 3 ص 333، و البحر المحيط ج 3 ص 363، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 369، و حاشية البناني ج 2 ص 35، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج 2 ص 1621.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 367-368، و رفع الحاجب ج 3 ص 345-350، و البحر المحيط ج 3 ص 397، و حاشية البناني ج 2 ص 35 و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج 2 ص 1637.

سُلَيم الرازي، و أبو إسحاق الشيرازي فقالوا يجوز التخصيص به إذا لم يكن هو الراوي للعموم، و كان ما ذهب إليه منتشراً، و لم يُعرف له مخالفٌ في الصحابة، وحقّق الشوكاني مذهب الجمهور قال "و الحقّ عدمُ التخصيص بمذهب الصحابي و إن كانوا جماعة ما لم يُجمعوا على ذلك"¹.

المسألة الثامنة و العشرون: التخصيص بالسياق.

ذهب بعض الأصوليين إلى التخصيص بدلالة السياق، و تردد قول الشافعي في ذلك، و حقّق الشوكاني "أن دلالة السياق إن قامت مقام القرائن القوية المقتضية لتعيين المراد كان المُخصّص هو ما اشتمل عليه من ذلك، و إن لم يكن السياق بهذه المتزلة و لا أفاد هذا المفاد فليس بمُخصّص"².

المسألة التاسعة و العشرون: التخصيص بقضايا الأعيان.

و ذلك مثل إذنه بـ " لبس الحرير للحكة"³ وفيه قولان للحنابلة، واختار الشوكاني أنه إذا وقع التصريح بالعلة التي لأجلها وقع الإذن بالشيء أو الأمرُ به أو النهيُ عنه فهو من باب التخصيص بالعلة المُعلقة على الحكم، كما رجح عدم جواز التخصيص بالاستصحاب⁴.

المسألة الثلاثون: بناء العام على الخاص.

إذا ورد العام و معه الخاص فإما أن يعلم التاريخ أو لا، فإن علم فإما أن يكون الخاص متأخراً أو متقدماً، و تأخيره إما عن وقت العمل أو وقت الخطاب، فإن تأخر عن وقت

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 368-369، و المستصفى ج2 ص 52، و الأحكام للآمدي ج2 ص 406، و رفع الحاجب ج3 ص 342، و البحر المحيط ج3 ص 398-404، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 375، المهذب في علم أصول الفقه المقارن ج3 ص 1634.

² أنظر إرشاد الفحول ص 369-370، و البحر المحيط ج3 ص 405.

³ أخرجه البخاري تحت رقم 2919-2920، و مسلم تحت رقم 2076 من حديث أنس بن مالك أنّ النبي صلى الله عليه و سلم رخص لعبد الرحمان بن عوف و الزبير في قميص من حرير من حكة كانت بهما.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 370، و البحر المحيط ج3 ص 405، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 376.

العمل بالعام فقد رجح الشوكاني أنه نسخ قال الزركشي بالاتفاق، و إن تأخر عن وقت الخطاب بالعام دون وقت العمل فخلافاً مبني على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب، فمن جوزه قال ببناء العام على الخاص، و من منع قال بنسخ الخاص للعام في القدر المتعارض فيه، و ذهب أكثر الحنفية إلى أن الخاص إن تأخر عن العام وقتاً يمكن فيه العمل أو الاعتقاد لمقتضي العام كان الخاص ناسخاً، و أما إن تأخر العام عن وقت العمل بالخاص فقالت الشافعية ببناء العام على الخاص، و ذهب أبو حنيفة و أكثر أصحابه و القاضي عبد الجبار إلى نسخ العام للخاص و توقف بعض المعتزلة، و حقق الشوكاني البناء، و أما إن تأخر العام عن وقت الخطاب بالخاص و قبل العمل به فرجح الشوكاني أن حكمه هو حكم الذي قبله في البناء و النسخ، و أما إن جهل التاريخ فذهب الشافعي، و أصحابه، و الحنابلة و المالكية، و بعض الحنفية، و القاضي عبد الجبار إلى بناء العام على الخاص، و ذهب أبو حنيفة، و أكثر أصحابه إلى التوقف حتى يظهر التاريخ أو ما يرجح بينهما، و حقق الشوكاني هنا أيضاً البناء حيث قال "والحق الذي لا ينبغي العدول عليه في صورة الجهل البناء، وليس عنه مانع يصلح التشبث به، والجمع بين الأدلة ما أمكن هو الواجب، ولا يمكن الجمع مع الجهل إلا البناء"¹.

المطلب السادس: المطلق و المقيد.

تعريفهما: اختلف العلماء في تعريفهما على أقوال: فقليل المطلق ما دل على شائع في جنسه، و قليل ما دل على الماهية بلا قيد من حيث هي هي، و قيل هو الدال على الماهية بقيد الوحدة، و قيل ما دل على شائع في جنسه، و قيل ما دل على الذات دون الصفات، و المقيد ما يقابل المطلق أي ما لا دل على شائع في جنسه، و حكى الشوكاني التعاريف دون ترجيح².

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 371-373، ، و الحصول ج 3 ص 104-119، و الأحكام للآمدي ج 2 ص 408، و البحر المحيط ج 3 ص 407-412، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 382-384 و حاشية البناني ج 2 ص 42-45 .

² أنظر إرشاد الفحول ص 373-374، و الأحكام للآمدي ج 3 ص 5-7، و رفع الحاجب ج 3 ص 366، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 392-393، و حاشية البناني ج 2 ص 45-49، و المهذب في علم أصول الفقه المقارن ج 2 ص 1703.

المسألة الأولى: إذا وَرَدَ الخطاب مطلقاً في موضع و مُقيداً في آخر.

اتفق العلماء على أن الخطاب إذا ورد مطلقاً حُمِلَ على إطلاقه، وإن ورد مُقيداً حُمِلَ على تقيده، وإن ورد مُطلقاً في موضع، و مُقيداً في آخر فله أحوال، أن يختلف في السبب و الحكم فلا يُحمل أحدهما على الآخر بالاتفاق، و الثاني أن يتفقا في السبب و الحكم فيُحمل أحدهما على الآخر بالاتفاق أيضاً، واختلفوا بعد اتفاقهم على الحمل فقل هو بيان بأن المراد بالمطلق هو المُقيد، و روجه ابن الحاجب، و قيل نسخ، و رجع الشوكاني بأنه بيان و ليس نسخاً، و الثالث أن يختلفا في السبب و يتفقا في الحكم فهذا موضع الخلاف فذهب الحنفية إلى عدم حمل المطلق على المُقيد، و حكاه القاضي عبد الوهاب عن أكثر المالكية، و ذهب جمهور الشافعية إلى الحمل، و ذهب بعض الشافعية إلى الحمل عن طريق القياس، و قيل يتوقف الحمل على الدليل، و قيل يُعتبر أغلظ الحكمين فإن كان حكم المُقيد أغلظ حُمِلَ و إلا فلا، و حقق الشوكاني مذهب القائلين بالحمل مُطلقاً، و الرابع أن يختلفا في الحكم فلا يُحمل بالاتفاق واختاره الشوكاني¹

المسألة الثانية: شروط حمل المطلق على المُقيد.

حصر الشوكاني شروط حمل المطلق على المُقيد في سبعة شروط: الأول أن يكون المُقيد من باب الصفات ذكره القفال الشاشي، و الشيخ أبو حامد الإسفرائيني، و الماوردي و الروياني، و الأبهري من المالكية، و قال ابن خيران² من الشافعية يُحمل المطلق على المُقيد في الذات، و أبطله الشوكاني، و الثاني أن لا يكون للمُطلق إلا أصل واحد ذكره الأستاذ أبو منصور، و الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، و الماوردي، و حكي القاضي عبد الوهاب الاتفاق على اشتراطه، و الثالث أن يكون في باب الأوامر و الإثبات ذكره الآمدي، و ابن

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 375-377، و المستصفى ج 2 ص 70-71، و الحصول ج 3 ص 141-147، و الأحكام للآمدي ج 3 ص 5-7، و رفع الحاجب ج 3 ص 368-376، و البحر المحيط ج 3 ص 416-424، شرح الكوكب المنير ج 3 ص 395-411، و حاشية البناي ج 2 ص 51-53، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج 2 ص 1708-1715.

² ابن خيران: هو الإمام أبو علي الحسين بن صالح بن خيران البغدادي شيخ الشافعية، عرض عليه القضاء فلم يتقلده، توفي لثلاث عشرة حلت من ذي الحجة سنة 320 هـ قاله أبو العلاء العسكري، و قال الدارقطني توفي في حدود سنة عشر و ثلاث مائة، و صوبه الحافظ أبو بكر الخطيب - أنظر سير أعلام النبلاء ج 15 ص 58.

الحاجب، و قال صاحب المحصول بجوازه في النفي و النهي، وحقق الشوكاني عدم الحمل في النفي و النهي، و الرابع أن لا يكون في جانب الإباحة، و الخامس أن لا يمكن الجمع بينهما إلا بالحمل ذكره ابن الرفعة^١، و السادس أن لا يكون المقيد قد ذكر معه قدر زائد يمكن أن يكون القيد لأجله، و السابع أن لا يقوم دليل يمنع من التقيد^٢.

المسألة الثالثة: حمل المطلق على المقيد من الكتاب و السنة.

قال الشوكاني بأن ما ذكر في التخصيص للعام هو جارٍ في تقيد المطلق فارجع في تأصيل ذلك إلى ما تقدم في باب التخصيص^٣.

المطلب السابع: المجمل و المبين.

تعريفهما: المجمل لغةً هو المبهم، و قيل المجموع من أجمل الشيء جمعه عن تفرقة، و أجمل له الحساب، و الجملة جماعة كل شيء بكامله من الحساب و غيره^٤.

اصطلاحاً: اختلف العلماء في تعريفه فقال الآمدي هو ماله دلالة على أحد معنيين لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه، و قال الرازي هو ما أفاد شيئاً من جملة أشياء و هو مُتَعَيِّنٌ في نفسه و اللفظ لا يُعَيَّنُهُ، و قال ابن الحاجب هو ما لم تتضح دلالة، و قيل هو اللفظ الذي لا يُفهم منه عند الإطلاق شيء، و قال القفال الشاشي و ابن فورك ما لا يستقل بنفسه في المراد منه حتى يأتي تفسيره، قال الشوكاني والأولى أن يقال "هو ما دل دلالة لا يتعين المراد بها إلا بمُعين سواء كان عدم التعيين بوضع اللغة أو بعرف الشرع أو الاستعمال"^٥.

^١ ابن الرفعة : هو الشيخ الإمام العلامة نجم الدين أحمد بن علي الأنصاري البخاري المصري الشافعي حامل لواء الشافعية في عصره، ولد بمصر سنة 145 هـ، و مات سنة 710 هـ، من تصانيفه المطلب في شرح الوسيط، الكفاية في شرح التنبيه - أنظر شذرات الذهب ج 8 ص 41-42 .

^٢ أنظر إرشاد الفحول ص 377-379، و البحر المحيط ج 3 ص 425-433.

^٣ انظر إرشاد الفحول ص 379.

^٤ لسان العرب باب الجيم مادة " حمل " ج 1 ص 685-686 .

^٥ أنظر إرشاد الفحول ص 380-381، و الحصول ج 3 ص 153، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 11-15، و رفع الحاجب ج 3 ص 378، شرح الكوكب المنير ج 3 ص 413، و نثر الورود ج 2 ص 281 .

المُبِينُ لغة: بان الشيء بياناً: اتضح، و البيان ما يُبين به الشيء من الدلالة و غيرها¹.
اصطلاحاً: قال الشوكاني هو ما افتقر إلى البيان².

البيان لغةً: مشتق من البين و هو البعد و الفراق، تقول بان الشيء و أبان إذا اتضح و انكشف³.

اصطلاحاً: اختلفوا في تعريفه تبعاً لاختلافهم في اطلاقاته، فإنه يُطلق على الدال و على الدليل و على فعل المُبين، فعرفه الرازي بأنه الدال على المُراد بخطاب لا يستقل بنفسه في الدلالة على المُراد، و أطلقه الصيرفي على فعل المُبين فقال هو إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز التجلي، و أطلقه القاضي أبو بكر، و إمام الحرمين، و الغزالي، و الآمدي و الفخر الرازي، و أكثر المعتزلة على الدليل فقالوا هو الموصل بصحيح النظر فيه إلى العلم أو الظن بالمطلوب، و لاحظ أبو عبد الله البصري نفس العلم فحده بحد العلم، و قال العبدري⁴ الصواب أن البيان هو مجموع هذه الأمور، و قال السرخسي هو عند أصحابنا إظهار المعني و إيضاحه للمخاطب، و قيل هو ظهور المُراد بالمخاطب و العلم الذي حصل له عند الخطاب، و قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني قال أصحابنا هو الإفهام بأي لفظ كان، و قال أبو بكر الدقاق إنه العلم الذي يتبين به المعلوم، و قال الشافعي البيان اسم جامع لأمر مجتمعة الأصول متشعبة الفروع و حكي الشوكاني الأقوال دون ترجيح⁵.

المسألة الأولى: وقوع الإجمال في الكتاب و السنة.

¹ لسان العرب باب الباء مادة " بين " ج1 ص 406 .

² أنظر إرشاد الفحول ص 381، و اللَّمع ص 109 ، و شرح مختصر المنتهى الأصولي ج3 ص 107، و رفع الحاجب ج 3 ص 413-414، و شرح التلويح على التوضيح ج1 ص 237-240، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 437.

³ معجم مقاييس اللغة كتاب الباء مادة " بين " ج1 ص 327 - 328 .

⁴ العبدري: هو الشيخ الحافظ الناقد أبو عامر محمد بن سعدود القرشي المغربي الظاهري نزيل بغداد ، مات سنة 524 هـ— أنظر سر أعلام النبلاء ج19 ص 579-583.

⁵ أنظر إرشاد الفحول ص 381 - 382، و المستصفى ج1 ص 238-239، و المحصول ج3 ص 149-150، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 32-30، و رفع الحاجب ج 3 ص 411، و البحر المحيط ج3 ص 477-479، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 438-440، و حاشية البنان ج2 ص 67-68، و نثر الورود ج2 ص 284 .

اتفق العلماء على وقوع الإجمال في الكتاب و السنة، و لم يخالف في ذلك إلا داود الظاهري، و قال إمام الحرمين ما يثبت به التكليف لا إجمال فيه لأنه من باب التكليف بالمُحال، و ما لا يتعلق به التكليف فيجوز بقاءه مجملاً بعد وفاته عليه السلام، واختار الشوكاني القول الأول حيث قال "اعلم أن الإجمال واقع في الكتاب والسنة"¹.

المسألة الثانية: فيما يكون فيه الإجمال.

قال الشوكاني الإجمال إما أن يكون في الأفراد أو التركيب، و الأول إما في الأسماء بسبب التصريف كـ "مختار" للفاعل و المفعول، أو بسبب الوضع كـ "القرء" للطهر و الحيض" و إما في الأفعال مثل "قال" من القول أو القيلولة و "عَسَّعَسَ"² بمعنى أقبل أو أدبر، و إما في الحروف كتردد الواو بين العطف و الابتداء، و إما أن يكون في المركبات نحو قوله تعالى: "أَوْ يَغْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النَّكَاحِ"³ لتردده بين الزوج و الولي، و يكون في عودة الضمير على متقدم تعدد، و يكون في الصفة، و في تعدد المجازات المتساوية مع مانع يمنع من حمله على الحقيقة، و يكون في فعل النبي صلى الله عليه وسلم إذا فعل فعلاً يحتمل وجهين احتمالاً واحداً، و يكون في الأمر الوارد بصيغة الخبر نحو قوله تعالى: "وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ"⁴ فالجمهور حملوه على الإيجاب و قيل بالتوقف حتى يرد دليل يبين المراد⁵.

المسألة الثالثة: فيما لا إجمال فيه.

اختلف العلماء في بعض الأمور هل هي من قبيل المحمل أو لا، و اختار الشوكاني أنها ليست من قبيل المحمل.

¹ نظر إرشاد الفحول ص 382-383، و الحصول ج3 ص 158-159، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 415-418.

² سورة التكوين الآية 17.

³ سورة البقرة الآية 237.

⁴ سورة البقرة الآية 228.

⁵ أنظر إرشاد الفحول ص 383-384، و اللّمع ص 111-113، و الحصول ج3 ص 158-159، و الأحكام للآمدي ج 3 ص 11-15، و شرح مختصر المنتهى ج3 ص 109-110، و رفع الحاجب ج 3 ص 378، و البحر المحيط ج3 ص 457-468، و فواتح الرحموت ج2 ص 38-39، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج2 ص 1222-1224.

1- الألفاظ التي عُلِقَ التحريم فيها على الأعيان .

و ذلك مثل قوله تعالى : " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ " ¹ فالجمهور على أنه لا إجمال فيها لأن السابق إلى الفهم هنا هو تحريم الوطء، و قال الكرخي و أبو عبد الله البصري أنها من قبيل المُجْمَل فينبغي التوقف فيها، و اختار الشوكاني مذهب الجمهور ² .

1- قوله تعالى : " وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ " ³ .

ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا إجمال فيها، و ذهب الحنفية إلى أنها مُجْمَلَةٌ لتردده بين الكل و البعض، و اختار الشوكاني مذهب الجمهور ⁴ .

3- قوله تعالى : " وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا " ⁵

ذهب الجمهور إلى أنه لا إجمال فيها، و قال بعض الحنفية إنها مُجْمَلَةٌ لأن اليد تطلق على المنكب و المرفق و الكوع، و القطع يُطلق على الإبانة و الشق، و اختار الشوكاني مذهب الجمهور ⁶ .

4- قوله ﷺ " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " ⁷

ذهب جمهور العلماء إلى أن الأحاديث التي على هذه الصيغة لا إجمال فيها بل إن ثبت

¹ سورة النساء الآية 23.

² أنظر إرشاد الفحول ص 385، و المحصول ج 3 ص 161-164، و الأحكام للآمدي ج 3 ص 15-18، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 111، و رفع الحاجب ج 3 ص 384، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 419-421.

³ سورة المائدة الآية 6.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 385، و المحصول ج 3 ص 161-164، و الأحكام للآمدي ج 3 ص 15-18، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 111 و رفع الحاجب ج 3 ص 384، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 419-421.

⁵ سورة المائدة الآية 38.

⁶ أنظر إرشاد الفحول ص 385، و المحصول ج 3 ص 161-164، و الأحكام للآمدي ج 3 ص 15-18، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 111، و رفع الحاجب ج 3 ص 384، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 419-421.

⁷ أخرجه البخاري تحت رقم 713، و مسلم تحت رقم 595 من حديث عبادة بن الصامت.

عُرف شرعي في إطلاقه لصحيح كان معناه لا صلاة صحيحة، و إن ثبت عُرف لغوي بأن يقصد منه نفي الفائدة و الجدوى فيتعين ذلك مثل " لا علم إلا ما نفع"، و إن انتفيا حُمل على نفي الصحة دون الكمال لأنها أقرب المجازين إلى الحقيقة، لأن نفي الحقيقة مُتَعَذرة لوجود الذات في الخارج، و اختار الشوكاني أن المنفي هو الذات الشرعية و الموجودة ليست الذات الشرعية فيحمل الكلام على الحقيقة و هي نفي الذات الشرعية فإن لم نستطع توجه النفي إلى الصحة لأنها أقرب المجازين و ذهب القاضي أبو بكر و عبد الجبار و أبو علي الجبائي و أبو هاشم و أبو عبد الله البصري إلى أنه مُجمل، و رجح الشوكاني مذهب الجمهور¹.

5- قوله ﷺ " رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ "²

و نحوه مما فيه نفي صفة من الصفات، و المراد نفي لازم من لوازمه فلا إجمال فيه عند الجمهور، لأن العُرف يدل على نفي المؤاخذه و رفع العقوبة، و قال أبو الحسين، و أبو عبد الله البصريان إنه مُجمل، لأن ظاهره رفع الخطأ و النسيان و قد وقعا، و حقق الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال "والحق ما هب إليه الجمهور"³.

المسألة الرابعة: إذا دار اللفظ بين مدلولين.

إذا دار لفظ الشارع بين مدلولين إن حُمل على أحدهما أفاد معنى واحداً، و إن حُمل على الآخر أفاد معنيين و لا ظهور له في أحد المعنيين، فالأكثر على أنه ليس بمجمل بل هو ظاهر في إفادة المعنيين، و ذهب الأقلون إلى أنه مُجمل و به قال الغزالي وابن الحاجب،

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 387-388، و الحصول ج3 ص 161-172، و الأحكام للآمدي ج 3 ص 18-28، و شرح مختصر المنتهى ج3 ص 112، و رفع الحاجب ج 3 ص 386-407، و البحر المحيط ج3 ص 466-477، 124، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 419 - 436، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج2 ص 1226-1238.

² سبق تخريجه.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 387-388، و الحصول ج3 ص 161-172، و الأحكام للآمدي ج 3 ص 18-28، و شرح مختصر المنتهى ج3 ص 112-124، و رفع الحاجب ج 3 ص 386-407، و البحر المحيط ج3 ص 466-477، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 419-436، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج2 ص 1226-1238.

و حقق الشوكاني أنه مع عدم الظهور في أحد مدلوليه يكون مُجملاً و لا يصح جعل تكثير الفائدة مُرجحاً و لا رافعاً للإجمال¹.

المسألة الخامسة: اللفظ الذي له مسمى لغوي و آخر شرعي.

اللفظ إذا كان له مسمى لغوياً و آخر شرعياً كالصوم و الصلاة فالجمهور على أنه لا إجمال فيه بل يجب حمله على المعنى الشرعي، لأن النبي ﷺ بعث لبيان الشرعيات لا لبيان معاني الألفاظ العربية، و ذهب جماعة إلى أنه مُجمل نقله الأستاذ أبو منصور عن أكثر الشافعية، و فصل قوم فقالوا يُحمل على المعنى الشرعي إن كان مثبتاً، و على الإجمال إن كان منفيّاً و اختاره الغزالي، و قيل لا إجمال في الإثبات الشرعي و النهي اللغوي و اختاره الآمدي، و حقق الشوكاني مذهب الجمهور كما أنه حقق الحمل على المسمى العرفي إذا دار اللفظ بين المسمى العرفي و اللغوي².

المسألة السادسة: مراتب البيان للأحكام.

ذكر العلماء للبيان مراتب أوصلها الشافعي في الرسالة إلى خمسة منها بيان التأكيد و هو النص الجلي الذي لا يتطرق إليه تأويل، و النص الذي ينفرد بإدراكه العلماء، و نصوص السنة الواردة بياناً مُشكل القرآن، و نصوص السنة المُبتدئة مما لم ينص عليها في القرآن لا بالإجمال و لا التبيين، و بيان الإشارة و هو القياس المستنبط من الكتاب و السنة، و زاد بعضهم الإجماع، و قول المجتهد إذا انقرض عصره، و قال ابن السمعاني بيان المُجمل يقع بستة أوجه بالقول و هو الأكثر، و بالفعل، و الكتابة، و الإشارة، و التنبيه، و ما خُص العلماء ببيانه عن اجتهاد، و الجمهور على جواز البيان بالفعل خلافاً لأبي إسحاق المروزي و الكرخي، و إذا ورد بعد المُجمل قول أو فعل و كل واحد منها صالح لبيانه فإن اتفقا و

¹ المصادر السابقة.

² المصادر السابقة.

عُلم سبق أحدهما فهو البيان قولاً كان أو فعلاً و التالي تأكيد له، و قيل إن كان المتأخر فعلاً لم يُحمل على التأكيد لأن الأضعف لا يؤكد الأقوى، و إن جُهل المتقدم فلا يقضى على واحد منهما، و قيل يكونان بمجموعهما بيانا هذا إن تساويا، فإن اختلفا فالأشبه أن المرجوح هو المتقدم وُروداً هذا إذا اتفق القول و الفعل، فإن اختلفا فالجمهور على أن المبين هو القول، و رجحه الرازي، و ابن الحاجب سواء كان متقدماً أو متأخراً، و يُحمل الفعل على الندب، و قال أبو الحسين البصري المتقدم منهما هو البيان، و اختار الشوكاني مذهب الجمهور¹.

المسألة السابعة: تأخير البيان عن وقت الحاجة.

تأخير البيان نوعان: تأخير عن وقت الحاجة و هو الوقت الذي إذا تأخر البيان عنه لم يتمكن المكلف من فهم الخطاب، و الثاني تأخيره عن وقت ورود الخطاب إلى وقت الحاجة إلى الفعل، فأما النوع الأول فقد اتفق العلماء على منعه إلا على مذهب من يجوز التكليف بما لا يطاق، فقالوا بالجواز دون الوقوع، و رجح الشوكاني المنع، و أما النوع الثاني ففيه مذاهب الأول الجواز مُطلقاً قال ابن برهان و عليه عامة علمائنا من الفقهاء، و المتكلمين، و نقله ابن فورك، و القاضي أبو الطيب، و الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، و ابن السمعاني عن ابن سريج، و الاصطخري، و ابن أبي هريرة، و ابن خيران، و القفال، و ابن القَطان، و الطبري، و أبي الحسن الأشعري، و القاضي أبي بكر، و به قال الشافعي، و اختاره الرازي، و ابن الحاجب، و حكاه القاضي عن مالك، و الثاني المنع مُطلقاً نقله القاضي أبو بكر، و الشيخ أبو إسحاق، و سليم الرازي، و ابن السمعاني، عن أبي إسحاق المروزي، و أبي بكر الصيرفي، و أبي حامد المروزي، و نُقل عن الدقاق، و قال القاضي هو قول المعتزلة، و كثير من الحنفية، و ابن داود الظاهري، و نقله ابن القُشَيْري عن داود الظاهري، و الثالث جواز تأخير بيان المُجمل دون غيره حكاه القاضي أبو الطيب، و القاضي عبد الوهاب، و ابن

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 391-393، و البحر المحيط ج3 ص 480-483، و الحصول ج3 ص 175-179، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 37-38، و شرح مختصر المنتهى ج3 ص 125-129، و رفع الحاجب ج 3 ص 415، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 441-451، و نثر الورود ج2 ص 284-287، و المهذب في علم أصول الفقه المقارن ج2 ص 1248-1259.

الصباغ عن الصيرفي، و أبي حامد المروزي، و الرابع جواز تأخير بيان العموم حكاه الماوردي، و الروياني وجهاً لأصحاب الشافعي، و نقله ابن برهان عن عبد الجبار، و الخامس جواز تأخير بيان الأوامر و النواهي دون الأخبار حكاه الماوردي عن الكرخي، و بعض المعتزلة، و السادس عكسه، و السابع جواز تأخير بيان النسخ دون غيره ، و الثامن التفصيل بين ما ليس له ظاهر كالمشترك فلا يجوز، و بين ما له ظاهر كالعام و المطلق فيجوز، و التاسع أن بيان المَجْمَل إن لم يكن تبديلاً و لا تغييراً جاز مقارناً و طارئاً، و إن كان تغييراً جاز مقارناً، و لا يجوز طارئاً نقله ابن السمعاني عن أبي زيد من الحنفية، واختار الشوكاني الجواز مُطلقاً حيث قال "و أنت إذا تتبعت موارد هذه الشريعة المُطهرة وجدتها قاضية بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب قضاء ظاهراً واضحاً لا يُنكره من له أدنى خبرة بها و ممارسة لها، كماحقق الشوكاني أيضاً جواز تأخير البيان على التدرج كالتخصيص بعد التخصيص¹ .

المطلب الثامن: الظاهرُ و المؤول.

تعريفهما: الظاهرُ لغة: ما دل على قوة و بروز، من ذلك ظَهَرَ الشيء يَظْهَرُ ظهوراً فهو ظاهر إذا انكشف و برز، و الأصل فيه كُلهِ ظَهَرُ الإنسان وهو خلافُ بطنه² .

اصطلاحاً: قيل هو ما دل على معنى مع قبوله لإفادة غيره إفادة مرجوحة، و قيل ما دل دلالة ظنية إما بالوضع كالأسد للسبع، أو بالعرف كالغائط للخارج المستقذر، و قال الغزالي هو المتردد بين أمرين و هو في أحدهما أظهر، و لم يرجح الشوكاني بين هذه التعاريف³ .

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 393 - 397، و المستصفى ج1 ص 239-243، و الحصول ج3 ص 187-218، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 61-39، و شرح مختصر المنتهى ج3 ص 130 - 141، و رفع الحاجب ج 3 ص 421-437، و البحر المحيط ج3 ص 493-503، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 451 - 454، و حاشية البناني ج2 ص 70-74، و نثر الورود ج2 ص 288-290، و المهذب في علم أصول الفقه المقارن ج2 ص 1264 - 1276.

² معجم مقاييس اللغة كتاب الظاء مادة " ظهر " ج3 ص 471 .

³ أنظر إرشاد الفحول ص 398، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 64-65، و رفع الحاجب ج 3 ص 448، و شرح مختصر المنتهى ج3 ص 146، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 459، و حاشية البناني ج2 ص 53 .

المؤول:

لغة: التأويل من آل يؤول أي رجع، تقول أول الحكم إلى أهله أي أرجعه و رده إليهم، و تأويل الكلام عاقبته و ما يؤول إليه¹.

اصطلاحاً: قال الشوكاني هو صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى يحتمله، و في الاصطلاح حمل الظاهر على المحتمل المرجوح، و هذا يتناول الصحيح و الفاسد فإن أردت تعريف التأويل الصحيح زدت قيد "بدليل يصيره راجحاً"².

المسألة الأولى: ما يدخله التأويل.

قال الشوكاني ما يدخله التأويل قسمان الفروع بلا خلاف، و الأصول كالعقائد و أصول الديانات و صفات الباري، و الناس فيها على ثلاث مذاهب قوم قالوا لا مدخل للتأويل فيها بل تُجرى على ظاهرها و لا يؤول شيء منها و هؤلاء هم المشبهة، و قوم قالوا أن لها تأويلاً، و لكننا نمسك عنه مع تزيه اعتقادنا عن التشبيه و التمثيل، و نسبه ابن برهان و الشوكاني و غيرهما إلى السلف، و قوم قالوا أنها مؤولة، و اختار الشوكاني المذهب الثاني حيث قال و هذا هو الطريقة الواضحة، و المنهج المصحوب بالسلامة عن الوقوع في مهاوي التأويل لما لا يعلم تأويله إلا الله، و كفى بالسلف الصالح قُدوة لمن أراد الاقتداء³.

¹ معجم مقاييس اللغة كتاب الهزمة مادة " أول " ج 1 ص 158 - 162 .

² أنظر إرشاد الفحول ص 398 - 399، و المستصفى ج 1 ص 245، و الأحكام للآمدي ج 3 ص 65-67، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 146، و رفع الحاجب ج 3 ص 450، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 460، و حاشية البناي ج 2 ص 54.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 399 - 401، و البحر المحيط ج 3 ص 439-442.

- قلت هذا ليس منهج السلف الصالح كما زعمه الشوكاني و غيره، لأنّ هذا يسمى تفويضاً للمعنى، و السلف لم يفوضوا معاني الصفات، و إنّما فوضوا الكيفية، فالله خاطب عباده بكلام يفهمونه، و معانيه كانت معلومة لهم، و لهذا لم يراجعوا فيها النبي صلى الله عليه و سلم، و الشوكاني من خلال كلامه يكون قد جعلها من باب التشابه الذي استأثر الله بعلمه، و هذا غير صحيح بل ينبغي التفصيل كما قال الإمام محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله في من جعلها من باب التشابه قال " و هذا لا يخلو من نظر لأن آيات الصفات لا يطلق عليها اسم التشابه بهذا المعنى من غير تفصيل، لأنّ معناها معلوم في اللغة العربية، و ليس متشابهاً، و لكن كيفية اتصافه جلّ و علا بما ليست معلومة للخلق، و إذا فسرنا التشابه بأنّه هو ما استأثر الله بعلمه دون خلقه كانت كيفية الاتصاف داخلية فيه لا نفس الصفة و إيضاحه أنّ " الاستواء " إذا عُذّي بـ " على " معناه في لغة العرب الارتفاع و الاعتدال، و لكن كيفية اتصافه جلّ و علا بهذا المعنى المعروف عند العرب لا يعلمها إلا الله كما أوضح هذا التفصيل إمام دار الهجرة مالك ابن أنس عندما قال للسائل عن الاستواء " الاستواء معلوم والكيف مجهول و الإيمان به واجب و السؤال عنه بدعة " انتهى كلامه رحمه الله . مذكرة أصول الفقه ص 75-76 =.

المسألة الثانية: شروط التأويل.

قال الشوكاني في شروط التأويل أن يكون موافقاً لوضع اللغة أو عُرف الاستعمال أو عادة صاحب الشرع، و كل تأويل خرج عن هذا فليس بصحيح، و أن يقوم الدليل على أن المراد بذلك اللفظ هو المعنى الذي حُمِلَ عليه إذا كان لا يستعمل كثيراً فيه، و إذا كان التأويل بالقياس فلا بد أن يكون جلياً لا خفياً¹.

المطلب التاسع: المنطوق و المفهوم.

تعريفهما: عَرَفَ الشوكاني المنطوق فقال: هو ما دل عليه اللفظ في محل النطق .

و عرف المفهوم بأنه ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق.

قال الشوكاني و الحاصل أن الألفاظ قوالب المعاني المستفادة منها فتارة تستفاد منها من جهة النطق تصريحاً، و تارة من جهته تلويحاً فالأول المنطوق و الثاني المفهوم.

و المنطوق قسمان: الأول ما لا يحتمل التأويل و هو النص، و الثاني ما يحتمله و هو الظاهر و الأول قسمان صريح إن دل عليه اللفظ بالمطابقة أو التضمنين، و غير صريح إن دل عليه بالالتزام، و غير الصريح ينقسم إلى دلالة اقتضاء، و إيماء و إشارة، فدلالة الاقتضاء هي أن يتوقف الصدق أو الصحة العقلية أو الشرعية عليه مع كون ذلك مقصوداً للمتكلم، و دلالة الإيماء أن يقترن اللفظ بحكم لو لم يكن للتعليل لكان بعيداً، و دلالة الإشارة حيث لا يكون مقصوداً للمتكلم.

فمن هنا نعلم خطأ من سمى المثبتين للصفات من السلف بأنهم ممثلة أو مجسمة أو مفوضة فكل ذلك باطل، فهم يثبتون ما اثبت الله لنفسه و ما أثبت له نبيه صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل و من غير تكييف و لا تمثيل، و لا يستلزم إثبات الصفات التمثيل أو التشبيه أو التجسيم لأن القول في الصفات كالقول في الذات فكما أن ذاته لا تشبه ذوات المخلوقين فكذلك صفاته لا تشبه صفات المخلوقين فـ "الفيل" له قوة و "النملة" لها قوة فهل قوة النملة تشبه قوة الفيل كلاً لأن ذاتها لا تشبه ذات الفيل، و لله المثل الأعلى فكذلك كما أن ذات الله لا تشبه ذوات المخلوقين، فكذلك صفاته لا تشبه صفات المخلوقين فالله له قوة و علم و سمع و بصر و العبد له قوة و علم و سمع و بصر و لكن ليست القوة كالقوة ولا العلم كالعلم و لا السمع كالسمع و لا البصر كالبصر مصداقاً لقوله تعالى: "ليس كمثله شيء و هو السميع البصير" و من أراد الاستزادة فليرجع إلى مظان هذه المسألة كمجموع الفتاوى لابن تيمية و أضواء البيان في تفسير قوله تعالى: "وما يعلم تأويله إلا الله" و قوله تعالى: "إن ربكم الله الذي خلق السموات = والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش" و قد أطلت الكلام عن هذه المسألة للشبهة الواقعة من نسبة مذهب السلف إلى التفويض أو التشبيه و التجسيم، و هذا المقام لا يسع لبسط المسألة و الله أعلم .

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 401 - 402، و البحر المحيط ج3 ص 443-453 .

و المفهوم قسمان مفهوم موافقة و مفهوم مخالفة فمفهوم الموافقة حيث يكون المسكوت عن موافقاً للملفوظ به، فإن كان أولى بالحكم من المنطوق به سُمي " فحوى الخطاب"، و إن كان مساوياً سُمي " لحن الخطاب" ¹.

الفرع الأول: مفهوم الموافقة .

المسألة الأولى: هل يشترط في مفهوم الموافقة أن يكون أولى من المذكور.

اختلف العلماء في ذلك فاشتراط البعض أن يكون مفهوم الموافقة أولى من المذكور نقله إمام الحرمين في البرهان عن الشافعي، و به قال أبو إسحاق الشيرازي، و نقله الهندي عن الأكثرين، و قيل قد يكون أولى و قد يكون مساوياً، و به قال الغزالي، و فخر الدين الرازي و أتباعهما، و صوبه الشوكاني².

المسألة الثانية: دلالة النص على مفهوم الموافقة هل هي لفظية أو قياسي

اختلف العلماء في دلالة مفهوم الموافقة فذهب البعض و منهم الشافعي إلى أن دلالاته قياسية، و يسميه بالقياس الجلي، و نقله الهندي عن الأكثرين، و صححه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، و ذهب المتكلمون من الأشعرية و المعتزلة إلى أن دلالاته لفظية، و صححه أبو حامد الإسفرائيني و سَمَاه الحنفية دلالة النص، و حكى الشوكاني الخلاف دون ترجيح³.

الفرع الثاني: مفهوم المخالفة.

تعريفه: قال الشوكاني هو ما يكون المسكوت عنه مخالفاً للمذكور في الحكم إثباتاً و نفياً، و يسمى دليل الخطاب⁴.

المسألة الأولى: المخالفة بين المنطوق و المسكوت هل هي من باب الضد أم النقيض .

¹ أنظر إرشاد فحول ص402، و البحر المحيط ج4 ص7-11، و الأحكام للآمدي ج3 ص83، و رفع الحاجب ج3 ص483، و شرح مختصر المنتهى ج3 ص157، و شرح الكوكب المنير ج3 ص473-480 و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج2 ص1721، و المستصفى ج2 ص74-75، و حاشية البناني ج1 ص236-241.

² أنظر إرشاد فحول ص403، و البحر المحيط ج4 ص8-9، و رفع الحاجب ج3 ص493-495.

³ أنظر إرشاد فحول ص404 و البحر المحيط ج4 ص9-11، و شرح الكوكب المنير ج3 ص483، و شرح مختصر المنتهى ج3 ص165، و رفع الحاجب ج3 ص491-493، و حاشية البناني ج1 ص243-245، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج2 ص1749-1753.

⁴ أنظر إرشاد فحول ص405، و البحر المحيط ج4 ص13، و رفع الحاجب ج3 ص500، و شرح الكوكب المنير ج3 ص489، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج2 ص1765.

اختلف العلماء في ذلك فقليل هي من باب الضد، و قيل من باب النقيض، وحقق القرافي الثاني، و لم يذكر الشوكاني اختياراً¹.

المسألة الثانية: حُجّة مفهوم المخالفة.

ذهب جمهور العلماء إلى أن مفهوم المخالفة حُجّة ما عدا مفهوم اللقب، و أنكر أبو حنيفة الجميع، كما نقله الشيخ أبو إسحاق الشيرازي عن القفال الشاشي، وأبي حامد المروزي، و اضطرب النقل عن الأشعري، و فصل قوم منهم السرخسي فقالوا أنه ليس حجة في خطابات الشرع، و هو حجة في مصطلح الناس و عُرْفُهُمْ، و عكس بعض المتأخرين من الشافعية.

ثم اختلف المشتون في مسائل منها هل هو حجة من حيث اللغة أو الشرع فيه قولان للشافعية، و صحح ابن السمعاني أنه حجة من حيث اللغة، و قال الفخر الرازي بحسب العرف العام، و قال في المحصول أنه يدل عليه بالعقل.

و اختلفوا أيضاً هل يدل على نفي الحكم عما عدا المنطوق به مطلقاً سواء كان من جنس المثبت أم لا، فيه قولان صحح أبو حامد قصره على نفي الحكم عما كان من جنس المثبت فقط، و صوبه الشوكاني.

و اختلفوا هل يرتقي المفهوم إلى أن يكون دليلاً قاطعاً أو لا، قال إمام الحرمين قد يكون قطعياً، و قيل لا، و سكت الشوكاني.

و اختلفوا أيضاً فيما إذا دل دليل على إخراج صورة من صور المفهوم فهل يسقط المفهوم بالكلية أو يتمسك به في البقية قال الشوكاني و هذا يتمشى على الخلاف في حجة العموم إذا خُص.

¹ أنظر إرشاد فحول ص405، و البحر المحيط ج4 ص13.

و اختلفوا هل يجب العمل به قبل البحث عما يوافقه أو يخالفه من منطوق أو مفهوم آخر، فقيل حكمه حكم العمل بالعام قبل البحث عن المخصص¹.

المسألة الثالثة: شروط القول بمفهوم المخالفة.

وضع العلماء شروطاً للأخذ بمفهوم المخالفة ذكر الشوكاني منها ثمانية الأول : أن لا يعارضه ما هو أرحح منه، فإن عارضه قياس قال القاضي أبو بكر لا يترك المفهوم به، و رجح الشوكاني أن القياس المعمول به يُخصص عموم المفهوم كما يُخصص عموم المنطوق، وإذا تعارضا على وجه لا يمكن الجمع بينهما فالجته لا يخفى عليه الراجح من المرجوح، و الثاني أن لا يكون المذكور قد قُصد به الامتنان، و الثالث أن لا يكون المنطوق خرج جواباً عن سؤال مُتعلق بحكم خاص أو حادثة خاصة، و رده الشوكاني لأنه لا اعتبار بخصوص السبب و لا بخصوص السؤال، و الرابع أن لا يكون المذكور قد قُصد به التفخيم و تأكيد الحال، و الخامس أن يُذكر مستقلاً فإن ذكر على وجه التبعية لشيء آخر فلا مفهوم له، و السادس أن لا يظهر من السياق قصد التعميم، و السابع أن لا يعود على المنطوق بالإبطال، والثامن أن لا يكون قد خرج مخرج الغالب².

المسألة الرابعة: أنواع مفهوم المخالفة.

1- مفهوم الصفة.

و هو تعليق الحكم على الذات بأحد الأوصاف، و يُراد بالصفة هنا المعنوية لا خصوص النعت كما هو في علم النحو.

اختلف العلماء في مفهوم الصفة فقال به الجمهور، و رده أبو حنيفة، و أصحابه، و بعض الشافعية، و المالكية، و وافقهم من أئمة اللغة الأخفش، و ابن فارس، و ابن جني، و فصل الماوردي فقال يُعمل به إن وقع جواباً على سؤال، و لا يعمل به إن وقع ابتداءً، و قال أبو عبد الله البصري إنه حجة في ثلاث صور أن يرد مورد البيان أو مورد التعليم أو يكون

¹ أنظر إرشاد فحول ص 405-406، و المستصفى ج 2 ص 74-82، و البحر المحيط ج 4 ص 14-15.

² أنظر إرشاد فحول ص 408، و البحر المحيط ج 4 ص 17-24.

ماعدا الصفة داخلاً تحت الصفة، و فرق إمام الحرمين بين الوصف المناسب و غيره فقال بمفهوم الأول دون الثاني، وحقق الشوكاني مذهب الجمهور فقال "وهو الحق لما هو معلوم من لسان العرب أن الشيء إذا كان له وصفان فوصف بأحدهما دون الآخر كان المراد به ما فيه تلك الصفة دون الآخر"¹.

2- مفهوم العلة.

و هو تعليق الحكم بالعلة ،نقل الشوكاني عن القاضي أبي بكر الباقلاني، و الغزالي قولهم أن الخلاف فيه و في مفهوم الصفة واحد ،و إذا كان كذلك فالشوكاني يقول بمفهوم العلة².

3- مفهوم الشرط.

و المراد بالشرط هنا اللغوي لا الشرعي أو العقلي، و هو ما دخل عليه " إن " أو "إذا" الشرطيتان، أو ما يقوم مقامهما مما يدل على سببية الأول و مسببية الثاني. اختلف العلماء في الأخذ به فقال به من قال بمفهوم الصفة، و بعض من خالف في مفهوم الصفة و هم بعض الحنفية، و رده أكثر المعتزلة، و المحققون من الحنفية، و روي عن أبي حنيفة، و نقله ابن التلمساني عن مالك، و اختاره القاضي أبو بكر، و الغزالي، و الآمدي، و رجح الشوكاني مذهب الجمهور بل بالغ الشوكاني في الإنكار على منكره حيث "قال و إنكار ذلك مكابرة، و أحسن ما يقال لمن أنكره عليك بتعلم لغة العرب، فإن إنكارك لهذا يدل على أنك لا تعرفها"³.

4- مفهوم العدد.

¹ أنظر إرشاد فحول ص 408 - 409 ، و قواطع الأدلة ج 2 ص 32، و البحر المحيط ج 4 ص 24- 55 ، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 91- 124 ، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 170، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 498- 503 ، و حاشية البناني ج 1 ص 250 - 252 ، و المذهب في علم أصول الفقه ج 4 ص 1767- 1777 .

² أنظر إرشاد الفحول ص 409 ، و البحر المحيط ج 4 ص 36 ، و حاشية البناني ج 1 ص 252 ، و المذهب في علم أصول الفقه ج 4 ص 1778.

³ أنظر إرشاد فحول ص 409 - 410 ، و قواطع الأدلة ج 2 ص 37، و المستصفي ج 2 ص 84، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 110- 114، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 188- 191، و رفع الحاجب ج 3 ص 353، و البحر المحيط ج 4 ص 37- 41 ، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 505، و حاشية البناني ج 1 ص 252 ، و المذهب في علم أصول الفقه ج 4 ص 1779- 1782.

و هو تعليق الحكم بعددٍ مخصوص قال به الشافعي، و أحمد بن حنبل، و مالك، و داود الظاهري، و منع من العمل به المانعون من مفهوم الصفة، قال أبو حامد و ابن السمعاني وهو دليل كالصفة سواء، و رجع الشوكاني القول الأول¹.

5- مفهوم الغاية.

و هو مَدَّ الحكم " بإلى " أو " حتى " و به قال الجمهور و بعض من لم يعمل بمفهوم الشرط كالقاضي أبي بكر، و الغزالي، و القاضي عبد الجبار، و أبي الحسين، بل حكى ابن برهان، و صاحب المَعتمد الاتفاق عليه، و لم يخالف في ذلك إلا طائفة من الحنفية و الآمدي، و اختار الشوكاني مذهب الجمهور².

6- مفهوم اللقب.

و هو تعليق الحكم باسم العلم أو اسم النوع ذهب جمهور أهل الأصول إلى عدم الأخذ، به و قال به الدقاق، و الصيرفي، و بعض الشافعية، و صححه ابن فورك، و نقله أبو الخطاب الحنبلي عن منصوص أحمد قال و به قال مالك، و داود، و بعض الشافعية، و نُقِلَ عن ابن خُوَيز منداد، و الباجي، و ابن القصار، و فصل بعض الشافعية فقالوا يُعْمَلُ به في أسماء الأنواع دون أسماء الأشخاص، و قيل يعمل به فيما دلت عليه القرينة دون ما لم تدل عليه، و اختار الشوكاني عَدَمَ الأخذ به حيث قال "والقائل به كلا أو بعضا لم يأت بحجة لغوية ولا شرعية ولا عقلية"³.

¹ أنظر إرشاد فحول ص 410 - 411، و قواطع الأدلة ج 2 ص 42، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 117، و البحر المحيط ج 4 ص 41-44، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 507-508، و حاشية البناني ج 1 ص 252، و المذهب في علم أصول الفقه ج 4 ص 1786-1788.

² أنظر إرشاد فحول ص 411، و قواطع الأدلة ج 2 ص 38، و المستصفى ج 2 ص 85-86، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 115-116، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 192، و رفع الحاجب ج 3 ص 5-7، و البحر المحيط ج 4 ص 46-48، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 506، و حاشية البناني ج 1 ص 252، و المذهب في علم أصول الفقه ج 4 ص 1783-1785.

³ أنظر إرشاد فحول ص 411، و قواطع الأدلة ج 2 ص 41-42، و المستصفى ج 2 ص 83، و الأحكام للآمدي ج 3 ص 118-121، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 193-194، و رفع الحاجب ج 3 ص 8-12، و البحر المحيط ج 4 ص 24-30، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 509، و المذهب في علم أصول الفقه ج 4 ص 1799-1801.

7- مفهوم الحصر.

مفهوم الحصر أنواع منها "ما" و "إلا" قال الشوكاني و هو أقواها، و اختلف العلماء فيه هل هو من المنطوق أو المفهوم، فذهب جمهور أهل العلم إلى أنه من المفهوم، و جزم الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، و القرافي بأنه من المنطوق، و رجح الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال "وهو الراجح، والعمل به معلوم من لغة العرب، ولم يأت من لم يعمل به بحجة مقبولة" و أما إذا كان الحصر بإنما فقال الجمهور أيضاً بأنه من المفهوم، و نص عليه الشافعي، و قال ابن سريج، و أبو حامد المروزي أن حكم ما عدا الإثبات موقوف على الدليل لِمَا تضمنه من الاحتمال، و اختلفوا فيه هل هو من المنطوق أم من المفهوم وحقق الشوكاني بأنه من المفهوم، قال "والحق أنه مفهوم، وأنه معمول به كما يقتضيه لسان العرب"، و حَصَرَ المبتدأ في الخبر بأن يكون معرفاً "بأل" أو الإضافة و دلالة على نفي الحكم عما عدا المذكور مفهومية لا منطوقية، و به قال جماعة من الفقهاء، و الأصوليين منهم إمام الحرمين، و الغزالي، و قيل دلالة منطوقية، وحقق الشوكاني أنه من قبيل المفهوم قال "والحق أن دلالة مفهومية لا منطوقية"¹.

8- مفهوم الحال. و هو تقييد الخطاب بالحال، و هذا النوع يرجع إلى مفهوم الصفة، لأننا بينا سابقاً بأن المراد بالصفة المعنوية لا النحوية، و يدخل ضمن الصفة المعنوية الحال، و قد علمنا هناك أن الشوكاني يقول بها².

9- مفهوم الزمان و المكان و هو حجة عند الشافعي كما نقله الفخر الرازي، و الغزالي، و قال الشوكاني أن هذين المفهومين عند التحقيق راجعان إلى مفهوم الصفة، و قد عرفنا سابقاً مذهب الشوكاني في ذلك¹.

¹ أنظر إرشاد فحول ص 412 - 413، و المستصفى ج 2 ص 84-86، و الأحكام للأمدى ج 3 ص 121-124، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 195-204، و رفع الحاجب ج 3 ص 13-21، و البحر المحيط ج 4 ص 50-55، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 515-524، و حاشية البناني ج 1 ص 252، و المذهب في علم أصول الفقه ج 4 ص 1892-1898.

² أنظر إرشاد فحول ص 413، و قواطع الأدلة ج 2 ص 40، و البحر المحيط ج 4 ص 44، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 498-503، و حاشية البناني ج 1 ص 252، و المذهب في علم أصول الفقه ج 4 ص 1778-1782.

المطلب السابع: النسخ.

تعريفه: لغة: قال ابن فارس النون و السين و الحاء أصل واحد إلا أنه مُخْتَلَفٌ في قياسه، قال قوم قياسه رفعُ شيءٍ، و إثبات غيره مكانه، و قال آخرون قياسه تحويل شيء إلى شيء².

و لهذا قال العلماء بأن النسخ يُطْلَقُ على الإبطال و الإزالة، و على النقل، ثم اختلفوا بعد ذلك هل هو حقيقة في المعنيين أم في أحدهما دون الآخر، فحكى الصفي الهندي عن الأكثرين أنه حقيقة في الإزالة مجازاً في النقل، و قال القفال الشاشي إنه حقيقة في النقل، و قال القاضي أبو بكر، و القاضي عبد الوهاب، و الغزالي أنه حقيقة فيهما مشترك بينهما لفظاً، و قال ابن المنير³ في " شرح البرهان " أنه مشترك بينهما اشتراكاً معنوياً و هو الرفع، و قيل التغيير، و لم يرجح الشوكاني في المسألة⁴.

اصطلاحاً: عرفه العلماء بتعريفات ذكر الشوكاني بعضها، فقال جماعة منهم القاضي أبو بكر، و الصيرفي، و الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، و الغزالي و الآمدي، و ابن الأنباري بأنه الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيه عنه، و قال الرازي في المحصول النسخ طريقٌ شرعي يدل على أن مثل الحكم الذي كان ثابتاً بطريق شرعي لا يوجد بعد ذلك مع تراخيه عنه على وجه لولاه لكان ثابتاً، و قال الزركشي أنه رفع الحكم الشرعي بخطاب، و قال ابن الحاجب أنه رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر، و قيل إنه الخطاب الدال على انتهاء الحكم الشرعي مع

¹ أنظر إرشاد فحول ص 414 ، و البحر المحيط ج4 ص 45-46 ، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 498-503، و حاشية البناني ج1 ص 252 ، و المهذب في علم أصول الفقه ج4 ص 1778.

² معجم المقاييس كتاب النون مادة " نسخ " ج و ص 424 .

³ ابن المنير: هو القاضي العلامة الفقيه الأديب الخطيب أبو العباس ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور الجذامي الاسكندراني، ولد سنة 620هـ، و مات سنة 683هـ، من تصانيفه البحر الكبير في التفسير، و الانتصاف من الكشف - أنظر شذرات الذهب ج7 ص 666.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 414-415، و البحر المحيط ج4 ص 63-64، و المحصول ج3 ص 279-281، و حاشية البناني ج2 ص 75-76.

التأخير عن موارد، قال الشوكاني والأولى أن يقال هو رفع حُكم شرعي بمثله مع تراخيه عنه¹.

المسألة الأولى: وقوع النسخ.

اتفق العلماء على جواز النسخ في هذه الشريعة عقلاً و وقوعه سَمْعاً، و لم يخالف في ذلك إلا أبو مسلم الأصفهاني فقال يجوز عقلاً غير واقع سَمْعاً، واختار الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال "والحاصل أن النسخ جائز عقلاً، واقع شرعاً، من غير فرق بين كونه في الكتاب أو السنة، و شدد النكير على أبي مسلم الأصفهاني، و اتهمه بالجهل بالشريعة"².

المسألة الثانية: شروط النسخ.

قال الشوكاني للنسخ شروط منها أن يكون المنسوخ شرعياً لا عقلياً، و أن يكون الناسخ منفصلاً عن المنسوخ متأخراً عنه، و أن يَكُونَ النسخُ بشرع، و أن لا يكون المنسوخ مُقَيِّداً بوقت، و أن يكون الناسخُ مثل المنسوخ في القوة أو أقوى منه، و أن يكون المقتضي للمنسوخ غير المقتضي للناسخ حتى لا يلزم البداء، و أن يكون مما يجوز نسخه فلا يدخل النسخ أصل التوحيد، و ما عُلِمَ بالنص أنه يتأبد و لا يتأقت³.

المسألة الثالثة: وقت النسخ.

قال الشوكاني اعلم أنه يجوزُ النسخ بعد اعتقاد المنسوخ، و العمل به بلا خلاف، و لا خلاف أيضاً في جوازِ النسخ بعد التمكن من الفعل الذي تعلق به الحكم بعد علمه بتكليفه به، و حكي الخلاف في هذا عن الكرخي، و أما النسخُ قبل علم المُكَلَّف بوجوب ذلك الفعل عليه، فقد حكى ابن السمعاني الاتفاق على ذلك، و عارضَ الزركشي هذا الاتفاق

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 416-417، و المستصفى ج 2 ص 107، و الحصول ج 3 ص 282-286، و الأحكام للآمدي ج 3 ص 127-135، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 205-214، و رفع الحاجب ج 3 ص 27-35، و البحر المحيط ج 4 ص 64-69، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 225-228، و حاشية البناني ج 2 ص 76.

² أنظر إرشاد الفحول ص 417-418، و المستصفى ج 1 ص 110، و الحصول ج 3 ص 294-306، و الأحكام للآمدي ج 3 ص 143-155، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 215-221، و رفع الحاجب ج 3 ص 40-45، و البحر المحيط ج 4 ص 72-73، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 523-537، و حاشية البناني ج 2 ص 89-90.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 420-421، و الأحكام للآمدي ج 3 ص 142 و البحر المحيط ج 4 ص 78-80.

بحكاية الخلاف عن الشافعية، و مَنَعَتِ المعتزلة، و أصحاب أبي حنيفة لأنه يُفَضَّى إلى التكليف بالحال، و أما إذا عَلِمَ المُكَلَّفُ بوجوبه عليه لكنه نُسخَ قبل دُخُولِ وقته، أو قبل مُضِيِّ وقت يَسَعُ فَعَلَ العبادة فقد ذهب الجمهور إلى الجواز، و نقله ابن بَرَهَانَ عن الأشعرية، و جماعةٍ من الحنفية، و قال القاضي هو قول جميع أهل الحق، و ذهب أكثر الحنفية، و الحنابلة، و المعتزلة إلى المنع، و به قال الكرخي، و الجصاص، و الماتريدي، و الدَّبُوسِي، و الصيرفي، و أما إذا دخل وقت المأمور به لكن وقع نسخه قبل فِعْلِهِ فقد رجع الشوكاني أنه نُسَخُ، و نقل ابن بَرَهَانَ الإجماع على هذه الصورة، و أما إذا دخل وقته و شرعَ في فِعْلِهِ فَنُسَخَ قبل تمام الفعل فَخِلَافٌ، و لم يرجح الشوكاني في المسألة، و أما إذا وَقَعَ النسخُ بَعْدَ خروج الوقتِ قبل الفعل فقد قال الزركشي مُقْتَضَى استدلال ابن الحاجب أنه يَمْتَنِعُ بالاتفاق، و صَرَحَ الآمدي بالجواز، و لم يرجح الشوكاني في المسألة¹.

المسألة الرابعة: النسخ إلى غير بدل.

ذهب جمهور العلماء إلى جواز النسخ إلى غير بدل و وقوعه يشهد لذلك، و قالت الظاهرية، و بعض المعتزلة أنه لا بد في النسخ من بدل، و حقق الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال "وهو الحق الذي لا ستره به"².

المسألة الخامسة: مراتب النسخ إلى بدل.

النسخُ إلى بدل له مراتب منها أن يتساوى الناسخ و المنسوخ في التخفيف و التغليظ، كـ "نسخ استقبال بيت المقدس باستقبال الكعبة" و هذا لا خلاف فيه بين العلماء، و منها أن يكون الناسخ أخَفَ من المنسوخ كـ "نسخ العدة حولاً بالعدة أربعة أشهر و عشرًا" و هذا أيضاً لا خلاف فيه، و منها نسخ الأخَفَ بالأغلظ، فهذا الذي وقع فيه الخلاف فجوزَه

¹ انظر إرشاد الفحول ص 421 - 423، و المستصفى ج 1 ص 111-115، و الحصول ج 3 ص 311 - 319، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 223 - 229، و رفع الحاجب ج 4 ص 48 - 56، و البحر المحيط ج 4 ص 81 - 92.

² انظر إرشاد الفحول ص 423-424، و المستصفى ج 1 ص 118، و الحصول ج 3 ص 319 - 320، و الإحكام الآمدي ج 3 ص 168، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 232 - 233، و رفع الحاجب ج 4 ص 61-65، و البحر المحيط ج 4 ص 93-95، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 545 - 548، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج 2 ص 585 - 588.

الجمهور و منعه الظاهرية، وحقق الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال "والحق الجواز والوقوع"¹.

المسألة السادسة: نسخ الأخبار.

الخبر إما أن يكون عما لا يجوز تغييره كقولنا العالم حادث، أو عما يجوز تغييره، فإن كان الأول فلا يجوز تغييره بالاتفاق لأنه يستلزم الكذب، وإن كان الثاني فيما أن يكون الخبر ماضياً أو مستقبلاً، والمستقبل إما أن يكون وعداً أو وعيداً أو خبراً عن حكم، اختلفوا في ذلك فذهب الجمهور إلى جواز النسخ لهذا النوع من الأخبار بجميع أقسامه، و به قال أبو عبد الله، و أبو الحسين البصريان، و عبد الجبار، و الفخر الرازي، و ذهب جماعة إلى المنع منهم أبو بكر الصيرفي، و أبو إسحاق المروزي، و القاضي أبو بكر، و عبد الوهاب، و الجبائي، و أبو هشام، و ابن السمعاني، و ابن الحاجب، و حققه الأصفهاني، و فصل البعض فمنع منه في الماضي و جوزه في المستقبل، وحقق الشوكاني المسألة فقال "والحق منعه في الماضي مطلقاً و في بعض المستقبل وهو الخبر بالوعد، لا بالوعيد و لا بالتكليف، أما بالتكليف فظاهر، لأنه رفع حكم عن المكلف، و أما بالوعد فلكونه عفواً، وهو لا يمتنع من الله سبحانه، بل هو حسن يمدح فاعله من غيره، ويمتدح به في نفسه، و أما الماضي فهو كذب صراح، إلا أن يتضمن تخصيصاً، أو تقييداً أو تبيناً لما تضمنه الخبر الماضي فليس بذلك بأس"².

المسألة السابعة: نسخ التلاوة دون الحكم و العكس و نسخهما معاً.

النسخ له حالات منها أن يُنسخ الحكم و يبقى الرسم، كـ "نسخ آية الوصية للوالدين و الأقربين بآية المواريث"، و "نسخ العدة حولاً بالعدة أربعة أشهر و عشرًا"، جوز ذلك

¹ انظر إرشاد الفحول ص 425، و المستصفى ج 1 ص 118، و البحر المحيط ج 4 ص 95-97، و الحصول ج 3 ص 320 - 321، و الإحكام للأمدى ج 3 ص 170 - 175، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 234 - 236، و رفع الحاجب ج 4 ص 69، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 545 - 548، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج 2 ص 588 - 592.

² أنظر إرشاد الفحول ص 426 - 427، و الحصول ج 3 ص 325 - 327، و الإحكام للأمدى ج 3 ص 178 - 181، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 241 - 242، و رفع الحاجب ج 4 ص 74، و البحر المحيط ج 4 ص 98-99، و حاشية البناي ج 2 ص 85-87.

الجمهور، و منعه بعض الحنفية و الحنابلة، و رجع الشوكاني مذهب الجمهور و وصف المانعين بالقصور و الجهل.

وَنَسَخُ الْحُكْمِ وَ الرَّسْمِ مَعاً كـ "نسخ استقبال بيت المقدس باستقبال الكعبة".
وَنَسَخُ الْحُكْمِ وَ بقاء الرسم، وَ رَفَعُ رَسْمِ النَّاسِخِ وَ بقاء حُكْمِهِ كـ "نسخ قوله تعالى: « فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ ¹ » بقوله تعالى: « الشيخ و الشبيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله » ².

وَنَسَخُ الْحُكْمِ وَ الرَّسْمِ مَعاً، وَ نَسَخُ رَسْمِ النَّاسِخِ وَ بقاء حُكْمِهِ كـ "ما ثبت في الصحيح عن عائشة: "عشر رضعات متتابعات يجرمن فنسخن بخمس رضعات فتوفي رسول الله ﷺ و هن فيما يُتلى من القرآن ³"، و منع من ذلك السرخسي، و رجع الشوكاني الجواز.
وَنَسَخُ الرَّسْمِ دُونَ الْحُكْمِ، وَ لَا يُعْلَمُ النَّاسِخُ لَهُ كـ "ما ثبت في الصحيح عن أصحاب بئر معونة أنهم قالوا: "بَلِّغُوا قَوْمَنَا أَنْ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا فِرْضِي عَنَا وَ أَرْضَانَا" ⁴.

وَنَاسِخٌ صَارَ مَنْسُوخاً، وَ لَيْسَ بَيْنَهُمَا لَفْظٌ مَثْلُوكٌ كـ "نسخ التوارث بالحلف و النصرة بالتوارث بالإسلام و الهجرة، ثم نسخ التوارث بالإسلام و الهجرة بآية المواريث".
قال الشوكاني "و الحاصل أن نسخ التلاوة دون الحكم، أو الحكم دون التلاوة، أو نسخهما معاً مما لم يمنع منه مانع شرعي و لا عقلي، فلا وَجْهَ لِلْمَنْعِ مِنْهُ" ⁵.

المسألة الثامنة: نسخ القرآن أو السنة المتواترة بالآحاد.

اتفق العلماء على جواز نسخ القرآن بالقرآن، و نسخ السنة المتواترة بالسنة المتواترة، و نسخ الآحاد بالآحاد، و نسخ الآحاد بالمتواتر، و اختلفوا في نسخ القرآن و المتواتر من

¹ سورة النساء الآية 15.

² أخرجه البخاري تحت رقم 2829، و مسلم تحت رقم 1691 و غيرهما من حديث عمر بن الخطاب.

³ أخرجه مسلم تحت رقم 1452، و أبو داود تحت رقم 5062، و مالك ج 2 تحت رقم 608 و غيرهم من طريق عائشة.

⁴ أخرجه البخاري تحت رقم 2801، و مسلم تحت رقم 677 من طريق أنس بن مالك.

⁵ أنظر إرشاد الفحول ص 428-430، و المستصفى ج 1 ص 122، و الحصول ج 3 ص 322-324، و الإحكام للأمدى ج 3 ص 175-189، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 237-239، و رفع الحاجب ج 4 ص 80، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 553-557، و حاشية البناي ج 2 ص 77.

السنة بالآحاد جوازاً و وقوعاً، فأما الجواز العقلي فقال به الأكثرون، و حكاه سُليمان الرازي عن الأشعرية، و المعتزلة بل نقل ابن برهان الاتفاق عليه، وأما الوقوع فَمَنَعَهُ الجمهور كما حكاه ابن برهان، و ابن الحاجب بل نُقِلَ ابن السمعاني، و سُليمان الرازي الإجماع عليه، و ذهب ابن حزم و بعض الظاهرية إلى الجواز وهو رواية عن الإمام أحمد، و اختار الشوكاني الجواز و الوقوع، حيث قال "بأن النسخ في الحقيقة إنما جاء رافعاً لاستمرار حكم المنسوخ و دوامه وذلك ظني و إن كان دليلاً قطعياً فالمنسوخ إنما هو هذا الظني لا ذلك القطعي"¹.

المسألة التاسعة: نسخ القرآن بالسنة المتواترة.

ذهب جمهور العلماء إلى جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة عقلاً و وقوعه شرعاً، قال ابن السمعاني و به قال أبو حنيفة، و عامة المتكلمين، و نقله الباجي عن عامة شيوخه، و حكاه أبو الفرج عن مالك، و ذهب الشافعي في عامة كُتُبِهِ إلى المنع، و به جَزَمَ الصَّيرَفِيُّ، و الخفاف²، و نُقِلَ عبد الوهاب عن أكثر الشافعية، و عَدَ بعض العلماء هذا هَفْوَةً من هفوات الكبار و رَجَحَ الشوكاني مذهب الجمهور³.

المسألة العاشرة: نسخ السنة بالقرآن.

ذهب جمهور العلماء إلى جواز نسخ السنة بالقرآن، و قال به بعض من منع نسخ القرآن بالسنة، وللشافعي قولان حكاهما القاضي أبو الطيب الطبري، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي و إمام الحرمين، و صححوا جميعاً الجواز، و رجع الشوكاني مذهب الجمهور⁴.

المسألة الحادية عشر: نُسْخُ القول من السنة بالفعل و العكس.

¹ انظر إرشاد الفحول ص 430-431، و المستصفى ج1 ص 123، و الحصول ج3 ص 331-346، و شرح مختصر المنتهى ج3 ص 243-245، و البحر المحيط ج4 ص 108-109، و شرح الكوكب المنير ج3 ص 559-563، و حاشية الباني ج2 ص 79-81.

² الخفاف: الشيخ العلامة الحدث مفيد العراق أبو بكر مبارك ابن كامل بن أبي غالب الظفري الحنبلي، ولد سنة 495 هـ، و مات سنة 543 هـ، من تصانيفه "سَلْوَةُ الأَحْزَان" نحو ثلاث مئة جزء أو أكثر - أنظر سير أعلام النبلاء ج2 ص 299-300.

³ انظر إرشاد الفحول ص 432-433، و المستصفى ج1 ص 123، و الحصول ج3 ص 347-354، و الأحكام للآمدي ج3 ص 189-198، و شرح مختصر المنتهى ج3 ص 251-253، و رفع الحاجب ج4 ص 90-98 و البحر المحيط ج4 ص 109-117.

⁴ انظر إرشاد الفحول ص 434-435، و الحصول ج3 ص 339-346، و الأحكام للآمدي ج3 ص 158-189، و شرح مختصر المنتهى ج3 ص 248-250، و رفع الحاجب ج4 ص 87، و البحر المحيط ج4 ص 118-126.

ذهب جمهور أهل العلم إلى أن الفعل من السنة ينسخ القول، و أن القول ينسخ الفعل، و حكى الماوردي، و الروياني عن ظاهر قول الشافعي أن القول لا يُنسخ إلا بالقول، و أن الفعل لا يُنسخ إلا بالفعل، و رجح الشوكاني مذهب الجمهور قال: " و لا وجه للمنع فإن الكل سنة و شرع، و لا يخالف في ذلك الشافعي و غيره"¹.

المسألة الثانية عشر: النسخ بالإجماع.

ذهب جمهور العلماء إلى أن الإجماع لا ينسخ و لا يُنسخ به، فأما كونه لا ينسخ فلا أن الإجماع لا يكون إلا بعد وفاته عليه السلام، و النسخ لا يكون بعد موته عليه السلام، و أما في حياته فالإجماع لا ينعقد بدونه فيكون قولهم لغواً باطلاً لا يُعتمد به، و قولهم الموافق لا عبرة به، بل الحجة في قوله عليه السلام، و أما كونه لا يُنسخ لأن الإجماع لا ينعقد إلا بعد موته عليه السلام، و بعد موته عليه السلام انقطع الوحي فلا يكون النسخ منهما، و لا يمكن أن يكون النسخ إجماعاً آخر، لأنه إن كان عن غير دليل فهو باطل، و إن كان عن دليل فإنه يستلزم خطأ الإجماع الأول و هو أيضاً باطل، و لا يصح أن يكون الإجماع منسوخاً بالقياس، لأن من شرط العمل به أن لا يكون مخالفاً للإجماع، و جوزة البعض منهم الحافظ البغدادي في كتابه الفقيه و المتفقه، و قال بعض الحنابلة يجوز النسخ بالإجماع، لكن لا بنفسه بل بسنده، و اختار الشوكاني مذهب الجمهور².

المسألة الثالثة عشر: النسخ بالقياس.

ذهب جمهور العلماء إلى أن القياس لا يكون ناسخاً، و قيل يُنسخ به المتواتر و نص القرآن، و قيل يُنسخ به أخبار الآحاد، و قيل يجوز النسخ بالقياس الجلي لا الخفي، و قيل يجوز النسخ بالقياس إذا كانت علته منصوبة لا مستتبطة، و اختار الشوكاني مذهب

¹ انظر إرشاد الفحول ص 435، و البحر المحيط ج 4 ص 127-128، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 565.

² انظر إرشاد الفحول ص 436-437، و المستصفى ج 1 ص 124 و الحصول ج 3 ص 354-358، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 199-201، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 254-257، و رفع الحاجب ج 4 ص 99-100، و البحر المحيط ج 4 ص 128-131، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 570.

الجمهور و اختلفوا في جواز نسخه مع بقاء أصله فمنعه قوم، و جوزه آخرون، و حقق الشوكاني المنع قال "والحق منعه وبه قال قوم من الأصولين"¹.

المسألة الرابعة عشر: نسخ المفهوم.

المفهوم إما أن يكون مفهوم مخالفة أو موافقة، فإن كان الأول فقد اختار الشوكاني أنه يجوز نسخه مع نسخ أصله، و نسخه مع عدم نسخ أصله، و أما نسخ الأصل دون المفهوم فجوزه قوم و منعه آخرون، و لم يرجح الشوكاني بين القولين، و إن كان المفهوم موافقة فأما النسخ به فجوزه جماعة منهم القاضي أبو بكر في التقريب، و ابن السمعاني، و نقل الآمدي، و الفخر الرازي الاتفاق على ذلك، و منعه البعض، و أما جواز نسخه فإما أن يُنسخَ مع بقاء أصله، أو يُنسخَ تبعاً لأصله، فإن كان الأول فقد اختلفوا فيه فجوزه أكثر المتكلمين، و نقله سليم عن الأشعري، و منعه آخرون، و صححه سليم الرازي، و جزم به الروياني، و الماوردي، و نقله ابن السمعاني عن أكثر الفقهاء، و فصل بعض المتأخرين فقال يمتنع النسخ إن كانت علة المنطوق لا تحتل التغير كـ "إكرام الوالدين بالنهي عن التأفیف" فيمتنع هنا لأنه يناقض المقصود، و إن احتملت النقص جاز، قال الشوكاني و هذا التفصيل قوي جداً².

المسألة الخامسة عشر: الزيادة على النص هل هي نسخ.

الزائد على النص إما أن يكون مستقلاً بنفسه أو لا، فإن كان مستقلاً بنفسه فإما أن يكون من غير جنس الأول كـ "زيادة وجوب الزكاة على الصلاة" فليس بنسخ بلا خلاف، و إن كان من جنسه كـ "زيادة صلاة على الصلوات الخمس" فهو ليس بنسخ عند الجمهور، و قال بعض أهل العراق أنه نسخ، و اختار الشوكاني في المسألتين أنه ليس

¹ انظر إرشاد الفحول ص 437-438، و المستصفى ج 1 ص 125، و الحصول ج 3 ص 358-360، و الاحكام للآمدي ج 3 ص 203-206، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 258-263، و رفع الحاجب ج 4 ص 101-103، و البحر المحيط ج 4 ص 131-138، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 571-573، و حاشية البناني ج 2 ص 81.

² انظر إرشاد الفحول ص 439-440، و الحصول ج 3 ص 360-361، و الاحكام للآمدي ج 3 ص 205، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 261-262، و رفع الحاجب ج 4 ص 103-106، و البحر المحيط ج 4 ص 138-148، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 576-580، و حاشية البناني ج 2 ص 82-85.

بنسخ، و أما إن كان لا يستقل بنفسه كـ "زيادة ركعة على الركعات، و زيادة التغريب على الجلد، و وصف الرقبة بالإيمان" فقد اختلفوا في ذلك فقالت الشافعية، و المالكية، و الحنابلة، و المعتزلة أنه ليس نسخاً مطلقاً، و قالت الحنفية بأنه نسخ، و فصل البعض فقال إن كان المزيد عليه ينفي الزيادة بفحواه فهي نسخ و إلا فلا حكاة ابن برهان، و أبو الحسين، و غيرهما، و قيل إن الزيادة إن غيرت المزيد عليه تغيراً شرعياً حتى صار لا يعتد به بدونها فهي نسخ و إلا فلا، و قيل إن اتصلت به فهي نسخ، و إن انفصلت فليست بنسخ، و به قال عبد الجبار، و اختاره الغزالي، و قيل إن غيرت حكم المزيد عليه في المستقبل كانت نسخاً و إلا فلا حكاة ابن فورك عن أصحاب أبي حنيفة، و به قال الكرخي، و أبو عبد الله البصري، و قيل إن رفعت حكماً عقلياً فليست بنسخ، و إن رفعت حكماً شرعياً فهي نسخ حكاة ابن برهان عن أصحاب الشافعي، و قال إنه الحق، و اختاره الآمدي، و ابن الحاجب، و الفخر الرازي، و البيضاوي، و أبو الحسين البصري، و هو ظاهر كلام القاضي أبي بكر، و الجويني، و اختار الشوكاني بأنها إن كانت من باب النسخ فهي نسخ و إلا فلا كما قرره في نسخ القرآن و السنة المتواترة بأخبار الآحاد¹.

مسألة: نسخ ما تتوقف عليه صحة العبادة هل هو نسخ لها.

اتفق العلماء على أن الإنقاص من العبادة نسخٌ لذلك الجزء المُسْقَط، كما اتفقوا على أن نسخ ما لا تتوقف عليه صحة العبادة ليس نسخاً لها، و أما نسخ ما تتوقف عليه صحة العبادة سواء كان جزءاً منها أو خارجاً كالشرط، فقد اختلفوا في ذلك فقليل أن نسخه ليس نسخاً للعبادة بل هو بمثابة التخصيص قال ابن السمعاني وإليه ذهب الجمهور من أصحاب الشافعي، و اختاره الفخر الرازي، و الآمدي، و حققه الأصفهاني، و قيل أنه نسخ للعبادة و به قال الحنفية، و فصل قوم فقالوا بأن الشرط لا يكون نسخه نسخاً للعبادة و أن الجزء يكون نسخه نسخاً لها، و به قال القاضي عبد الجبار، و الغزالي، و صححه

¹ انظر إرشاد الفحول ص 440-443، و المستصفى ج 1 ص 116، و الحصول ج 3 ص 363-370، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 210، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 266-274، و رفع الحاجب ج 4 ص 116، و البحر المحيط ج 4 ص 143-148، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 581-582، و حاشية البناي ج 2 ص 92-93.

القرطبي، و قيل إن كان مما لا تجزئ العبادة قبل النسخ إلا به فنسخه نسخاً لها من غير فرق بين الشرط و الجزء، و إلا فلا، و حكى الشوكاني الأقوال دون ترجيح¹.

المسألة السابعة عشر: الطرق التي يعرف بها النسخ. أجملها الشوكاني في أمور منها اقتضاء اللفظ لذلك، بأن يدل دليل على تقدم أحدهما وتأخر الآخر، و التصريح بما يدل على النسخ، و أن يُعرَفَ الناسخ من المنسوخ بقوله ﷺ كأن يقول هذا ناسخ لهذا، و أن يعرف ذلك من فعله ﷺ، و إجماع الصحابة على أن هذا ناسخ لهذا، و نقل الصحابي لتقدم أحد الحكمين على الآخر، و كون أحد الحكمين شرعياً و الآخر موافقاً للعادة فيكون الشرعي ناسخاً، و خالف في ذلك القاضي أبو بكر، و الغزالي، و إن لم يعرف الناسخ و المنسوخ بأحد هذه الأمور فقد رجح قوم منهم ابن الحاجب الوقف، و سكت الشوكاني عن المسألة².

¹ انظر إرشاد الفحول ص 443-445، و الحصول ج 3 ص 373-375، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 219-222، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 274-275، و رفع الحاجب ج 4 ص 132، و البحر المحيط ج 4 ص 150-151، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 584، و حاشية البناني ج 2 ص 94.

² انظر إرشاد الفحول ص 445-447، و المستصفى ج 1 ص 127، و البحر المحيط ج 4 ص 152-158، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 246-247، و شرح الكوكب المنير ج 3 ص 563-566.

المطلب الحادي عشر: القياس

تعريفه: لغة: قاس الشيء يقيسه قَيْساً و قِياساً، و اقتاسه و قَيْسَةً إذا قدره على مثاله¹.
اصطلاحاً: اختلف العلماء في تعريفه اختلافاً واسعاً حتى قال إمام الحرمين يتعذر الحد الحقيقي في القياس، وعرفه القاضي أبو بكر فقال هو حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من حكم أو صفة، و قيل هو مساواة فرع لأصل في علة الحكم أو زيادته عليه في المعنى المعتبر في الحكم، و قال أبو الحسين البصري هو تحصيل حكم الأصل في الفرع لاشتباههما في علة الحكم عند المجتهد، و قيل إدراج خصوص في عموم، و قيل إلحاق المسكوت بالمنطوق به، و قيل إلحاق المختلف فيه بالمتفق عليه، و قيل استنباط الخفي من الجلي، و قيل حمل الفرع على الأصل ببعض أوصاف الأصل، و قيل الجمع بين النظيرين و إجراء حكم أحدهما على الآخر، و قيل بذل الجهد في طلب الحق، و قيل حمل الشيء على غيره و إجراء حكمه عليه، و قيل حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه بضرب من الشبه، واستحسن الشوكاني "أنه استخراج مثل حكم المذكور لما لم يذكر بجامع بينهما"².

الفرع الأول: حُجْية القياس.

اتفق العلماء على أن القياس حُجَّة في الأمور الدنيوية، كما اتفقوا على حُجْية القياس الصادر منه ﷺ، و اختلفوا في القياس الشرعي فذهب جمهور الصحابة، و التابعين، و الفقهاء، و المتكلمين إلى أن القياس حجة، و أصل من أصول الشريعة دل عليه العقل و السمع، و أنكره النظام، و قوم من المعتزلة، و داود و ابن حزم، و الظاهرية في الأحكام، و اختار الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال و إذا عرفت ما حررناه و تقرر لديك جميع ما قررناه فاعلم أن القياس المأخوذ به هو ما وقع النص على علته، و ما قطع فيه بنفي الفارق،

¹ لسان العرب باب القاف مادة قيس ج5 ص 3793، و معجم المقاييس كتاب القاف مادة "قوس" ج5 ص 40.

² انظر إرشاد الفحول ص 447-449، و المستصفى ج2 ص 96، و الحصول ج5 ص 5-16، و شرح مختصر المنتهى ج3 ص 279 - 223، و رفع الحاجب ج4 ص 135-141، و البحر المحيط ج5 ص 6-10، و شرح الكوكب المنير ج4 ص 5، و حاشية البناني ج2 ص 203، و نثر الورود ج2 ص 409-410، و المهذب في علم أصول الفقه ج4 ص 1821.

و ما كان من باب فحوى الخطاب أو لحن الخطاب على اصطلاح من يسمى ذلك قياساً، و قد قدمنا أنه من مفهوم الموافقة، ثم اعلم أن نفاة القياس لم يقولوا بإهدار كل ما يسمى قياساً و إن كان منصوباً على علتة أو مقطوعاً فيه بنفي الفارق، بل جعلوا هذا النوع من القياس مدلولاً عليه بدليل الأصل مشمولاً به مندرجاً تحته¹.

الفرع الثاني: أركان القياس.

1- الأصل:

اتفق العلماء على أن أركان القياس أربعة: الأصل و الفرع و العلة و الحكم، و الأصل يطلق على أمور منها: ما يقتضي العلم به العلم بغيره، و ما لا يصح العلم بالمعنى إلا به، و الذي يعتبر به ما سواه، و الذي يقع القياس عليه قال الشوكاني و هو المراد هنا. و اختلف العلماء في المراد بالأصل هنا فقال القاضي أبو بكر، و المعتزلة هو النص الدال على الحكم في محل الوفاق، و قال الفقهاء هو محل الحكم المشبه به، و صححه ابن السمعاني، و قال الفخر الرازي هو الحكم الثابت في محل الوفاق باعتبار تفرع العلة عليه، و قال جماعة منهم ابن برهان التزاع لفظي، و اختار الشوكاني أن الأصل هو المشبه به و لا يكون ذلك إلا لمحل الحكم لا لنفس الحكم و لا لدليله، و الفرع هو المشبه لا حكمه، و العلة هي الوصف الجامع بين الأصل و الفرع، و الحكم هو ثمرة القياس².

مسألة: شروط القياس المعبرة في الأصل.

قال الشوكاني ولا يكون القياس صحيحاً إلا بشروط اثني عشر لا بد من اعتبارها في الأصل: الأول أن يكون الحكم الذي أريد تعديته إلى الفرع ثابتاً في الأصل، و الثاني أن يكون الحكم الثابت في الأصل شرعياً، و الثالث أن تكون الطريق إلى معرفته سمعيةً، و

¹ انظر إرشاد الفحول ص 449-460، و الاحكام في أصول الأحكام لابن حزم تحقيق أحمد محمد شاكر ط دار الكتب المصرية المرقمة ب11 و 13 ج 7 ص 53 و ج 8 ص 42، و المستصفى ج 2 ص 99-115، و المحصول ج 5 ص 21-125، و الاحكام للآمدي ج 4 ص 9-2 و البحر المحيط ج 5 ص 16-25، و حاشية البناني ج 2 ص 204-209، و المذهب في علم أصول الفقه المقارن ج 4 ص 1835-1843.

² انظر إرشاد الفحول ص 460-461، و المستصفى ج 2 ص 149، و البحر المحيط ج 5 ص 74، و المحصول ج 5 ص 16-19، و الأحكام للآمدي ج 3 ص 237-241، و رفع الحاجب ج 4 ص 156، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 11-17، و المذهب في علم أصول الفقه ج 4 ص 1959-1965.

الرابع أن يكون الحكم ثابتاً بالنص، و اختلفوا في الحكم الثابت بمفهوم الموافقة و المخالفة، و استظهر الشوكاني القياس عليهما، و أما الحكم الثابت بالإجماع فذهب جمهور الشافعية إلى الجواز، و صححه أبو إسحاق الشيرازي، و ابن السمعاني، و قيل لا يجوز إلا إذا عُرف النص الذي أجمعوا عليه، و الخامس أن لا يكون الأصل المقيسُ عليه فرعاً لأصل آخر، و به قال الجمهور، و خالف الحنابلة، و المعتزلة فأجازوه، و السادس أن لا يكون دليل حكم الأصل شاملاً لحكم الفرع، و السابع أن يكون الحكم في الأصل متفقاً عليه، و خالف قوم فأجازوه ، و الثامن أن لا يكون حكم الأصل ذا قياس مُركَّب، و به قال الجمهور، و خالفهم قوم فلم يعتبروه، و التاسع أن لا نكون مُتَّعِدِينَ في ذلك الحكم بالقطع، و العاشر أن لا يكون معدولاً به عن قاعدة القياس و به قالت الحنفية، و الرازي، و الآمدي، و ابن الحاجب، و حكى ابن برهان عن الشافعية الجواز، و الحادي عشر أن لا يكون حكم الأصل مُعْلَظاً، و الثاني عشر أن لا يكون حكم الأصل في الفرع ثابتاً قبل الأصل.

هذه هي الشروط المعتبرة، و ذكر بعضهم شروطاً أُخَرَ، و لكن رجح الشوكاني عدم اعتبارها، منها أن يكون الأصل قد انعقد الإجماع على أن حكمه معلل ذكره بشر الميرسي¹، و الشريف المرتضى، و أن يشترط في الأصل أن يكون غير محصور بالعدد، و الاتفاق على وجود العلة في الأصل، و تأثير الأصل في كل موضع، و خالف في كُل ذلك الجمهور².

¹ بشر الميرسي: هو بشر بن غياث البغدادي أبو عبد الرمان المتكلم المناظر كان من كبار الفقهاء، ثم غلب عليه الكلام فانسلخ من الورع والتقوى، و كان يقول بخلق القرآن، و قد كفره غير واحد من العلماء، هلك سنة 218هـ، من تصانيفه الرد على الخوارج، الرد على الرافضة في الإمامة، الاستطاعة - أنظر سير أعلام النبلاء ج10 ص 199-202

² أنظر إرشاد الفحول ص 462-466، و المستصفى ج2 ص 149-153، و البحر المحيط ج5 ص 76-79، و المحصول ج5 ص 357-369، و الأحكام للآمدي ج3 ص 241-243، و رفع الحاجب ج4 ص 158، و شرح الكوكب المنير ج4 ص 17-27، و حاشية البناي ج2 ص 214، و المهذب في علم أصول الفقه ج4 ص 1967-1969.

2- العلة:

ذهب جمهور العلماء إلى أن العلة ركن من أركان القياس، فلا يصح القياس بدونها، وذهب بعض الحنفية وغيرهم إلى عدم اعتبارها والاكتفاء بالشبه فقط، وحقق الشوكاني مذهب الجمهور فقال "والحق ما ذهب إليه الجمهور من أنها معتبرة لا بد منها في كل قياس".

تعريفها: لغة: العلة و العلل الشربة الثانية، و قيل الشرب تبعاً يقال علل بعد نهل¹.
و العلة المرض، و حدث يشغل صاحبه عن وجهه².

اصطلاحاً: اختلف العلماء في تعريفها اختلافاً كبيراً فقال الصيرفي، و أبو زيد، و بعض الفقهاء أنها المعرفة للحكم، و اختاره الرازي، و صاحب المنهاج، وقالت المعتزلة أنها الموجبة للحكم بذاتها لا يجعل الله، و قال الغزالي، و سليم الرازي أنها الموجبة للحكم بجعل الله، و قيل أنها الموجبة بالعادة، و اختاره الفخر الرازي، و قيل أنها الباعث على التشريع، و قيل أنها التي يعلم الله صلاح المتعبدین بالحكم لأجلها، و اختاره الرازي، و ابن الحاجب، و قيل أنها المعنى الذي كان الحكم على ما كان عليه لأجلها، و حكى الشوكاني الأقوال دون ترجيح قال "و من أسمائها السبب، و الأمانة، و الداعي، و المستدعي، و الباعث، و الحامل، و المناط، و الدليل، و المقتضي، و الموجب، و المؤثر"³.

مسألة: شروط العلة.

وضع العلماء لليلة شروطاً منها ما هو معتبر، و منها ما ليس معتبراً.

1- الشروط المعتبرة: ذكر الشوكاني منها أربعة و عشرين شرطاً، منها أن تكون مؤثرة في الحكم أي بينهما مناسبة، و أن تكون وصفاً ضابطاً بأن يكون تأثيرها لحكمة مقصودة للشارع، و هل يجوز أن تكون نفس الحكم خلافُ قيل بالجواز و قيل بالمنع، و قيل إن

¹ لسان العرب باب العين مادة "علل" ج4 ص 3578 .

² الصحاح للجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطار مادة "علل" ج2 ص 1773 .

³ أنظر إرشاد الفحول ص 466-467، و المحصل ج4 ص 127-136، و البحر المحيط ج5 ص 111-120، و شرح الكوكب المنير ج4 ص 39، و حاشية البناي ج2 ص 232-233 .

كانت الحكمة ظاهرة منضبطة بنفسها جاز التعليل بها، و أن تكون ظاهرة جلية، و أن تكون سالمة لا يردّها نص أو إجماع، و أن لا يعارضها من العلل ما هو أقوى منها، و أن تكون مطردة، و أن لا تكون عدماً في الحكم الثبوتي، و ذهب الأكثرون إلى الجواز، و أن لا تكون العلة المتعدية هي المحل أو جزء منه، و أن ينتفي الحكم بانتفاء العلة، و أن تكون أوصافها مسلمة أو مدلولاً عليها، و أن يكون الأصل المقيس عليه معللاً بالعلة التي يُعلق عليها الحكم في الفرع بنص أو إجماع، و أن لا تكون موجبة للفرع حكماً و للأصل حكماً آخر غيره، و أن لا توجب ضدّين، و أن لا يتأخر ثبوتها عن ثبوت حكم الأصل خلافاً لقوم، و أن يكون الوصف معيناً، و أن يكون طريق إثباتها شرعياً، و أن لا يكون وصفاً مقدراً خلافاً لبعض، و أن لا ترجع على الأصل بالإبطال إن كانت مستنبطة، و أن لا تعارض بمعارض مناف موجود في الأصل، و أن لا تتضمن زيادة على النص، و أن لا تكون معارضة لعلة أخرى تقتضي نقيض حكمها، و أن لا تكون موجبة لإزالة شرط ثبت للأصل، و أن لا يكون الدليل الدال عليها متناوياً لحكم الفرع لا بعمومه و لا بخصوصه، و أن لا تكون مؤيدة لقياس أصل منصوص عليه بالإثبات على أصل منصوص عليه بالنفي¹.

2- الشروط الغير معتبرة: اشترط الحنفية، و أبو عبد الله البصري أن تكون العلة متعدية من الأصل إلى غيره، و هذا ينبني على الخلاف في التعليل بالعلة القاصرة، فأما إن كانت منصوصة أو مجمعة عليها فقد حكى الشوكاني الاتفاق على جواز التعليل بها، و أما إن كانت مستنبطة فقد اختلفوا في ذلك فقال أبو بكر القفال، و ابن السمعاني بالمنع، و قال القاضي أبو بكر و جمهور الشافعية بالجواز، و منها أن لا يكون و صفها حكماً شرعياً، و اختار الشوكاني جواز تعليل الحكم الشرعي بالوصف الشرعي حيث قال "والمختار جواز تعليل الحكم الشرعي بالوصف الشرعي"، و أن تكون مستنبطة من أصل مقطوع بحكمه، و اختار الشوكاني عدم اعتبار ذلك قال "والمختار عدم اعتبار ذلك، بل يكتفى بالظن"، و

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 467-470، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 253، و شرح مختصر المنتهى ج 3 ص 317-334، و رفع الحاجب ج 4 ص 174-181، و البحر المحيط ج 5 ص 132-142، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 42-102، و حاشية البناني ج 2 ص 237.

القطع بوجود العلة في الفرع و اختار الشوكاني الاكتفاء بالظن قال "والمختار الاكتفاء بالظن"، و أن لا تكون مخالفة لمذهب صحابي عند من يقول بحجية مذهب الصحابي، و قد صحح الشوكاني عدم اعتبار هذه الشروط¹.

مسألة: تعدد العلل مع إتحاد الحكم .

وهذه المسألة لها حالتان إما أن يكون الاتحاد بالنوع و الاختلاف بالشخص، كـ"تعليل إباحة قتل زيد بردته، و قتل عمرو بالقصاص، و قتل خالد بالزنا مع الإحصان" فقد اتفقوا على جواز ذلك كما نقله الشوكاني، و أما إذا كان الاتحاد بالشخص، فقليل لا خلاف في امتناعه بعلل عقلية، و أما تعدد العلل الشرعية مع الاتحاد بالشخص كـ"تعليل قتل زيد بالقصاص و الزنا مع الإحصان" فهذا الذي وقع فيه الخلاف على مذاهب، الأول المنع مطلقاً منصوبة كانت العلة أو مستنبطة حكاه القاضي عبد الوهاب عن المتقدمين من أصحابهم، و جزم به الصيرفي، و نقله الآمدي عن القاضي، و إمام الحرمين، و الثاني الجواز مطلقاً و به قال الجمهور، و الثالث الجواز في المنصوبة دون المستنبطة و به قال أبو بكر ابن فورك، و الفخر الرازي و أتباعه، و الرابع العكس، و حقق الشوكاني مذهب الجمهور القائل بالجواز حيث قال "والحق ما ذهب إليه الجمهور من الجواز".

الفرع:

شروط الفرع.

ذكر الشوكاني له أربعة شروط منها مساواة علته لعله الأصل، و مساواة حكمه لحكم الأصل، و أن لا يكون منصوباً عليه، و أن لا يكون متقدماً على حكم الأصل².

الفرع الثالث: مسالك العلة.

اختلف الأصوليون في عدد مسالك العلة ذكر الشوكاني منها أحد عشر مسلكاً .

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 470-471، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 271، و رفع الحاجب ج 4 ص 301 و البحر المحيط ج 5 ص 157-165 .

² أنظر إرشاد الفحول ص 472، و المستصفى ج 2 ص 153، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 311 316، و رفع الحاجب ج 4 ص 308-310، و البحر المحيط ج 5 ص 107-110، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 105-112 .

1- الإجماع: و هو نوعان إجماع على أصل التعليل أي أن هذا الحكم معلن، و إجماع على أن العلة كذا اعتبره الجمهور مسلوكا، و خالف البعض بحجة أن القائلين بالقياس ليسوا كل الأمة وصححه الشوكاني حيث قال "وهذا الذي قاله صحيح، فإن المخالفين في القياس كلا أو بعضا هم بعض الأمة، فلا تتم دعوى الإجماع بدوهم"¹.

2- النص على العلة: كـ "قوله لعل كذا، أو من أجل كذا، أو لسبب كذا، أو اللام، أو إن، أو الباء، التي للتعليل" و اختلفوا بعد ذلك هل الأخذ بها من باب القياس أم من العمل بالنص، فذهب الجمهور إلى الأول، و ذهب النافون للقياس إلى الثاني، و قسم العلماء التنصيص على العلة إلى صريح و ظاهر، و الصريح أقسام قال الشوكاني أعلاها أن يقول لعل كذا أو لسبب كذا، و بعده "كي"، ثم "إذن"، ثم المفعول له، و الظاهر أقسام، قال الشوكاني أعلاها "اللام"، ثم "أن" المفتوحة المخففة، ثم "إن" المكسورة الساكنة، ثم "إن" المشددة، ثم "الباء"، ثم "الفاء"، و هي نوعان أن تدخل على السبب و العلة، و يكون الحكم متقدماً، و الثاني أن تدخل على الحكم و تكون العلة متقدمة، ثم "لعل"، ثم "إذ"، ثم "حتى"، و زاد بعضهم "لا جرم"، و بعضهم جميع أدوات الشرط و الجزاء، و عد إمام الحرمين "الواو"، و ضعف الشوكاني أن تكون "لعل"، و "إذ"، و "حتى"، و "لا جرم"، و "الواو" من دلائل التعليل، قال "و فيه من الضعف ما لا يخفى على عارف بمعاني اللغة العربية"².

الإيماء و التنبيه: و ضابطه اقتران الحكم بوصف لو لم يكن هو أو نظيره للتعليل لكان بعيداً، فيحمل على التعليل دفعاً للاستبعاد، و هو أنواع منها تعليق الحكم على العلة بالفاء، وهو قسمان أن تدخل الفاء على العلة و يكون الحكم متقدماً، أو أن تدخل الفاء على

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 473-474، و المستصفى ج2 ص 133-134، و الأحكام للآمدي ج3 ص 317، و رفع الحاجب ج4 ص 312 و البحر المحيط ج5 ص 184، و شرح الكوكب المنير ج4 ص 115، و حاشية البناني ج2 ص 263، و المهذب في علم أصول الفقه ج4 ص 2030.

² أنظر إرشاد الفحول ص 474-478، و المحصول ج5 ص 139-141، و الأحكام للآمدي ج3 ص 317، و رفع الحاجب ج4 ص 312، و البحر المحيط ج5 ص 186-197، و شرح الكوكب المنير ج4 ص 117-121، و حاشية البناني ج2 ص 246-266، و المهذب في علم أصول الفقه ج4 ص 2027-2028.

الحكم و تكون العلة متقدمة، و هذه إما أن تدخل على كلام الشارع كقوله تعالى: " و السارق و السارقة فاقطعوا أيدهما"¹، أو على كلام الراوي كقوله "سها رسول الله ﷺ فسجد"²، و منها أن يذكر الشارع مع الحكم وصفاً لو لم يكن علة لعري عن الفائدة، و أن يُذكر عقب الكلام أو في سياقه شيء لو لم يعلل به الحكم لم ينتظم الكلام، و ربط الحكم باسم مشتق، و ترتب الحكم على الوصف بصيغة الشرط، و الجزاء، و تعليل عدم الحكم بوجود المانع كقوله تعالى: "وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ"³، و إنكاره سبحانه على من زعم أنه لم يخلق الخلق لفائدة ولا لحكمة، و إنكاره سبحانه أن يسوي بين المختلفين و يفرق بين المتماثلين، هذا حاصل ما ذكره الشوكاني من أنواع في مسلك الإيماء و التنبيه، و اختلف أهل الأصول في اشتراط مناسبة الوصف للحكم في هذا المسلك، فاشتراطه إمام الحرمين و الغزالي، و فصل آخرون فقالوا إن فهم التعليل من المناسبة أشرط و إلا فلا، و قيل يشترط في ترتب الحكم على الاسم دون غيره، و لم يرجح الشوكاني في المسألة⁴.

4- الاستدلال على عليية الحكم بفعل النبي ﷺ.

و صورته أن يفعل النبي ﷺ فعلاً بعد وقوع شيء فيعلم أن ذلك الفعل إنما كان لأجل ذلك الشيء الذي وقع، كـ"أن يسجد ﷺ لسهو" قال الشوكاني وكذلك الترك له حكم الفعل كـ"تركه ﷺ للطيب و الصيد في حال الإحرام"⁵.

¹ سورة المائدة الآية 38.

² أخرجه أبو داود تحت رقم 1039 ، و الترمذي تحت رقم 395، و النسائي ج 3 تحت رقم 26 ، و غيرهم من حديث عمران بن حصين بإسناد صحيح عند أهل العلم، ماعدا زيادة ذكر التشهد في آخره فقد حكم عليها بعض المحققين بالشذوذ .

³ سورة الشورى الآية 27.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 478-480، و المستصفى ج 2 ص 130-133 ، و المحصول ج 5 ص 143-155 ، و الأحكام للآمدي ج 3 ص 319 329 ، و رفع الحاجب ج 4 ص 317، و البحر المحيط ج 5 ص 197-203 ، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 125-141، و حاشية الباني ج 2 ص 267 ، و المهذب في علم أصول الفقه ج 4 ص 2035 - 2051 .

⁵ أنظر إرشاد الفحول ص 481، و البحر المحيط 205-206.

5- السبر و التقسيم.

تعريفه لغة: السبر روز الأمر و تعرف قدره، يقال خبرت ما عند فلان و سبرته، و يقال للحديدة التي يعرف بها قدر الجراحة مسباراً¹، و سمي بذلك لأن المناظر يقسم الصفات و يختبر كل واحد منها هل يصلح للعلية أم لا.

اصطلاحاً: قال الشوكاني أنه نوعان أحدهما أن يدور بين النفي و الإثبات و يسمى المنحصر، و الثاني أن لا يكون كذلك وهو المنتشر، فأما المنحصر فهو أن تحصر الأوصاف التي يمكن التعليل بها للمقيس عليه، ثم اختبارها في المقيس، و إبطال ما لا يصلح منها بدليله، إما بكونه ملغياً أو طردياً أو فيه نقض أو كسر أو خفاء أو اضطراب، فيتعين الباقي للعلية قال الشوكاني و يكون في القطعيات و الظنيات، و يشترط لصحته أن يكون الحكم في الأصل مُعللاً بمناسب خلافاً للغزالي، و أن يقع الاتفاق على أن العلة لا تركيب فيها، و أن يكون حاصراً لجميع الأوصاف، و أما المنتشر و هو الذي لا يدور بين النفي و الإثبات، أو يدور لكن الدليل على نفي عليه ما عدا الوصف المعين ظنياً، اختلفوا في ذلك فذهب بعض الأصوليين إلى أنه ليس بحجة لا في القطعيات و لا الظنيات، و قيل هو حجة في العمليات فقط، و اختاره الجويني، و ابن برهان، و ابن السمعاني، و صححه الصفي الهندي، و قيل هو حجة للمناظر دون المناظر، و اختاره الآمدي².

6- المناسبة:

قال الشوكاني و يُعبر عنها بالإحالة، و المصلحة، و الاستدلال، و رعاية المقاصد، و المرادُ بها تعيين العلة بمجرد إبداء المناسبة لا بنص و لا بغيره، مع السلامة من القوادح، و المناسبة هي الملائمة، و المناسب الملائم، و ذكروا له تعريفين أنه الذي يُفضي إلى ما يُوافق الإنسان تحصيلاً و إبقاءً، و قيل أنه الملائم لأفعال العقلاء في العادات، و قال ابن الحاجب

¹ معجم مقاييس اللغة كتاب السين مادة سير ج3 ص 127، و أنظر لسان العرب باب السين مادة سير ج 3 ص 1919.

² أنظر إرشاد الفحول ص 481-484، و المستصفى ج2 ص 134-135، و المحصول ج5 ص 217-220، و الإحكام للآمدي ج3 ص 332، و رفع الحاجب ج4 ص 325، و البحر المحيط ج5 ص 222-229، و شرح الكوكب المنير ج4 ص 142-152، و حاشية البناني ج2 ص 271-273، و المذهب في علم أصول الفقه ج4 ص 2065-2075. -216-

هو وصف ظاهر منضبط يحصل عقلاً من ترتيب الحكم عليه ما يصلح أن يكون مقصوداً من حصول مصلحة أو دفع مفسدة، فإن كان الوصف خفياً أو غير منضبط اعتبر مُلَازِماً و هو المَظَنَّة، قال الشوكاني و قد يَحْصُلُ بالمُناسب المقصود من شرع الحكم يقيناً كـ"مصلحة البيع للحل أو ظناً كمصلحة القصاص لحفظ النفس"، و قد يحتملها على السواء كـ"حد الخمر لحفظ العقل"، و قد يكون نفي الحصول أرجح كـ"نكاح الآيسة لتحصيل التناسل"، و اختار جواز التعليل بجميع هذه الأقسام، و خالف البعض في التعليل بالثالث و الرابع، قال الشوكاني "و الأصح لا يُعْتَبَرُ سوى ما لا يُعْتَدُ به كـ"لحوق نسب الشرقي بالمغربية" و قسم الشوكاني المناسب إلى حقيقي و إقناعي، و الحقيقي إلى ما هو ضروري و حاجي و تحسيني، و الضروري هو المتضمن حفظ مقصودٍ من المقاصد الخمس التي لم تختلف الشرائع في حفظها، و هي حفظ النفس، و المال، و النسل، و الدين، و العقل، و زاد بعض المتأخرين سادساً و هو حفظ الأعراض، و مال الشوكاني إلى اعتباره، و يُلْحَقُ بالخمسة المذكورة مكملٌ الضروري كـ"تحريم قليل المُسكر، ووجوب الحد فيه، و تحريم البدعة و العقاب عليها، و تحريم النظر إلى الأجنبية، و اللمس" و أما الحاجي و هو ما يقع في محل الحاجة كالإجارة، و المساقات و القراض، و أما التحسيني فهو الجري على مكارم الأخلاق.¹

مسألة: المناسب و شهادة الشرع له.

المناسب ينقسم باعتبار شهادة الشرع له بالملائمة و التأثير و عدمها إلى ثلاثة أقسام، لأنه إما أن يُعْلَمَ أن الشارع اعتبره، و هو أربعة أنواع ما اعتُبرَ نوعه في نوعه، أو نوعه في جنسه أو جنسه في نوعه أو جنسه في جنسه، و إما أن يُعْلَمَ إلغاء الشرع له كـ"إلزام المَلِكِ بوجوب الصوم ابتداءً في كفارة الوِقَاعِ في رمضان"، و إما أن لا يُعْلَمَ اعتباره و لا إلغاؤه، و هو الذي لم يشهد له أصل مُعَيَّن من أصول الشريعة، و هو المُسمَّى بالمصالح المرسلّة، و

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 484-488، و المستصفى ج 2 ص 135، و الحصول ج 5 ص 157-198، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 338، 351، و رفع الحاجب ج 4 ص 330-339، و البحر المحيط ج 5 ص 206-211، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 152-172، و حاشية الباني ج 2 ص 274-283، و المذهب في علم أصول الفقه ج 5 ص 2053 - 2058.

المناسب إما مؤثر أو غير مؤثر، و غير المؤثر إما ملائم أو غير ملائم، و غير الملائم إما غريب أو مرسل أو ملغى، فالمؤثر أن يدل النص أو الإجماع على كونه علة تدل على تأثير عين الوصف في عين الحكم أو نوعه في نوعه، و الملائم هو أن يعتبر الشارع عين الوصف في عين الحكم بترتب الحكم على وفق الوصف لا بنص و لا إجماع، و الغريب هو أن يُعتبر عينه في عين الحكم بترتب الحكم على وفق الوصف فقط، و المرسل غير الملائم، و قد اتفقوا على رده، و الغريب غير الملائم قال الشوكاني مردود بالاتفاق، و اختلفوا في إنحرام المناسبة بالمعارضة التي تدل على وجود مفسدة أو فوات مصلحة تُساوي المصلحة أو تُرحح عليها، فقل تنخرم و إليه ذهب الأكثرون، و اختاره الصيدلاني، و ابن الحاجب، و قيل لا تنخرم، و اختاره الفخر الرازي، و البيضاوي، و لم يرجح الشوكاني بين القولين¹.

7- الشبه:

تعريفه: اختلف العلماء في تعريفه حتى قال إمام الحرمين لا يمكن تحديده، و قيل هو الجمع بين الأصل و الفرع بوصف يوهم اشتماله على الحكمة المقتضية للحكم من غير تعيين، و قيل هو إلحاق فرع بأصل لكثرة إشباهه الأصل في الأوصاف من غير أن يُعتقد أن الأوصاف التي شابه الفرع بها الأصل علة حكم الأصل، و قيل هو الذي لا يكون مناسباً للحكم، و لكن عُرفَ اعتبارُ جنسه القريب في الجنس القريب، و لم يختار الشوكاني له تعريفاً.

و اختلفوا في الفرق بينه و بين الطرد الذي هو الجمع بينهما. بمجرد الطرد أي السلامة عن النقض و نحوه، فقال الغزالي الشبه لابد أن يزيد على الطرد. بمناسبة الوصف الجامع لعل الحكم و إن لم يناسب الحكم، و قال إمام الحرمين الطرد نسبة ثبوت الحكم إليه و نفيه على السواء، و الشبه نسبة الثبوت مترجحة على النفي، و قال ابن الحاجب بأن الطردي وجوده كالعدم، و عن المناسب الذاتي بأن مناسبته عقلية.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 489-492، و المستصفى ج 2 ص 136-139، و المحصول ج 5 ص 157-198، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 353-357، و رفع الحاجب ج 4 ص 341، و البحر المحيط ج 5 ص 213-221، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 173-183، و حاشية البناي ج 2 ص 183-289، و المهذب في علم أصول الفقه ج 4 ص 2058-2061.

و اختلفوا في حجيته على مذاهب فليل حجة و هو مذهب الأكثرين، و قيل ليس بحجة و به قال أكثر الحنفية، والقاضي أبو بكر، و الأستاذ أبو منصور، و أبو إسحاق المروزي، و أبو إسحاق الشيرازي، و أبو بكر الصيرفي، و القاضي أبو الطيب الطبري، و قيل يعتبر في الأشباه الراجعة إلى الصورة، و قيل يعتبر فيما غلب على الظن أنه مناط الحكم بأن يظن أنه مستلزم لعله الحكم و به قال الفخر الرازي، و قيل إن تمسك به المجتهد كان حجة في حقه و إن حصلت غلبة الظن و إلا فلا، و أما المناظر فيقبل منه مطلقاً، و اختاره الغزالي، و لم يرجح الشوكاني في المسألتين¹.

– الطرد:

تعريفه: قال صاحب المحصول هو الوصف الذي لم يكن مناسباً و لا مستلزماً للمناسب إذا كان الحكم حاصلًا مع الوصف في جميع الصور المغيرة لحل النزاع، و قيل مهما رأينا الحكم حاصلًا مع الوصف في صورة واحدة يحصل غلبة الظن، قال الشوكاني و قد جعل بعض أهل الأصول الطرد و الدوران شيئاً واحداً، و ليس كذلك فإن الطرد عبارة عن المقارنة في الوجود دون العدم، و الدوران عبارة عن المقارنة وجوداً و عدماً²

حُجِيَّتُهُ

اختلف العلماء في حجية هذا المسلك فذهب الجمهور إلى أنه ليس حجة مطلقاً، و قال آخرون هو حجة مطلقاً، و فصل البعض فقالوا هو حجة على التفسير الأول دون الثاني، و لم يرجح الشوكاني في المسألة³.

9- الدوران:

تعريفه: هو أن يوجد الحكم عند وجود الوصف، و يرتفع بارتفاعه في صورة واحدة.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 492-495، و المستصفى ج2 ص 141-144، و المحصول ج5 ص 201-205، و الإحكام للآمدي ج3 ص 369 373، ورفع الحاجب ج4 ص 345، و البحر المحيط ج5 ص 230-242، و شرح الكوكب المنير ج4 ص 187-190، و المهذب في علم أصول الفقه ج4 ص 2095 – 2103 .

² أنظر إرشاد الفحول ص 495-497.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 496-497، و المحصول ج5 ص 212-228، و الإحكام للآمدي ج3 ص 374، و رفع الحاجب ج4 ص 350، و البحر المحيط ج5 ص 248-250، و شرح الكوكب المنير ج4 ص 195-198، و حاشية البناي ج2 ص 292-293 2061 .

حُجَّتُهُ.

اختلف أهل الأصول في إفادته للعلية فذهب الجمهور إلى أنه يفيد العلية بشرط عدم المزاحم، فهو يفيد علية الظن، و اختاره الصفي الهندي، و قال القاضي أبو الطيب الطبري، و إمام الحرمين بأنه أنه أقوى المسالك، و ذهبت المعتزلة إلى أنه يفيد القطع بالعلية، و ذهب البعض إلى أنه لا يفيد العلية بمجرده لا قطعاً و لا ظناً، و اختاره الأستاذ أبو منصور، و ابن السمعاني، و الغزالي، و الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، و الآمدي، و ابن الحاجب، و لم يرجح الشوكاني في المسألة¹.

10- تنقيح المناط.

تعريفه: قال الشوكاني هو إلحاق الفرع بالأصل بإلغاء الفارق، بأن يقال لا فرق بين الأصل و الفرع إلا كذا، و ذلك لا مدخل له في الحكم البتة، فيلزم اشتراكهما في الحكم لا اشتراكهما في الموجب².

11- تحقيق المناط.

تعريفه: هو أن يقع الاتفاق على علية وصف بنص أو إجماع، فيجتهد في وجودها في صورة النزاع كتتحقيق أن النباش سارق.

تنبيه: قال الشوكاني اعلم أنهم قد جعلوا القياس من أصله ينقسم إلى ثلاث أقسام: قياس علة و هو ما صرح فيه بالعلة، و قياس دلالة و هو أن لا يذكر فيه العلة بل وصف ملازم لها، و قياس في معنى الأصل وهو أن يجمع بين الأصل و الفرع بنفي الفارق، وهو تنقيح

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 497-498، و الحصول ج 5 ص 207-216، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 374، و رفع الحاجب ج 4 ص 350، و البحر المحيط ج 5 ص 243-245، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 191-193، و حاشية البناني ج 2 ص 289-291، و المذهب في علم أصول الفقه ج 4 ص 2087 - 2090.

² أنظر إرشاد الفحول ص 498-499، و الحصول ج 5 ص 229-231، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 379، و البحر المحيط ج 5 ص 255-256، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 199-200، و المذهب في علم أصول الفقه ج 4 ص 2077 - 2083.

المناطق، و قسموه أيضاً إلى جلي و هو ما قطع فيه بنفي الفارق بين الأصل و الفرع، و خفي وهو ما يكون فيه نفي الفارق مظنوناً¹.

الفرع الرابع: ما لا يجري فيه القياس.

اختلف العلماء في أمور هل يجري فيها القياس أم لا.

1- الأسباب

إذا أضيف الحكم إلى سبب، و عُلمت فيه علة السبب فإذا وجدت في وصف آخر هل يجوز أن ينصب سبباً، و ذلك كـ "قياس اللواط على الزنا"، اختلفوا في ذلك فذهب أكثر أهل الأصول، و أصحاب أبي حنيفة، و بعض الشافعية إلى المنع، و ذهب بعض أصحاب الشافعي إلى الجواز، و مال الشوكاني إلى المنع².

2- الحدود و الكفارات .

القياس في الحدود و الكفارات قال به الجمهور من أصحاب مالك، و الشافعي، و غيرهما كما حكاه القاضي في التقريب، و منعه الحنفية، و مال الشوكاني إلى المنع³.

الفرع الخامس: الاعتراضات.

و يقصد بها ما يعترض به المعارض على كلام المستدل، و هي في الحقيقة ترجع إلى ثلاثة أقسام كما قال الشوكاني مطالبات و قوادح و معارضة، و اختلف الجدليون في عددها فجعلها البعض ثلاثين اعتراضات، و بعضهم خمسة و عشرين، و بعضهم عشرة، و جعلها صاحب المحصول أربعة، و ذكرها أهل الأصول في كتبهم، و لم يذكرها الغزالي، و قال

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 499-500، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 379، و البحر المحيط ج 5 ص 256، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 199-200 و 139، و حاشية البناني ج 2 ص 293-294 2061 .

² أنظر إرشاد الفحول ص 500-501، و المستصفى ج 2 ص 155-157، و المحصول ج 5 ص 345-346، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 79، و رفع الحاجب ج 4 ص 411، و البحر المحيط ج 5 ص 66-70، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 220، و حاشية البناني ج 2 ص 206-207 .

³ أنظر إرشاد الفحول ص 502-503، و المستصفى ج 2 ص 157، و المحصول ج 5 ص 349-353، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 76، و رفع الحاجب ج 4 ص 402، و البحر المحيط ج 5 ص 61-62، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 220، و حاشية البناني ج 2 ص 205-206 .

موضعها علم الجدل، و ذكرها في أصول الفقه علاوة، و ذكر الشوكاني منها ثمانية و عشرين اعتراضاً نذكرها بشيء من الاختصار.

1- النقض

و المراد به تخلف الحكم مع وجود العلة و لو في صورة واحدة، وقد اختلف فيه العلماء على مذاهب: الأول أنه قادح في الوصف المدعى علة مطلقاً سواء كانت العلة منصوبة أو مستنبطة، و سواء تخلف الحكم لمانع أو لا، و هو مذهب المتكلمين، و أكثر أصحاب الشافعي، و اختاره أبو الحسين البصري، و الأستاذ أبو إسحاق، و الفخر الرازي، و الثاني أنه لا يقدر مطلقاً، و يتعين تقدير مانع أو تخلف شرط، و هو مذهب مالك، و أحمد، و أكثر أصحاب أبي حنيفة، و الثالث أنه يقدر في المستنبطة دون المنصوبة حكاه إمام الحرمين عن معظم الأصوليين، و الرابع أنه يقدر في المنصوبة دون المستنبطة، و ضعفه الشوكاني، و الخامس أنه لا يقدر في المستنبطة إذا كان لمانع أو عدم شرط، و يقدر في المنصوبة حكاه ابن الحاجب، و السادس أنه لا يقدر حيث وُجد مانع مطلقاً سواء كانت منصوبة أو مستنبطة، و اختاره البيضاوي، و الصفي الهندي، و السابع أنه لا يقدر في المستنبطة إلا لمانع أو فقد شرط و لا يقدر في المنصوبة إلا بظاهر عام و اختاره ابن الحاجب، و الثامن أنه يقدر في علة الوجوب و الحل دون علة الحظر حكاه القاضي عن بعض المعتزلة، و التاسع أنه يقدر إذا انتقضت على أصل من جعلها علة و لم يلزم الحكم بها حكاه الأستاذ أبو إسحاق عن بعض المتأخرين، و العاشر إن كانت العلة مؤثرة لم يرد النقض عليها حكاه ابن السمعاني عن أبي زيد، و الحادي عشر إن كانت العلة مستنبطة و اتجه فرق بين محل التعليل و صورة النقض بطلت عليته، و إن لم يتجه فرق بينهما فإن لم يكن الحكم مجمعا عليه أو ثابتا بمسلك قطعي بطلت عليته و إلا فلا و اختاره الجويني، و الثاني عشر أن تخلف الحكم عن العلة له ثلاث صور أن يعرض للعلة ما يقتضي عدم اطرادها فإنه يقدر أو أن تنتفي العلة لا لخلل في نفسها لكن لمعارضة علة أخرى فلا تقدر، و أن يتخلف الحكم لا لخلل في ركن العلة و لكن لعدم مصادفتها محلها أو شرطها فلا

يقدر و اختاره الغزالي، و الثالث عشر إن كان النقص من جهة المستدل فلا يقدر و إن كان من جهة المعارض قدر، و الرابع عشر إن ثبتت العلة بالمناسبة أو الدوران و كان النقص بتخلف الحكم عنها لمانع لم يقدر، و إن كان التخلف لا لمانع قدر، و الخامس عشر أن الخلاف لفظي لأن العلة إن فسرت بالموجبة فلا يتصور عليتها مع الانتقاض، و إن فسرت بالمعرفة فيتصور ذلك، و روجه الغزالي، و البيضاوي و ابن الحاجب، و رد ذلك الشوكاني قال بل الخلاف معنوي، و حكى الأقوال دون ترجيح¹.

2- الكسر.

وهو إسقاط وصف من أوصاف العلة المركبة و إخراجها من الاعتبار، و قيل هو وجود المعنى في صورة مع عدم الحكم فيه، و على هذا الأخير فهو كالتنقض، ذهب الأكثرون إلى أن الكسر غير مبطل، و ذهب جماعة منهم الفخر الرازي، و البيضاوي إلى أنه قاذح، و لم يرجح الشوكاني بين القولين².

3- عدم العكس .

و يراد به وجود الحكم دون الوصف في صورة أخرى³.

4- عدم التأثير .

و قسمه العلماء إلى أقسام منها عدم التأثير في الوصف بكونه طرداً، و عدم التأثير في الأصل بكونه مستغنى عنه في الأصل لوجود معنى آخر مستقل بالغرض، و عدم التأثير في الأصل و الفرع جميعاً، و عدم التأثير في الفرع و اختلفوا فيه فقليل بالجواز، و قيل بالمنع، و

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 505-508، و الحصول ج5 ص 237-278، و الإحكام للآمدي ج4 ص 107، و رفع الحاجب ج4 ص 190-437، و البحر المحيط ج5 ص 261-270، و شرح الكوكب المنير ج4 ص 281.

² أنظر إرشاد الفحول ص 508-509، و الإحكام للآمدي ج3 ص 112، و رفع الحاجب ج4 ص 210-442، و البحر المحيط ج5 ص 278-283، و شرح الكوكب المنير ج4 ص 293.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 510، و البحر المحيط ج5 ص 283-284.

قليل بالتفصيل عدم الجواز مع تبين محل السؤال و الجواز مع عدمه، و اختاره إمام الحرمين، و عدم التأثير في الحكم و هو أن يذكر في الدليل وصفا لا تأثير له في الحكم المعلن به¹.

5- القلب

وهو أن يبين القلب أن ما ذكره المُستدل يدل عليه لا لهُ أو يدل عليه و له، و اعتبر القلب من القوادح الجمهور، و لم يعتبره بعض أهل الأصول، و لم يُرجح الشوكاني في المسألة².

6- القول بالموجب .

اختلفوا العلماء في حده فقال صاحب المحصول هو تسليم ما جعله المستدل موجب العلة مع استبقاء الخلاف، و قال الزركشي هو بأن يظن المعلن أن ما أتى به مستلزم لمطلوبه من حكم المسألة المتنازع فيها مع كونه غير مستلزم، و قيل هو تسليم مقتضى الدليل مع بقاء التزاع فيه، و اختار الشوكاني بأنه تسليم مقتضى الدليل مع بقاء التزاع حيث يكون للمستدل عذر معتبر، و اختلفوا هل يجب على المعارض إبداء سند القول بالموجب أم لا، فقليل يجب و قليل لا، و سكت الشوكاني عن ذلك³.

7- الفرق.

و هو إبداء وصف في الأصل يصلح أن يكون علة مستقلة أو جزء علة، و هو معدوم في الفرع سواء كان مناسباً أو شبيهاً، و اشترطوا له أمرين أن يكون بين الأصل و الفرع فرق بوجه من الوجوه، و أن يكون قاطعاً للجمع بأن يكون أخص من الجمع، فيقدم عليه أو

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 510-512، و الحصول ج5 ص 261-262، و الإحكام للآمدي ج4 ص 103، و رفع الحاجب ج4 ص 432، و البحر المحيط ج5 ص 284-288، و شرح الكوكب المنير ج4 ص 264.

² أنظر إرشاد الفحول ص 512-514، و الحصول ج5 ص 263-268، و الإحكام للآمدي ج4 ص 129، و البحر المحيط ج5 ص 289، و شرح الكوكب المنير ج4 ص 331.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 514-516، و الحصول ج5 ص 269-270، و الإحكام للآمدي ج4 ص 135، و رفع الحاجب ج4 ص 471، و البحر المحيط ج5 ص 297-302، و شرح الكوكب المنير ج4 ص 339-349.

مثله فيعارضه، و صحح الشوكاني هذا القادح حيث قال "وهو سؤال صحيح كما اختاره إمام الحرمين، و جمهور المحققين من الأصوليين والفقهاء"¹.

8- الاستفسار .

وهو طلب شرح معنى اللفظ إن كان غريباً أو مجملًا، وهو معمول به عند الجمهور، و اختاره الشوكاني بل قال و قد غلط من لم يقبله من الفقهاء، قال و قدمه جماعة من الأصوليين على الاعتراضات².

9- فساد الاعتبار.

و معناه أن لا يمكن اعتبار القياس في ذلك الحكم لمخالفته للنص أو الإجماع، أو كان الحكم مما لا يمكن إثباته بالقياس، أو كان تركيبه مشعراً بنقيض الحكم المطلوب، و خصه البعض بمخالفة النص، قال الشوكاني "و هذا الاعتراض مبني على أن خبر الواحد مقدم على القياس وهو الحق" و خالف في ذلك طائفة من الحنفية، و المالكية فقدموا القياس على خبر الواحد³.

10- فساد الوضع.

و ذلك بأن يبين المعارض أن الجامع الذي ثبت به الحكم قد ثبت اعتباره بنص أو إجماع في نقيض الحكم، و اختلفوا في الفرق بينه و بين فساد الاعتبار، فجعلها الشيرازي شيئاً واحداً، و قيل فساد الوضع أن يعلق على العلة ضد ما تقتضيه، و فساد الاعتبار أن يعلق على العلة خلاف ما يقتضيه النص، و قيل فساد الوضع هو إظهار كون الوصف ملائماً

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 516، و الحصول ج 5 ص 270-279، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 125، و رفع الحاجب ج 4 ص 457، و البحر المحيط ج 5 ص 302-308، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 320.

² أنظر إرشاد الفحول ص 517، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 85، و رفع الحاجب ج 4 ص 418، و البحر المحيط ج 5 ص 317-319، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 230-234.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 517-518، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 88، و رفع الحاجب ج 4 ص 420، و البحر المحيط ج 5 ص 319، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 236-239.

لنقيض الحكم مع اتحاد الجهة، و قال الشوكاني أن فساد الاعتبار أعم من فساد الوضع فكل فاسد الوضع فاسد الاعتبار و لا عكس¹.

11- المنع.

وهو أمران: أحدهما منع كون الأصل معللاً، والثاني منع الحكم في الأصل، و اختلفوا هل يقتضي هذا الاعتراض انقطاع المستدل أم لا، ف قيل يقتضي ذلك، و قيل لا، و به جزم إمام الحرمين، و إلكيا الطبري، و صححه ابن برهان، و اختاره الآمدي، و ابن الحاجب، و قيل إن كان المنع جلياً فهو انقطاع و إن كان خفياً فلا، و اختاره الأستاذ أبو إسحاق، و قيل يتبع عرف البلد الذي وقعت فيه المناظرة، و اختاره الغزالي، و قيل إن لم يكن له مدرك غيره جاز و اختاره الآمدي، و لم يرجح الشوكاني في المسألة².

12- التقسيم.

وهو تردد اللفظ بين أمرين أحدهما ممنوع والآخر مسلم، و اللفظ محتمل لهما غير ظاهر في أحدهما³.

13- اختلاف الضابط بين الأصل و الفرع لعدم الثقة بالجامع⁴.

14- اختلاف حكمي الأصل و الفرع، لأن شرط القياس مماثلة الفرع للأصل في علته و حكمه⁵

15- منع كون ما يدعه المستدل علة لحكم الأصل موجوداً في الفرع فضلاً عن أن يكون هو العلة⁶.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 518-519، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 89، و رفع الحاجب ج 4 ص 424، و البحر المحيط ج 5 ص 319-322، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 241-245.

² أنظر إرشاد الفحول ص 519، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 92، و رفع الحاجب ج 4 ص 426، و البحر المحيط ج 5 ص 322-325، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 246-249.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 220-221، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 95، و رفع الحاجب ج 4 ص 428، و البحر المحيط ج 5 ص 332، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 250-252.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 521، و البحر المحيط ج 5 ص 332-333.

⁵ أنظر إرشاد الفحول ص 521، و رفع الحاجب ج 4 ص 467، و البحر المحيط ج 5 ص 333.

⁶ أنظر إرشاد الفحول ص 521، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 254، و البحر المحيط ج 5 ص 333.

16- منع كون الوصف المدعى عليته علة قال ابن الحاجب في مختصر المنتهى و هو من أعظم الأسئلة لعمومه و تشعب مسالكه، و المختار قبوله ، و إلا لأدى إلى اللعب في التمسك بكل طرد¹.

17- القدح في المناسبة.

وهو إبداء مفسدة راجحة أو مساوية لما تقدم من أن المناسبة تنخرم بالمعارضة².

18- القدح في إفضائه إلى المصلحة المقصودة من شرع الحكم له³.

19- كون الوصف غير ظاهر⁴.

20- كون الوصف غير منضبط كالحكم و المصالح ، مثل الحرج ، و المشقة ، و الزجر فإنها غير منضبطة، و تختلف باختلاف الأشخاص ، و الأزمان، و الأحوال⁵.

21- المعارضة.

هي إلزام المستدل الجمع بين شيئين ، و التسوية بينهما في الحكم إثباتاً أو نفيًا ، قاله الأستاذ أبو منصور، و قيل هي إلزام الخصم أن يقول قولاً قال بنظيره، و قد أثبت المعارضة الجمهور، ووافقهم الشوكاني، و ردها البعض، و اختلف القائلون بها في الثابت منها فقليل يثبت منها معارضة الدلالة بالدلالة، و العلة بالعلة، و لا يجوز معارضة الدعوى بالدعوى، و قال الكعبي يجوز وهي أقسام ثلاثة معارضة في الأصل بأن يذكر علة أخرى في الأصل سوى العلة التي علل بها المستدل، و معارضة في الفرع بأن يعارض حكم الفرع بما يقتضي نقيضه أو ضده بنص، أو إجماع، أو بوجود مانع، أو فوات شرط، و قد قبله بعض أهل الأصول و

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 522، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 100 ، و رفع الحاجب ج 4 ص 429، و البحر المحيط ج 5 ص 277-278 ، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 255-257.

² أنظر إرشاد الفحول ص 525 ، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 105 ، و رفع الحاجب ج 4 ص 435، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 276.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 523، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 106 ، و رفع الحاجب ج 4 ص 436 ، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 278-279.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 523، و المحصول ج 5 ص 287-293، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 280.

⁵ أنظر إرشاد الفحول ص 523.

الجدل، و نفاه آخرون ، و معارضة في الوصف، و هي قسمان أن يكون بضد الحكم أو يكون في عين الحكم مع تعذر الجمع بينهما¹ .

22- سؤال التعدية .

وهو أن يعين المعارض في الأصل معنى غير ما عينه المستدل، و يعارضه به، ثم يقول للمستدل ما عللت به و إن تعدى إلى فرع مختلف فيه فكذا ما عللت به أنا يتعدى إلى فرع آخر مختلف فيه، و ليس أحدهما أولى من الآخر، و اختلفوا في قبوله فقبله البعض و رده البعض، و اختلفوا هل يجب على المستدل أن يبين أنه لا أثر لما أشار إليه المعارض من التسوية في التعدية أو لا يجب، فقال الأكثرون لا يجب، و قال بعض أهل الأصول يجب، و لم يرجح الشوكاني في المسألتين² .

23- سؤال التركيب.

وهو أن يقول المعارض شرط حكم الأصل أن لا يكون ذا قياس مركب سواء كان مركب الأصل أو مركب الفرع، اختلفوا في ذلك فقبله البعض و رده البعض³ .

24- منع وجود الوصف المعلل به في الفرع⁴.

25- المعارضة في الفرع.

و قد تقدم بيانه في الاعتراض الواحد والعشرين⁵ .

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 524، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 112 ، و رفع الحاجب ج 4 ص 443، و البحر المحيط ج 5 ص 333-336 .

² أنظر إرشاد الفحول ص 526-527، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 123، و رفع الحاجب ج 4 ص 454، و البحر المحيط ج 5 ص 344، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 314.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 527، و الحصول ج 5 ص 305-311 ، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 123، و رفع الحاجب ج 4 ص 454 و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 313.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 527، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 123، و البحر المحيط ج 5 ص 310-311، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 316.

⁵ أنظر إرشاد الفحول ص 528، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 124، و رفع الحاجب ج 4 ص 455، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 318.

26- المعارضة في الأصل.

و قد تقدم بيانه أيضاً في الاعتراض الواحد والعشرين قال الشوكاني و إنما ذكرناهما هنا و هناك لأن كثيراً من أهل الأصول و الجدل جعلوا المعارضة ثلاثة معارضة في الأصل، و معارضة في الفرع، و معارضة في الوصف، و بعضهم جعلوا الثلاث المعارضات اعتراضاً واحداً، قال و لا مشاحة في الاصطلاح¹.

27- اختلاف جنس المصلحة في الأصل و الفرع و هو معارضة في الأصل بإبداء

خصوصية، و أدرجه البعض في اعتراض المعارضة في الأصل، و جعله بعضهم اعتراضاً مستقلاً².

28- ادعاء المعترض المخالفة بين حكم الأصل و حكم الفرع³.

مسألة: هل يلزم المعترض أن يورد الأسئلة مرتبة إذا أورد أسئلة متعددة أم لا.

اختلف العلماء في ذلك فقليل يلزمه ذلك و اختاره الآمدي، و قليل لا يلزمه، و قيل إن اتحد جنس السؤال كالنقض، و المعارضة، و المطالبة جاز من غير ترتيب، لأنه بمنزلة سؤال واحد، و إن تعددت أجناسها كالمنع، و المطالبة لم يجوز، ثم اختلفوا بعد ذلك في الترتيب بين هذه الأسئلة على أقوال قال الشوكاني "و قد قدمنا قول من قال إن جميع الأسئلة ترجع إلى المنع و المعارضة، ووجه ذلك أنه متى حصل الجواب عن المنع و المعارضة فقد تم الدليل و حصل الغرض من إثبات المدعى، و لم يبق للمعترض مجال، فيكون ما سواها من الأسئلة باطلاً فلا يسمع⁴.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 528، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 99، و البحر المحيط ج 5 ص 333-336، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 294-303.

² أنظر إرشاد الفحول ص 528، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 127، و رفع الحاجب ج 4 ص 467.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 529، و البحر المحيط ج 5 ص 333، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 328-330.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 530، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 142-144، و البحر المحيط ج 5 ص 346-349، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 374-372.

مسألة: هل يجوز الانتقال عن محل النزاع إلى غيره قبل تمام الكلام فيه.

اختلف العلماء في ذلك فجوزه البعض، ومنعه الجمهور، و مال إليه الشوكاني و هذا إذا كان الانتقال من المستدل فإن كان من السائل فقليل الأصح أنه يُمكن من ذلك إذا كان تَدْنِيًّا من أعلى إلى أسفل فإن كان ترقياً من أدنى إلى أعلى فلا يمكن، و قيل يمكن¹.

مسألة: الاستدلال على المسألة بالفرض و البناء.

حاصل المسألة أن هناك ثلاث طرق للاستدلال على المسألة أن يدل على المسألة بعينها، أو أن يفرض الدلالة في بعض شعبها و فصولها، أو أن يبني المسألة على غيرها، فأما الاستدلال عليها بعينها فجائز، و أما بالفرض في بعض أحوالها فجائز أيضاً، و أما بالفرض في فرد من غير أفراد المسألة فلا يجوز، و هذا ما اختاره الشوكاني، و أما بناء مسألة على غيرها فإما أن يبينها على مسألة أصولية أو فرعية، و على كلا التقديرين إما أن تكون طريقتيها واحدة أو مختلفة، فإن كانت واحدة جاز، و إن كانت مختلفة لم يجز، و هو قول جمهور أهل الجدل، و اختاره الشوكاني، و منع ابن فورك الفرض و البناء، و قال إمام الحرمين يجوز إذا كانت علة الفرض شاملة لسائر الأطراف².

مسألة: هل يجوز التعلق بمناقضات الخصوم.

اتفق العلماء على أنه لا يجوز إثبات المذهب إلا بدليل شرعي، و اختلفوا في التعلق بمناقضات الخصوم في المناظرة فجوزه البعض، و منعه البعض، و فصل القاضي أبو بكر فقال إن كانت المناقضة عائدة إلى تفاصيل أصل لا يرتبط فسادها و صحتها بفساد الأصل و صحته فلا يجوز التعلق بها و إلا جاز، و استحسنته الشوكاني³.

مسألة: في السؤال و الجواب.

قال الصيرفي السؤال إما استفهام مجرد وهو الاستخبار عن المذهب أو عن العلة، و إما استفهام عن وجه الدلالة، ثم المطالبة بنفوذ الدليل و جريانه، و سبيل الجواب أن يكون

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 530-531-336، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 312.

² أنظر إرشاد الفحول ص 531-532، و البحر المحيط ج 5 ص 356-359.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 532، و البحر المحيط ج 5 ص 360.

إخباراً مجرداً، ثم الاستدلال، ثم طرد الدليل، و السائل إما أن يكون عالماً بمذهب من يسأله أو غير عالم، ثم إما أن يعلم صحته فسؤاله لا معنى له، و إما أن لا يعلم فسؤاله راجع إلى الدليل، قال الشوكاني "و الحاصل أن من أنكر الأصل الذي يستشهد به المجيب فسؤاله عنه أولى، و أما إذا كان الخلاف في الشاهد فالسؤال عنه أولى"¹.

المبحث الثاني: الأدلة المختلف فيها.

و بعضهم يسمي هذا الباب بباب الاستدلال، و هو في اصطلاحهم ما ليس بنص، و لا إجماع، و لا قياس، و اختلفوا في أنواعه فقل هو ثلاثة أنواع التلازم بين الحكمين من غير تعيين علة، و استصحاب الحال، و شرع من قبلنا، و زادت الحنفية الاستحسان، و المالكية المصالح المرسلة، و أضاف إليه الشوكاني قول الصحابي، و الأخذ بأقل ما قيل، و النافي هل يلزمه إقامة الدليل، و سد الذرائع، و دلالة الاقتران، و دلالة الإلهام، و رؤية النبي ﷺ، و لم يذكر المؤلف رحمه الله عمل أهل المدينة، و لعله لذكره في باب الإجماع لم يذكر هاهنا، و كذلك لم يذكر العرف، و الاستقراء، و لنرسم ما ذكره المؤلف في مطالب².

المطلب الأول: التلازم.

قال الشوكاني التلازم يكون بين حكمين، و كل واحد منهما إما مثبتاً أو منفيّاً، و التلازم إما طرداً أو عكساً أي من الطرفين أو طرداً لا عكساً أي من طرف واحد، و التنافي لا بد أن يكون من الطرفين فيكون إما طرداً و عكساً أي إثباتاً و نفيّاً، و إما طرداً فقط أي إثباتاً، و إما عكساً فقط أي نفيّاً فهو إذا حالات المتلازمان طرداً و عكساً فهذا يجري فيه التلازم بين الثبوتين و بين النفيين كلاهما طرداً و عكساً، و المتلازمان طرداً فقط فهذا يجري فيه التلازم بين الثبوتين طرداً، و المتنافيين طرداً و عكساً فهذا يجري فيه التلازم بين الثبوت و النفي و بين النفي و الثبوت طرداً و عكساً، و المتنافيين طرداً و عكساً فهذا يجري فيه التلازم بين الثبوت و النفي طرداً و عكساً، و المتنافيين عكساً فهذا يجري فيه تلازم النفي و

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 532-533، و البحر المحيط ج 5 ص 364-366، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 375-387.

² أنظر إرشاد الفحول ص 533، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 145-154، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 397-401.

الإثبات طرداً و عكساً، وقد اختلف العلماء في هذا النوع من الاستدلال أي التلازم فقال بعضهم هو دليل، و قال بعضهم ليس بدليل بل هو مجرد دعوى، و صوب الشوكاني أنه استدلال حيث قال "والصواب القول الأول أنه استدلال لا دليل، ولا مجرد دعوى"¹.

المطلب الثاني: الاستصحاب .

قال الشوكاني هو استصحاب الحال لأمر وجودي أو عدمي أو عقلي أو شرعي، و معناه أن ما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقاءه في الزمن المستقبل ما لم يوجد ما يغيره².
حُجَّتُهُ:

اختلف العلماء في حجة الاستصحاب عند عدم الدليل على أقوال: أنه حجة مطلقاً وهو مذهب الحنابلة، و المالكية، و أكثر الشافعية، و الظاهرية، و قيل ليس بحجة و هو مذهب أكثر الحنفية، و المتكلمين، و قيل إنه حجة على المجتهد فيما بينه و بين الله، و لا يكون حجة على الخصم عند المناظرة، و قيل إنه حجة للدفع لا للرفع و به قال أكثر الحنفية، وهو قول أكثر المتأخرين، و قيل هو صالح للترجيح به فقط نقله الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني عن الشافعي، و قيل إن المستصحب إن لم يكن غرضه سوى نفي ما نفاه صح ذلك، و إن كان غرضه إثبات خلاف قول خصمه من وجه يمكن استصحاب الحال في نفي ما أثبتته فلا يصح و به قال بعض الشافعية³.

فرع: أنواع الاستصحاب:

و الاستصحاب أنواع: استصحاب ما دل العقل أو الشرع على ثبوته و دوامه، فهو حجة بلا خلاف إلى أن يثبت المعارض، و استصحاب العدم الأصلي المعلوم بدليل العقل في الأحكام الشرعية كبراءة الذمة من التكليف حتى يدل دليل شرعي على تغيره و هو حجة أيضاً بالاتفاق، و استصحاب الحكم العقلي عند المعتزلة و هذا مردود عند أهل السنة

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 534-536، و البحر المحيط ج 6 ص 17.

² أنظر إرشاد الفحول ص 536، و الحصول ج 6 ص 109، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 155، و رفع الحاجب ج 4 ص 489، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 403.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 536-539، و الحصول ج 6 ص 109-120، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 165 169، و رفع الحاجب ج 4 ص 490-495، و البحر المحيط ج 6 ص 17-25، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 406.

بالاتفاق، و استصحاب الدليل مع احتمال المعارض، كاستصحاب العموم حتى يرد المخصصن و اختلفوا في تسميته استصحاباً فأثبتته جمهور الأصوليين، و منعه المحققون منهم وهو حجة بالاتفاق، و استصحاب الحكم الثابت بالإجماع في محل الخلاف، و هذا النوع هو محل الخلاف فذهب الأكثرون و منهم القاضي، و الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، و ابن الصباغ، و الغزالي إلى أنه ليس بحجة، و نسبه الماوردي، و الروياني إلى الشافعي، و جمهور العلماء، و ذهب أبو ثور، و داود إلى أنه حجة، و نقله ابن السمعاني عن المزني، و ابن سريج، و الصيرفي، و ابن خيران، و اختاره الآمدي، و ابن الحاجب، و رجع الشوكاني القول الثاني حيث قال "والقول الثاني هو الراجح، لأن المتمسك بالاستصحاب باق على الأصل، قائم في مقام المنع، فلا يجب عليه الانتقال عنه إلا بدليل يصلح لذلك، فمن ادعاه جاء به¹ .

المطلب الثالث: شرع من قبلنا.

و الكلام في شرع من قبلنا له قسمان: أحدهما تعبد به ﷺ قبل البعثة، و الثاني بعد البعثة، و لنرسم ذلك في مطلبين:

الفرع الأول: هل كان نبينا ﷺ قبل البعثة مُتَعَبِّداً بشرع أم لا.

اختلف العلماء في ذلك فقليل كان مُتَعَبِّداً بشرع، و قيل لم يكن متعبداً بشرع، ثم اختلف القائلون بتعبده بشريعة قبل البعثة في تعيينها، فقليل كان مُتَعَبِّداً بشريعة آدم، و قيل بشريعة نوح، و قيل بشريعة إبراهيم و صححه الو احدي، و عزاه ابن القشيري إلى الشافعي، و حُكي عن أكثر الحنفية، و قيل كان مُتَعَبِّداً بشريعة موسى و به جزم الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني، و قيل كان على شرع من الشرائع، و لا يُقال كان من أمة نبي من الأنبياء أو على شرعه، و قيل كان متعبداً بشريعة كل من قبله من الأنبياء إلا ما نُسخ منها، و اندرس، و قيل كان مُتَعَبِّداً بشرع لا نعرفه، و أما الذين قالوا بأنه لم يكن متعبداً بشرع قبل البعثة فهم المعتزلة، و نسبه القاضي، و ابن القشيري إلى جمهور المتكلمين، و رجحه القاضي، و

¹ المصادر السابقة .

قيل بالوقف و هو قول إمام الحرمين، وابن القشيري، و إلكيا، و الغزالي، و الآمدي، و الشريف المرتضى، واختاره النووي، قال الشوكاني وأقرب هذه الأقوال قول من قال إنه كان مُتَعَبِّداً بشريعة إبراهيم عليه السلام، فلو قدرنا أنه كان على شريعة قبل البعثة لم يكن إلا عليها¹.

الفرع الثاني: هل كان نبينا ﷺ بعد البعثة مُتَعَبِّداً بشرع من قبله أم لا .

اختلف العلماء في تعبد النبي ﷺ بعد البعثة بشرع من قبله، فقال قوم بأنه لم يكن مُتَعَبِّداً باتباعها بل كان منهياً عنه، و هو قول الشيخ أبي إسحاق الشيرازي في آخر قوله، و اختاره الغزالي في آخر عمره، و صححه ابن السمعاني، و الخوارزمي، و ابن حزم، و منعه المعتزلة عقلاً و قيل شرعاً، و اختاره الفخر الرازي، و الآمدي، و قال آخرون بأنه كان مُتَعَبِّداً بشرع من قبله إلا ما نُسخ، نقله ابن السمعاني عن أكثر الشافعية، و الحنفية، و طائفة من المتكلمين، و نسبه ابن القشيري إلى الفقهاء و اختاره ابن برهان، و الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، و ابن الحاجب، و أوماً إليه الشافعي، و نسبه القرطبي إلى معظم المالكية، و قال قوم بالوقف، و فصل البعض فقالوا إذا ورد في شرعنا على لسان نبينا ﷺ أو من أسلم كعبد الله ابن سلام، و كعب الأحمار و لم يكن منسوخاً و لا مخصوصاً فهو شرع لنا، و استحسنته الشوكاني قال "و لابد من هذا التفصيل على قول القائلين بالتعبد لما هو معلوم من وقوع التحريف و التبديل"².

المطلب الرابع: الاستحسان .

تعريفه : اختلف العلماء في تعريفه اختلافاً واسعاً فقل هو دليل ينقدح في نفس المجتهد، و يعسر عليه التعبير عنه، و قيل هو العدول عن قياس إلى قياس أقوى، و قيل هو العدول عن حكم الدليل إلى العادة لمصلحة الناس، و قيل تخصيص قياس بأقوى منه، و حكى الشوكاني

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 539-541، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 169 172، و رفع الحاجب ج 4 ص 506، و البحر المحيط ج 6 ص 36-41، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 408.

² أنظر إرشاد الفحول ص 542-543، و الإحكام للآمدي ج 3 ص 169 172، و رفع الحاجب ج 4 ص 507-509، و البحر المحيط ج 6 ص 41-47، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 409-412.

التعاريف دون ترجيح¹.

حُجَّتُهُ : اختلف العلماء في الاستدلال بالاستحسان فقال به أبو حنيفة، وأصحابه، و أنكر أصحاب أبي حنيفة نسبة القول به إلى أبي حنيفة، و نسبته إمام الحرمين إلى مالك، و أنكره القرطبي، و حكى عن الحنابلة، و رده الجمهور حتى قال الشافعي "من استحسَن فقد شرع"، و قال في الرسالة "الاستحسان تلذذ"، و نقل الباجي أن الاستحسان الذي قال به مالك هو القول بأقوى الدليلين، و اختار الشوكاني أنه ليس دليلاً مُستقلاً بذاته حيث قال "فعرفت بمجموع ما ذكرنا أن ذكر الاستحسان في بحث مستقل لا فائدة فيه أصلاً، لأنه إن كان راجعاً إلى الأدلة المتقدمة فهو تكرار، و إن كان خارجاً عنها فليس من الشرع في شيء، بل هو من القول على هذه الشريعة بما لم يكن فيها تارة، و بما يُضادها أخرى"².

المطلب الخامس: المصالح المرسلة.

تعريفها: قال الخوارزمي هي المحافظة على مقصود الشرع بدفع المفسد عن الخلق، و قال الغزالي هي أن يوجد معنى يشعر بالحكم مناسب له عقلاً و لا يوجد أصل متفق عليه، و قال ابن برهان هي مالا تستند إلى أصل كلي و لا جزئي، و قيل هي الوصف الذي لم يشهد الشرع لا بإلغائه و لا باعتباره، و لم يعرفها الشوكاني³.

حُجَّتُهَا: اختلف العلماء في الأخذ بالمصالح المرسلة على مذاهب فردها الجمهور مطلقاً، و أخذ بها مالك مطلقاً، و أنكره جماعة من المالكية منهم القرطبي، و فصل قوم فقالوا إن كانت ملائمة لأصل كلي من أصول الشرع أو لأصل جزئي جاز بناء الأحكام عليها، و إلا فلا حكاها ابن برهان عن الشافعي و اختاره، و قيل إن كانت تلك المصالح ضرورية

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 544، و الحصول ج 6 ص 123-125، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 190، و رفع الحاجب ج 4 ص 520-523، و البحر المحيط ج 6 ص 87، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 431-434.

² أنظر إرشاد الفحول ص 544-546، و الحصول ج 6 ص 123-125، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 191-195، و رفع الحاجب ج 4 ص 524-526، و البحر المحيط ج 6 ص 87-94، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 427-429.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 546-547، و الحصول ج 6 ص 162، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 195، و رفع الحاجب ج 4 ص 527، و البحر المحيط ج 6 ص 76، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 432.

قطعية كلية كانت معتبرة فإن اختلف شرط لم تعتبر و اختاره الغزالي، و البيضاوي، قال القرافي هي عند التحقيق في جميع المذاهب¹.

المطلب السادس: قول الصحابي.

قول الصحابي الموقوف عليه له حالتان إما أن يكون مما لا مجال للرأي فيه، فهو في حكم المرفوع، و هو حجة بالاتفاق، و إما أن يكون مما فيه مجال للرأي، فقد اتفقوا أيضاً على أنه ليس بحجة على صحابي آخر، و اختلفوا في حُجَّتِهِ على مَنْ بعدهم على أقوال فقيل ليس بحجة مطلقاً و هو مذهب الجمهور، و قيل هو حجة شرعية مقدمة على القياس و هو قول أكثر الحنفية، و نُقل عن مالك، و قدس قول الشافعي، و قيل هو حجة إذا انظم إليه القياس وهو ظاهر قول الشافعي في الرسالة، و قيل هو حجة إذا خالفه القياس، و قيل قول الخلفاء الأربعة حجة، و قيل قول أبي بكر و عمر حجة، و حقق الشوكاني أنه ليس بحجة حيث قال و "الحق أنه ليس بحجة فإن الله سبحانه لم يبعث إلى هذه الأمة إلا نبيها محمد صلى الله عليه وسلم، و ليس لنا إلا رسول واحداً و كتاب واحد، و جميع الأمة مأمورة بإتباع كتابه و سنة نبيه، و لا شك أن مقام الصحبة مقام عظيم، و لكن ذلك في الفضيلة و ارتفاع الدرجات و عظمة الشأن، و هذا مسلم لا شك فيه، و لا تلازم بين هذا و بين جعل كل واحد منهم بمثالة الرسول ﷺ في حجية قوله، و إلزام الناس بإتباعهم فإن ذلك مما لم يأذن الله به، و لا ثبت عنه فيه حرف واحد"².

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 547-549، و الحصول ج 6 ص 165، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 195، و رفع الحاجب ج 4 ص 527، و البحر المحيط ج 6 ص 77-81، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 432.

² أنظر إرشاد الفحول ص 549-552، و الحصول ج 6 ص 129-134، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 182-190، و رفع الحاجب ج 4 ص 513-518، و البحر المحيط ج 6 ص 53-71، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 422-425.

- قلت: بأن ذلك في آحاد الصحابة مُسلم فقله ليس بحجة لأنه ليس بمعصوم -إذا لم ينتشر و لم يعلم له مخالف-، و لكن في قول الخلفاء الأربعة و قول أبي بكر و عمر فقد جاء فيه النص فلا شك أنه إذا قال الخلفاء الأربعة أو الخليفان، و قال من بعدهم أن الإتيان يكون للخلفاء الأربعة و أبي بكر و عمر، لأنه يبعد أن يخرج الحق عنهم، و قد أمرنا بإتباعهم، و التمسك بسنتهم و هديهم، و هذا لا يعني أنني أقول بعصمتهم حاشا لله، و لكن إتياناً لأمر النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في كتاب شرح الأصول من علم الأصول "والحقيقة أن القول بأن قولهم ليس بحجة قول قوي، لكن هناك أدلة تدل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم اعتبر قول بعضهم حجة مثل قوله صلى الله عليه وسلم "اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر" وهذا نص صريح في أن قولهما حجة، قال والتحقيق في هذه المسألة أن يقال أما من نص النبي صلى الله عليه وسلم على أن أقوالهم حجة فلا ريب في أنه

المطلب السابع: ملحقات.

الفرع الأول : الأخذ بأقل ما قيل .

تعريفه : قال ابن السمعاني هو أن يختلف المختلفون في أمرٍ على أقاويل فيأخذ بأقلها إذا لم يدل على الزيادة دليل، و قال القفال الشاشي هو أن يرد الفعل عن النبي ﷺ مبيناً لمحملٍ و يحتاج إلى تحديده فيصار إلى أقل ما يوجد، و قال ابن القطان هو أن يختلف الصحابة في تقدير فيذهب بعضهم إلى مائة مثلاً و بعضهم إلى خمسين فإن كان ثم دلالة تُعَضد أحد القولين صير إليهما و إن لم تكن فخلافاً¹.

حُجَّتُهُ : اختلف العلماء في الأخذ بأقل ما قيل فأثبتته الشافعي، و القاضي أبو بكر، و أنكره جماعة منهم ابن حزم، و قيل يُؤخذ بأكثر ما قيل ليخرج عن عهدة التكليف بيقين، و اختار الشوكاني أن التقدير بالقليل و الكثير إن كان بدليل ففرض المجتهد أن يأخذ بما صح له منها مع الجمع بينهما إن أمكن أو الترجيح إن لم يمكن، قال و قد تقرر أن الزيادة الخارجة من مخرج صحيح غير منافية للمزيد مقبولة يتعين الأخذ بها، و إن كان الاختلاف في التقدير باعتبار المذاهب فلا اعتبار عند المجتهد بمذاهب الناس، بل هو متعبد باجتهاده و ما يؤدي إليه نظره من الأخذ بالأقل أو بالأكثر أو الأوسط².

الفرع الثاني: الأخذ بأخف ما قيل.

اختلف العلماء في ذلك فقليل يؤخذ بأخف ما قيل، و قيل يؤخذ بالأشق قال الشوكاني "ولا معنى للخلاف في مثل هذا، لأن الدين كله يُسرُّ و الشريعة جميعها سمحة سَهْلَة،

=حجة كأبي بكر وعمر، وأما ما سواهما فمن كان من علماء الصحابة المشهورين بالفقه المعروفين بالإمامة فإن إتباعهم أولى من إتباع الإمام أحمد والشافعي وأبي حنيفة ومالك وأشباههم ، وأما من كان دون ذلك كرجل أعرابي دخل المدينة، وآمن بالرسول، وعرف منه حكماً أو حكمين فإن قولنا -قول هذا حجة- فهو قول فيه نظر قوين وهو بعيد من الصواب "أنظر شرح الأصول من علم الأصول لمحمد بن صالح العثيمين ص463-464 ط دار البصيرة الإسكندرية مصر.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 552، و البحر المحيط ج6 ص 27.

² أنظر إرشاد الفحول ص 552-553، و المحصول ج6 ص 154-157، و البحر المحيط ج6 ص 27-31.

و الذي يجب الأخذ به و يتعين العمل عليه هو ما صح دليله فإن تعارضت الأدلة لم يصلح أن يكون الأخف مما دلت عليه أو الأشق مرجحاً بل يجب المصير إلى المرجحات المعبرة"¹.

الفرع الثالث: هل النافي مُطَالَبٌ بالدليل .

لا خلاف بين العلماء على أن المثبت يحتاج إلى إقامة الدليل عليه، و أما النافي فقد اختلفوا فيه على مذاهب فذهب الجمهور إلى أنه مطالب بإقامة الدليل على النفي و صححه القاضي أبو بكر، و جزم به القفال الشاشي، و الصيرفي، و رجحه ابن حزم، و قيل لا يطالب بإقامة الدليل و به قال أهل الظاهر ماعدا ابن حزم، و قواه الشوكاني، و قيل يحتاج إلى إقامة الدليل في النفي العقلي دون الشرعي، و قيل يحتاج إلى إقامة الدليل في غير الضروري و اختاره الغزالي، و قيل إن كان النافي شاكاً في نفيه لم يحتج إلى دليل، و إن كان نافياً له عن معرفة احتاج إلى ذلك، و قيل إن نفى العِلْمَ عن نفسه بذلك الحكم لم يلزمه الدليل و إن نفاه مطلقاً احتاج إلى دليل، وقيل إن ادعى لنفسه علماً بالنفي احتاج إلى الدليل و إلا فلا، و قيل إنه إذا قال لم أجد فيه دليلاً بعد الفحص عنه و كان من أهل الاجتهاد لم يحتج إلى دليل، و إلا احتاج قاله ابن فورك، و قيل أنه حجة دافعة لا موجبة، و اختار الشوكاني القول الثاني أنه ليس بحجة².

الفرع الرابع: سدّ الذرائع.

تعريفها لغةً: الذريعة هي الوسيلة تقول تَذَرَعُ فلان بذريعةٍ أي توسل، و الجمع الذرائع³. اصطلاحاً: عرفها الشوكاني بأنها المسألة التي ظاهرها الإباحة، و يُتَوَصَّلُ بها إلى فعل المحظور⁴.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 554، و الحصول ج 6 ص 159، و البحر المحيط ج 6 ص 31.

² أنظر إرشاد الفحول ص 554-556، ، و الحصول ج 6 ص 121، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 264-268 و البحر المحيط ج 6 ص 32-36.

³ أنظر لسان العرب باب الذال مادة " ذرع " ج 2 ص 1498 .

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 557، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 434.

حُجَّتُهَا: اتفق العلماء على أن الوسائل التي تؤدي إلى المشروع لابد من فتحها، و أن ما يؤدي إلى المحذور قطعاً لابد من منعها، و بقي ما يفضي إلى المحذور غالباً أو ينفك عنه غالباً أو يتساوى فيه الأمران فالأول لابد من مراعاته، و اختلف العلماء في الباقيان فذهب مالك و أصحابه إلى سده، و خالفه الشافعي و أكثر الناس، قال القرطبي سد الذرائع ذهب إليه مالك و أصحابه، و خالفه أكثر الناس تأصيلاً، و عملوا عليه في أكثر فروعهم تفصيلاً، و قال القرافي مالك لم ينفرد بذلك بل كل أحد يقول بها، و حاصل القضية أنا قلنا بسد الذرائع أكثر من غيرنا، لا أنها خاصة بنا، و ظاهر كلام الشوكاني القول بها و إن لم يُصرح بذلك¹.

الفرع الخامس: دلالة الاقتران.

ذهب جمهور العلماء إلى إنكار دلالة الاقتران، و قالوا بأن الاقتران في النظم لا يستلزم الاقتران في الحكم، و ذهب بعض العلماء إلى القول بها منهم أبو يوسف، و المزني، و ابن أبي هريرة، و بعض المالكية، و ظاهر كلام الشوكاني ردها و لم يصرح بذلك².

الفرع السادس: دلالة الإلهام.

ذهب بعض المتصوفة إلى الاستدلال بالإلهام على الأحكام، و أنكره جمهور العلماء، و لم يصرح الشوكاني بمذهبه، و ظاهر كلامه ردها³.

الفرع السابع: رؤيا النبي ﷺ.

و صورة المسألة أن يرى الشخصُ النبي ﷺ في النوم فيقول فيها قولاً أو يفعل فعلاً، فهل يكون ذلك حجة تثبت به الأحكام، ذهب جماعة إلى أن ذلك حجة يلزم العمل بها منهم الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني، و قيل لا يكون حجة، و لا يثبت به حكم شرعي،

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 557-560، و البحر المحيط ج 6 ص 82، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 434-439.

² أنظر إرشاد الفحول ص 560-53-61، و البحر المحيط ج 6 ص 99-102.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 562-563، و البحر المحيط ج 6 ص 103.

و اختاره الشوكاني حيث قال "و بهذا تعلم أن لو قدرنا ضَبَطَ النَّائِمَ لم يكن ما رآه من قوله ﷺ أو فعله حجة عليه، و لا على غيره من الأمة"¹.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 564، و البحر المحيط ج 6 ص 107.

الفصل الرابع: اختيارات الشوكاني في باب الاجتهاد والتقليد و الترجيح بين الأدلة

المبحث الأول: الاجتهاد

المبحث الثاني: التقليد

المبحث الثالث: التعادل بين الأدلة و الترجيح

بينها

الفصل الرابع: اختيارات الشوكاني في الاجتهاد و التقليد و الترجيح بين الأدلة. تمهيد:

كان الاجتهاد في عصر الصحابة والتابعين أمراً فطرياً، وذلك لما امتازوا به من الفصاحة والبلاغة وجودة القريحة وصفاء الذهن، وعلمهم بقرائن الأحوال، وادراكهم للنصوص فبلغ الاجتهاد في القرون الثلاثة الأولى أعلى مقاماته، وازدهر التشريع الإسلامي، وكلما ابتعدنا عن ذلك العصر ضعف الاجتهاد لضياح وسائله وعلى رأسها اللغة العربية، بسبب اختلاط العرب بالعجم نتيجة كثرة الفتوحات الإسلامية، فبعدما كانت وسائله سليقة أصبحت مكتسبة، بل وصل الأمر الى غلق باب الاجتهاد حتى يمنعوا من ليس أهلاً للإجتهاد أن يتكلم في دين الله، فأصاب الأمة من الركود والجمود على التعصب المذهبي ما كتبه العلماء في كتبهم، ثم عادت النهضة الى الفقه الاسلامي بفتح باب الاجتهاد، ووظعوا شروطاً وظوابط للاجتهاد من استكملها فإنه يجوز له الاجتهاد، ومن لم يستكملها لم يجز له الاجتهاد، واختلفوا في بعض المسائل، وتكلموا على المقلد وأحكامه، والطرق التي يجب على المجتهد أن يتبعها إذا تعارضت عليه الأدلة، وكان لهم في ذلك خلاف فنريد معرفة اختيارات الشوكاني في هذه المسائل.

المبحث الأول: الاجتهاد.

تعريفه

لغةً: الجُهدُ والجُهدُ الطاقة، وقيل الجُهدُ المشقة، والجُهدُ الطاقة¹، وقال ابن فارس الجيم والهاء والذال أصله المشقة والجُهدُ الطاقة².

اصطلاحاً: قيل هو استفراغ الوسع في النظر فيما لا يلحقه فيه لومٌ مع استفراغ الوسع، وقيل هو بذل الوسع في نيل حكم شرعي عملي بطريق الاستنباط، و زاد بعضهم لفظة الفقيه فقالوا بذل الفقيه الوسع، قال الشوكاني ولا بد منها، فإن بذل غير الفقيه وسعُهُ لا

¹ لسان العرب باب الجيم مادة " الجهد " ج 1 ص 780.

² معجم مقياس اللغة كتاب الجيم مادة " الجهد " ج 1 ص 486.

يسمى اجتهاداً اصطلاحاً، و قيل هو استفراغ الفقيه الوُسْعَ لتحصيل ظن بحكم شرعي، و قيل طلب الصواب بالأمارات الدالة عليه، و قيل هو استفراغ الوُسْع في طلب الظن بشيء من الأحكام الشرعية على وجهٍ يَحُس من النفس العجز عن المزيد عليه، و لم يُعرفه الشوكاني و لم يختَر تعريفاً من هذه التعريفات، ثم قال و إذا عرفت هذا فالمجتهِد هو الفقيه المستفِرغ لِوُسْعِهِ لتحصيل الظن بحكم شرعي، و لكن من خلال تعريفه المجتهِد نستطيع أن نستظهر تعريفه للاجتهاد، و هو استفراغ الفقيه الوُسْعَ في تحصيل الظن بحكم شرعي¹.

المطلب الأول: شروط المُجتهِد.

1- العلم بنصوص الكتاب: قال الشوكاني أن يكون عالماً بنصوص الكتاب و السنة، فإن قصر في أحدها لم يكن مجتهداً، و لا يجوز له الاجتهاد، قال و لا يشترط معرفته بجميع الكتاب و السنة، بل بما يتعلق فيهما بالأحكام، و رد قول الغزالي، و ابن العربي دعوى انحصار آيات الأحكام في خمسمائة آية، قال بل من له فهم صحيح و تدبر كامل يستخرج الأحكام من الآيات الواردة لمجرد القصص والأمثال².

2- العلم بالسنة: اختلف العلماء في القدر الذي يجب أن يعلمه فقيل خمسمائة حديث، و قيل ثلاثة آلاف، و رد الشوكاني ذلك قال "و هذا من أعجب ما يقال فإن الأحاديث التي تؤخذ منها الأحكام ألوف مؤلفة"، و قال الغزالي، و جماعة من الأصوليين يكفيهِ أن يكون عنده أصل بجميع أحاديث الأحكام كسنن أبي داود، و معرفة السنن للبيهقي، أو أصل وقعت العناية فيه بجميع أحاديث الأحكام، و تبعه الرافعي في قوله و نازعه النووي، و حقق الشوكاني المسألة فقل "والحق الذي لا شك فيه، ولا شبهة، أن المجتهِد لا بد أن يكون عالماً بما اشتملت عليه مجاميع السنة التي صنفها أهل الفن كالأمهات

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 565-566، و المستصفى ج 2 ص 170، و المحصول ج 6 ص 6، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 197، و رفع الحاجب ج 4 ص 528، و البحر المحيط ج 6 ص 197-199، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 457، و فواتح الرحموت ج 2 ص 404، و حاشية البناني ج 2 ص 380-383، و نثر الورود ج 6 ص 640، و المذهب في علم أصول الفقه ج 5 ص 1317.

² أنظر إرشاد الفحول ص 566، و المستصفى ج 2 ص 170، و المحصول ج 6 ص 23-24، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 198، و البحر المحيط ج 6 ص 199، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 460، و حاشية البناني ج 2 ص 384، و نثر الورود ج 2 ص 642، و المذهب في علم أصول الفقه ج 5 ص 2322.

الست، و ما يلتحق بها، مُشْرِفاً على ما اشتملت عليه المسانيد، و المستخرجات، و الكتب التي التزم مصنفوها للصحة، ولا يُشترط في هذه أن تكون محفوظة له مستحضرة في ذهنه، بل ممن يتمكن من استخراجها من مواضعها عند الحاجة، و أن يكون ممن له تمييز بين الصحيح منها، و الحسن، و الضعيف بحيث يعرف حالة رجال الإسناد معرفة يتمكن بها من الحكم على الحديث بأحد الأوصاف المذكورة، ولا يُشترط أن يكون حافظاً لحال الرجال عن ظهر قلب، بل المعتبر أن يتمكن بالبحث في كتب الجرح و التعديل من معرفة حالة الرجال مع كونه ممن له معرفة تامة بما يوجب الجرح، و ما لا يوجب من الأسباب، و ما هو مقبول منها و ما هو مردود، و ما هو قاذح من العلل، و ما هو غير قاذح¹.

3- العلم بمسائل الإجماع .

قال الشوكاني يشترط أن يكون عارفاً بمسائل الإجماع، حتى لا يفتي بخلاف ما وقع الإجماع عليه².

4- العلم بلسان العرب:

قال الشوكاني و يشترط أن يكون عالماً بلسان العرب، بحيث يمكنه تفسير ما و رد في الكتاب و السنة من الغريب، و لا يشترط أن يكون حافظاً لها عن ظهر قلب، بل المعتبر أن يكون متمكناً من استخراجها من مؤلفات الأئمة المشتغلين بذلك، و إنما يتمكن من معرفة معانيها و خواص تراكيبيها مَنْ كان عالماً بعلم النحو، و الصرف، و المعاني، و البيان حتى تثبت له في كل فن من هذه الفنون ملكة، قال ومن جعل المقدار المحتاج إليه هو معرفة مختصر من مختصراتها، أو كتاب متوسط فقد أبعد، و الحاصل أنه لا بد أن تثبت له الملكة

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 564-567، و المستصفى ج 2 ص 170-172، و الحصول ج 6 ص 24، و البحر المحيط ج 6 ص 200، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 460، و حاشية البناني ج 2 ص 384-385، و نثر الورود ج 2 ص 642-644، و المهذب في علم أصول الفقه ج 5 ص 2323 .

² أنظر إرشاد الفحول ص 568 ، و المستصفى ج 2 ص 171، و الحصول ج 6 ص 24، و البحر المحيط ج 6 ص 201 و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 464، و حاشية البناني ج 2 ص 385، و نثر الورود ج 2 ص 645 ، و المهذب في علم أصول الفقه ج 5 ص 2324 .

القوية في هذه العلوم، و إنما تثبت هذه الملكة بطول الممارسة، وكثرة الملازمة لشيوخ هذه الفنون¹.

5- العلم بأصول الفقه .

قال الشوكاني و يشترط فيه أن يكون عالماً بعلم أصول الفقه، لاشتماله على ما تمس الحاجة إليه، و عليه أن يطول الباع فيه، و يطلع على مختصراته و مطولاته بما تبلغ إليه طاقته².

6- العلم بالناسخ و المنسوخ.

قال الشوكاني و يشترط فيه أن يكون عالماً بالناسخ و المنسوخ، بحيث لا يخفى عليه شيء من ذلك مخافة أن يقع في الحكم بالمنسوخ³.

7- ما اختلف فيه من الشروط .

و هناك شروط اختلفوا فيها منها اشتراط العلم بالدليل العقلي، شرطه جماعة منهم الغزالي، و الفخر الرازي، و لم يشترطه آخرون، و حقق الشوكاني عدم الاشتراط، و العلم بأصول الدين اشترط ذلك المعتزلة، و لم يشترطه الجمهور، و منهم من فصل فقال يشترط العلم بالضروريات دون دقائقه و إليه ذهب الآمدي، و اشترط جماعة منهم الأستاذ أبو إسحاق، و الأستاذ أبو منصور العلم بالفروع و اختاره الغزالي، و لم يشترطه آخرون، و زاد بعضهم معرفته للقياس بشروطه و أركانه، و اختاره الشوكاني قال لكنه مندرج تحت علم أصول الفقه، و المُجْتَهِدُ فيه هو الحكم الشرعي العملي⁴.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 559 ، و المستصفى ج 2 ص 171، و الحصول ج 6 ص 24، و البحر المحيط ج 6 ص 202 و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 462، و حاشية البناني ج 2 ص 384، و نثر الورود ج 2 ص 642، و المذهب في علم أصول الفقه ج 5 ص 2325 .

² أنظر إرشاد الفحول ص 569 ، و البحر المحيط ج 6 ص 204 ، و المذهب في علم أصول الفقه ج 5 ص 2324-2325 .

³ أنظر إرشاد الفحول ص 570 ، و المستصفى ج 2 ص 172، و الحصول ج 6 ص 24، و البحر المحيط ج 6 ص 203 ، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 461، و حاشية البناني ج 2 ص 385، و نثر الورود ج 2 ص 644.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 570-571 ، و البحر المحيط ج 6 ص 204، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 459-464، و حاشية البناني ج 2 ص 385-386 .

المطلب الثاني: مسائل في الاجتهاد .

المسألة الأولى: تجزؤ الاجتهاد.

و صورته بأن يكون العالم قد تحصل له ببعض المسائل ما هو مناط الاجتهاد من الأدلة دون غيرها، فهل له أن يجتهد فيها أم لا بد أن يكون مجتهداً مطلقاً، ذهب جماعة إلى أن الاجتهاد يتجزأ عزاه الصفي الهندي إلى الأكثرين و به قال أبو علي الجبائي، و أبو عبد الله البصري، و اختاره ابن دقيق العيد، والغزالي، والرافعي، ومنعه آخرون، و اختاره الشوكاني حيث قال "و لا فرق عند التحقيق في امتناع تجزؤ الاجتهاد"¹.

المسألة الثانية: اجتهاد الأنبياء.

اتفق العلماء على جواز تعبد الأنبياء بالاجتهاد عقلاً، كما اتفقوا على جواز اجتهادهم فيما يتعلق بمصالح الدنيا، و تدبير الحروب، و أما اجتهادهم في الأحكام الشرعية و الأمور الدينية فقد اختلفوا في ذلك، فقليل لا يجوز لهم ذلك لقدرتهم على النص بتزول الوحي حكاه الأستاذ أبو منصور عن أصحاب الرأي، و قال الزركشي هو ظاهر اختيار ابن حزم، و قيل يجوز لنبينا ﷺ و لسائر الأنبياء الاجتهاد و هو مذهب الجمهور، و قيل بالوقف و اختاره الباقلاني، و الغزالي، و اختار الشوكاني مذهب الجمهور حيث قال "و لا وجه للوقف في مثل هذه المسألة، لما قدمنا من الأدلة الدالة على الوقوع"².

المسألة الثالثة: الاجتهاد في عصره ﷺ.

اختلف العلماء في جواز الاجتهاد في حياته ﷺ فذهب الجمهور إلى جوازه و وقوعه و اختاره جماعة من المحققين منهم القاضي، و منعه جماعة منهم أبو علي، و أبو هاشم، و فصل البعض بين الغائب و الحاضر فأجازه للغائب دون الحاضر و اختاره الغزالي، و ابن

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 575-577، و الحصول ج 6 ص 25، و رفع الحجاب ج 4 ص 531، و البحر المحيط ج 6 ص 209، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 473، و فواتح الرحموت ج 2 ص 405، و نثر الورود ج 2 ص 649، و المذهب في علم أصول الفقه ج 5 ص 2329.

² أنظر إرشاد الفحول ص 577-579، و المستصفى ج 2 ص 173-174، و الحصول ج 6 ص 07-14، و البحر المحيط ج 6 ص 214، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 474-476، و نثر الورود ج 2 ص 650-651، و المذهب في علم أصول الفقه ج 5 ص 23-37.

الصباغ، و نقله إلكيا عن أكثر الفقهاء، و المتكلمين، و مال إليه إمام الحرمين، و قال ابن حزم إن كان الاجتهاد في الأحكام كإيجاب شيء أو تحريمه فلا يجوز، و إن كان اجتهاده في غير ذلك فيجوز واختاره الآمدي، و ابن الحاجب، و قيل يجوز للحاضر في مجلسه ﷺ أن يجتهد إذا أمره بذلك، و إن لم يأمره لم يجز له الاجتهاد إلا أن يجتهد ويعلم به النبي ﷺ، فيقره عليه، و حقق الشوكاني القول الثالث القائل بالتفصيل حيث قال "والحق ما تقدم من التفصيل بين من كان بحضرته ﷺ فلا يجوز له الاجتهاد، لتعين السؤال منه للنبي ﷺ فيما نابه من الأمر، وبين من كان غائبا عنها فيجوز له الاجتهاد"¹.

المسألة الرابعة: طريقة الاجتهاد.

قال الشوكاني عليه أولاً أن ينظر في نصوص الكتاب و السنة، فإن وجد ذلك فيهما قدمه على غيره، و إن لم يجده أخذ بالظواهر منهما، و ما يستفاد بمنطوقهما ومفهومهما، فإن لم يجد نظر في أفعال النبي ﷺ، ثم في تقريراته لبعض أئمة، ثم الإجماع إن كان يقول بحجته، ثم في القياس على ما يقتضيه اجتهاده من العمل بمسالك العلة كلاً أو بعضاً، وعليه عند التعارض بين الأدلة أن يقدم طريق الجمع على وجه مقبول، فإن أعوزه ذلك رجع إلى الترجيح بالمرجحات التي سيأتي ذكرها إن شاء الله².

المسألة الخامسة: الإصابة و الخطأ في الاجتهاد.

الاجتهاد إما أن يكون في أصول الدين، و هي ما يسمونه بالعقليات، وهو تعبير فاسد لأنه مبني على إثباتها بالعقل، و تقديمه على الشرع، و هي عندهم أنواع منها ما يكون الغلط فيها مانع من معرفة الله و رسوله، فقد اتفقوا على أن الحق فيها واحد، و منها رؤية الله، و خلق القرآن، و غيرها من المسائل قالوا كذلك المصيب فيها واحد، و ذهب

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 580-582، و البحر المحيط ج 6 ص 220-226، و المحصول ج 6 ص 18-20، و الإحكام الآمدي ج 4 ص 212 و رفع الحاجب ج 4 ص 537، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 481، و فواتح الرحموت ج 2 ص 407، و الحاشية البناني ج 2 ص 387-389، و نثر الورود ج 2 ص 651، و المذهب في علم أصول الفقه ج 5 ص 2333.

² أنظر إرشاد الفحول ص 582-584، و البحر المحيط ج 6 ص 231.

العَنْبَرِي¹ ، إلى أن كل مجتهد في العقلية أي أصول الدين مصيب، و حكى عن الجاحظ أنه كان يقول لا إثم على المجتهد في العقلية، و أما المسائل الشرعية فذهب الجمهور، و منهم الأشعري، و القاضي أبو بكر، و أبو الهذيل، و أبو علي، و أبو هاشم، و أتباعهم من المعتزلة إلى أنها تنقسم إلى قسمين ما كان منها قطعياً معلوماً من الدين بالضرورة كـ"وجوب الصلوات الخمس، و صوم رمضان، و تحريم الزنا، و الخمر" فالحق فيها واحد، و ليس كل مجتهد مصيب، فالموافق مصيب و المخالف مخطئ آثم، و أما المسائل الظنية التي لا قاطع فيها فقد ذهب جماعة إلى أن كل مجتهد مصيب، و أن جميع أقوالهم حق، حكاه الماوردي، و الروياني، عن الأكثرين، و نسبه الماوردي إلى الأشعري، و المعتزلة، و ذهب أبو حنيفة، و مالك، و الشافعي، و أكثر الفقهاء إلى أن الحق واحد و لم يتعين لنا و هو عند الله مُتَعَيِّن، ثم اختلف هؤلاء هل كل مجتهد مصيب فقال مالك، و الشافعي المصيب واحد و غيره مخطئون، و قال جماعة منهم أبو يوسف إن كل مجتهد مصيب و إن كان الحق مع واحد، إلا أنهم اتفقوا على أن المخطئ غير آثم إن استفرغ الوسع، و ذهب قوم إلى أن الحق واحد و المخالف مخطئ آثم و هو مذهب الأصم²، و المريسي، و ابن علي، و حكي عن أهل الظاهر، و طائفة من الشافعية، و الحنفية، و حقق الشوكاني أن الحق في المسائل الشرعية واحد حيث قال والحق الذي لا شك فيه ولا شبهة، أن الحق في المسائل الشرعية واحد، و أن بعض المجتهدين يوافقه فيقال له مصيب و يستحق أجرين، و بعض المجتهدين يخالفه و يقال له مخطئ، و استحقاقه الأجر لا يستلزم كونه مصيباً، و إطلاق اسم الخطأ

¹ العنبري: هو الشيخ القاضي العلامة عبيد الله بن الحسن بن حسين بن الحر البصري، ولد سنة 10هـ، و مات سنة 168هـ — أنظر شذرات الذهب ج2 ص304

² الأصم: هو شيخ المعتزلة أبو بكر عبد الرحمان بن كيسان، مات سنة 201هـ، من تصانيفه افتراق الأمة، الرد على الملاحدة — أنظر سير أعلام النبلاء ج9 ص402.

عليه لا يستلزم أن لا يكون له أجر، فالحق الذي لا شك فيه و لا شبهة، أن الحق واحد و مخالفه مخطئ مأجور، إذا كان قد وفى الاجتهاد حقه و لم يقصر في البحث¹.

المسألة السادسة: تعدد أقوال المجتهد في المسألة.

إذا أفق المجتهد في مسألة بقولين متناقضين فإما أن يكون ذلك في وقت واحد، وشخص واحد، أو لا، فعلى الأول فقد اختار الشوكاني عدم الجواز، لأن دليلهما إن تعادلا من كل وجه و لم يمكن الجمع ولا الترجيح و جب الوقف، و إن أمكن الجمع و جب المصير إليه، و إن ترجح أحدهما على الآخر تعين الأخذ به، و أما في وقتين فجائز، و أما بالنسبة لشخصين فيكون ذلك على اختلاف المذهبين المعروفين عند تعادل الأمارتين، فمن قال بالتخير جوز ذلك له، و من قال بالوقف لم يجوزه، و أما إذا حكم المجتهد باجتهاده، ثم تغير اجتهاده فقد اختار الشوكاني أنه ليس له أن ينقض اجتهاده الأول، كما اختار أنه ليس له أن ينقض باجتهاده ما حكم به حاكم آخر باجتهاده، و أما إذا حكم المجتهد بما يخالف اجتهاده فقد اختار الشوكاني أن حكمه باطل، لأنه متعبد بما أدى إليه اجتهاده، و لا يحل له تقليد مجتهد آخر فيما يخالف اجتهاده، بل يحرم عليه التقليد مطلقاً إذا كان قد اجتهد في المسألة فأداه اجتهاده إلى حكم، و أما قبل أن يجتهد فقليل يجوز له تقليد مجتهد آخر، و قيل يجوز فيما يخصه من أحكام لا ما يخص غيره، و قيل يجوز له تقليد الأعلام منه، و قيل يجوز له تقليد مجتهد من مجتهدي الصحابة، و حقق الشوكاني عدم جواز ذلك كله حيث قال "و الحق أنه لا يجوز له تقليد مجتهد آخر مطلقاً"².

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 585-593، و المستصفى ج 2 ص 179-191، و المحصول ج 6 ص 29-58، و الإحكام الأمدي ج 4 ص 215-238، و رفع الحاجب ج 4 ص 540-543، و البحر المحيط ج 6 ص 236-253، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 488-490، و فواتح الرحموت ج 2 ص 414-416، و حاشية الباني ج 2 ص 389-392، و نثر الورود ج 2 ص 652-658، و المهذب في علم أصول الفقه ج 5 ص 2349-2361.

² أنظر إرشاد الفحول ص 593-594، و المستصفى ج 2 ص 197، و الإحكام الأمدي ج 4 ص 245، و رفع الحاجب ج 4 ص 559، و البحر المحيط ج 6 ص 266، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 494، و فواتح الرحموت ج 2 ص 428، و حاشية الباني ج 2 ص 392، و نثر الورود ج 2 ص 658، و المهذب في علم أصول الفقه ج 5 ص 2368.

المسألة السابعة: تفويض المجتهد.

هل يجوز أن يقول الله للنبي ﷺ أو للعالم "أحكم فإنك لا تحكم إلا بالصواب" قال الشوكاني لا خلاف في جواز التفويض إلى النبي ﷺ أو المجتهد يحكم بما رآه بالنظر و الاجتهاد، و إنما الخلاف في تفويض الحكم بما شاء المفوض وكيف اتفق له، قال الرازي منعه جمهور المعتزلة، و قال بوقوعه موسى ابن عمران المعتزلي، و توقف الشافعي، و اختار الشوكاني منعه حيث قال "لا ينبغي لمسلم أن يقول بجوازه و لا يتردد في بطلانه قال و لا خلاف في جواز التفويض إلى الأنبياء وإلى المجتهدين بالنظر و الاجتهاد فليس محل التراجع إلا التفويض لمن كان من أهل العلم أن يحكم بما شاء و كيف اتفق و حينئذ يتبين لك أن غالب ما جاءوا به في هذه المسألة من الأدلة واقع في غير موقعه¹.

المبحث الثاني: التقليد و المفتي و المستفتي.

تعريف التقليد

لغةً: التقليد مأخوذ من القلادة وهو ما جعل في العنق، يكون للإنسان، و الفرس، و الكلب، و البدنة تهمدى، و تقليد البدن أن يجعل في عنقها شعار يعلم به أنها هدي، و كأن المقلد جعل ذلك الحكم الذي يقلد فيه المجتهد كالقلادة في عنق من قلده².

اصطلاحاً: عرفوه بعدة تعريفات فقليل هو العمل بقول الغير من غير حجة، و قال ابن الهمام هو العمل بقول من ليس قوله إحدى الحجج بلا حجة، و حسنه الشوكاني، و قال القفال هو قبول قول القائل و أنت لا تعلم من أين قاله، و قال الشيخ أبو حامد و الأستاذ أبو منصور هو قبول قول من غير حجة تظهر على قوله، و قيل هو قبول قول الغير دون حجته، و قال الشوكاني والأولى أن يقال "هو قبول رأي من لا تقوم به الحجة بلا

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 595-596، و الإحكام الآمدي ج 4 ص 253-261، ورفع الحاجب ج 4 ص 567، و فواتح الرحموت ج 2 ص 429، و حاشية البناي ج 2 ص 393.

² أنظر لسان العرب باب القاف مادة "قلد" ج 5 ص 3718، و معجم مقاييس اللغة مادة "قلد" ج 5 ص 19-20.

حجة" ¹.

تعريف المجتهد: عرفه الشوكاني بأنه الفقيه المستفرض لوُسْعِهِ لتحصيل ظن بحكم شرعي ².

تعريف المستفتي: قال هو من ليس بمجتهد أو من ليس بفقيه ³.

المسألة الأولى: الأخذ بقول النبي ﷺ هل يُسمى تقليداً.

نقل القاضي في التقريب الإجماع على أن الأخذ بقول النبي ﷺ وراجع إليه ليس بمقلد، و هو ما اختاره الشوكاني حيث قال "وقد عرفت من حد المقلد على جميع الحدود المذكورة أن قبول قول النبي والعمل به ليس من التقليد في شيء، لأن قوله وفعله نفس الحجة"، و تُسبب القول بأنه تقليدٌ إلى الشافعي، و رده الشوكاني، و قال بأن مُرادَه بالتقليد هاهنا غيرُ ما وَقَعَ عليه الاصطلاح ⁴.

المسألة الثانية: التقليد في المسائل العقلية "أصول الدين".

اختلف العلماء في ذلك فحكى الرازي عن كثير من الفقهاء أنه يجوز، و حكاه ابن الحاجب عن العنبري، و ذهب الجمهور إلى عدم الجواز حكاه الأستاذ أبو إسحاق عن إجماع أهل العلم من أهل الحق، و غيرهم من الطوائف، و حكاه ابن السمعاني عن جميع المتكلمين و طائفة من الفقهاء، و قال الأشعري، و جمهور المعتزلة لا يكون مؤمناً حتى يخرج فيها عن جملة المُقلدين، قال الشوكاني، "فيا لله العجبُ من هذه المقالة التي تَقْشَعِرُ لها الجلود، و ترجفُ عند سماعها الأفتدة، فإنها جناية على جمهور هذه الأمة المرحومة، و تكليف لهم بما ليس في وُسْعِهِم، و لا يُطِيقُونَهُ، و قد كفى غالب الصحابة الذين لم يُلْغُوا درجة الاجتهاد، و لا قاربوها، الإيمان الجُملي، و لم يُكَلِّفْهُمْ رسول الله ﷺ و هو بين أظهرهم بمعرفة ذلك، و لا أخرجهم عن الإيمان بتقصيرهم عن البلوغ إلى العلم بذلك

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 597-598، و المستصفى ج 2 ص 201 و الإحكام الآمدي ج 4 ص 269، ورفع الحاجب ج 4 ص 580، و البحر المحيط ج 6 ص 270، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 529، و حاشية البناني ج 2 ص 394، و المذهب في علم أصول الفقه ج 5 ص 2387.

² أنظر إرشاد الفحول ص 566، ورفع الحاجب ج 4 ص 580، و البحر المحيط ج 6 ص 199، 581.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 597، ورفع الحاجب ج 4 ص 581-583.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 598، و البحر المحيط ج 6 ص 270.

بأدليته، قال ومن أمعن النظر في حال العوام وجد الإيمان في صدره كالجبال الرواسي، و نجد بعض المتعلقين بعلم الكلام المشتغلين به الخائضين في معقولاته لا يزال ينقص إيمانهم، و تنتقض منه عُرْوَة عروة، فإن أدركته الألفاظ الربانية نجا، و إلا هلك، و لهذا تمنى كثير منهم في آخر أمره أن يكون على دين العجائز¹.

المسألة الثالثة: التقليد في الفروع.

اختلف العلماء في ذلك فذهب جمهور العلماء منهم مالك، و أبو حنيفة، و الشافعي إلى منع التقليد، و ادعى ابن حزم في ذلك الإجماع، و قيل يجب التقليد و يحرم النظر، و فصل البعض فقالوا يجب التقليد على العامي، و يحرم على المجتهد، و اختار الشوكاني تحريم التقليد حيث قال "وبهذا تعلم أن المنع من التقليد إن لم يكن إجماعاً فهو مذهب الجمهور حتى أنه ألف رسالة في ذلك سماها "القول المفيد في حكم التقليد"، و قال فالمنع من التقليد إن لم يكن إجماعاً فهو مذهب الجمهور فالشوكاني كان من أشد الناس مُحاربةً للتقليد و أهله و من قرأ كتبه عرف ذلك جلياً"².

مسألة الرابعة: هل يجوز للمقلد أن يفتي بمذهب إمامه أو مذهب إمام آخر.

اختلفوا في ذلك فذهبت جماعة إلى عدم الجواز، منهم أبو الحسين البصري، و الصيرفي، و غيرهما، و ذهبت جماعة إلى الجواز بشرط أن يكون ذلك المفتي أهلاً للنظر، مُطْلِعاً على مأخذ ذلك القول الذي أفتى به، و إلا فلا يجوز حكاة القاضي عن القفال، و قيل يجوز للمقلد أن يفتي إذا عُدِمَ المجتهدُ و إلا فلا، و قيل يجوز لمقلد الحي أن يفتي بما شافهه به أو ينقله إليه موثوق بقوله أو وجد مكتوباً في كتاب معتمد عليه، و لا يجوز له تقليد الميت، و

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 599-601، و المصنوع ج 6 ص 91، و الإحكام الآمدي ج 4 ص 271-277، و البحر المحيط ج 6 ص 277، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 533-538، و فواتح الرحموت ج 2 ص 433، و حاشية البناني ج 2 ص 394، و المذهب في علم أصول الفقه ج 5 ص 2389.

² أنظر إرشاد الفحول ص 601-605، و المستصفى ج 2 ص 203، و المصنوع ج 6 ص 73-89، و الإحكام الآمدي ج 4 ص 278، و البحر المحيط ج 6 ص 280، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 539، و المذهب في علم أصول الفقه ج 5 ص 1392.

قيل إن كان الدليل نصاً من كتاب أو سنة جاز، وإن كان نظراً و استنباطاً لم يجز، و رجح الشوكاني عد الجواز¹.

المسألة الخامسة: سؤال المستفتي للمفتي.

اتفق العلماء على أن العامي يستفتي العالم، ثم اختلفوا في كيفية معرفة ذلك، فقال معظم أهل الأصول بأنه يكفي به أن يرى الناس متفقين على سؤاله مجتمعين على الرجوع إليه، و لا يستفتي مجهول الحال و هو قول الغزالي، و الآمدي، و ابن الحاجب، و حكى الرازي في المحصول الاتفاق على ذلك، و اشترط القاضي إخباراً من يوجب خبره العلم بكونه عالماً في الجملة، و لا يكفي خبر الواحد و الاثنين، و قيل يكتفى بخبر الاثنين، و اشترط القاضي و جماعة من المحققين امتحانه بالمسائل المتفرقة، و مراجعته فيها فإن أصاب فهو مجتهد و إلا فلا، و قيل تكفي الاستفاضة بين الناس، و قيل يسأله أجهلهم أنت فأقلدك؟ فإن أجابه قلده، و قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي بأنه يكفي خبر العدل الواحد، و اختار الشوكاني بأنه يسأل أهل العلم المعروفين بالدين و كمال الورع عن العالم بالكتاب و السنة العارف بما فيهما المطلع على ما يحتاج إليه في فهمها من العلوم الآلية حتى يدلوه عليه و يرشدوه إليه فيسأله عن حادثته طالباً منه أن يذكر له فيها ما في كتاب الله أو ما في سنة رسول الله ﷺ و حينئذ يأخذ الحق من معدنه و يستفيد الحكم من موضعه².

المسألة السادسة: إذا تعدد العلماء.

إذا تعدد العلماء في البلدة الواحدة فقل أن العامي يسأل الأعلّم قاله الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني و إلكيا و ابن سريج و القفال، و قيل هو مخير في الأخذ عنهم وهو ما

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 605-609، و المحصول ج 6 ص 70-72، و الإحكام الآمدي ج 4 ص 282-287، و رفع الحاجب ج 4 ص 601، و فواتح الرحموت ج 2 ص 435.

² أنظر إرشاد الفحول ص 609-610، و المستصفى ج 2 ص 203، و رفع الحاجب ج 4 ص 603، و البحر المحيط ج 6 ص 309، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 541، و فواتح الرحموت ج 2 ص 435، و حاشية البناني ج 2 ص 398، و المهذب في علم أصول الفقه ج 5 ص 2396-2397.

اختاره الشوكاني¹.

المسألة السابعة: إذا اختلفت عليه الفتوى.

اختلف العلماء فيما إذا اختلفت الفتوى على العامي فقيل هو مخير يأخذ بما شاء منها قاله أكثر أصحاب الشافعي، و صححه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، و الخطيب البغدادي، و ابن الصباغ، و القاضي، و الآمدي، و قيل يأخذ بالأغلظ حكاه الأستاذ أبو منصور عن أهل الظاهر، و قيل يأخذ بالأخف، و قيل عن الأعلام، و قيل بقول الأول، و قيل بقول من يعمل بالرواية دون الرأي، و قيل يجتهد فيما يأخذ مما اختلفوا فيه، و قيل إن كان في حق الله أخذ بالأخف، و إن كان في حق العباد أخذ بالأغلظ، و قيل يسأل المختلفين عن حجتهم إن اتسع عقله لفهم ذلك فيأخذ بأرجح الحجتين عنده، و إن لم يتسع عقله لذلك أخذ بقول المعبر عنده قاله الكعبي، و لم يرجح الشوكاني في المسألة².

المسألة الثامنة: هل يجب على المقلد التزام مذهب معين في كل واقعة.

اختلف العلماء في ذلك فقيل يجب عليه أن يلتزم مذهباً معيناً في كل واقعة رجحه إلكيا، و قيل لا يلزمه رجحه ابن برهان، و النووي، و لم يرجح الشوكاني بين القولين، ثم اختلف القائلون بالالتزام بمذهب معين، هل يجوز له أن يخالف إمامه في بعض المسائل و يأخذ بقول غيره، فقيل بالجواز، و قيل بعدمه، و قيل إن كان قد عمل بالمسألة لم يجز له الانتقال و إلا جاز و اختاره إمام الحرمين، و قيل إن غلب على ظنه أن مذهب غير إمامه في تلك المسألة أقوى من مذهبه جاز له، و إلا فلا، و قيل إن كان المذهب الذي أراد الانتقال إليه ينقض الحكم لم يجز له و إلا جاز، و قيل يجوز بشرط انشراح الصدر، و أن لا يكون قاصداً للتلاعب، و أن لا يكون ناقضاً لما قد حكم عليه به و اختاره ابن دقيق العيد³.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 610، و المستصفى ج 2 ص 204، و الإحكام للآمدي ج 4 ص 287، و رفع الحاجب ج 4 ص 604، و البحر المحيط ج 6 ص 311، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 573 و فواتح الرحموت ج 4 ص 436، و حاشية البناني ج 2 ص 396، و المذهب في علم أصول الفقه ج 5 ص 2399.

² أنظر إرشاد الفحول ص 610-611، و البحر المحيط ج 6 ص 313، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 574، و المذهب في علم أصول الفقه ج 5 ص 1402-1399.

³ أنظر إرشاد الفحول ص 612، و البحر المحيط ج 6 ص 319، و حاشية البناني ج 2 ص 401.

المسألة التاسعة: هل يفسق المقلد باختياره الأهون من كل مذهب.

إذا تتبع العامي الأهون و الأخف من كل مذهب فقد قال أبو إسحاق المروزي يفسق،
و قال ابن أبي هريرة لا يفسق، و قال ابن عبد السلام ينظر إلى الفعل فإن كان مما اشتهر
تحريمه في الشرع أثم و إلا فلا، و حكى الشوكاني الأقوال دون ترجيح¹.

المبحث الثالث: التعادل بين الأدلة و الترجيح بينها.

المطلب الأول: التعادل.

و يسميه بعض العلماء التعارض .

تعريفه

لغةً: معناه الاستواء فالتعادل التساوي².

اصطلاحاً: قال الشوكاني هو استواء الأمارتين³.

و مما ينبغي أن يعلمه الطالب هو أنه لا تعارض بين الأدلة في نفس الأمر، و إنما
التعارض فيما يظهر للمجتهد، لأن التعارض في نفس الأمر يؤدي إلى التناقض في كلام
الشارع، و هذا مما يتزهد عنه الله جلا و علا، و حتى يقع التعارض لابد من شروط .
شروط التعارض: وضع العلماء للتعارض الصحيح شروطاً، منها أن يكون الدليلان
متضادين تمام التضاد، و أن يتساويا في القوة، فلا تعارض بين متواتر و آحاد، و لا ما بين
دلالة قطعية و ما دلالة ظنية، و أن يكون التعارض في وقت واحد و محل واحد، فلا
تعارض بين محلين مختلفين⁴.

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 613، و البحر المحيط ج 6 ص 325، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 577، و حاشية البناي ج 2 ص 401

² معجم مقاييس اللغة كتاب العين مادة " عدل ج 4 ص 246-247 .

³ أنظر إرشاد الفحول ص 614، و البحر المحيط ج 6 ص 108، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 605، و المهذب في علم أصول الفقه ج 5 ص 1411.

⁴ أنظر إرشاد الفحول ص 615، و البحر المحيط ج 6 ص 109-111، و المهذب في علم أصول الفقه ج 5 ص 1412.

الفرع الأول: أقسام التعارض و العمل فيها.

قسم الشوكاني التعارض إلى عشرة أقسام، لأن الأدلة أربعة الكتاب و السنة و الإجماع و القياس فيقع التعارض بين الكتاب و الكتاب، و الكتاب و السنة، و الكتاب و الإجماع، و الكتاب و القياس، و بين السنة و السنة، و السنة و الإجماع، و السنة و القياس، و بين الإجماع و الإجماع، و الإجماع و القياس، و بين القياسين، و اختلفوا بعد ذلك في المقدم فقليل يقدم الجمع بين المتعارضين، فإن تعذر الجمع قمنا بالترجيح و هذا مذهب جمهور العلماء، و قيل يقدم الترجيح على الجمع قالوا ينظر إلى التاريخ فإن علم كان المتأخر ناسخا، و إن جهل رجح بينهما، فإن تعذر التاريخ و الترجيح جمع بينهما و هو مذهب الحنفية، و قيل بالتخير و قيل بالوقف، و حكى الشوكاني الأقوال دون ترجيح¹.

الفرع الثاني: التعارض بين الدليلين القطعيين.

ذهب جمهور العلماء إلى منع التعارض بين الدليلين القطعيين في نفس الأمر من كل وجه، حكاه الآمدي عن الإمام أحمد، و إلكيا عن الشافعي و عامة الفقهاء، و هو مذهب أبي علي، و أبي هاشم، و القاضي أبي بكر، و قال القاضي من الحنابلة يمتنع في مسائل الأصول و يجوز في مسائل الفروع، و حكى الماوردي، و الروياني عن الأكثرين أن التعارض على جهة التكافؤ في نفس الأمر جائز و واقع، ثم اختلفوا على فرض وقوع التعادل في نفس الأمر مع العجز عن الترجيح فقليل أنه مخير و به قال أبو علي، و أبو هاشم، و نقل عن القاضي أبي بكر، و قيل يتساقطان و يطلب الحكم من موضع آخر نقله إلكيا عن القاضي، و الأستاذ أبي منصور عن أهل الظاهر، و أنكر ابن حزم نسبته إلى الظاهرية، و قيل إن كان التعارض بين الحديثين تساقطا و لا يعمل بواحد منهما، و إن كان بين قياسين يخير بينهما حكاه ابن برهان عن القاضي و نصره، و قيل بالوقف حكاه الغزالي، و جزم به سليم الرازي، و استبعده الهندي، و قيل يؤخذ بالأغلظ، و قيل يصير إلى التوزيع، و قيل إن كان

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 615-617، و المستصفى ج 2 ص 206-207، و البحر المحيط ج 6 ص 111، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 609، و نثر الورود ج 4 ص 596-597، و المهذب في علم أصول الفقه ج 5 ص 1414.

في الواجبات فالتخير، و إن كان في الإباحة و التحريم فالتساقط و الرجوع إلى البراءة الأصلية، و قيل يقلد عالماً أكبر منه، و قيل إنه كالحكم قبل ورود الشرع، و حكى الشوكاني الأقوال دون ترجيح¹

المطلب الثاني : التراجيح .

تعريفها

لغةً : التراجيح مأخوذة من رجح الشيء، و هو راجح إذا رزن فهو يدل على رزانة و زيادة².

اصطلاحاً: هو اقتران الأمانة بما تقوى به على معارضتها³.

و قد جعل الشوكاني التراجيح أنواعاً ستة لأنه إما أن يكون باعتبار السند، أو باعتبار المتن، أو باعتبار المدلول، أو باعتبار أمر خارج، و التراجيح بين الأقيسة، و التراجيح بين الحدود السمعية .

أنواع التراجيح

النوع الأول: التراجيح باعتبار الإسناد .

قال الشوكاني إذا وجد دليلان ظاهرهما التعارض فإن التراجيح يكون بكثرة الرواة فيرجح ما رواه أكثر على ما رواه أقل، لقوة الظن و به قال الجمهور، و قال الشافعي في القديم هما سواء، و أما لو تعارضت الكثرة من جانب و العدالة من جانب آخر فقليل ترجح الكثرة، و قيل ترجح العدالة، و قيل أن التراجيح باعتبار الإسناد يكون لما كانت فيه الوسائط قليلة فالعالي يقدم على النازل، و ترجح رواية الكبير على الصغير لضبطه، و رواية من كان فقيهاً على من لم يكن كذلك، و رواية من كان عالماً باللغة العربية و الثقة على

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 617-621، و البحر المحيط ج 6 ص 113-116، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 607، و حاشية البناي ج 2 ص 361 358 .

² أنظر معجم مقاييس اللغة كتاب الرأء مادة " رجح " ج 2 ص 489، و لسان العرب باب الرأء مادة " رجح " ج 3 ص 1586

³ أنظر إرشاد الفحول ص 614، و المحصول ج 5 ص 397، و رفع الحاجب ج 4 ص 608، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 616، و نثر الورود ج 2 ص 595، و المهذب في علم أصول الفقه ج 5 ص 1423.

غيره، و الأحفظ على غيره، و أن يكون أحدهما من الخلفاء الأربعة، و السني على المبتدع، و صاحب الواقعة على غيره، والمباشر لما رواه على غيره، و كثير المخالطة للنبي ﷺ على غيره، و كثير الملازمة للمحدثين على غيره، و طويل الصحبة للنبي ﷺ على غيره، و الذي ثبتت عدالته بالتزكية على من ثبتت عدالته بالظاهر، و الذي ثبتت عدالته بالممارسة و الاختبار على الذي ثبتت له بمجرد تزكية، و من وقع الحكم بعدالته على غيره، و من ذكرت أسباب تعديله على غيره، و كثرة المزكين على من ليس كذلك، و الذي يكون مزكوه أكثر بحثاً عن أحوال الناس عن غيرهم، و أن يكون المزكون لأحدهما أعلم من المزكين للآخر، و الراوي باللفظ على الراوي بالمعنى أو المعتمد على الكتابة، و الأسرع حفظاً و الأسرع نسياناً على الأبطأ حفظاً و الأبطأ نسياناً، و استظهر الشوكاني تقديم الأبطأ حفظاً و نسياناً على غيره، و ترجح رواية من يوافق الحفاظ على من ينفرد عنهم كثيراً، و رواية من دام حفظه و عقله و لم يختلط على من اختلط في آخر عمره، و رواية من كان أشهر بالعدالة و الثقة من الآخر، و من كان مشهور النسب على من لم يكن مشهوراً، و معروف الاسم على من التبس اسمه بالضعفاء، و رواية من تحمل بعد البلوغ على من تحمل قبله، و من تأخر إسلامه على من تقدم إسلامه قاله الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، و ابن برهان، و البيضاوي، و عكس الآمدي، و تُرجح رواية الذكر على الأنثى، و الحر على العبد ورواية من ذكر سبب الحديث على من لم يذكر سببه، و من لم يختلف الرواة عليه على من اختلفوا عليه، و الأحسن استيفاء للحديث على غيره، و من سمع شفاهاً على من سمع من وراء حجاب، و من كان لفظه "حدثنا" و "أخبرنا" على ما كان لفظه "أنبأنا"، و من سمع من لفظ الشيخ على من سمع بالقراءة عليه، و من روى بالسماع على من روى بالإجازة، و من أسند على من أرسل، و ما هو في الصحيحين على ما كان خارجاً عنهما، و من لم يُنكر عليه على من أنكر عليه، و حاصلها أن ما كان أكثر إفادة للظن فهو

أرجح من غيره¹.

النوع الثاني: الترجيح باعتبار المتن.

وهو أنواع أيضاً أن يقدم الخاص على العام، و الأفضح على الفصيح، و العام الذي لم يخصص على العام الذي خصص، و العام الذي لم يرد على سبب على العام الوارد على سبب، و الحقيقة على المجاز، و المجاز الذي هو أشبه بالحقيقة على ما ليس كذلك، و الحقيقة الشرعية أو العرفية على الحقيقة اللغوية، و ما كان مستغنياً عن الإضمار في دلالة على ما كان مفتقراً، و الدال على المراد من وجهين على ما كان دالا من وجه واحد، و ما كان دالا على المراد بغير واسطة على ما دل عليه بواسطة، و ما كان فيه الإيماء إلى علة الحكم على ما ليس كذلك، و ما ذكرت فيه العلة متقدمة على ما ذكرت فيه متأخرة، و قيل العكس، و ما ذكر فيه معارضة على ما لم يذكر فيه، و المقرون بالتهديد على ما لم يقرن به، و المقرون بالتأكيد على ما ليس كذلك، و ما كان مقصوداً به البيان على ما لم يقصد به، و مفهوم الموافقة على مفهوم المخالفة، و قيل بالعكس، و قيل لا يرجح بينهما، و اختار الشوكاني الأول، و يقدم النهي عن الأمر، و النهي على الإباحة، و الأمر على الإباحة، و الأقل احتمالاً على الأكثر احتمالاً، و المجاز على المشترك، و الأشهر في الشرع أو اللغة أو العرف على غير الأشهر فيها، و ما يدل بالاقضاء على ما يدل بالإشارة و على ما يدل بالإيماء و على ما يدل بالمفهوم موافقة و مخالفة، و ما يتضمن تخصيص العام على ما يتضمن تأويل الخاص، و المقيد على المطلق، و ما كان صيغة عمومه بالشرط الصريح على ما كانت صيغة عمومه بكونه نكرة في سياق النفي أو جمعاً معروفاً أو مضافاً أو نحوهما، و

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 622-626، و المستصفى ج2 ص 207-210، و الحصول ج5 ص 414-421، و رفع الحجاب ج 4 ص 510-622، و البحر المحيط ج6 ص 149-162، و شرح الكوكب المنير ج4 ص 628 652، و حاشية البناني ج2 ص 362-366، و نثر الورود ج2 ص 600-607، و المذهب في علم أصول الفقه ج5 ص 1438-1451.

الجمع المحلى و الاسم الموصول على اسم الجنس المعرف باللام¹.

النوع الثالث: الترجيح باعتبار المدلول.

قال الشوكاني وهو أنواع فيقدم ما كان مقرراً لحكم الأصل و البراءة على ما كان ناقلاً، و قيل بالعكس وبه قال الجمهور، و رجحه الشوكاني، و يقدم ما كان أقرب إلى الاحتياط على غيره، و مثبت على المنفى حكاه الجويني عن جمهور الفقهاء، و قيل يقدم النافي، و قيل هما سواء واختاره الغزالي، و يقدم ما يفيد سقوط الحد على ما يفيد لزومه، و ما كان حكمه أخف على ما كان حكمه أغلظ، و قيل بالعكس، و ما لا تعم به البلوى على ما تعم، و ما كان موجباً لحكمين على ما كان موجباً لحكم واحد، و الحكم الوضعي على الحكم التكليفي، و قيل بالعكس، و ما فيه تأسيس على ما فيه تأكيد².

النوع الرابع: الترجيح باعتبار الأمور الخارجة .

قال الشوكاني وهو أنواع فيقدم ما عضده دليل آخر على ما لم يعضده دليل، و يقدم ما كان قولاً على ما كان فعلاً، و ما كان فيه التصريح بالحكم على ما لم يكن كذلك، و ما عمل به أكثر السلف على ما ليس كذلك قال الشوكاني و فيه نظر، و يقدم ما كان موافقاً لعمل الخلفاء الأربعة على غيره قال الشوكاني و فيه نظر، و ما توارثه أهل الحرمين على غيره قال الشوكاني و فيه نظر، و ما كان موافقاً لعمل أهل المدينة على غيره قال الشوكاني و فيه نظر و ما كان موافقاً للقياس على غيره، و ما كان أشبه بظاهر القرآن على ما لم يكن كذلك، و ما فسره الراوي بقوله أو فعله على غيره قال الشوكاني و من أعظم ما يحتاج إلى المرجحات الخارجة ما تعارض فيه عمومان بينهما عموم و خصوص من وجه قال فإن علم المتقدم و المتأخر كان المتأخر ناسخاً على قول من يقول إن العام المتأخر ينسخ

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 629-626، و المصنوع ج 5 ص 421-424، و رفع الحاجب ج 4 ص 623-627، و البحر المحيط ج 6 ص 164، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 653 677، و حاشية البناني ج 2 ص 367-374، و نثر الورود ج 2 ص 608-619، و المذهب في علم أصول الفقه ج 5 ص 1452-1454.

² أنظر إرشاد الفحول ص 629-630، و المصنوع ج 5 ص 433-441، و رفع الحاجب ج 4 ص 627-629، و البحر المحيط ج 6 ص 168-174، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 679 693، و نثر الورود ج 2 ص 620-624، و المذهب في علم أصول الفقه ج 5 ص 1455-1458.

الخاص، و أما من لا يقول بذلك فإنه يعمل بالترجيح بينهما، و إن لم يعلم المتقدم من المتأخر و جب الرجوع إلى الترجيح بأحد المرححات السابقة، و إذا استويا سنداً و متناً و دلالة رجع إلى المرححات الخارجية، فإن لم يوجد مرجح خارجي و تعارضاً من كل وجه فعلى الخلاف المتقدم هل يخير المجتهد في العمل بأحدهما، أو يطرحهما و يرجع إلى دليل آخر إن وجد أو البراءة الأصلية¹.

النوع الخامس : الترجيح بين الأقيسة.

اتفق العلماء على أن الترجيح بين الأقيسة يكون بين ما هو معلوم منها، و أما ما كان مظنوناً منها فأثبت الترجيح بينها الجمهور، و نفاه القاضي قال الشوكاني و الترجيح بينها أنواع منها أن يرجح القياس المعلن بالوصف الحقيقي الذي هو مَظَنَةُ الحكم على القياس المعلن بنفس الحكمة، و ترجيح التعليل بالحكمة على التعليل بالوصف العدمي، و المعلن حُكْمُهُ بالوصف العدمي على المعلن حكمه بالحكم الشرعي، و المعلن بالحكم الشرعي على غيره، و المعلن بالعلة المتعدية على المعلن بالقاصرة، و العلة المتعدية التي فروعها أكثر على العلة المتعدية التي فروعها أقل، و العلل البسيطة على العلل المركبة، و هو قول الجدليين و أكثر الأصوليين، و قال جماعة المركبة أرجح، و أبطل هذا المسلك إمام الحرمين، و ترجح العلة القليلة الأوصاف على كثيرة الأوصاف، و يُرجح الوصف الوجودي على العدمي، و ترجح العلة المحسوسة على الحكمية، و قيل العكس، و العلة التي مقدماتها قليلة على العلة التي مقدماتها كثيرة، و قيل العكس، و قيل هما سواء، و ترجح العلة المطردة المنعكسة على العلة التي لا تطرد و لا تنعكس، و العلة المشتملة على صفة ذاتية على المشتملة على صفة حكمية، و قيل العكس، و ترجح العلة الموجبة للحكم على العلة المقتضية للتسوية بين حكم

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 630-632، و الحصول ج5 ص 441-443، و رفع الحاجب ج 4 ص 630-636، و البحر المحيط ج 6 ص 174، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 694، و المذهب في علم أصول الفقه ج 5 ص 1459.

و حكم، و هذا بالنسبة للترجيح بحسب العلة.¹

وأما الترجيح بحسب الدليل الدال على وجود العلة فقد قال الشوكاني هو أقسام تقدم العلة المعلومة بديهيًا أو ضروريًا على العلة التي ثبت وجودها بالنظر و الاستدلال، و ذهب الأكثرون إلى أنه لا ترجيح بين العلة الثابتة بديهيًا مع الثابتة بالنظر و الاستدلال، و ترجح العلة التي و وجودها بديهي على التي و وجودها حسي، و العلة المعلومة على المظنونة.²

وأما الترجيح بحسب الدليل الدال على علية الوصف للحكم فقد قال الشوكاني هو أقسام ترجح العلة الثابتة عليتها بالدليل القاطع على ما لم تثبت به، و العلة الثابتة عليتها بدليل ظاهر على ما لم تثبت بنص أو ظاهر، والعلة الثابتة عليتها بالمناسبة على الثابتة بالشبه و الدوران، و قيل العكس، قال الشوكاني ولا وجه له، و ترجح العلة الثابتة عليتها بالمناسبة على الثابتة بالسبر، و قيل العكس، و يرجح ما كان من المناسبة واقعاً في محل الضرورة على ما كان واقعاً في محل الحاجة، و ما كان من المناسبة ثابتاً بالضرورة الدينية على الضرورة الدنيوية، و ما كان منها معتبراً نوعه في نوع الحكم على ما كان منها معتبراً نوعه في جنس الحكم، و على ما كان منها معتبراً جنسه في نوع الحكم، و على ما كان منها معتبراً جنسه في جنس الحكم، ثم يقدم المعتبر نوعه في جنس الحكم، و المعتبر جنسه في نوع الحكم على المعتبر جنسه في جنس الحكم، و تقدم العلة الثابتة عليتها بالدوران على الثابتة بالسبر و ما بعده، وقيل العكس، و العلة الثابتة عليتها بالسبر على الثابتة بالشبه و ما بعده، و الثابتة عليتها بالشبه على الثابتة بالطرد، و العلة الثابتة بنفي الفارق على غيرها.

وأما الترجيح بحسب دليل الحكم فقال الشوكاني هو أقسام فيقدم ما دليل أصله قطعي على ما دليل أصله ظني، و ما كان دليل أصله الإجماع على ما كان دليل أصله النص، و يقدم القياس الذي هو مخرج من أصل منصوح عليه على ما لم يكن كذلك قاله ابن

¹ أنظر إرشاد الفحول ص 632-640، و المستصفى ج2 ص 211-215، و المحصول ج5 ص 444-470، و رفع الحاجب ج 4 ص

637-648، و البحر المحيط ج6 ص 176-192، و شرح الكوكب المنير ج4 ص 712-1-7414، و حاشية البناني ج2 ص 374-

378، و نثر الورود ج2 ص 628-636، و المذهب في علم أصول الفقه ج5 ص 1462-1469.

² نفس المصادر

برهان، و القياس الخاص بالمسألة على القياس العام الذي تشهد له القواعد قاله القاضي، و ما كان على سَنَنِ القياس على ما لم يكن كذلك، و ما دل دليل خاص على تعليله على ما لم يكن كذلك، و ما لم يدخله النسخ بالاتفاق على ما وقع فيه الخلاف.¹

و أما بحسب كيفية الحكم فقد قال الشوكاني هو أقسام يقدم ما كانت علته ناقله عن حكم العقل على ما كانت علته مقررته قاله الغزالي، و ابن السمعاني، و قيل مقررته أولى، و قيل بالاستواء، و يقدم ما كانت علته مثبتة على ما كانت علته نافية قاله الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني، و يقدم ما يقتضي الحظر على ما يقتضي الإباحة، و قيل هما سواء، و يقدم ما كان مسقطاً للحد على ما يثبت، و ما كان مسقطاً للعقوبة على ما كان مقتضياً له، و ما كان مُلغياً للعموم على ما كان مُبْقِياً، و قيل العكس.

و أما الترجيح بحسب الأمور الخارجية فقد قال الشوكاني هي أقسام يقدم القياس الموافق للأصول على ما كان موافقاً لأصل واحد قاله الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، و ابن السمعاني، و قيل هما سواء، و اختاره القاضي، و يرجح ما كان أكثر وقوعاً على ما كان أقل، و قيل هما سواء، و يقدم ما كان حكم أصله موافقاً للأصول على ما كان مخالفاً، و ما كان مطرداً في الفروع على ما ليس كذلك، و ما انظم إلى علته علة أخرى على ما لم ينظم إليه، و قيل لا ترجيح بذلك، و يقدم ما انظم إليه فتوى صحابي على ما لم ينظم إليه.²

و أما المرجحات بحسب الفرع فقد قال الشوكاني هي أقسام يقدم ما كان مشاركا في عين الحكم و عين العلة على المشارك في جنس الحكم و عين العلة أو عين الحكم، و جنس العلة، أو جنس الحكم و جنس العلة، و يقدم ما كان مشاركا في عين الحكم و جنس العلة أو عين العلة و جنس الحكم على المشارك في جنس الحكم و جنس العلة، و يقدم المشارك في عين العلة و جنس الحكم على المشارك في عين الحكم و جنس العلة، و يقدم ما

¹ المصادر السابقة

² المصادر السابقة

كان مقطوعاً بوجود علته في الفرع على ما كان مظنوناً، و ما كان حكم الفرع ثابتاً فيه جملة لا تفصيلاً¹.

النوع السادس: الترجيح بين الحدود السمعية.

قال الشوكاني و هو أقسام يرجح الحد المشتمل على الألفاظ الصريحة الدال على المطلوب بالمطابقة أو التضمن على ما ليس كذلك، و يرجح الأعراف على غيره، و الحد المشتمل على الذاتيات على المشتمل على العرضيات، و ما كان مدلوله أعم من مدلول الآخر، و قيل بل يقدم الأخص، و يقدم ما كان موافقاً لنقل الشرع و اللغة على ما لم يكن كذلك، و ما كان أقرب إلى المعنى المنقول عنه شرعاً أو لغةً، و ما كان طريق اكتسابه أرجح من غيره، و ما كان موافقاً لعمل أهل مكة و المدينة، ثم ما كان موافقاً لأحدهما، و يقدم ما كان موافقاً لعمل الخلفاء الأربعة، و ما كان موافقاً للإجماع، و ما كان موافقاً لعمل أهل العلم، و ما كان مقرراً لحكم الحظر على ما كان مقرراً لحكم الإباحة، و ما كان مقرراً لحكم النفي على ما كان مقرراً لحكم الإثبات، و ما كان مقرراً لإسقاط الحدود على ما كان موجباً لها، و ما كان مقرراً لإيجاب العتق على ما ليس كذلك، ثم قال الشوكاني في ختام هذا الفصل "و في غالب هذه المرححات خلاف يستفاد من مباحثه المتقدمة في هذا الكتاب، و يعرف به ما هو الراجح في جميع ذلك، قال و طرق الترجيح كثيرة جداً، و قد قدمنا أن مدار الترجيح على ما يزيد الناظر قوة في نظره على وجه صحيح مطابق للمسالك الشرعية، فما كان محصلاً لذلك فهو مرجح معتبر"².

¹ المصادر السابقة.

² أنظر إرشاد الفحول ص 640-641، و البحر المحيط ج 6 ص 164، و شرح الكوكب المنير ج 4 ص 745-748، و حاشية البناي ج 2 ص 378-380، و نثر الورود ج 2 ص 636-638.

الخاتمة:

الحمد لله الذي وفقني لإنهاء هذا البحث المتواضع، بعد أن عشت أياما وليالي مع الإمام الشوكاني أنهل من علمه، واكتسب الدربة من منهجه، فكنت أول المستفيدين من هذا البحث، مع الاعتراف أنني لم أوف البحث حقه، ولا بأس أن أذكر أهم النتائج المتوصل إليها.

- أول هذه النتائج تعود إلي وهي أنني استفدت من هذا البحث استفادة عظيمة حيث تعلمت كيفية تقرير الدلائل، و تحرير المسائل، ومناقشتها مناقشة علمية مع معرفة مواطن التراجع.

- إن الدارس لكتاب الإرشاد يدرك عظمة هذا الإمام، وقدرته العلمية، ودقته في تحقيق المسائل.

- الشوكاني يدور مع الدليل أينما دار، ولا يتعصب لأراء الرجال حتى وان خالفت الجمهور.

- غالبا ما تكون ترجيحات الشوكاني توافق الجمهور إلا في بعض المسائل، وله كغيره اختيارات مرجوحة والكمال لله تعالى.

- حكى الشوكاني في كثير من المسائل الخلاف، ولكن لم يرجح فيها فلا أدري هل هو متوقف فيها أم لم يتبين له وجه الحق فيها، أم أن له رأيا لم يذكره فعلى طالب العلم معرفة ذلك من خلال قراءة كتبه الأخرى.

- أغلب الصيغ التي استعملها الشوكاني في اختياراته هي "والحق"

- الشوكاني يقول بقول الإمام أحمد في الإجماع "من ادعى وجود الإجماع فهو كاذب" وهذا بعد عصر الصحابة؛ لتعذر إمكان العلم به بعد انتشار المجتهدين في مشارق الأرض ومغاربها.

- الإمام الشوكاني يقول إن النبي صلى الله عليه وسلم كان قبل البعثة متعبدا بشريعة إبراهيم، وأما بعدها؛ فما ورد من شرع من قبلنا على لسان نبينا أو أحد الصحابة، ولا ناسخ له فهو شرع لنا.
- الشوكاني لا يقول بالاستحسان؛ كدليل مستقل، فهو عنده إما يرجع الى الأدلة الصحيحة، أو أنه تقول على الله بغير علم.
- الشوكاني يقول بحجية الاستصحاب، لأن المتمسك به باق على الأصل قائم مقام المنع.
- الشوكاني لا يقول بحجية مذهب الصحابي، ولا بعمل أهل المدينة، ويقول بسد الذرائع
- الشوكاني يخالف مذهب أهل السنة والجماعة في بعض نصوص الصفات، وينسب أهل السنة الى التفويض، وهو مخالف للحق فيما قاله.
- الشوكاني ينقل كثيرا عن البحر المحيط للزرکشي، بل ينقل المسألة بكاملها مع أقوالها دون عزو، حتى يكاد كتابه يكون اختصارا للبحر، وقد ذكرت ذلك في المقدمة.
- وأخيرا أقول بأنه ينبغي على الطلبة بل على المعاهد الاعتناء بهذا الكتاب، وتدرسه للطلبة حتى نربي فيهم روح الاجتهاد، وتحقيق مسائل العلوم قبل تبنيها والدفاع عنها بعيدا عن التعصب للرجال، والدفاع عن آرائهم فيما يخالف الحق وكأنها وحي من السماء.
- وفي الختام أرجو أن يكون عملي هذا خالصا لوجهه الكريم ، وأن يتجاوز عما كان فيه من خطأ أو سهو أو ميل عن الحق المبين.

والله اسأل أن ينفع به من قرأه الى يوم الدين

وصل اللهم وسلم على النبي الكريم.

الفهارس العامة :

—فهرس الآيات القرآنية

—فهرس الأحاديث النبوية

—فهرس الأعلام

—فهرس المصادر و المراجع

—فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا	155	الأعراف	31
إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ	40	يوسف	44
أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ	54	الأعراف	44
هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ			
مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ	07	آل عمران	75
لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ	20	الحشر	150
وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ	110	البقرة	151
إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ	14	الانفطار	160
حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ	238	البقرة	164
وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ	17	التكوير	184
أَوْ يَغُفُّوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النَّكَاحِ	237	البقرة	184
وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ	228	البقرة	185
حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ	23	النساء	185
وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ	06	المائدة	185
وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا	38	المائدة	185
فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ	15	النساء	202
وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ	27	الشورى	215

فهرس الأحاديث النبوية

01.....	من سلك طريقا يلتمس فيه علما، سهل الله له به طريقا إلى الجنة.
77.....	ألا إني أوتيت القرآن و مثله معه.
77.....	كتحريم لحوم الحُمُر الأهلية.
77.....	تحريم كُل ذي نابٍ من السباع.
82.....	صلوا كما رأيتموني أصلي.
153.....	صلى بعد غيبوبة الشفق.
153.....	صلى في الكعبة.
153.....	فهي عن بيع الغرر.
153.....	قضى بالشفعة للجار.
157.....	تجزئك، و لا تجزئ أحداً من بعدك.
158.....	رُفع عن أمي الخطأ و النسيان.
161.....	هو الطهور ماءه الحل ميتته.
161.....	" الماء طهور لا ينجسه شيء.
162.....	" و جعلت لي الأرض مسجداً و طهوراً.
162.....	و تربتها طهوراً.
170.....	إلا الإذخر.
179.....	رخص لعبد الرحمان بن عوف و الزبير في قميص من حرير من حكة كانت بهما.
186.....	لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب.
202.....	الشيخ و الشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله.
202.....	عشر رضعات متتابعات يُحرمن.
195.....	يَلِغُوا قَوْمَنَا أَنْ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا فَرْضِي عَنَا و أَرْضَانَا.
215.....	سها رسول الله ﷺ فسجد.

فهرس الأعلام

فخر الدين الرازي	ص 38
ابن الحاجب	ص 48
الجويني	ص 49
الزركشي	ص 54
أبو إسحاق الشيرازي	ص 55
القاضي أبو بكر	ص 56
ابن سريج	ص 56
الغزالي	ص 56
ثعلب	ص 58
ابن فارس	ص 58
الجبائي	ص 59
القاضي عبد الجبار	ص 59
أبو هاشم	ص 59
الكرخي	ص 59
أبو الحسين البصري	ص 59
البيضاوي	ص 60
ابن سينا	ص 60
ابن القشيري	ص 63
ابن القاص	ص 64
أبو علي الفارسي	ص 64
ابن خويز منداد	ص 64
أبو إسحاق الاسفرائيني	ص 64
ابن فورك	ص 66
ابن برهان	ص 66
ابن السمعاني	ص 66
القاضي عبد الوهاب	ص 67
الاياري	ص 67

ابن الساعاتي.....	ص 67
ابن الهمام	ص 67
ابن جني.....	ص 68
الفراء.....	ص 70
أبو عبيد القاسم بن سلام.....	ص 70
ابن عطية.....	ص 74
الجواليقي.....	ص 76
الخطابي.....	ص 76
الكسائي.....	ص 76
إلكيا الهراسي.....	ص 78
أبو شامة المقدسي.....	ص 81
أبو سعيد الإصطخري.....	ص 82
ابن أبي هريرة	ص 83
الدقاق.....	ص 83
الصيرفي.....	ص 83
أبو الطيب الطبري.....	ص 83
سليم الرازي.....	ص 83
القفال الكبير.....	ص 83
القاسم بن كج.....	ص 83
ابن العربي.....	ص 84
المازري.....	ص 87
السكّاكي.....	ص 89
القرافي.....	ص 90
الجاحظ.....	ص 90
النظام.....	ص 90
الكعبي.....	ص 91
الشريف المرتضى.....	ص 92
ابن حزم	ص 93
الحسين بن علي الكرايسي.....	ص 93
ابن السبكي.....	ص 93

الحارث المحاسبي.....	ص 93
الأستاذ أبو منصور.....	ص 96
ابن أبي ليلى.....	ص 96
أبو يوسف.....	ص 96
الخليمي.....	ص 97
الواحدي.....	ص 97
ابن عبد البر.....	ص 98
أبو الحسين ابن القُطَّان.....	ص 98
ابن حبان.....	ص 99
أبو بكر الأبهري.....	ص 100
عيسى ابن أبان.....	ص 100
الماوردي.....	ص 102
الرَّوياني.....	ص 102
الصفى الهندي.....	ص 103
الاسماعلي.....	ص 105
ابن دقيق العيد.....	ص 106
القاضي عياض.....	ص 109
الخطيب البغدادي.....	ص 109
النوي.....	ص 109
ابن الصباغ.....	ص 109
إبراهيم الحربي.....	ص 110
أبو الشيخ الأصفهاني.....	ص 110
القاضي حسين.....	ص 110
شعبة.....	ص 110
أبو طاهر الدباس.....	ص 110
أبو زرعه الرازي.....	ص 110
يحيى بن معين.....	ص 114
ابن المديني.....	ص 114
الطحاوي.....	ص 116
أبو يوسف.....	ص 116

سعيد بن المسيب.....	ص 117
عمرو بن عبيد.....	ص 117
السمرقندي.....	ص 121
أشهب	ص 122
العبّاس بن الوليد بن مزيد البيروتي.....	ص 122
الجوزجاني.....	ص 122
محمد بن الحسن بن فرقد.....	ص 122
أبو يعلى	ص 122
أبو الحسن السهيلي.....	ص 123
السَّرْحَسِيّ	ص 123
إسماعيل ابن عليّة.....	ص 123
أبو عيسى الورّاق.....	ص 126
أبو عبد الرحمان الشافعي.....	ص 126
أبو منصور البغدادي.....	ص 129
الخوارزمي	ص 129
صدر الإسلام.....	ص 139
ابن الملاحمي.....	ص 143
الرصاص	ص 143
محمد بن المنتاب	ص 146
محمد ابن شجاع الثلجي.....	ص 146
الجوهري.....	ص 148
الأزهري.....	ص 148
اليزدوي.....	ص 152
ابن الماجشون.....	ص 152
ابن الدهان النحوي	ص 152
الخليل ابن أحمد الفراهيدي.....	ص 152
نفطويه	ص 152
ابن خروف.....	ص 153
القاساني	ص 160
المزني.....	ص 161

العبادي.....	ص166
ابن درستويه.....	ص171
الزجاج.....	ص170
ابن خيران.....	ص182
ابن الرّفعة.....	ص182
العبدري.....	ص183
ابن المنير.....	ص198
الخفّاف.....	ص203
بشر المريسي.....	ص210
العنبري.....	ص248
الأصمّ.....	ص248

فهرس المصادر و المراجع

التاريخ العام لليمن لمحمد يحيى الحداد - ط1 (بيروت: دار التنوير، 1986).

الإمام الشوكاني سيرته وفكره لمحمد يحيى الحداد

تاريخ اليمن الحديث لعبد الحميد بطريق - (طبعة 1969م).

الإمام الشوكاني حياته وفكره لعبد الغني الشراحي - ط مؤسسة الرسالة بيروت.

مئة عام من تاريخ اليمن الحديث لحسين عبد الله العمري - ط2 (دمشق: دار الفكر، 1988).

تاريخ اليمن فرجة الموم لعبد الواسع بن يحيى الواسعي - ط المطبعة السلفية، 1346هـ).

تاريخ المذاهب الإسلامية محمد أبو زهرة - ط دار الفكر العربي بيروت .

مقدمة كتاب ديوان الشوكاني أسلاك الجواهر لحسين عبد الله العمري - ط2 دمشق دار الفكر، 1986).

البدر الطالع لمحمد بن علي الشوكاني - ط دار الكتاب الإسلامي القاهرة.

القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد لمحمد بن علي الشوكاني تحقيق عبد الرحمن عبد الخالق - ط3 دار القلم الكويت 1983.

موسوعة التاريخ الإسلامي لأحمد شلبي - ط مكتبة النهضة المصرية القاهرة .

الدواء العاجل في دفع العدو الصائل لمحمد بن علي الشوكاني، ضمن الرسائل السلفية في إحياء سنة خير البرية - ط دار الكتب العلمية بيروت 1930م .

مقدمة تحقيق إرشاد الفحول لأبي حفص سامي بن العربي الأثري - ط دار الفضيلة للنشر والتوزيع الرياض 1421هـ - 2000م،

مقدمة نيل الاوطار - ط1 دار بن حزم بيروت لبنان 1421هـ - 2000م.

رسالة الإمام لشوكاني رائد عصره لحسين بن عبد الله العمري - ط1 دار الفكر المعاصر 1411هـ - 1990م.

لسان العرب باب الخاء مادة خير - ط - دار المعارف 1119 كورنيش النيل القاهرة .

معجم مقاييس اللغة كتاب الخاء مادة خير - ط دار الفكر.

إرشاد الفحول للإمام الشوكاني - ط1 دار ابن حزم بيروت لبنان 1425هـ - 2004م.

البحر المحيط الزركشي - ط2 وزارة الشؤون الإسلامية و الأوقاف بالكويت 1413هـ - 1992 م الحصول للرازي - ط مؤسسة الرسالة.

الإحكام للآمدي - ط1 دار الصميعي 1424هـ - 2003م .

شرح الكوكب المنير لابن النجار - ط مكتبة العبيكان 1413هـ - 1993م.

رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب - ط عالم الكتب .

- فواتح الرَّحْمَتِ لِلْكُنُوي - ط1 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1423 هـ - 2002 م.
- الضياء اللامع شرح جمع الجوامع للشيخ حلولو المالكي - ط مكتبة الرشد الرياض 1420 هـ - 1999 م
- المستصفي للغزالي - ط1 دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان 1418 هـ - 1997 م .
- سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي - ط مؤسسة الرسالة.
- شرح مختصر المنتهى الأصولي للإمام عضد الدين الإيجي - ط1 دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
- نثر الورود شرح مراقي السعود للشيخ محمد الأمين الشنقيطي - ط1 دار علم الفوائد مكة المكرمة 1426 هـ .
- حاشية البناني على شرح المحلي على متن جمع الجوامع - ط دار الفكر 1420 هـ - 2000 م.
- مذكرة أصول الفقه للشيخ محمد الأمين الشنقيطي - ط دار الإقتان الإسكندرية.
- مجموع فتاوى ابن تيمية - ط دار الوفاء المنصورة.
- شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين التفتازاني - ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي الدمشقي - ط1 دار ابن كثير دمشق بيروت 1406 هـ - 1986 م .
- التحبير شرح التحرير لعلاء الدين المر داوي - ط مكتبة الرشد الرياض.
- ضوابط المعرفة للميداني - ط دار القلم دمشق 1414 هـ - 1993 م
- الأعلام للزركلي - ط5 بيروت - لبنان 1980 م.
- المطوّل شرح تلخيص المفتاح للتفتازاني - ط دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان .
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية للشيخ محمد ن محمد بن مخلوف - ط دار الفكر .
- القاموس المحيط للفيروز آبادي فصل الكاف - ط3 المطبعة الأميرية سنة 1301 هـ.
- المهذب في علم أصول الفقه المقارن للدكتور عبد الكريم التّملة - ط1 مكتبة الرشد الرياض 1420 هـ - 1999 م.
- تفسير ابن كثير - ط دار الفكر 1420 هـ - 2000 م.
- الإقتان في علوم القرآن للسيوطي - ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1427 هـ - 2007 م.
- قواطع الأدلة لأبي المظفر عبد الجبار السمعاني - ط1 مكتبة التوبة 1419 هـ - 1998 م.
- كتاب أفعال الرسول و دلالاتها على الأحكام الشرعية للدكتور محمد سليمان الأشقر - ط5 مؤسسة الرسالة بيروت 1417 هـ - 1996 م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي للسيوطي - ط دار الكتاب العربي بيروت 1427 هـ - 2006 م.
- اللمع في أصول الفقه للإمام الشيرازي - ط دار ابن كثير دمشق - بيروت 1416 هـ - 1995 م.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحي الدين أبي محمد بن أبي الوفاء الحنفي - ط طبعة هجر.
- طبقات الشافعية لجمال الدين الإسنوي - ط1 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1407 هـ - 1987 م.
- معجم المؤلفين لعمر كحالة - ط مكتبة المثنى - دار إحياء التراث العربي بيروت.

اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري - ط مكتبة المثنى بغداد .
شرح الأصول من علم الأصول لمحمد بن صالح العثيمين - ط دار البصيرة الإسكندرية مصر .
مجموع فتاوى ابن تيمية - ط دار الوفاء ج - م - ع المنصورة

صحيح البخاري

صحيح مسلم

سنن أبي داود

سنن الترمذي

سنن ابن ماجه

سنن النسائي .

صحيح ابن حبان

مسند الإمام أحمد

سنن البيهقي

سنن الدارقطني

معجم الطبراني الكبير

التلخيص الحبير

إرواء الغليل

مستدرك الحاكم

فهرس الموضوعات

08-01	المقدمة العامة
10	الفصل التمهيدي:
10	المبحث الأول: التعريف بالشوكانى وعصره
10	المطلب الأول : عصر الشوكانى
12-10	الفرع الأول: الحياة السياسية
14-13	الفرع الثانى : الحياة الفكرية
15-14	الفرع الثالث: الحياة الدينية
17-15	الفرع الرابع: الحياة الإجتماعية والإقتصادية
17	المطلب الثانى : التعريف بالشوكانى
17	الفرع الأول: حياة الإمام الشوكانى الذاتية
17	1: نسبه
17	2: مولده
18-17	3: نشأته
18	الفرع الثانى: حياة الإمام الشوكانى العلمية
19-18	1: طلبه للعلم
20-19	2: شيوخه
21-20	3: تلامذته
22-21	4: مذهبه الفقهي
22	5: تدريسه وإفتاؤه
23-22	6: توليه القضاء
25-23	7 : مصنفاته
25	8:وفاته
25	المبحث الثانى: التعريف بكتاب " إرشاد الفحول"
25	المطلب الأول: توثيق الكتاب
25	الفرع الأول: عنوان الكتاب
26-25	الفرع الثانى: نسبة الكتاب إلى الإمام الشوكانى
26	الفرع الثالث: سبب التأليف
27	الفرع الرابع:الاعتناء به
27	المطلب الثانى: وصف عام لكتاب الإرشاد

27.....	الفرع الأول: موضوع الكتاب.
28-27.....	الفرع الثاني: أهميته.
29.....	الفرع الثالث: مصادره.
31-29.....	الفرع الرابع: منهج المؤلف.
31.....	المبحث الرابع: الاختيارات
31.....	المطلب الأول: تعريف الاختيارات.
32-31.....	المطلب الثاني: تاريخ الاختيارات.
33.....	المطلب الثالث: صيغ الاختيارات.
34-33.....	المطلب الرابع: أهميتها.
34.....	المبحث الرابع : نشأة علم أصول الفقه و تعريفه.
34.....	المطلب الأول: نشأة العلم.
36-34.....	الفرع الأول: النشأة العامة.
36.....	الفرع الثاني: استمداده.
36.....	الفرع الثالث: موضوعه.
36.....	الفرع الرابع: فائدته.
37.....	المطلب الثاني: تعريف أصول الفقه.
37.....	الفرع الأول: تعريف أصول الفقه باعتبار الإضافة.
37.....	1: تعريف الأصول.
38.....	2: تعريف الفقه.
38	الفرع الثاني: تعريف أصول الفقه باعتبار العَلَمِيَّة.
39-38.....	المطلب الثالث: تعريف العلم وما يتعلق به.
39.....	الفرع الأول: تعريف العلم.
39	الفرع الثاني: تعريف النظر.
39.....	الفرع الثالث: تعريف الدليل.
40.....	الفرع الرابع: الأمانة و الظن و الشك.
40.....	الفرع الخامس: الاعتقاد.
40.....	المطلب الرابع: موضوع أصول الفقه.
42.....	الفصل الأول: اختيارات الشوكاني في الحكم الشرعي و ما يتعلق به.
42	المبحث الأول: أقسام الحكم الشرعي.
42.....	المطلب الأول: الحكم التكليفي.
43-42	الفرع الأول: تعريفه.

44-43.....	الفرع الثاني: أقسام الحكم التكليفي
44.....	المطلب الثاني: الحكم الوضعي
44.....	المبحث الثاني: الحاكم
44.....	المطلب الأول: من هو الحاكم
46-45.....	المطلب الثاني : الحاكم قبل الشرع
46.....	المطلب الثالث: حكم الأشياء قبل ورود الشرع
47-46	المطلب الرابع: شكر المنعم
47.....	المبحث الثالث: المحكوم فيه
47.....	المطلب الأول: التكليف بما لا يطاق
48-47.....	المطلب الثاني: حصول الشرط الشرعي هل هو شرط في التكليف
48.....	المطلب الثالث: وقت التكليف بالفعل
49-48.....	مسألة: بقاء التكليف حال الحدوث
49	المبحث الرابع: المحكوم عليه
49.....	المطلب الأول: شرط التكليف
50-49.....	المطلب الثاني: الأهلية
50.....	المطلب الثالث: عوارض الأهلية
50.....	الفرع الأول: العوارض السماوية
50.....	الفرع الثاني: العوارض المكتسبة
51-50.....	المطلب الرابع : تكليف المعدوم
53.....	الفصل الثاني: اختيارات الشوكاني في دلالات الألفاظ
53.....	المبحث الأول: ماهية الكلام
54-53.....	المطلب الأول: تعريفه
54.....	المطلب الثاني: الوضع
54.....	الفرع الأول: واضع اللغة
54.....	الفرع الثاني: الموضوع
54.....	الفرع الثالث: الموضوع له
56-55.....	الفرع الرابع: الطرق التي يعرف بها الوضع
56.....	الفرع الخامس: ثبوت اللغة بالقياس
57.....	المبحث الثاني: تقسيمات اللفظ
57.....	المطلب الأول: الجزئي
57.....	المطلب الثاني: الكلي

57.....	الفرع الأول: الترادف.....
59-58.....	الفرع الثاني: المشترك.....
59.....	مسألة: استعمال اللفظ المشترك في معنياه أو معانيه.....
60.....	الفرع الثالث: الاشتقاق.....
60.....	مسألة: بقاء معنى المشتق منه هل هو شرط في إطلاق اسم المشتق بطريق الحقيقة.....
61.....	المبحث الثالث: دلالات الألفاظ.....
61.....	المطلب الأول: أوجه دلالة اللفظ على المعنى.....
61.....	الفرع الأول: تعريف الدلالة.....
62-61.....	الفرع الثاني: أقسام الدلالة.....
62.....	المطلب الثاني: الحقيقة.....
62.....	الفرع الأول: تعريفها.....
62.....	الفرع الثاني : أنواع الحقيقة.....
63-62.....	الفرع الثالث: الحقيقة الشرعية.....
63.....	المطلب الثالث: المجاز.....
63.....	الفرع الأول: تعريفه.....
64.....	الفرع الثاني: وقوع المجاز.....
65-64.....	الفرع الثالث: العلاقة في المجاز.....
65.....	الفرع الرابع: اشتراط النقل في آحاد المجاز.....
66-65.....	الفرع الخامس: ما يعرف به المجاز.....
67-66.....	الفرع السادس: هل المجاز يستلزم الحقيقة.....
67.....	المطلب الرابع: الجمع بين الحقيقة و المجاز.....
68-67.....	المطلب الخامس: التعارض الحاصل بين أحوال اللفظ.....
69-68.....	الفرع الأول: تعارض المجاز مع الاشتراك.....
68.....	الفرع الثاني: تعارض الاشتراك مع النقل.....
68.....	الفرع الثالث: تعارض الاشتراك مع الإضمار.....
69.....	الفرع الرابع: تعارض الاشتراك مع التخصيص.....
69.....	الفرع الخامس: تعارض النقل مع المجاز.....
69.....	الفرع السادس: تعارض النقل مع التخصيص.....
69.....	الفرع السابع: تعارض المجاز مع الإضمار.....
69.....	الفرع الثامن: تعارض المجاز مع التخصيص.....
69.....	الفرع التاسع: تعارض الإضمار مع التخصيص.....

70	المطلب السادس: معاني بعض الحروف.....
72	الفصل الثالث: اختيارات الشوكاني في الأدلة.....
72	المبحث الأول: الأدلة المتفق عليها.....
72	المطلب الأول: الكتاب.....
73-72	الفرع الأول: تعريفه.....
73	الفرع الثاني: ما نقل أحادا هل يسمى قرآنا.....
74	المسألة الأولى: هل البسملة آية في أوائل السور.....
75-74	المسألة الثانية: الأحرف السبعة.....
75	الفرع الثالث: المحكم و المتشابه.....
76-75	الفرع الرابع: المغرب في القرآن.....
76	المطلب الثاني: السنة.....
77-76	الفرع الأول: تعريفها.....
77	الفرع الثاني: استقلالية السنة بالتشريع.....
77	الفرع الثالث: العصمة.....
78-77	تعريفها.....
78	المسألة الأولى: دليل العصمة.....
78	المسألة الثانية: الكذب غلطا بعد النبوة.....
79	المسألة الثالثة: الصغائر التي لا تزري بالمنصب.....
79	المسألة الرابعة: النسيان على الأنبياء.....
79	المسألة الخامسة: العصمة قبل النبوة.....
80-79	الفرع الرابع: أفعال النبي صلى الله عليه وسلم.....
80	المسألة الأولى: ما كان من هواجس النفس و الحركات البشرية.....
80	المسألة الثانية: ما لا يتعلق بالعبادات و وضع فيه أمر الجبلية.....
80	المسألة الثالثة: ما احتمل أن يخرج عن الجبلية إلى التشريع.....
81-80	المسألة الرابعة: ما علم اختصاصه بالنبي صلى الله عليه وسلم.....
81	المسألة الخامسة: ما أجمعه صلى الله عليه وسلم لانتظار الوحي.....
81	المسألة السادسة: ما يفعله مع غيره عقوبة.....
83-82	المسألة السابعة: الفعل المجرد عما سبق.....
84-83	الفرع الخامس: تعارض الأفعال.....
86-84	الفرع السادس: التعارض بين أقوله و أفعاله صلى الله عليه وسلم.....
86	الفرع السابع: السنة التقريرية.....

- المسألة الأولى: تقريره صلى الله عليه وسلم خاص بصاحب الواقعة أم هو عام له و لسائر المكلفين....87
- المسألة الثانية : قول الصحابي كنا نفعل كذا أو كانوا يفعلون كذا في عصره صلى الله عليه و سلم ...87
- المسألة الثالثة: اشتراط القدرة على الإنكار.....87
- المسألة الرابعة: اشتراط الانقياد إلى الشرع في المقرر.....88
- المسألة الخامسة: استبشاره صلى الله عليه وسلم بقول أو فعل هل هو تقرير.....88
- المسألة السادسة: ما هم به النبي صلى الله عليه و سلم و لم يفعله هل هو من جملة السنة.....88
- الفرع الثامن: الإشارة و الكتابة.....88
- الفرع التاسع: الترك.....88
- الفرع العاشر: الأخبار.....89
- المسألة الأولى: انقسام الخبر إلى صدق و كذب.....90
- المسألة الثانية: الوسطة بين الصدق و الكذب.....90
- المسألة الثالثة: تقسيم الخبر باعتبار الصدق و الكذب.....90
- الفرع الحادي عشر: تقسيم الخبر باعتبار نقلته.....91
- 1- المتواتر.....91
- تعريفه91
- المسألة الأولى: العلم الحاصل بالتواتر هل هو ضروري أم نظري.....91-92
- المسألة الثانية: شروط المتواتر92
- 2- أخبار الآحاد.....93
- تعريفها.....93
- المسألة الأولى: إفادة خبر الآحاد للعلم.....93
- المسألة الثانية: وجوب العمل بالخبر الواحد.....94
- المسألة الثالثة: أقسام خبر الواحد.....94
- الفرع الثاني عشر: شروط العمل بخبر الواحد.....95
- أ- شروط الراوي لخبر الواحد.....95
- 1- التكليف95
- 2- الإسلام95-96
- 3- العدالة96-97
- المسألة الأولى: انقسام الذنوب إلى كبائر و صغائر.....97
- المسألة الثانية : بم تعرف الكبائر.....97
- المسألة الثالثة: رواية مجهول الحال.....98
- المسألة الرابعة: رواية مجهول العين.....98

99.....	4- الضبط
99.....	5- انتفاء التدليس
100	ب- الشروط التي ترجع إلى مدلول الخبر
101-100.....	الفرع الثالث عشر: - تعارض خبر الآحاد مع غيره
101.....	المسألة الأولى: تعارض خبر الآحاد مع القياس القطعي
101.....	المسألة الثانية: تعارض خبر الآحاد مع غيره
101.....	الفرع الرابع عشر: الشروط التي ترجع إلى لفظ الخبر
101	المسألة الأولى: أن يروى الحديث بلفظه
102-101.....	المسألة الثانية: أن يروى الحديث بمعناه
103-102.....	المسألة الثالثة: حذف الراوي بعض لفظ الخبر
103	المسألة الرابعة: الزيادة على لفظ الحديث
104.....	المسألة الخامسة: إذا كان الخبر محتملاً لمعنيين متناقضين فاقتصر الراوي على تفسيره بإحدهما
104.....	المسألة السادسة: أن يكون الخبر ظاهراً في شيء فيحمله الراوي من الصحابة على غير ظاهره
105.....	الفرع الخامس عشر: ألفاظ الرواية
105.....	أ- ألفاظ الرواية من الصحابة
105.....	1- رواية الصحابي الحديث بلفظ يحتمل الوساطة
106-105.....	2- قول الصحابي أمرنا بكذا ونهينا عن كذا
106.....	3- قول الصحابي من السنة كذا
106	4- قول التابعي من السنة كذا
107.....	5- قول الصحابي كنا نفعل كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانوا يفعلون كذا
107.....	ب- ألفاظ الرواية من غير الصحابي
108-107.....	1- أن يسمع الحديث من لفظ الشيخ
108.....	2- أن يقول التلميذ و الشيخ يسمع
109-108.....	3- الكتابة المقترنة بالإجازة
109.....	4- المناولة
110-109.....	5- الإجازة
110.....	مسألة: كيفية أداء الإجازة
111-110.....	مسألة: أنواع الإجازة
111.....	الفرع السادس عشر: شروط الحديث الصحيح
111.....	المسألة الأولى: الحديث المرسل
112-111.....	حجية المرسل

113-112.....	المسألة الثانية: الحديث المنقطع.
115-113.....	المسألة الثالثة: الطرق التي تثبت بها العدالة.
115.....	المسألة الرابعة: تعديل المبهم.
115.....	المسألة الخامسة: الجرح و التعديل مع ذكر السبب.
116	المسألة السادسة: تعارض الجرح و التعديل.
116.....	الفرع السابع عشر: الصحابي.
116.....	تعريفه.
117	المسألة الأولى: طرق معرفة الصحابي.
118-117.....	المسألة الثانية : عدالة الصحابة
118.....	المطلب الثالث: الاجماع
118.....	الفرع الأول: تعريف الإجماع.
119-118.....	الفرع الثاني: اختيارات الشوكاني في بعض مسائل الإجماع.
119.....	المسألة الأولى: إمكانية الإجماع في نفسه.
119.....	المسألة الثانية: إمكانية وقوع الإجماع.
119.....	المسألة الثالثة: إمكانية العلم به.
120.....	المسألة الرابعة : نقل الإجماع إلى من يحتاج له
120.....	المسألة الخامسة: حجية الإجماع.
121.....	المسألة السادسة: ثبوت الإجماع بخبر الواحد و الظواهر
121.....	الفرع الثالث: ما ينعقد به الإجماع.
121.....	المسألة الأولى: مستند الإجماع.
122.....	الفرع الرابع: من يعتبر في الإجماع.
123-122.....	المسألة الأولى: اعتبار المبتدع في الإجماع.
123.....	المسألة الثانية : اعتبار منكر القياس في الإجماع
124-123.....	المسألة الثالثة: اعتبار التابعي الذي بلغ رتبة الاجتهاد في عصر الصحابة.
124.....	الفرع الخامس: حجية بعض الاجماعات
124.....	المسألة الأولى: إجماع الصحابة.
125-124.....	المسألة الثانية: إجماع أهل المدينة.
125.....	المسألة الثالثة: إجماع أهل الحرمين مكة والمدينة و أهل المصريين البصرة و الكوفة.
125.....	المسألة الرابعة: إجماع الأئمة الأربعة أبي حنيفة و مالك و الشافعي و أحمد.
126.....	المسألة الخامسة: إجماع الخلفاء الأربعة.
126.....	المسألة السادسة: إجماع العترة

126.....	المسألة السابعة: هل يعتبر من سيوجد في الإجماع.
127.....	المسألة الثامنة: انقراض العصر.
127.....	الفرع السادس: الإجماع السكوتي.
128-127.....	حجية الإجماع السكوتي.
129.....	الفرع السابع: مسائل تتعلق بالإجماع.
129	المسألة الأولى: هل يجوز الإجماع على شيء قد وقع الإجماع على خلافه.
129.....	المسألة الثانية: حدوث الإجماع بعد سبق الخلاف.
130.....	المسألة الثالثة: إذا اختلف أهل العصر في مسألة على قولين فهل يجوز لمن بعدهم إحداث قول ثالث.
	المسألة الرابعة: إذا استدل أهل عصر بدليل أو أولوا بتأويل فهل يجوز لمن بعدهم إحداث دليل أو تأويل آخر من غير إلغاء الأول.
130.....	المسألة الخامسة: هل يمكن وجود دليل لا معارض له لم يعلم به أهل الإجماع.
131.....	المسألة السادسة: هل يعتبر قول العوام في الإجماع.
132-131.....	المسألة السابعة: إجماع العوام عند خلو الزمان عن مجتهد.
132.....	المسألة الثامنة: الإجماع المعتبر في كل فن.
132.....	المسألة التاسعة: إذا خالف أهل الإجماع واحد من المجتهدين.
133.....	المسألة العاشرة: الإجماع المنقول بطرق الآحاد.
133.....	المسألة الحادية عشر: هل يشترط التواتر في عدد المجتهدين.
133.....	المسألة الثانية عشر: إذا خلا العصر إلا من مجتهد واحد.
134-133.....	المسألة الثالثة عشر: قولهم لا أعلم فيه خلافاً بين أهل العلم.
134.....	المطلب الرابع : الأمر و النهي
134.....	الفرع الأول: الأمر.
134.....	تعريفه
135.....	المسألة الأولى: فيما وضع له لفظ الأمر.
135	المسألة الثانية: اشتراط العلو و الاستعلاء في الأمر و الأمر.
136.....	المسألة الثالثة: حقيقة صيغة "افعل" و ما يقوم مقامها.
137-136.....	المسألة الرابعة: المعاني التي تستعمل فيها صيغة الأمر.
138-137.....	المسألة الخامسة: اقتضاء الأمر مرة أو التكرار.
138	المسألة السادسة: اقتضاء الأمر للفور أو التراخي
139.....	المسألة السابعة: هل الأمر بالشئ نهي عن ضده.
140.....	المسألة الثامنة: الإتيان بالمأمور به هل يقتضي الإجزاء أم لا
141-140.....	المسألة التاسعة: هل القضاء يحتاج إلى أمر جديد.

المسألة العاشرة: الأمر بالأمر بالشيء هل هو أمر بذلك الشيء.....	141
المسألة الحادية عشر: الأمر بالمাহية الكلية	141
المسألة الثانية عشر: تعاقب الأمرين بمتماثلين	142
الفرع الثاني: النهي	142
تعريفه	142
المسألة الأولى: معنى النهي.....	142-143
المسألة الثانية : ما خالف فيه النهي الأمر.....	143
المسألة الثالثة: اقتضاء النهي للفساد.....	143-144
المطلب الخامس: العام والخاص.....	144
الفرع الأول: العام	144
تعريفه.....	144
المسألة الأولى: هل العموم من عوارض الألفاظ أم المعاني.....	145
المسألة الثانية: العموم في الأحكام	145
المسألة الثالثة: الفرق بين العام و المطلق.....	146
المسألة الرابعة: هل للعموم صيغة.....	146-147
المسألة الخامسة: صيغ العموم.....	147
1- من، ما، أين، متى.....	147
2- كل.....	147
3- جميع	147-148
4- أي	148
5- النكرة في سياق النفي	148
6- لفظ، معشر، معاشر، عامة، كافة، قاطبة، سائر	148-149
7- الألف و اللام الحرفية	149
8- الإضافة.....	149-150
9- الأسماء الموصولة.....	150
10- نفي المساواة بين الشيئين	150
11- وقوع الفعل في سياق النفي أو الشرط.....	150-151
12- الأمر للجمع بصيغة الجمع.....	151
المسألة السادسة: مراتب صيغ العموم.....	151
المسألة السابعة: الجمع المنكر.....	151-152
المسألة الثامنة: أقل الجمع.....	152-153

المسألة التاسعة: الفعل المثبت إذا كان له جهات هل يعم.	153-154
المسألة العاشرة: قوله تعالى " خذ من أموالهم صدقة "	154
المسألة الحادية عشر: دلالة ألفاظ الجمع على المذكر و المؤنث	154-155
المسألة الثانية عشر: الخطاب بـ" يا أيها الناس " هل يشمل العبيد و الإماء.	155
المسألة الثالثة عشر: دخول الكافر في الخطاب الصالح له و للمسلمين نحو " يا أيها الناس ".	156
المسألة الرابعة عشر: الخطاب الوارد مشافهة نحو " يا أيها الناس "	
أو " يا أيها الذين آمنوا " هل يشمل المعدومين.	156
المسألة الخامسة عشر: الخطاب الخاص بالأمة نحو يا أيها الأمة هل	
يشمل الرسول صلى الله عليه و سلم	156-157
المسألة السادسة عشر: الخطاب الخاص بواحد من الأمة هل يعم.	157
المسألة السابعة عشر: هل يدخل المخاطب في عموم خطابه	157-158
المسألة الثامنة عشر: عموم المقتضى	158-159
المسألة التاسعة عشر: عموم المفهوم	159
المسألة العشرون: ترك الاستفصال في حكاية الأحوال مع قيام الاحتمال	
هل يتزل متزله العموم في المقال.	159
المسألة الواحدة والعشرون: حذف المتعلق هل يعم.	159
المسألة الثانية والعشرون: الكلام العام الذي خرج مخرج المدح و الذم.	160
المسألة الثالثة والعشرون: هل العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب.	160-162
المسألة الرابعة والعشرون: التنصيص على بعض أفراد العام.	162
المسألة الخامسة والعشرون: تعليق الحكم على علة.	162
المسألة السادسة والعشرون: العام الذي دخله التخصيص هل يكون حقيقة في الكلام أم مجازاً.	163
المسألة السابعة والعشرون: العام بعد تخصيصه هل يكون حجة أم لا.	163-164
المسألة الثامنة والعشرون: عطف الخاص على العام.	164-165
المسألة التاسعة والعشرون: إذا ورد العام هل يعمل به أم يوقف ذلك على البحث عن التخصيص.	165
المسألة الثلاثون: الفرق بين العام المخصوص و العام الذي أريد به الخصوص.	165
الفرع الثاني: التخصيص.	166
تعريفه.	166
المسألة الأولى: الفرق بين النسخ و التخصيص.	167
المسألة الثانية: جواز التخصيص.	167
المسألة الثالثة: الغاية التي ينتهي إليها التخصيص.	167-168
المسألة الرابعة: حقيقة المخصص.	168-169

المسألة الخامسة: أقسام المخصصات.....	168-169
المسألة السادسة: الاستثناء المنقطع.....	169
المسألة السابعة: صحة الاستثناء.....	169-170
المسألة الثامنة: شروط صحة الاستثناء.....	170-171
المسألة التاسعة: الاستثناء من النفي هل هو إثبات.....	171-172
المسألة العاشرة: الاستثناء الوارد بعد جمل متعاطفة.....	172
المسألة الحادية عشر: وقوع الجملة التي تصلح أن تكون صفة بعد المستثنى والمستثنى منه	172
المسألة الثانية عشر: التخصيص بالشرط.....	172
مسألة: الشرط الداخل على الجمل.....	173
المسألة الثالثة عشر: التخصيص بالصفة	173
المسألة الرابعة عشر: التخصيص بالغاية.....	173
مسألة: دخول الغاية في المعنى.....	173-174
المسألة الخامسة عشر: التخصيص بالبدل	174
المسألة السادسة عشر: التخصيص بالحال.....	174
المسألة السابعة عشر: التخصيص بالظرف و الجار و المجرور.....	174
المسألة الثامنة عشر: التخصيص بالتمييز.....	175
المسألة التاسعة عشر: التخصيص بالمفعول له و معه.....	175
المسألة العشرون: التخصيص بالعقل	175
المسألة الواحدة والعشرون: التخصيص بالحس.....	175
المسألة الثانية والعشرون: التخصيص بالدليل السمعي.....	175
1- تخصيص الكتاب بالكتاب.....	176
2- تخصيص السنة المتواترة بالكتاب.....	176
3- تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة.....	176
4- تخصيص السنة المتواترة بالسنة المتواترة	176
5- تخصيص الكتاب بخبر الآحاد	176-177
المسألة الثالثة والعشرون: التخصيص بالقياس.....	177
المسألة الرابعة والعشرون: التخصيص بالمفهوم.....	178
المسألة الخامسة والعشرون: التخصيص بالإجماع.....	178
المسألة السادسة والعشرون: التخصيص بالعادة.....	178
المسألة السابعة والعشرون: التخصيص بمذهب الصحابي.....	178-179
المسألة الثامنة والعشرون: التخصيص بالسياق.....	179

179.....	المسألة التاسعة و العشرون: التخصيص بقضايا الأعيان
180-179	المسألة الثلاثون: بناء العام على الخاص
180	المطلب السادس: المطلق والمقيد
180	- تعريفه
181.....	المسألة الأولى: إذا ورد الخطاب مطلقاً في موضع و مقيداً في آخر
182 - 181.....	المسألة الثانية : شروط حمل المطلق على المقيد
182.....	المسألة الثالثة: حمل المطلق على المقيد من الكتاب والسنة
182.....	المطلب السابع: المحمل و المبين
183-182.....	- تعريفهما
184-183.....	المسألة الأولى: وقوع الإجمال في الكتاب و السنة
184.....	المسألة الثانية: فيما يكون فيه الإجمال
184.....	المسألة الثالثة: فيما لا إجمال فيه
185.....	1- الألفاظ التي علق التحريم فيها على الأعيان
185.....	2- قوله تعالى " وامسحوا برؤوسكم "
185.....	3- قوله تعالى " و السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما "
186-185.....	4- قوله صلى الله عليه و سلم " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
186.....	5- قوله صلى الله عليه و سلم " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان "
186.....	المسألة الرابعة: إذا دار اللفظ بين مدلولين
187.....	المسألة الخامسة: اللفظ الذي له مسمى لغوي و آخر شرعي
188-187.....	المسألة السادسة: مراتب البيان للأحكام
189-188.....	المسألة السابعة: تأخير البيان عن وقت الحاجة
189.....	المطلب الثامن: الظاهر و المؤول
190-189.....	- تعريفهما
190	المسألة الأولى: ما يدخله التأويل
191	المسألة الثانية: شروط التأويل
191.....	المطلب التاسع: المنطوق و المفهوم
191.....	- تعريفهما
192.....	الفرع الأول: مفهوم الموافقة
192.....	المسألة الأولى: هل يشترط في مفهوم الموافقة أن يكون أولى من المذكور
192	المسألة الثانية: دلالة النص على مفهوم الموافقة هل هي لفظية أو قياسية
192.....	الفرع الثاني: مفهوم المخالفة

المسألة الأولى: المخالفة بين المنطوق و المسكوت هل هي من باب الضد أم النقيض.....	192
المسألة الثانية: حجية مفهوم المخالفة	193
المسألة الثالثة: شروط القول بمفهوم المخالفة.....	193-194
المسألة الرابعة: أنواع مفهوم المخالفة.....	194
1- مفهوم الصفة.....	194
2- مفهوم العلة	195
3- مفهوم الشرط	195
4- مفهوم العدد.....	195
5- مفهوم الغاية	196
6- مفهوم اللقب.....	196
7- مفهوم الحصر.....	196-197
8- مفهوم الحال.....	197
9- مفهوم الزمان و المكان	197
المطلب العاشر: النسخ.....	197
- تعريفه.....	197-198
المسألة الأولى: وقوع النسخ.....	198-199
المسألة الثانية: شروط النسخ.....	199
المسألة الثالثة: وقت النسخ.....	199-200
المسألة الرابعة: النسخ إلى غير بدل.....	200
المسألة الخامسة: مراتب النسخ إلى بدل.....	200
المسألة السادسة: نسخ الأخبار.....	200-201
المسألة السابعة: نسخ التلاوة دون الحكم و العكس ونسخهما معا.....	201-202
المسألة الثامنة: نسخ القرآن أو السنة المتواترة بالآحاد.....	202
المسألة التاسعة: نسخ القرآن بالسنة المتواترة.....	203
المسألة العاشرة: نسخ السنة بالقرآن.....	203
المسألة الحادية عشر: نسخ القول من السنة بالفعل و العكس	203
المسألة الثانية عشر: النسخ بالإجماع.....	203-204
المسألة الثالثة عشر: النسخ بالقياس	204
المسألة الرابعة عشر: نسخ المفهوم	204-205
المسألة الخامسة عشر: الزيادة على النص هل هي نسخ.....	205-206
المسألة السادسة عشر: نسخ ما يتوقف على صحة العبادة هل هو نسخ لها.....	206

207-206.....	المسألة السابعة عشر: الطرق التي يعرف بها النسخ.
208.....	المطلب الحادي عشر: القياس.
208.....	- تعريفه
209-208	الفرع الأول: حجية القياس.
209.....	الفرع الثاني: أركان القياس.
209	1- الأصل.
210-209.....	مسألة: شروط القياس المعتمدة في الأصل.
211.....	2- العلة.
212-211.....	مسألة: شروط العلة المعتمدة.
213-212.....	مسألة: شروط العلة الغير معتبرة.
213.....	مسألة: تعدد العلل مع إتحاد الحكم.
213.....	3- الفرع
213.....	شروط الفرع.
213.....	الفرع الثالث: مسالك العلة.
214	1- الإجماع.
214.....	2- النص.
215-214.....	3- الإيماء و التنبيه.
215.....	4- الاستدلال على علية الحكم بفعل النبي صلى الله عليه وسلم.
216.....	5- السير و التقسيم.
217-216.....	6- المناسبة.
218-217.....	مسألة: المناسب و شهادة الشرع له.
219-218.....	7- الشبه.
219.....	8- الطرد.
220-219.....	9- الدوران.
220.....	10- تنقيح المناط.
220.....	11- تحقيق المناط.
221.....	الفرع الرابع: ما لا يجري فيه القياس.
221.....	1- الأسباب.
221.....	2- الحدود و الكفارات
222-221.....	الفرع الخامس: الاعتراضات.
223-222.....	1- النقض

223.....	الكسر.....	-2
223.....	عدم العكس.....	-3
224-223.....	عدم التأثير.....	-4
224.....	القلب.....	-5
224.....	القول بالموجب.....	-6
225-224.....	الفرق.....	-7
225.....	الاستفسار.....	-8
225.....	فساد الاعتبار.....	-9
226-225.....	فساد الوضع.....	-10
226.....	المنع.....	-11
226.....	التقسيم.....	-12
226.....	اختلاف الضابط بين الأصل و الفرع لعدم الثقة بالجامع.....	-13
226.....	اختلاف حكمي الأصل و الفرع.....	-14
226.....	منع كون ما يدعه المستدل علة لحكم الأصل موجودا في الفرع.....	-15
227.....	منع كون الوصف المدعى عليه علة.....	-16
227.....	القدح في المناسبة.....	-17
227.....	القدح في إفشاءه إلى المصلحة المقصودة من شرع الحكم له.....	-18
227.....	كون الوصف غير ظاهر.....	-19
227.....	كون الوصف غير منضبط.....	-20
228-227.....	المعارضة.....	-21
228.....	سؤال التعدية.....	-22
228.....	سؤال التركيب.....	-23
228.....	منع وجود الوصف المعلل به في الفرع.....	-24
228.....	المعارضة في الفرع.....	-25
229.....	المعارضة في الأصل.....	-26
229.....	اختلاف جنس المصلحة في الأصل و الفرع.....	-27
229.....	ادعاء المعارض المخالفة بين حكم الأصل و حكم الفرع.....	-28
229.....	مسألة: هل يلزم المعارض أن يورد الأسئلة مرتبة إذا كانت متعددة أم لا.....	-29
230.....	مسألة: هل يجوز الانتقال عن محل النزاع إلى غيره قبل تمام الكلام فيه.....	-30
230.....	مسألة: الاستدلال على المسألة بالفرض و البناء.....	-30
230.....	مسألة: هل يجوز التعلق بمناقضات الخصوم.....	-30

231-230..	مسألة: في السؤال و الجواب
231.....	المبحث الثاني: الأدلة المختلف فيها
232-231.....	المطلب الأول: التلازم
232.....	المطلب الثاني: الاستصحاب
233-232.....	فرع: أنواع الاستصحاب
233.....	المطلب الثالث: شرع من قبلنا
234-233.....	الفرع الأول: هل كان نبينا صلى الله عليه وسلم قبل البعثة متعبدا بشرع أم لا ؟
234.....	الفرع الثاني : هل كان نبينا صلى الله عليه وسلم بعد البعثة متعبدا بشرع من قبله أم لا ؟
235-234.....	المطلب الرابع: الاستحسان
236-235.....	المطلب الخامس: المصالح المرسلة
236.....	المطلب السادس: قول الصحابي
237.....	المطلب السابع: ملحقات
237.....	الفرع الأول: الأخذ بأقل ما قيل
238-237.....	الفرع الثاني: الأخذ بأخف ما قيل
238.....	الفرع الثالث: هل النافي مطالب بالدليل
239-238.....	الفرع الرابع: سد الذرائع
239.....	الفرع الخامس: دلالة الاقتران
239.....	الفرع السادس: دلالة الإلهام
240-239.....	الفرع السابع: رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم
242.....	الفصل الرابع: اختيارات الشوكاني في الاجتهاد والتقليد و الترجيح بين الأدلة
242.....	المبحث الأول: الاجتهاد
242.....	تعريفه
243.....	المطلب الأول: شروط المجتهد
243.....	1- العلم بنصوص الكتاب
244-243.....	2- العلم بالسنة
244.....	3- العلم بمسائل الإجماع
245-244.....	4- العلم بلسان العرب
245.....	5- العلم بأصول الفقه
245.....	6- العلم بالناسخ و المنسوخ
245.....	7- ما اختلف فيه من الشروط
246.....	المطلب الثاني: مسائل في الاجتهاد

246.....	المسألة الأولى: تجزؤ الاجتهاد.
247-246.....	المسألة الثانية: اجتهاد الأنبياء.
247.....	المسألة الثالثة: الاجتهاد في عصره صلى الله عليه و سلم.
247.....	المسألة الرابعة: طريقة الاجتهاد.
249-247.....	المسألة الخامسة: الإصابة و الخطأ في الاجتهاد.
249.....	المسألة السادسة: تعدد أقول المجتهد في المسألة.
250.....	المسألة السابعة: تفويض المجتهد.
250.....	المبحث الثاني: التقليد و المفتي و المستفتي.
250.....	تعريف التقليد.
251.....	تعريف المجتهد.
251.....	تعريف المستفتي.
251.....	المسألة الأولى : الأخذ بقول النبي صلى الله عليه و سلم هل يسمى تقليدا .
252-251.....	المسألة الثانية: التقليد في المسائل العقلية (أصول الدين) .
252.....	المسألة الثالثة: التقليد في الفروع.
253-252...	المسألة الرابعة: هل يجوز للمقلد أن يفتي بمذهب إمامه أو مذهب إمام آخ .
253.....	المسألة الخامسة: سؤال المستفتي للمفتي.
254-253.....	المسألة السادسة: إذا تعدد العلماء.
254.....	المسألة السابعة: إذا اختلفت عليه الفتوى.
254.....	المسألة الثامنة: هل يجب على المقلد التزام مذهب معين في كل واقعة.
255.....	المسألة التاسعة: هل يفسق المقلد باختياره الأهون من كل مذهب.
255.....	المبحث الثالث: التعادل بين الأدلة و الترجيح بينها.
255.....	المطلب الأول: التعادل .
255.....	تعريفه.
255.....	شروط التعارض.
256.....	الفرع الأول: أقسام التعارض والعمل فيها.
257-256.....	الفرع الثاني: التعارض بين الدليلين القطعيين.
257.....	المطلب الثاني: التراجع.
257.....	تعريفه .
257.....	أنواع التراجع .
259-257.....	النوع الأول: الترجيح باعتبار الإسناد.
260-259.....	النوع الثاني: الترجيح اعتبار المتن.

260.....	النوع الثالث: الترجيح باعتبار المدلول
261-260	النوع الرابع: الترجيح باعتبار الأمور الخارجية
264-261.....	النوع الخامس: الترجيح بين الأقيسة
264.....	النوع السادس: الترجيح بين الحدود السمعية
266-265.....	الخاتمة العامة

الملخص

إن رسالة الماجستير الموسومة ب: اختيارات الإمام الشوكاني الأصولية في كتابه إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول هي رسالة حاولت فيها جمع اختيارات الشوكاني في أصول الفقه من ذلك الكتاب ليسهل على الطلبة الرجوع إليها وقمت فيها بمقارنة أقواله بأقوال الجمهور هل وافق فيها الجمهور أم خالفه ولم أسلك فيها طريقة غيري في مثل هذه البحوث من ذكر الأدلة والمذاهب والمقارنة بينها ومناقشتها والرد عليها فإن ذلك تكفل به الشوكاني في كتابه وإنما حاولت حصر المذاهب في المسألة ونسبتها إلى أصحابها مع تحرير محل النزاع ثم تعقيبها بذكر اختيار الشوكاني إن كان موجودا فإن لم يكن موجودا أذكر بأنه ليس له اختيار في هذه المسألة وقد تتبعت مسائل الكتاب كلها ولم أغير شيئا من ترتيبه غير مسألتين فقط، ذكرهما الشوكاني في آخر الكتاب وحقهما التقديم، وقد ذكرت جميع المسائل التي ذكرها الشوكاني في الكتاب سواء كان له فيها اختيار أم لا فقد حاولت أن أجعل هذه الرسالة على شكل متن خلافي في الأصول ثم ختمت الرسالة بأهم النتائج المتوصل إليها.

الكلمات المفتاحية :

الشوكاني؛ إرشاد الفحول؛ أصول الفقه؛ الحكم الشرعي؛ الحاكم؛ المحكوم؛ الأدلة؛ الترجيح؛ الاجتهاد؛ التقليد.